

تأليف

فوزان السابق

الطبعة الثانية

سنة ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م

الناشر



الطبعة الأولى

١٣٧٢هـ — ١٩٥٣م

الطبعة الثانية

ربيع الاول ١٤١٠ هـ ـــ اكتوبر ١٩٨٩م

مكتبة ابن الجوزي

المملكة العربية السعودية ـ الأحساء ـ الهفوف ـ شارع الجامعة

هاتف: ٥٨٢٤٦٧٢ ـ ص . ب: ١٧٨٦

الدمام ـ شارع المستشفى المركزي

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله الذى جعل اتباع رسوله على محبته دليلا . وأوضح طرق الهداية لمن شاء أن يتخذ إليه سبيلا . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة عبد مخلص لم يتخذ من دونه وكيلا . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذى اختص أمته بأن لا تزال فيها طائفة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله ولو اجتمع الثقلان على حربهم قبيلا . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خير الناس هدياً وأقومهم قيلا .

أما بعد : فإنى لما كنت فى دمشق الشام . وذلك فى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، جمعتنى فيها مجالس مع أناس ممن يدعون العلم ، وآخرين ممن ينتسبون إليهم . فكانوا لا يتورعون عن الاعتراض على أهل نجد والطعن عليهم فى عقيدتهم ، وتسميتهم بالوهابية ، وأنهم أهل مذهب خامس ، والغلاة من هؤلاء يكفرونهم .

ولما كان هؤلاء الغلاة الجامدون على التقليد الأعمى : معرضين عن استقراء الحقائق فى مسائل الدين من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضى الله عنهم والتابعين لهم بإحسان من أئمة الهدى والدين فى هذه الأمة ، وخصوصاً الأئمة الأربعة ، الذين يزعم هؤلاء الجاهلون تقليدهم ، ويغالون فيه ، ويقولون : إن من خرج عن تقليد أحد الأئمة الأربعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه . ومع ذلك تراهم يخالفون الأئمة الأربعة فيما أجمعوا عليه من أصول الدين ، وذلك فى توحيد عبادة الله تعالى . وسد الذرائع الموصلة إلى الشرك فى عبادته تعالى والإقرار بعلو الله تعالى على خلقه وإثبات صفاته التى وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وتلقاها عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من علماء الأمة وأئمتها بالقبول والتسليم ، إثباتاً من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تشبيه ولا تمثيل ،

فقد أعرض هؤلاء المبتدعة عن اتباع الكتاب والسنة والسلف الصالح من هذه الأمة ، ولم يقلدوا أحد الأئمة الأربعة ، بل فتحوا باب الشرك فى عبادة الله تعالى ، ومثلوا صفاته تعالى بصفات خلقه . فقادهم ذلك إلى الجحود والتأويل الباطل ، وسيأتى بيان ذلك والكلام عليه فى محله من ردنا هذا إن شاء الله تعالى .

وقد جرت بينى و بين من ذكرتهم مباحثات عديدة فى هذه المسائل التى هى أصل أصول الدين ، وهى التى أرسل الله بها رسله ، وأنزل بها كتبه ، ليكون الدين كله لله وحده لا شريك له ، إذ حصل فى هذه المسائل تلبيس على الجهال من أناس يدعون العلم ، مع أنهم ليس لهم حظ من العلم ولا نصيب من الفهم . قد اجتالتهم الشياطين عن فطرة الله التى فطر عباده المؤمنين عليها . فقلبوا لهم الحقائق وسموها بغير أسمائها ، كدعاء غير الله تعالى من الأموات ، والاستغاثة بهم ، وجعلهم وسائط بين الله تعالى و بين عباده ، و يدعونهم استقلالا من دون الله تعالى ، و يصرفون لهم من أنواع العبادات مالا يجوز صرفه إلا لله تبارك وتعالى . و يسمون أعمالهم هذه : بزيارة القبور وحب المقبورين ، والتوسل بهم وطلب شفاعتهم لهم إلى الله تعالى ، ومع ذلك يزعمون أنهم على الهدى . وأن من خالفهم فى ضلال مبين . فلم تفلح هذه المباحثات مع هؤلاء ، لعدم الرضوخ منهم لما أمر الله تعالى به المتنازعين من الرد إلى كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وقد فارقتهم سائلاً المولى تعالى لى ولهم الثبات على الإيمان الصادق والهداية إلى طريق الحق وسلوك صراطه المستقيم .

ثم إنى توجهت إلى مصر وأقمت فيها ، وفى سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة و ألف من الهجرة : تلقيت كتاباً من الشام ومعه رسالة ، ولما فتحت الكتاب وجدته من بعض الذين اجتمعت بهم فى الشام . وحصل البحث بينى و بينهم فى هذه المسائل التى أشرت إليها ، يقولون لى فيه « قد أرسلنا إليك بهذه الرسالة كى ترد عليها ، إن كان عندك جواب » فعرفت من كتابهم هذا وتحديهم لى فيه بطلب الجواب عن تلك الرسالة : أنهم قد استعظموها فى نفوسهم ، معتقدين أنها

الغاية القصوى فى فصل الخصام بينى و بينهم فى هذه المسائل التى دار فيها البحث .

فلما اطلعت على هذه الرسالة المذكورة إذا هى لرجل من المعاصرين من أهل الشام يسمى « الحاج مختار بن الحاج أحمد باشا المؤيد العظمى » ، سماها « جلاء الأوهام ، عن مذاهب الأئمة العظام » وهذا من الأسماء المقلوبة ، لحقها أن تسمى « حالك الظلام ، بالافتراء على أئمة الإسلام » لأنها تنادى على جهل مؤلفها ومن أرسل بها إلينا. لأنها بضاعة مزجاة ، تلقى من تروج عنده فى هوة سحيقة لاترجى لمن يقع فيها النجاة . فإنه يقرر فيها عبادة غير الله تعالى، واتباع غير رسوله صلى الله عليه وسلم ، و يرد فيها على جميع علماء أهل السنة المعاصرين له ، ومن تقدمهم من الأئمة المجتهدين المتبعين لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، المقتدين بسلف الأمة وأئمتها . فقد ضل هذا الملحد سبيلهم ، فصار يتخبط فى ظلمات الجهل والتقليد الأعمى . وقد جمع فى رسالته هذه من الخلط والتناقض ، وتحريف الكلم عن مواضعه شيئاً كثيرا مما سنجيب عليه فى محله إن شاء الله تعالى .

ومن عجيب أمر الحاج مختار هذا : دعواه أنه من جملة المقلدين ، ثم هو يفسر القرآن برأيه . و يقول : إن الله ألقاه فى روعه . ولم يره فى كلام أحد من المفسرين[1] ، تراه يدعى الاجتهاد المطلق ، و ينسى تقليده لمن ابتدعوا فى الدين من الذين نقل عنهم ماظهر فيه كذبهم من الادعاءات ، وما لفقوه من الشبه الباطلة الزائفة ، حيث عفت أنوار الحنيفية على مالهذه الشبه من معالم وأطلال . وأزهق باطلها علماء أهل السنة المحققون فى سائر الأجيال .

وقد انحط صاحب هذه الرسالة إلى درجة من الجهل والغباوة ، خرج بها عن دائرة الإنسان ، فضلا عن العقلاء ، فضلاً عن العلماء ، كما أنه قد صار إلى درجة من التقصير فى علم الكتاب والسنة لحق فيها أسلافه ، فأئمرت لهم الابتداع فى الدين ، إذ اعتقدوا الباطل حقاً فدعوا إليه ، واعتقدوا الحق باطلا ، فعادوا من كان عليه . فضلوا وأضلوا كثيراً عن سواء السبيل ، فقد تسكعوا فى الضلالة ، وتطابقوا

(١) راجع الصحائف (٤٦ ، ٥٦ ، ٩٠) من رسالته هذه .

على الجهالة . وقالوا : إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون ، وقد تمادى صاحب هذه الرسالة فى القحة تيهاً منه وإعجاباً ، وتنكب عن طريق الحق فلم يتحر صواباً ، وقد سمعت أن لهذا الغبى أتباعاً بلغو قوله يزمجرون ، وبرسالته الساقطة المفككة لفظاً ومعنى يتطاولون . ولم يعلموا أن من قلدوهم فى تلك الضلالات قوم لا يفقهون . قد أثخنهم حماة الإسلام فيها لطماً ووخزاً . وقد ولوا مدبرين ، فهل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزاً ؟ فلم يسعنى إلا إلجام أولئك الطغام أتباع كل ناعق ، مستعيناً بمن يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق وسميت هذا الرد «البيان والإشهار ، لكشف زيغ الملحد الحاج مختار» ، مستمداً من الله تعالى التوفيق لسلوك صراطه المستقيم ، عائذاً بجلاله تعالى عن اتباع الهوى وهمزات الشياطين . فإن هذا الملحد قد أطلق لسانه وقلمه بالفجور وقول الزور ، وتكفير المسلمين الموحدين بغير برهان مما نعتذر عنه فى ردنا هذا من شطحات القلم لرد ظلمه . قال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) إلا أنى لا أقابل الباطل بمثله ، بل أقدم الحق الذى يقتضيه العدل والإنصاف ، مؤثراً أن أكون طالباً لا مطلوباً . والله تعالى حسبى ونعم الوكيل .

ولما كان هذا الملحد قد حشا رسالته بما لا فائدة فيه ، وليس هو من موضوعنا الذى قصدنا الرد عليه لخروجه عن محل الاعتراض . وإنما يدل على خبط هذا الملحد وتخليطه . فلا نطيل بتتبع هفواته .

قال الملحد صاحب الرسالة :

«الحمد لله الذى رضى الإسلام لنا ديناً ، وأكمله لنا وأتم نعمته علينا ، وأقامنا على سنة رسوله النقية السمحاء ، حمداً تستنير به القلوب وتستضىء منه البصائر ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، الهادى إلى الصراط المستقيم . القائل من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سميع عليم » .

أقول: أوردت صدر خطبة هذا الملحد إظهاراً لجهله ، وبياناً لمخالفته مايدعيه من الاستقامة على السنة ، وتنبيهاً على تحريفه لكلام الله تعالى عن مواضعه .

ليعلم المعجبون برسالته و بأمثاله من المخرفين: ماهو عليه من الجهل وعدم الأمانة ، إن كانوا ممن يعقلون . وما أحسن ماقيل :

ويخبرني عن غائب المرء فعله   كفى الفعلُ عما غَيّب المرء مخبرا

لقد استفتح هذا الملحد رسالته هذه بالكذب ، إذ ادعى لنفسه زوراً و بهتاناً أنه ممن أقامهم الله تعالى على سنة رسوله النقية السمحة ، مع ما أضاف إلى هذه الدعوى الكاذبه من تحريف آيات الكتاب العزيز . فنحن نورد من كلامه فى رسالته هذه التى نحن بصدد الرد عليها ماينقض دعواه ، ويثبت أنه من أعداء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد قال فى صحيفة (٤٨) ومابعدها «إن أحكام الدين لايمكن أخذها من نصوص الكتاب والسنة . لأن فيهما الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام ، والمطلق والمقيد — إلى آخر ماذكره — قال : وإن كتب الحديث لايوجد فيها بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب » وزعم «أن من رجح حكما على حكم مستنداً فيه إلى كتب الحديث . فإن ذلك ظن لايفيد اليقين ، بل يعد الأخذ به زندقة لا إسلامية » قال « ومتى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره؟» يعنى من كتب الحديث — إلى آخر ماقاله فى حق أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وما قاله أيضاً فى حملتها : الذين كابدوا الأسفار ، وواصلوا الليل بالنهار فى جمعها وتنقيحها ، مما سنذكره فى محله من ردنا هذا إن شاء الله تعالى . وهذا قليل من كثير مما نشير إليه من مخالفات هذا الملحد لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل ولكتاب الله تعالى الكريم . فكيف يدعى من هذه أقواله: أنه ممن أقامهم الله تعالى على سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

فأما تحريف هذا الملحد لكتاب الله تعالى وتصرفه فيه بالزيغ : ففى قوله « القائل من استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » فنسب تحريفه لهذه الآية وتصرفه فيها قولا لله تعالى . والله تعالى يقول (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم) فقدأسقط

شرط الاستمساك بالعروة الوثقى ، وأبدل جواب الشرط الذى هو «فقد استمسك» بمن التى لاتنطبق على سياق الآية ولا تدل على معناها . وليست قولا لله ، كما زعمه الملحد ، وقد قال الإمام أبوحيان فى تفسيره على هذه الآية : فالشرط هو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله . وجوابه « فقد استمسك بالعروة الوثقى » وأبرز فى صورة الماضى المقرون بقد ، الدالة فى الماضى على تحقيقه ، و إن كان مستقبلا فى المعنى . لأنه إشعار بأنه مما وقع استمساكه وثبت . وذلك المبالغة فى ترتيب الجزاء على الشرط ، وأنه كائن لا محالة ، لايمكن أن يتخلف عنه . انتهى .

فمن هذا يتبين لك قدر أمانة هذا الملحد . فقد افترى أيضاً على بعض العلماء وحرف كلامهم عن مواضعه ، وتقوّل عليهم مالم يقولوه مما سيأتى بيانه فى موضع من رسالته هذه .

قال الملحد : «أما بعد أيها الإخوان الملقبون بالمتنورين، أراكم تدعون الناس لبدعة الاجتهاد فى الدين وغيرها من البدع التى جرت دعاتها قبلكم إلى مالا نرضاه لكم ، زين لهم الشيطان أعمالهم ، فظنوا أنهم من المهتدين . نحن وأنتم متفقون بالشهادتين مقرون بالأركان ، لانختلف بأصول الإيمان ولا ننكر أركان الإسلام ، غير أننا نقول بالمحكم ونرجع إليه ، وأنتم تتبعون المتشابه وتعولون عليه . نحن نحتاط بما لا نرتاب ، وأنتم لاتتحرجون مما يريب . نحن نعتمد الإجماع والجماعة ، وأنتم تترخصون بالانفراد والتأويل بالرأى . قمتم بعد أن ذهب الله بزعماء تلك المذاهب والنحل، وانتشرتم بعد أن طوى دعاة تلك البدع تدعون الناس بما لاينفعهم فى الدنيا ولا ينجيهم فى الآخرة ، تخلطون لهم الحق بالباطل والظن باليقين ، تحرفون الكلم عن مواضعه ، تقولون هذا من عند الله وما هو من عند الله ، تنادونهم ارجعوا إلى الدين وأنتم عنه أبعد ، تأمرون بالبر وتنسون أنفسكم ، تقولون بأفواهكم ماليس فى قلوبكم ، ترسلون دعاة بأجسام إنسانية وأرواح شيطانية ، يوسوسون لإناس عاشوا فى جهل أو قاموا حديثاً من مهد ، ماعرفوا من الدين إلا الاسم ، وما نظروا من العلم إلا الرسم ، فيزينون

لهم غروراً ، و يغوونهم شروراً ، والله لايصلح عمل المفسدين » .

أقول : أوردت كلام هذا الملحد جملة واحـدة ، و إن كان كله كلام باطل مختلق لايستحق النظر فيه ولا الإلتفات إليه ، فهو ينقض بعضه بعضا ، إلا أن في نشره والتنبيه عليه بياناً لجهل هذا الملحد ، وعدم تقواه ، وأن ليس له قدم راسخ فيما زعمه من الاستقامة على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النقية السمحة ، بل هو من أعدائها وأعداء السائرين عليها . فقد عَنَى بخطابه هذا : كل من اتبع الكتاب والسنة ، واقتفى أثر السلف الصالح من هذه الأمة، محارباً للبدع وأهلها . وفى مقدمة هؤلاء المخاطبين : العالم العلامة الشيخ محمود شكرى الآلوسى فى بغداد ، والشيخ جمال الدين القاسمى بالشام ، والإمام الشيخ محمد عبده بمصر . فقد اشتهر هؤلاء العلماء رحمهم الله تعالى بمحاربة البدع ودعاتها ، ورد أباطيلهم وخصوصاً منهم مشايخ هذا الملحد ، وهما دحلان والنبهانى إمامى الضلال . فقد قلدهم هـذا الملحد فى إباحة الشرك فى عبادة الله تعالى، واتباع غير رسوله صلى الله عليه وسلم ، وتكفير من خالفهم فى مذهبهم الباطل . وقد رد عليهم علماء أهل السنة فى جميع أنحاء البلاد الإسلامية. نذكر منهم العالم الجليل والمحدث الشهير : الشيخ محمد بشير الهندى ، له كتاب « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » ومنهم العالم العلامة الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين الهندى ، له كتاب « الحق المبين فى الرد على اللهابية المبتدعين » رداً على دحلان ، وغيرهما كثير من علماء الحجاز والعراق ونجد . منهم العالم العلامة الشيخ محمود شكرى الألوسى ، له كتاب « غاية الأمانى فى الرد على النبهانى » فى مجلدين . و إذاً فليس بغريب من هذا الملحد أن يخاطب هؤلاء العلماء الأعلام أولا بالأخوة . و بالإتفاق معهم على أصول الدين وأركان الإسلام . ثم بعد ذلك ينقلب عليهم بما يخرجهم عن دائرة الإسلام ، حيث يقول مخاطباً لهم : « إنكم تتبعون المتشابه وتعولون عليه ، ولاتتحرجون مما يريب، و إنكم تترخصون بالانفراد والتأويل بالرأى ، تدعون الناس لما لاينفعهم فى الدنيا ولا ينجيهم فى الآخرة ، تخلطون لهم الحق بالباطل ، والظن باليقين ، تحرفون الكلم عن مواضعه

تقولون هذا من عند الله . وماهو من عند الله ، تنادون بالرجوع إلى الدين وأنتم عنه أبعد ، تأمرون بالبر وتنسون أنفسكم ، تقولون بأفواهكم ماليس فى قلوبكم ، ترسلون دعاة بأجسام إنسانية وأرواح شيطانية ، يزينون للناس غروراً ، ويغوونهم شروراً . والله لايصلح عمل المفسدين » .

فهذا مايقوله هذا الملحد فى حق هؤلاء العلماء الأعلام ، الذين أقر بالاتفاق معهم على أصول الدين وأركان الإسلام . فما ندرى ماذا ترك لهم من هذه الأصول والأركان ، بعد مارماهم بهذه الفظائع التى لايتصف بها إلا منافق عدو للاسلام والمسلمين ؟ .

وجوابنا عنها أن نقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم . فلسنا كما تقولون ، ولستم كما تدعون (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)

ودعوة المرء تطفى نور بهجته هذا بحق ، فكيف المدعى زللا ؟

فأما قول هذا الملحد فى مخاطبته لهؤلاء العلماء « إنى أراكم تدعون الناس لبدعة الاجتهاد فى الدين وغيرها من البدع » مقدماً لها ، ومنوهاً بها على غيرها . فما ذاك إلا لأنها فى مذهبه الباطل : أكبر بدعة فى الدين ، بل هى عنده : أكبر من جميع ما أسنده إليهم من أعمال المنافقين، وأعمال أهل الكتاب الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، يقولون هذا من عند الله وما هو من عند الله ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون . فإن كل من خالف هؤلاء الضالين فى مذهبهم الباطل المخالف لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم : يسمونه مجتهداً خارجاً عن مذاهب الأئمة الأربعة ، كما أنهم يسمون إجماعهم على ضلالهم ومن تبعهم من العوام « إجماع الأئمة » ومن خالفهم فقد خرق إجماع الأمة . فهذه براهينهم مبنية على الكذب والمغالطات ، غير ملتفتين إلى ما أجمع عليه الأئمة الأربعة فى أصول الدين ، فضلا عن فروعه . وهذا الملحد جاهل أعمى متبع لهواه . لذلك يسمى الاجتهاد بدعة فى الدين . ولم يدر هذا الجاهل الأحمق أن الرسول صلى الله عليه وسلم جوز اجتهاد الصحابة ، واجتهد الصحابة من بعده ، واتفق العلماء من

كل مذهب : على أن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات ، لايجوز خلو عصر منه . ونحن نسوق طرفاً من كلام العلماء فى ذلك .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فى كتابه « أعلام الموقعين عن رب العالمين » وقد جوز النبى صلى الله عليه وسلم للحاكم أن يجتهد رأيه ، وجعل له على خطئه فى اجتهاد الرأى أجراً واحداً ، إذا كان قصده معرفة الحق واتباعه . وقد اجتهد الصحابة رضى الله عنهم فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم فى كثير من الأحكام ولم يعنفهم ، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر فى بنى قريظة واجتهد بعضهم ، فصلاها فى الطريق . وقال « لم يرد منا التأخير ، وإنما أراد سرعة النهوض » فنظروا إلى المعنى . واجتهد آخرون وأخروها إلى بنى قريظه ، فصلوها ليلا ، نظراً إلى اللفظ . وهؤلاء سلف أهل الظاهر ، وأولئك سلف أصحاب المعانى والقياس . ولما كان على رضى الله عنه باليمن : أتاه ثلاثة نفر يختصمون فى غلام . فقال كل منهم : هو ابنى ، فأقرع على رضى الله عنه بينهم ، فجعل الولد للقارع . وجعل للرجلين ثلثى الدية . فبلغ النبى صلى الله عليه وسلم . فضحك حتى بدت نواجده من قضاء على . واجتهد سعد بن معاذ رضى الله عنه فى بنى قريظه ، وحكم فيهم باجتهاده . فصوبه النبى صلى الله عليه وسلم وقال « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات » واجتهد الصحابيان اللذان خرجا فى سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ، فصليا ثم وجدا الماء فى الوقت ، فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر . فصوبهما ، وقال للذى لم يعد « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك » وقال للآخر « لك الأجر مرتين » وقال الشعبى عن شريح قال : قال لى عمر رضى الله عنه « افض بما استبان لك من كتاب الله . فإن لم تعلم كتاب الله تعالى فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن لم تعلم قضاء رسول الله فاقض بما استبان لك من قضاء الأئمة المجتهدين . فإن لم تعلم كل ماقضت به أئمة المجتهدين فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح » انتهى .

وقال الإمام شهاب الدين أحمد القرافى المالكى فى مختصر تنقيح الفصول

« الباب التاسع عشر فى الاجتهاد . مذهب مالك وجمهور العلماء : وجو به ، لقول الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) إلى أن قال : واتفقوا على جواز الاجتهاد بعد وفاته عليه الصلاة والسلام — إلى أن قال — وأما وقوعه فى زمانه عليه الصلاة والسلام من غيره ، فقيل: هو جائز فى الحاضر والغائب . لقول معاذ رضى الله عنه « أجتهد رأيى » انتهى .

وقال الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى فى مقدمة كتابه «الرد على من أخلد إلى الأرض » و بعد فان الناس قد غلب عليهم الجهل ، وعمهم وأعماهم حب العناد وأصمهم . فاستعظموا دعوى الاجتهاد ، وعدوه منكرا بين العباد ، ولم يشعر هؤلاء الجهلة : أن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات فى كل عصر ، وواجب على أهل كل زمان أن يقوم بهطائفة فى كل قطر . وهذا كتاب فى تحقيق ذلك سميته « الرد على من أخلد إلى الأرض ، وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض » و ينحصر فى أر بعة أبواب : الباب الأول فى ذكر نصوص العلماء على أن الإجتهاد فى كل عصر فرض من فروض الكفايات ، وأنه لا يجوز شرعاً إخلاء العصر منه .

اعلم أن نصوص العلماء من جميع المذاهب متفقة على ذلك . فأول من نص على ذلك : الإمام الشافعى رضى الله عنه ، ثم صاحبه المزنى فى مختصره ، قال « اختصرت هذا من علم الشافعى ، ومن معنى قوله : لأقرِّ به على من أراده ، مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه و يحتاط لنفسه » هذه عبارة المزنى . فنقل عن الشافعى رضى الله عنه «أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره» ولا شك أنه لايمكن نهى الخلق بأسرهم عن التقليد . لأن العوام يجوز لهم التقليد بالإجماع . و إنما نهى الشافعى رضى الله عنه : أن يطبق أهل العصر كلهم على التقليد . لأن فيه تعطيل فرض من فروض الكفايات . وهو الاجتهاد ، فحث على الاجتهاد ليكون فى كل عصر من يقوم بهذا الفرض ، هكذا قرر معنى النص الأصحاب رضى الله عنهم . وسيأتى من عباراتهم ما يبين ذلك .

فصل

ومن نص على ذلك : الإمام أقضى القضاة أبو الحسن الماوردى فى أول كتابه « الحاوى الكبير » فقال عند سياق قول المزنى السابق ما نصه :

فإن قيل : فلم نهى الشافعى عن تقليده وتقليد غيره ، وتقليده جائز لمن استفتاه من العامة ؟ .

قيل : التقليد مختلف باختلاف أحوال الناس بما فيهم من آلة الاجتهاد المؤدى إليه وعدمه . لأن طلب العلم من فروض الكفاية . ولو منع جميع الناس من التقليد وكلفوا الاجتهاد لتعين فرض العلم على الكافة . وفى هذا اختلال نظام وفساد . ولو كان يجمعهم التقليد لبطل الاجتهاد وسقط فرض العلم . وفى هذا تعطيل الشريعة وذهاب العلم . فلذلك وجب الاجتهاد على من تقع به الكفاية ليكون الباقون تبعا ومقلدين . قال الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) فلم يسقط الاجتهاد عن جميعهم ، ولا أمر به كافتهم . هذا كلام الماوردى بحروفه .

فصل

ذكر الرويانى فى البحر نحو ذلك . ثم قال :

فإن قيل : لم قال: لينظر فيه لدينه ، ويحتاط لنفسه . والأولى والاحتياط : فى التقليد ليسلم المقلد من مخاطرة الخطأ والصواب فيه ؟ .

قلنا : الأولى والاحتياط: فى الاجتهاد ، لأن المجتهد يقدم على الأمر على علم ، والمقلد يقدم فيه على جهل . قال وقيل : هذا بيان العلة فى النهى عن التقليد ، يعنى إنما نهى عن التقليد : ليستقصى طالب العلم فى تعرف وجوه الأحكام ودلائلها ، ثم ينظر فيها لدينه ويحتاط لنفسه .

فصل

ومن نص على ذلك : القاضى حسين — وهو شيخ البغوى — رحمهم الله تعالى قال فى تعليقه : فصل ومن نص على ذلك : الزبيدى فى «المسكت» فقال: لن تخلو

الأرض من قائم لله بالحجة فى كل وقت وعهد وزمان . وذلك قليل فى كثير . فأما أن يكون غير موجود كما قال الخصم : فليس بصواب ، لأنه لو عدم المجتهدون لم تقم الفرائض كلها ، ولو بطلت الفرائض لحلت النقمة بذلك فى الخلق ، كما جاء الخبر « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » ونحن نعوذ بالله أن نؤخذ مع الأشرار . هذه عبارة الزبيدى ، ونقلها الزركشى فى كتابه « البحر » فى الأصول وقال : إن وجه ذلك : أن الخلو من مجتهد يلزم منه اجتماع الأمة على الخطأ ، وهو ترك الاجتهاد الذى هو فرض كفاية انتهى .

فصل

وممن نص على ذلك : الإمام محى السنة أبو محمد البغوى فى كتابه « التهذيب » وهو من أجل الكتب المصنفة فى الفقه . قال فى أوله ما نصه : العلم ينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية — وذكر فرض العين — ثم قال : وفرض الكفاية : هو أن يتعلم ما يبلغ به رتبة الاجتهاد ، ومحل الفتوى والقضاء ، ويخرج من عداد المقلدين . فعلى كافة الناس القيام بتعلمه ، غير أنه إذا قام من كل ناحية واحد أو اثنان سقط الفرض عن الباقين . فإذا قعد الكل عن تعلمه عصوا جميعا ، لما فيه من تعطيل أحكام الشرع . قال الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا فى الدين) هذا لفظه بحروفه .

فصل

وقال ابن سراقة أحد أصحابنا فى أول كتابه « إعجاز القرآن » فى حكمة تقسيم القرآن إلى محكم ومتشابه . لو كان جميعه جليا محكما لعدم الثواب على الاستنباط . وسقط حكم الاجتهاد المؤدى إلى شرف المنزلة وعظم المروءة . ولهذا المعنى لم ينص الله تعالى على حكم جميع الحوادث مفصلا . بل أبان بعضها وذكر أشياء فى الجملة وَكَلَ بيانها إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، ليرفع بذلك درجته ، وتفتقر أمته فى علم شريعته إليه . فأبان النبى صلى الله عليه وسلم منها ما أبان ، ووكل ما يطرأ منها إلى العلماء بعده ، وجعلهم فى علم التنزيل ورثته ، والقائمين مقامه فى إرشاد أمته إلى حكم

التأويل ليعلو الطالب بتلك المنازل ، ويفتقر الجاهل إلى العالم إذ كانت الدنيا دار تكليف وبلوى لادار راحة . ولو كان العلم جليا لايحتاج إلى بحث واجتهاد ، ولا إلى نظر واستنباط : لكان علم التوحيد كذلك . فكان العلم بالله سبحانه ضرورة ، وكان فى ذلك سقوط المثوبة وإبطال الشريعة ، واستغنى عن العمل لطلب الثواب وخوف العقاب . وهذه صفة الآخرة وحكم بقاء الخلق فى الجنة . هذا كلام ابن سراقة .

فانظر كيف جعل ترك الاجتهاد مؤديا إلى إبطال الشريعة ، وهو نظير ما نص عليه غيره انتهى .

ثم سرد المصنف رحمه الله نصوص الأئمة، عاقدا لكل قول إمام فصلا ، كما نقلناه فى الفصول المتقدمة . ولعدم التطويل نسرد أسماء من ذكرهم . قال : ومن نص على ذلك : إمام الحرمين فى النهاية . ومن نص على ذلك مجلى فى الذخائر ومن نص على ذلك : أبو حامد الغزالى فى كتاب البسيط . ومن نص على ذلك الإمام الرافعى. ومن نص على ذلك: الإمام تقى الدين أبو عمرو ابن الصلاح فى كتابه أدب الفتيا . ومن نص على ذلك : الإمام عز الدين بن عبدالسلام فى كتابه الغاية . ومن نص على ذلك : الإمام محيى الدين النووى فى شرح المهذب . ومن نص على ذلك : الفقيه نجم الدين ابن الرفعة فى الكفاية . ومن نص على ذلك: الإمام بدر الدين الزركشى فى كتاب القواعد . ومن نص على ذلك من أئمة المالكية : القاضى أبو الحسن على بن عمر البغدادى المعروف بابن القصار ، والإمام القرافى ، والقاضى عبد الوهاب ، ومن أئمة الحنفية والحنابلة نقل ابن الحاجب فى مختصره فى الأصول وابن الساعاتى من الحنفية فى كتابه البديع فى الأصول عن الحنابلة ، أنهم قالوا : لايجوز عقلا خلو العصر من مجتهد ، وعلله بأن الاجتهاد فرض كفاية ، والخلو عنه يستلزم اتفاق الأمة على الباطل انتهى .

قال : فقد صرحوا فى استدلالهم بأن الاجتهاد فرض كفاية . ثم قال :

فصل فيما شرط فيه الفقهاء الاجتهاد من الأمور التى هى فرض كفاية ،

وذلك يؤول إلى أن الإجتهاد نفسه فرض كفاية . من ذلك : الإمامة العظمى ، أطبق العلماء من الشافعية والمالكية والحنابلة على أنه يشترط فيمن ينصب إماماً للأمة أن يكون مجتهداً — إلى أن قال — : ومن ذلك القضاء . نص الشافعى رحمه الله تعالى والأصحاب بأسرهم على أنه يشترط فى القاضى أن يكون مجتهداً ، وكذلك أطبق عليه المالكية والحنابلة ، ولم يخالف فى ذلك إلا الحنفية . قال الرافعى فى الشرح الكبير : يشترط فى القاضى أهلية الاجتهاد ، فلا يجوز تولية الجاهل بالأحكام الشرعية وطرقها ، المحتاج إلى تقليد غيره فيها ، خلافاً لأبى حنيفة ، واحتج الأصحاب بقوله صلى الله عليه وسلم «القضاة ثلاثة : واحد فى الجنة واثنان فى النار . والذى فى الجنة : رجل عرف الحق فقضى به . واللذان فى النار : رجل عرف الحق فجار فى الحكم ، ورجل قضى للناس على جهل » انتهى .

وأقول: هذا مالزم نقله من كلام علماء أهل السنة فى مسألة الاجتهاد ، مكتفياً فيه بالقليل لدحض مازعمه هذا الملحد من أن الاجتهاد بدعة فى الدين .

ثم قال الملحد :

« ذكرت آنفاً اتفاقكم معنا على أركان الدين ، و بينت وجوه الاختلاف بيننا ، ولا ريب أن دعواكم الرجوع لما كان عليه السلف الصالح : يلزم حكم الاقرار بأن السلف على الكتاب والسنة ، ونحن على غيرهما » .

والجواب : أن هذا الملحد جاهل أحمق ، يتخبط فى ظلمات جهله وضلاله ، لأنه يزعم أنه بما قدمه من الافتراء وقول الزور فيما أسنده إلى من خاطبهم من هؤلاء العلماء الأعلام: قد كشف الاشكال، وأبرز الحقائق ، ولم يعلم هذا الملحد : أنه فى درجة من الحماقة لم يحم حولها هَبَنَّقَة . فأين هو الاتفاق أيها الملحد على أركان الدين ؟ وماهى هذه الأركان التى تذكر ؟ مع مارميتهم به مما يهدم الأصول قبل الأركان ؟ فأقصر فلست من أهل العلم حتى تعرف وجوه الاختلاف . وإنما أنت كما قيل :

حمار فى الكتابة يدعيها كدعوى آل حرب فى زياد

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

وقد تقدم الجواب على تخبط هذا الملحد وتخليطه فيما يدعيه من بيان وجوه الاختلاف بما فيه الكفاية .

وأما قول الملحد « ولا ريب أن دعوا كم الرجوع لما كان عليه السلف الصالح » إلى آخر كلامه .

فجوابنا عنه : أننا بحمد الله لم نخرج عما كان عليه السلف الصالح حتى ندعى الرجوع إليه . هذا جوابنا إن كان يريد ذلك .

وأما إن كان قصده : أننا ندعى اتباع السلف الصالح والرجوع إليهم ، واتباع سبيلهم قولا وعملا : فهذا ماندين الله تعالى به . وندعو إليه ، بل نقر إقراراً أصولياً لا إلزامياً بأن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين — كالأئمة الأربعة وأمثالهم ومن سلك سبيلهم إلى يوم القيامة — كانوا على الكتاب والسنة ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا ، وبهم قامت السنة ، وبها قاموا . فهم أعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، وقد جاهدوا فى دين الله حق جهاده والذب عنه ، حتى لقوا ربهم . رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

فأما الذين يدّعون أنهم على مذهب السلف وأنهم مقلدون للأئمة الأربعة ، وهم مخالفون لهم فى الأصول ، فضلا عن الفروع . فليسوا على مذهب السلف ، ولا ممن قلدوا الأئمة الأربعة ، وليسوا على كتاب ولا سنة — أمثال هذا الملحد ، ومن قلدهم — وكيف يكون على مذهب السلف أو مقلداً للأئمة الأربعة : من لايجيز التعبد والتعامل ولا الفتوى بما فى صحيحى البخارى ومسلم وغيرهما من كتب الحديث التى صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق الأمة ؟ لا يخرج عن هذا الاتفاق إلا مبطل معاند .

ويقول هذا الملحد : إنه لا يوجد فى كتب الحديث بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب ، وليس يستفاد من كتب الحديث إلاّ مجرد ظن ، يعد الأخذ به زندقة ، لا إسلامية ؟ .

هذا بعض ما يقوله هذا الملحد فى رسالته هذه التى نحن بصدد الرد عليها .

فهل يقول هذا الكلام فى حق أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ بل من يؤمن برسالة سيد المرسلين وما جاء به من رب العالمين ؟ أليس هذا هو غاية التنقص والاحتقار لأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وتفضيل آراء الرجال عليها لغة وتفصيلا و إجمالا ؟ وهل تناسى هذا الملحد الهلْباجة : أن القرآن العظيم عربى غير ذى عوج ، وأنه أنزل على أفصح الفصحاء ، وأبلغ البلغاء ، الذى أعطى جوامع الكلم وأوضحَ البيان ، الذى أسكت كل فصيح ، وألجم كل مجادل .

ثم إن هذا الملحد يفترى على الأمة ، فيقول :

« ومع هذا فأخبرونا متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ »

ونقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم . فَضَّ الله فاك أيها الملحد . ومن قال بما تقوله من إبطال العمل بنصوص الكتاب والسنة ؟

ثم قال الملحد « فأسألكم : من هم السلف ؟ فإن قلتم : الصحابة رضى الله عنهم . فها كو كتب أئمتنا ، أرونا أى حكم أو قول فيها غير مأخوذ أصله عنهم . و إن قلتم : التابعون ، فهذه أسانيد أئمتنا كلها مأخوذة عن الثقات منهم . و إن قلتم : غيرهم فأبينوا لنا من هم » ؟

والجواب : أن هذا الملحد مغالط كذاب . فها هى بضاعته الخاسرة التى لايحسن غيرها متعمداً ، لايخشى فى نصرة الباطل لومة لائم . فهو يوهم الجهال بأنه من أتباع أحد الأئمة الأربعة المقلدين لهم ، الحافظين لأصول مذاهبهم وفروعها ، المطلعين على أصل مأخذ الأئمة ومستنداتهم من الكتاب والسنة ، العارفين بأسانيد الأئمة وحال رجالها ، مع أنه ليس على شىء من ذلك ، بل هو مقلد أعمى ، متشبع بما لم يعطَ ، متمادٍ فى غَيه واتباع هواه ، محلل للشرك فى عبادة الله تعالى ، يفترى على أئمة المسلمين ، و يزعم أن أعماله هذه ــ المخالفة لدين الإسلام ــ مذهب

لمن يزعم تقليدهم . كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، إن يقولون إلا كذبا .

فأما قول الملحد « فأسألكم من هم السلف ؟ » إلى آخره .

فنقول له ، و بالله التوفيق: سلفنا من أخرجنا الله به من الظلمات إلى النور ، وافترض الله علينا طاعته وتعظيمه وتوقيره ، وسدّ إليه جميع الطرق ، فلم يفتح لأحد إلا من طريقه . من عَلّم الله به من الجهالة ، و بصّر به من العمى، وأرشد به من الغى وفتح به أعينا عميا وآذانا صما ، وقلوبا غلفا: سيد الأولين والآخرين ، من جاءنا بها بيضاء نقية ، القائل « تركتكم على المحَجة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » وروى الإمام مالك رحمة الله تعالى فى الموطأ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة رسوله » وقال صلى الله عليه وسلم فى خطبته فى حجة الوداع « وقد تركت فيكم مالم تضلوا بعده إن اعتصمتم به : كتاب الله تعالى » وعن العرباض ابن سارية رضى الله عنه قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم . ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب . فقال رجل : يارسول الله ، كأن هذه موعظة مودع فأوصنا . فقال : أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، و إن كان عبداً حبشياً . فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً . فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ . و إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » وعن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكرموا أصحابى ، فإنهم خياركم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم، ثم يظهر الكذب ــ الحديث بطوله » رواه النسائى و إسناده صحيح ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا إبراهيم الخثعمى ، فإنه لم يخرج له الشيخان. وهو ثقة ثبت ، ذكره الجزرى . كذا فى المرقاة واللمعات . قله فى الدين الخالص

فليس لنا سلف سوى المصطفى صلى الله عليه وسلم وما جاءنا به من كتاب ربه وسنته المطهرة ، وما أرشدنا إليه من سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده

وأصحابه خيار هذه الأمة ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، نعرف لهم فضلهم وأمانتهم ، ونشهد بصدقهم وإمامتهم ، لإرشاد الرسول صلى الله عليه وسلم وأمره لنا باتباعهم ، واقتفاء أثرهم . فنحن مع نصوص الكتاب والسنة دائرون ، ولمن قال بهما متبعون . لا تأخذنا فيهما لومة لائم . ولا يثنينا عنهما إرجاف منحرف فى ضلالته هائم . فإن خفى علينا حكم ، أو أشكل علينا فهم معنى ، رجعنا فيه إلى من أرشدنا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اتباعهم ، فيسعنا ما وسعهم فقد أكمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة . فله الحمد والمنة ، لا نحصى ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه .

فأما قول المعترض « فها كو كتب أئمتنا الخ » .

فالجواب ، أن يقال له : من هم أئمتك ؟ وما هى كتبهم التى تدعى أن جميع أحكامها مأخوذ أصله عن الصحابة رضى الله عنهم ، وأن أسانيد أئمتك كلها مأخوذة عن الثقات من التابعين ؟ فإن ادعيت أنهم الأئمة الأربعة أو واحد منهم وأردت بكتبهم : الكتب المدونة فى مذاهبهم التى تلقاها الرواة الثقات من أصحابهم عنهم ، طالبناك بالدليل على إثبات تقليدك لمن ادعيت تقليده منهم ، مع علمنا : أنه ليس عندك جواب سوى الدعوى المجردة عن الحقيقة .

فنحن نعرض أمام القراء شيئاً مما جاء فى رسالتك هذه على كتب الأئمة الأربعة ، ونسبتك له : أنه مذهب لهم ،هل يتفق معها ، أو ينطبق على مذاهبهم؟ حتى يتبين الهدى من الضلال .

فقد قال المعترض فى أول صحيفة من رسالته : «بأن الاجتهاد بدعة فى الدين» وقد اتفق الأئمة من جميع المذاهب على أن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات. وقال فى صحيفة (١٠ ، ١١) « إنه لايجوز تقليد الصحابة ولا التابعين » وهذا مخالف لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفى صحيفة ٣٦ « يدعى أن الأمة أطبقت فى مشارق الأرض ومغاربها على تقليد المذاهب الأربعة ، حتى إن العلماء القادرين على الاجتهاد تركوه تقليداً لهم»

قال « وقد تجد عدداً وافراً من الأولياء الذين كانوا يتلقون الشريعة من ذات صاحبها عليه السلام — الذى لا خلاف بحياته — ولا تجد واحداً منهم غير متقيد بأحد الأئمة الأربعة » .

وقال فى صحيفة ٤٦ « إن أئمة الحديث لم يقتبعوا فيها أحوال الصحابة والتابعين لأجل العمل بها ، بل دونوها لأجل حفظها » .

وقال فى صحيفة ٤٩ « إن أئمة الحديث سردوا الأحاديث سرداً فى أبوابها على عِلاَّتها . فإذا وجدتم حديثاً فى البخارى وغيره فى مسألة ، ومثله فى موطأ مالك مثلا : أحدهما فيه تشديد ، والثانى فيه ترخيص فأنى لكم معرفة الناسخ فترجحوه على المنسوخ ؟ وهكذا فى سائر الأقسام التى تتوقف صحة الحكم على معرفتها ، وأنتم لاتجدون فى كتب الحديث بياناً ولا إشارة تهديكم إلى الصواب ، أيجوز لكم الترجيح بمجرد الظن والتخرص ؟ فهذه زندقة لا إسلامية — إلى أن قال — ومع هذا فأخبرونا : متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره » ؟

وفى صحيفة ٨٣ قال : إن علماءنا ماقالوا بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء وندبوا إليه من تلقاء أنفسهم ، حاشاهم من ذلك وهم أمناء الدين ، وخلفاء الرسل ، بل أخذوه من كلام الله وكلام رسوله أمراً وفعلا » .

انتهى ما أردت عرضه من كلام هذا الملحد الأحمق ؟ وهذا قليل من كثير مما جاء فى رسالة هذا المعترض ، ليعتبر المعتبرون ، وينظر فيه أهل العلم والتحقيق من أتباع الأئمة الأربعة . فهل يجوز نسبة هذا مذهباً للأئمة الأربعة أو واحداً منهم ؟ وهل يتفق مع الكتب المدونة فى مذاهبهم فى أصل أو فرع ، كما زعمه المعترض ؟ حاشاهم الله من ذلك ومن دعوى هذا المفترى . فهم بريئون منه ، ومما نسبه إلى مذاهبهم ، بل هم منه كما قيل :

سارت مشرقة وسرت مغربا ... شتان بين مشرق ومغرب

ثم قال المعترض : «وأما قولكم — مغالطة للجهال — إن هذا الشىء مقاله

السلف أو مافعلوه وأن الدين كان واحداً فجعلوه أربعة . فهذا افتراء منكم عليهم بدون دليل ، بل قول منشؤه الجهل والحسد والعداوة . وسترون إن شاء الله من أدلة إبطاله و إسقاطه مالم يكن بحساب » .

فالجواب : أن كلام الملحد : هذا ضرب من الهذيان ، بل هو وسوسة من الشيطان ، مع ما اشتمل عليه من الكذب الصريح ، لزعمه أن من وجه اعتراضه إليهم : يستعملون المغالطة مع الجهال في إرشادهم لما كان عليه السلف الصالح من تجريدهم الاتباع لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأنهم يقولون لهم : إن الدين كان واحداً فجعلوه أربعة . فمع ماتضمنه كلام المعترض من سوء التعبير وفساد التركيب ، فمراده — والله أعلم — أن الضمير في « جعلوه » راجع إلى الأئمة الأربعة . وهذا منه بناء على أنه من أتباعهم المتعبدين بمذهبهم .

فنقول : إن هذه الدعوى هي عين المغالطة ، حيث جعل الأئمة رحمهم الله تعالى جُنّة لاتباع هواه لا لاتباعهم ، ونسب مذهبه ومذهب أئمة أهل البدع إلى الأئمة الأربعة ترويجاً لباطلهم على الجهال المقلدين لكل ناعق أمثالهم . ورمى أتباع الأئمة والسلف الصالح على الحقيقة بأنهم يفترون على الأئمة ، ويعادونهم ويحسدونهم . وهذه دعوى لا تروج إلا على أجنبي عن دين الإسلام ومعرفة أئمته الأعلام ، ومكانتهم من أهل السنة والجماعة على الحقيقة . إذ لايوجد أحد من المسلمين يقول : بأن واحدا من الأئمة الأربعة رضى الله عنهم أمر الناس بتقليده أو تقليد غيره . فان ادعى ذلك أحد من المسلمين فهو المفترى عليهم ، كما لا يوجد أحد من المسلمين ينكر أن الأئمة الأربعة رضى الله عنهم نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم . فان أنكر ذلك أحد من المسلمين فقد افترى عليهم وعاداهم . فكيف ينسب إليهم من يدعى الاسلام : أنهم فرقوا الدين ، ويفترى عليهم ويحسدهم ويعاديهم ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

ونحن نورد من كلام الأئمة رضى الله عنهم في هذا المعنى مايبين ضلال هذا المعترض

قال الإمام شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى في أعلام الموقعين : فصل .

وقد نهى الأئمة الأربعة رضى الله عنهم عن تقليدهم ، وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة . فقال الشافعى رحمه الله « مثل الذى يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل ، يحمل حزمة حطب وفيها أفعى تلدغه وهو لا يدرى » ذكره البيهقى .

وقال اسماعيـل بن يحيى المزنى فى مختصره : اختصرت هذا من علم الشافعى ومن معنى قوله لأقرب به على من أراده ، مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه و يحتاط لنفسه

وقال أبو داود قلت لأحمد : الأوزاعى هو أتبع من مالك ؟ قال : لا تقلد دينك أحدا من هؤلاء . ماجاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعدُ : الرجل مخير فيهم . وقد فرق أحمد بين التقليد والاتباع . فقال أبو داود سمعته يقول : الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ، ثم هو بعد فى التابعين مخير . وقال أيضا : لاتقلدنى ولاتقلد مالـكا ولا الثورى ولا الأوزاعى . وخذ من حيث أخذوا . وقال : من قلة فقه الرجل : أن يقلد دينه الرجال .

وقال بشر بن الوليد قال أبو يوسف : لا يحل لأحد أن يقول بمقالتنا حتى يعلم من أين قلنا .

وقد صرح مالك رحمه الله تعالى بأن من ترك قول عمر بن الخطاب لقول ابراهيم النخعى : إنه يستتاب ، فـكيف بمن ترك قول الله وقول رسوله لقول من هو دون إبراهيم أو مثله ؟

وقال جعفر : حدثنى أحمد بن إبراهيم الدورقى حدثنى الهيثم بن جميل قال قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله ، إن عندنا قوما وضعوا كتبا يقول أحدهم : حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا ، وفلان عن إبراهيم بكذا ويأخذون بقول إبراهيم ؟ قال مالك : وصح عندهم قول عمر ؟ قلت : إنما هى رواية ، كما صح عندهم قول إبراهيم . فقال مالك : هؤلاء يستتابون . انتهى

فهذا كلام الأئمة رضى الله عنهم : صريح فى النهى عن تقليدهم وتقليد غيرهم

ما عدا الصحابة رضى الله عنهم الذين لا يُجَوِّز المعترض تقليدهم . فما هو وجه الاعتراض على الأئمة ، كما زعم المعترض ؟ وأى لوم يوجه إليهم كما يدعيه هذا الجاهل ، ومن قلدهم من أهل البدع الذين ينسبون ما هم عليه من الضلال مذهبا للأئمة الأربعة ؟ وهذا من أعظم الظلم والعدوان والمغالطة . فالأئمة رحمهم الله تعالى بريئون منهم ومن مذهبهم . فحجة أهل البدع داحضة عند ربهم . وسيجزيهم بما وعد به المفترين أمثالهم .

وأما قول المعترض الملحد « وحيث لاحاجة لإطالة البحث فى فروع مذهبكم فأكتفى بالبحث فى مسألتى الاجتهاد والتوسل ، وما يتعلق بهما ، وحيث لهاتين المسألتين علاقة بمذهب الوهابية ، فاقتضى تقديم بيان فيه ليرى الناس ما بين مذهبكم ومذهبهم من التشابه » .

فالجواب : أن هذا المعترض مازال يتخبط فى ظلمات جهله وضلاله . فقد رمى من خاطبهم من هؤلاء العلماء الأعلام فيما أسنده إليهم ووصفهم به من أعمال المنافقين الذين هم فى الدرك الأسفل من النار ، ومن أعمال أهل الكتاب الذين ذمهم الله تعالى بأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه يقولون (هذا من عند الله وما هو من عند الله) ومن الذين يخلطون الحق بالباطل والظن باليقين ، و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون — إلى آخر مارماهم به من أمثال هذه الموبقات التى يقول عنها : إنها من فروع مذهبهم ، وأنه لاحاجة له فى إطالة البحث معهم فى فروعه . فهو يريد البحث معهم فى الأصول ، وأنه سيكتفى فى بحث مسألتى الاجتهاد والتوسل وما يتعلق بهما .

قال « ولما كان لهاتين المسألتين علاقة فى مذهب الوهابية فإنه سيقدم فيه بياناً ليرى الناس ما بين مذهبهم ومذهب الوهابية من التشابه » .

ومذهب الوهابيين عند هذا المعترض الملحد : هو المذهب الذى يقول فيه : « إسلام ووهابية لايجتمعان . وأنى يجتمع الكفر والإيمان؟ » .

وبهذا فقد زاد هؤلاء العلماء على ماتقدم بمارماهم به : أن أفصح عن تكفيره

لهم ، كما كفر الوهابيين . وذلك بعد ماخاطبهم بالأخوة ، وشهد لهم بأنه متفق معهم على أصول الإيمان وأركان الإسلام . فلا عجب من تناقض هذا الرجل وتخابطه . فقد غلب عليه الجهل واتباع الهوى (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله؟)

وأما مايزعمه المعترض من البحث فى مسألتى «الاجتهاد والتوسل» فإنه زعم باطل لاحقيقة له . فلم يأت فى بحث هاتين المسألتين إلا بما كشف عن جهله وإفلاسه من العلم ، وأنه ليس من أهل البحث والتحقيق ، حيث سمى الاجتهاد بدعة فى الدين . بل هو كما قال الأخطل :

فانعق بضأنك ياجرير . فإنما منّتك نفسك فى الخلاء ضلالا

وسنأتى إنشاء الله تعالى على تحقيق هاتين المسألتين بما يحق الحق ويبطل الباطل من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكلام علماء أهل السنة بما يدرأ فى نحر هذا المعترض ومن قلدهم من أهل الزيغ والضلال .

قال المعترض « المذهب الوهابى كان الناس فى اختباط وتردد من حقيقة مذهب الوهابيين ومقولاتهم ، بسبب ما كانوا يتسترون به من مظاهر التوحيد ، وادعاء التمسك بالكتاب والسنة ، حتى طغوا وبغوا ، وتغلبوا على الحجاز ، وناظرهم العلماء ، فكشف الله عنهم الستر ، وسلط عليهم إبراهيم باشا المصرى . فكاد يفنيهم ويقطع دابرهم ، لكن لله إرادة فى بقاء جرثومة من هذه الطائفة فى بلاد نجد . وقد تصدى لتحرير مذهبهم وتقرير مقالاتهم والرد عليهم جمهور من علماء الحجاز ، منهم السيد أحمد زينى الملقب بالدحلان نزيل مكة المكرمة ، المتوفى فى المدينة المنورة سنة ١٣٠٣ وبسط ذلك فى تاريخه المسمى « خلاصة الكلام فى أمراء البلد الحرام » وأنا إن شاء الله آخذ عنه مايتعلق بموضوعنا بدون تصرف وبالله المستعان » .

أقول : يزعم هذا الملحد : أن الناس كانوا فى اختباط وتردد فى حقيقة مذهب الوهابية بسبب مايستترون به من مظاهر التوحيد ، وادعاء التمسك بالكتاب والسنة . فهذا الملحد جاهل أعمى أو متجاهل متبع لهواه . لذلك لم يعلم أن أهل

البصائر من جميع الناس الذين أعطاهم الله هدى ونوراً يفرقون به بين الحق والباطل لم يترددوا في معرفة حقيقة مذهب الوهابية، ولم يكتموا الحق ، بل نصروه وقرروه ، وردوا على من أنكره ، أو شوه حقيقته من أهل الزيغ والبدع ، أمثال دحلان ومن قلده من الأغبياء ، أمثال الحاج مختار الذين لايعلمون أن مظاهر التوحيد والتمسك بالكتاب والسنة قولا وعملا لايتركان سبيلا لرواج الادعاءات الكاذبة إلى هذه الدعوة المحمدية ، و إن سماها أعداء التوحيد « وهابية » فقد أعلا الله منارها ، وجعل العاقبة لأهلها . لأنهم في دعوتهم مخلصون لله تعالى . فكيف يُتّهمون بالتستر ، وقد جاست جيوشهم أنحاء الجزيرة العربية ، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالا رافعين راية التوحيد ، مطالبين بالعمل بكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في إقامة شعائر الدين وتوحيد رب العالمين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى دانت لهم جزيرة العرب كلها بالطاعة ، والتزام هذا الدين الحنيف ، ملة أبينا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم . فهذا الغبي الأحمق لا يدرى من أخبار الناس شيئاً إلا ماعثر عليه من ضلالات دحلان . فقد صادفت منه محلا خبيثاً يليق بتلك الضلالات ، والخبيثات للخبيثين . فعبر عن جميع الناس بأنهم في اختباط وتردد من مذهب الوهابية ، ولم يهتد إلى ماذكره المؤرخون ، وقرره العلماء المحققون في أنحاء الدنيا ، حتى مؤرخى الإفرنج الذين يحرصون على تمحيص الحقائق . وأما من باعوا الدين بالدنيا ، وجرفهم جارف الأهواء الدنيوية والسياسة الملكية من فاسدى أدعياء العلم ، أمثال دحلان ومن قلده قبله من الهمج أتباع كل ناعق : فإنهم لاينظرون إلى الحق والإنصاف ، بل إلى مايملأون به بطونهم من أكل السحت وذلك في مناصرتهم الباطل (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) فماذا على الدعوة المحمدية و إن عاداها أو تجاهلها أهل البدع والضلال أعداء الرسل في كل زمان ومكان ؟ وقد قيل :

ما ضر شمس الضحى والشمس طالعة   أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

فهذه تواريخ العلماء الأعلام . وأقوال المحققين من أئمة الإسلام ، شاهدة

لحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ، بأنها هى دين الإسلام الذى بعث الله به نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم .

وها أنا أنقل من كلامهم مايبطل دعوى هذا المفترى .

فنهم : العالم الفاضل والمؤرخ الشهير الكامل محمود فهمى المصرى المتوفى بجزيرة سيلان سنة ١٣١١ هـ ، قال رحمه الله تعالى فى كتابه « البحر الزاخر ، فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر » المذهب الوهابى من أعظم الحوادث المشهورة التى شاهدتها بلاد العرب من عهد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : الثورة التى حصلت من الوهابيين، وذلك أنهم أثبتوا حماستهم العسكرية ، وشجاعتهم البدوية شجاعة العرب القديمة ، وتعصبهم فى الدين ، وسيرهم فى أقوم طريق مبين . وكان مؤسس هذه الدعوة ، وصار اسم أبيه لقباً عليها وعلى نفس مابينه ، ودعا إليه من العقيدة الدينية ، هو شخص اسمه محمد بن عبد الوهاب من نسل قبيلة تميم فى نواحى نجد ، ومن عائلة اسمها الوهابية . وأطلق على ما كان متمسكا به من العقيدة اسم « المذهب الوهابى » أو « الدين الوهابى » وكان أبوه شيخ هذه العائلة وكبيرها ، وكان مولد محمد بن عبد الوهاب المذكور ، فى سنة ١٦٩١ بعد الميلاد ، فى قرية تسمى «العيينة» من إقليم العارض ، فجاور فى أثناء شبابه بمكة والمدينة ، ونزل البصرة و بغداد ، وجاور فى مدارس المدن المشهورة فى الشرق . ولما رأى فى أثناءسياحاته العديدة : أن الدين الحقيقى للاسلام دخله الفساد الكلى . وتسلطت عليه الخزعبلات والمنكرات فى القول والفعل ، وأن معظم الترك والعجم ، صاروا من الروافض وأهل البدع ، عزم وصمم فى نفسه على إصلاح ماأفسده العجم المفسدون ، والترك المجرمون . وكانت أعماله بغاية التؤدة والرزانة . وتدبيره وذكاؤه وما هو عليه من العلم والحكمة ، كان حافظاً له احترام أهل بلاده ، فأدخل فى مذهبه منهم جملة بكونه نشر عقيدة هذا الدين فى مؤلفات ومصنفات اشتهرت بين أيدى أهل بلاده بالفضل الكامل ، والقبول الشامل . وكان الوهابيون فى عقيدتهم ومذهبهم : على طريق أهل السنة والجماعة ، والأساس الأصلى لدينهم

هو توحيد الله سبحانه وتعالى ، لايشركون به شيئاً. ويعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر ، أدى مايجب عليه من إبلاغ الرسالة الإلهية ، ورفضوا جميع تفاسير القرآن الخرافية المكذوبة . وقرروا أحاديث أهل السنة والجماعة . وعا أنهم يرون أن عموم الناس مستوون . وأن ليس لهم من العبادة والأمر شيء ، وأن الأمر كله لله والعبادة بجميع أنواعها لله وحده لاشريك له ، رأوا أن الاستمداد والاستغاثة بشفاعة الذين توفوا من الأولياء والصلحاء والأنبياء وطلبها منهم بعد الموت : إثم وخطيئة ، ورأوا أن احترام وتعظيم رممهم البالية ، وعظامهم الخالية بأي نوع من العبادة ، زيادة عن احترام أي بشر : من الأمور المبتدعة . ومن أجل هذا رأوا أن الشواهد والقباب والأبنية المصنوعة على مقابرهم : هي رجس من عمل الشيطان ، وأمور مبتدعة من بني الإنسان ، وأما في الآداب : فهم على نقاء وصفاء وصلابة ، فإنهم يحرمون الموائع الطيارة ، وجميع المواد المخدرة ، ويحرمون كافة أنواع الجور والفسق ، والعدول عن العدل والإنصاف ، ومنع الصدقات ، والعمل بالحيل والخداع والاغتصاب ، ولعب الشطرنج والنرد ، والعيوب الأخرى المتسلطنة في المدائن المقدسة ، وأما في شهامة التعصب الحقيقي للدين : فإنهم يغيرون على كل مادة صغيرة مخلة بالدين الحق ، ويجعلونها مادة كبيرة في الشرع ، انتهى ماأردت نقله متوخيا الاختصار .

وقال الإمام الشيخ المجتهد ، قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني رحمه الله تعالى في كتابه «البدر الطالع ، بمحاسن من بعد القرن السابع» سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود . ولد تقريباً سنة ألف ومائة وستين ، أو قبلها بقليل ، أو بعدها بقليل ، في وطنه ووطن أهله ، القرية المعروفة «بالدرعية» من البلاد النجدية . وكان قائد جيوش أبيه عبد العزيز . وكان جده محمد شيخاً لقريته التي هو فيها ، فوصل إليه الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب الداعي إلى التوحيد ، المنكر على المعتقدين في الأموات . فأجابه وقام بنصره . ومازال يجاهد من يخالفه . وكانت تلك البلاد قد غلبت عليها أمور الجاهلية ، وصار الإسلام

فيها غريباً ، ثم مات محمد بن سعود ، وقد دخل فى الدين بعض البلاد النجدية ، وقام ولده عبد العزيز مقامه ، فافتتح جميع الديار النجدية والبلاد العارضية والأحسا والقيطف ، وجاوزها إلى فتح كثير من البلاد الحجازية ، ثم استولى على الطائف ومكة والمدينة . وغالب جزيرة العرب ، وغالب هذه الفتوح على يد ولده سعود ثم قام بعده سعود . فتكاثرت جنوده واتسعت فتوحه ، ووصلت جنوده إلى اليمن ، فافتتحوا بلاد أبى عريش وما يتصل بها ، ثم تابعهم الشريف حمود بن شريف أبى عريش ــ وقد تقدمت ترجمته ــ وأمدوه بالجنود . ففتح البلاد التهامية كاللحية ، والحديدة ، و بيت الفقيه ، وزبيد، وما يتصل بهذه البلاد . وما زال الوافدون من سعود يفدون إلينا ، إلى صنعاء ، إلى حضرة الإمام المنصور و إلى حضرة ولده الإمام المتوكل بمكاتيب إليهما بالدعوة إلى التوحيد ، وهدم القباب المشيدة والقبور المرتفعة ، ويكتب إلي أيضاً مع مايصل من الكتب إلى الإمامين ثم وقع الهدم للقباب والقبور المشيدة فى صنعاء وفى كثير من الأمكنة المجاورة لها ، وفى جهة ذمار ومايتصل بها . ثم خرج باشة مصر إلى مكة بعد إرساله بجنود افتتحوا مكة والمدينة والطائف وغلبوا عليها . وهو الآن فى مكة ، والحرب بينه و بين سعود مستمر . ومات سعود فى هذه السنة سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين وقام بالأمر ولده عبد الله بن سعود ، وقد أفردت هذه الحوادث العظيمة بمصنف مستقل ، وسيأتى فى ترجمة الشريف غالب شريف مكة إشارة إلى طرف من هذه الحوادث . انتهى .

ثم قال فى ترجمة الشريف غالب ــ بعد ماذكر من حروبه مع الإمام عبدالعزيز ابن محمد بن سعود ، وذكر فشله فيها وما لحقه من الهزائم والقتل . ناقماً على الشريف غالب تحرشه بقتال ابن سعود ــ قال : ولو ترك ذلك واشتغل بغيره لكان أولى له . فإن من حارب من لا يقوى لحربه جر إليه البلوى . فإن صاحب نجد تبلغنا عنه قوة عظيمة لا يقوم لمثلها صاحب الترجمة . فقد سمعنا أنه استولى على بلاد الحسا والقطيف ، و بلاد الدواسر ، وغالب بلاد الحجاز ، ومن دخل تحت حوزته

أقام الصلاة والزكاة والصيام ، وسائر شعائر الإسلام . ودخل فى طاعته من عرب الشام الساكنين ما بين الحجاز وصَعدة غالبهم ، إمارغبة و إمارهبة . وصاروا مقيمين لفرائض الدين ، بعد أن كانوا لا يعرفون من الإسلام شيئاً ، ولا يقومون بشيء من واجباته إلا مجرد التكلم بلفظ الشهادتين على مافى لفظهم بهما من عوج .

وبالجملة : فكانوا جاهلية جهلاء ، كما تواترت ، بذلك الأخبار إلينا . ثم صاروا الآن يصلون الصلوات لأوقاتها، و يأتون بسائر الأركان الإسلامية على أبلغ صفاتها — إلى إن قال — فإن صاحب نجد وجميع أتباعه يعملون بما تعلموه من الشيخ محمد ابن عبد الوهاب . وكان حنبلياً . ثم طلب الحديث بالمدينة المشرفة . فعاد إلى نجد ، وصار يعمل باجتهادات جماعة من متأخرى الحنابلة ، كابن تيمية وابن القيم وأضرابهما . وهما من أشد الناس على معتقدى الأموات . وقد رأيت كتاباً من صاحب نجد — الذى هو الآن صاحب تلك الجهات — أجاب به على بعض أهل العلم ، وقد كاتبه وسأله بيان مايعتقده . فرأيت جوابه مشتملا على اعتقاد حسن ، موافق للكتاب والسنة . فالله أعلم بحقيقة الحال .

وأما أهل مكة فصاروا يكفرونه و يطلقون عليه اسم الكافر . و بلغنا أنه وصل إلى مكة بعض علماء نجد لقصد المناظرة . فناظر علماء مكة بحضرة الشريف فى مسائل تدل على ثبات قدمه ، وقدم صاحبه فى الدين .

وفى سنة ألف ومائتين وخمسة عشر : وصل من صاحب نجد المذكور مجلدان لطيفان أرسل بهما إلى حضرة مولانا الإمام حفظه الله . أحدهما يشتمل على رسائل للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، كلها فى الإرشاد إلى إخلاص التوحيد والتنفير من الشرك الذى يفعله المعتقدون فى القبور ، وهى رسائل جيدة مشحونة بأدلة الكتاب والسنة والمجلد الآخر يتضمن الرد على جماعة من المقصرين من فقهاء صنعاء وصعدة ، ثم ذاكروه فى مسائل متعلقة بأصول الدين و بجماعة من الصحابة رضى الله عنهم . فأجاب عليهم جوابات محررة مقررة محققة ، تدل على أن المجيب من العلماء المحققين ، العارفين بالكتاب والسنة . وقد هدم

عليهم جميع مابنوه ، وأبطل جميع مادونوه . لأنهم مقصرون متعصبون . فصار ماقملوه خزياً عليهم وعلى أهل صنعاء وصعدة . وهكذا من تصدر ولم يعرف مقدار نفسه . وأرسل صاحب نجد مع الكتابين المذكورين بكاتبة منه إلى سيدى المولى الإمام ، فدفع حفظه الله جميع ذلك إلىّ . فأجبت عن كتابه الذى كتب إلى مولانا الإمام حفظه الله على لسانه بما معناه : إن الجماعة الذين أرسلوا إليه بالمذاكرة لاندرى من هم ، وكلامهم يدل على أنهم جهال . والأصل والجواب موجودان فى مجموعى الأمير . انتهى .

والإمام محمد بن اسماعيل الأمير الصنعانى ، قصيدة فى مدح الشيخ محمد بن عبد الوهاب وما اشتهر به من الدعوة إلى توحيد الله تعالى ، واتباع كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . نقتطف منها مايدرأ فى نحر الحاج مختار ، ويفضح ماافتراه وما جحده من هذه الدعوة المحمدية الحنيفية . قال رحمه الله تعالى :

سلامى على نجد ومن حل فى نجد ... وإن كان تسليمى على البعد لايجدى
لقد صدرت من سفح صنعا ، سقى الحيا ... رباها وحياها بقهقهة الرعد
سرت من أسير ينشد الريح إن سرت ... ألا ياصبا نجد متى هجت من نجد ؟
يذكرنى مسراك نجداً وأهله ... لقد زادنى مسراك وجداً على وجدى
قفى واسألى عن عالم حل سوحها ... به يهتدى من ضل عن منهج الرشد
محمد الهادى لسنة أحمد ... فياحبذا الهادى ، وياحبذا المهدى
لقد أنكرت كل الطوائف قوله ... بلا صَدَرٍ فى الحق منهم ولا ورد
وما كل قول بالقبول مقابل ... ولا كل قول واجب الطرد والرد
سوى ماأتى عن ربنا ورسوله ... فذلك قول جل ياذا عن الرد
وأما أقاويل الرجال : فإنها ... تدور على قدر الأدلة فى النقد
وقد جاءت الأخبار عنه بأنه ... يعيد لنا الشرع الشريف بما يبدى
وينشر جهراً ماطوى كل جاهل ... ومبتدع منه ، فوافق ماعندى
ويعمر أركان الشريعة هادماً ... مشاهد ، ضل الناس فيها عن الرشد

أعادوا بها معنى سُواع ومثله يغـوث وود ، بئس ذلك من وَدّ
وقد هتفوا عند الشدائد باسمها كما يهتف المضطر بالصمد الفرد
وكم عقروا في سوحها من عقيرة أهلت لغير الله جهراً على عمد
وكم طائف حول القبور مقبل ومستلم الأركان منهن باليد

انتهى المقصود منها

وقال الشيخ الإمام عبد الكريم بن فخر الدين الهندى رحمه الله تعالى في كتابه «الحق المبين» : فأما الذى جاء فى ذم الشيخ محمد بن عبد الوهاب فمن أعدائه . وعامة عداوتهم له : لأنه هدم أسباب الشرك ، وخرب بنيان الباطل ، ودعا إلى التوحيد مصداق ذلك (وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد) وكتاب «التوحيد» له شاهد على ذلك ومفيد ، وإن كان هو من نوع البشر غير معصوم . لكن كلام الأعداء فيه غير مقبول — إلى أن قال — قال فى الصواعق الإلهية بالفارسية ما تعريبه : قد علم برواية الثقات : أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان إماماً من أئمة الطريقة ، آمراً بالمعروف المشروع ، ناهياً عن المنكر الممنوع . وحاز قصبات السبق على كبراء المعاصرين له فى الدعوة إلى التوحيد ، والاعتصام بالسنة والاجتناب من الشرك والبدعة ، ولم يكن فى مشام خاطره رائحة من طلب الرياسة نعم كان يدعو الناس إلى بيعة الطريقة والإرادة . فكانوا يدخلون فى صحبته وينسلكون فى سلسلته من كل جهة ، ويفوزون بالاستفادة ، وأئمة العرب ومشايخ اليمن أنشدوا فى مدائحه نشائد ، وعملوا فى مناقبه الجميلة قصائد . منها قصيدة الإمام محمد شارح الجامع الصغير أستاذ أساتذة علماء صنعاء وزبيد مطلعها :

سلامى على نجد ومن حل فى نجد وإن كان تسليمى على البعد لا يجدى

فطاعن الطاعنين فيه محض افتراء . وليس مقتضيه إلا اتباع الهوى انتهى .

وقال فى موضع آخر : ومعلوم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان حنبلياً فى المذهب ، ومتبعاً للسنة فى المشرب ، وكذلك أتباعه إلى الآن . فالله المستعان على ما قالوه فيه من البهتان . وهذا من العادة المستمرة للمشركين ، كانوا يقولون

لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم « صابئين » ويقولون له « مذمم » عوض «محمد» كما فى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألاتعجبون كيف يصرف الله عنى شتم قريش ولعنهم ؟ يسمون مذمما ويلعنون . وأنا محمد » انتهى ما أردت نقله لتكذيب دعوى هذا المفترى . ففيما أشرت إليه من بيان علماء مصر واليمن والهند كفاية لطالب الحق .

وأما قول المعترض « حتى طغوا و بغوا وتغلبوا على الحجاز وناظرهم العلماء ، فكشف الله الستر عنهم » .

فنقول : هذا محض افتراء من المعترض ، وقلب للحقائق . بل هذا من جملة بهته وادعاءاته الباطلة . ونحن نورد من كلام العلماء المحققين والأئمة المؤرخين ، مايكذب دعواه هذه . وأن الوهابيين لم يبدأوا أحداً بالقتال ، ولم يعتدوا على جيرانهم بالحجاز والعراق ، حتى غزاهم جيرانهم فى عقر دارهم ، ومنعوهم من حج بيت الله الحرام ، حتى آل الأمر إلى تجذيب النساء مع الرجال من تحت أستار الكعبة فى وقت الشريف مسعود و بعده ، فلما حيل بينهم و بين أداء ركن من أركان الإسلام تعين عليهم الجهاد . فلما مكن الله لهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ، لا كما يقول المعترض المفترى .

وهذا ماذكره العلامة محمود فهمى المصرى فى كتابه البحر الزاخر . قال رحمه الله تعالى : ومع ما كان عليه الوهابيون من الحروب والمبارزات فى بلاد العرب لم يعتدوا على حقوق الحكومتين المجاورتين لهم ، وهما حكومة بغداد والحجاز . وكانت قوافل الحجاج تمر من وسط أراضيهم من غير أن يحصل لأى قافلة ضرر أو انزعاج . وكانوا فى أحوال أخوية ودية مع الشريف سرور شريف مكة . وفى سنة ١٧٨١ بعد الميلاد استحصلوا على رخصة منه فى أداء حجهم وطوافهم بالكعبة . فتولد من زيادة قوتهم ونفوذ شوكتهم اشتعال نار الغيرة والحسد فى قلب الشريف غالب . وفى ظرف بضع سنين من تقلده الحكومة ، وتوظفه شريف مكة بعد الشريف سرور : أعلن حرباً على الوهابية . وكانت طرائق هذا الحرب مثل طرائق حرب

البدو ، متقطعاً بهدنات صغيرة قصيرة المدة . ولما انتظمت مخابرات الشريف غالب مع الدولة التركية العثمانيـة ، لم يهمل أدنى طريقة يمكنه إجراءها فى تمكين الدولة العثمانية من إدخال عساكرها فى بلاد العرب لأجل الوقوع بالوهابيين ، إلا وأجراها . وادعى أنهم من الملحدين الكافرين ، وأن معاملتهم مع قوافل الحجاج التركية من أقبح الأعمال الفاسدة المضرة بالدين . و بمثل هذه الأقوال عرض للدولة العثمانية بعض ولاة بغداد من الباشوات الحكام بما أنهم يشاهدون فى كل سنة غارة وهجوما على الأراضى المجاورة لبغداد من هؤلاء الثائرين، وكونهم ضربوا سنويا ضرائب وعوائد يجمعونها من قوافل الأعجام الذين يتوجهون إلى الحج نظير مرورهم من أرضهم وخفارتهم فى الصحارى — ثم ذكر تجهيز سليمان باشا والى بغداد حملة للهجوم على الدرعية ورجوعها بالفشل والتعاسة . ثم ذكر غزوة سعود لكربلاء ومحاصرته للطائف واستيلاءه على جميع أرض الحجاز ، ومن بعد عدة وقائع مع الشريف غالب وحصاره فى مكة — قال : وكانت مخازن المأكولات تحت يد الشريف غالب وعساكره فقط . ولما فرغت هذه المأكولات تقهقر إلى جدة مع جميع عائلته وأتباعه ومتاعه ، وقبل خروجه من سرايته أضرم النار فيها لاجل حرق مافيها من الأدوات والأمتعة التى ماأمكنه حملها معه . و بهذه الحالة خلصت مكة من شره وعاقبة أمره . وفى اليوم الثانى خرج وجوه أهل مكة وعمدها لملاقات الوهابى والخضوع إليه ، وتسليمه مكة لما يعلمون جيدا فيه من حسن النظام ، واعتمدوا على عدله فى عدم ضررهم وخراب أملاكهم . وصدرت الأوامر فى الحال من رئيس هؤلاء المنصورين للأهالى والسكان بفتح دكاكينهم ، وكل شىء يطلبه العساكر يباع لهم ، ويدفع ثمنه فى الحال نقدا . ولاريب أن هذه الحركة هى رأس الإدارة والسياسة — ثم ذكر هدمه لجميع القباب المبنية على القبور و إبطاله جميع القهاوى والخمارات وجميع محال المشروبات والمسكرات ، وكسر أوانيها و إراقة مائعاتها ، وأمر بجمع جميع الشيش والجوز وعيدان الدخان وأحرقها بحضوره . وحرم شرب الدخان والتمباك وجازى شاربهما بأشد العقاب . فانجبر الأهالى

رغم أنفهم على الانقياد لهـذا الأمر من دون حصول أدنى مجادلة . وقلد زمام حكومة مكة إلى عبد المعين أخى الشريف غالب . وأرسل بهذا الفتح الجديد بالثناء إلى القسطنطينية فى مكتوب كتبه . وهذا نصه : بسم الله الرحمن الرحيم

من سعود إلى سليم . إنى دخلت مكة فى يوم ٤ محرم سنة ١٢١٨ وأبقيت على حياة الأهل والسكان . وهدمت القبور والقباب المشبهة بعبادة الأوثان . وأبطلت الضرائب والعوائد الزائدة عن اثنين ونصف بالمائة . وقررت القاضى المعين من طرفكم لفصل الأحكام فى هذه الناحية بالموافقة والمطابقة لأوامر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته . وأرغب منك : أنك فى السنة القابلة تصدر الأوامر إلى باشوات الشام ومصر بأن لا يرسلوا مع المحامل طبولا ولا زمورا إلى مكة والمدينة . لأن الدين لا نفع له بهذه الأشياء المحرمة . والسلام بيننا . وسلام الله عليك تحريرا فى ١٠ محرم سنة ١٢١٨ . انتهى الشاهد منه مختصرا عن الإطالة .

وقال الإمام الجليل الشيخ عبد الرحمن الجبرتى رحمه الله تعالى فى تاريخه «عجائب الآثار» وفى هذه الأيام — من سنة إحدى وعشرين ومائتين — وصلت الأخبار من الديار الحجازية بمسالمة الشريف غالب للوهابيين . وذلك لشدة ما حصل من المضايقة الشديدة وقطع الجالب عنهم من كل ناحية ، حتى وصل ثمن الإردب من الأرز المصرى خمسمائة ريال ، والأردب من البر ثلاث مائة وعشرة قروش . وقس على ذلك السمن والعسل وغير ذلك . فلم يسع الشريف إلا مسالمتهم ، والدخول فى طاعتهم ، وسلوك طريقتهم ، وأخذ العهد على دعاتهم وكبيرهم بداخل الكعبة . وأمر بمنع المنكرات والتجاهر بها وشرب الأراجيل بالتنباك فى المسعى و بين الصفا والمروة ، و بالملازمة على الصلوات فى الجماعة ، ودفع الزكاة وترك لبس الحرير والمقصبات . وأبطل المكوس والمظالم . وكانوا خرجوا عن الحدود فى ذلك ، حتى إن الميت يأخذون عليه خمسة فرانسة وعشرة بحسب حالته و إن لم يدفع أهله القدر الذى يتقرر عليه فلا يقدر على رفعه ودفنه ، ولا يتقرب إليه الغاسل ليغسله حتى يأتيه الإذن ، وغير ذلك من البدع والمكوس والمظالم التى

أحدثوها على المبيعات والمشتروات على البائع والمشترى ، ومصادرة الناس فى أموالهم ودورهم . فيكون الشخص من سائر الناس جالسا بداره فما يشعر على حين غفلة منها إلا والأعوان يأمرونه باخلاء الدار وخروجه منها ، ويقولون : إن سيد الجميع محتاج إليها . فإما أن يخرج منها جملة ، وتصير من أملاك الشريف ، وإما أن يصالح عليها بمقدار ثمنها أو أقل أو أكثر . فعاهده على ترك ذلك كله ، واتباع ما أمر الله به فى كتابه العزيز من إخلاص التوحيد لله وحده ، واتبـاع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم . وما كان عليه الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون إلى آخر القرن الثالث ، وترك ما حدث فى الناس من الإلتجاء لغير الله تعالى من المخلوقين الأحياء والأموات فى الشدائد والمهمات ، وما أحدثوه من بناء القباب على القبور والتصاوير والزخارف وتقبيل الأعتاب والخضوع والتذلل والمناداة والطواف والنذور والذبائح والقربان وعمل الأعياد والمواسم لها ، واجتماع أصناف الخلائق ، واختلاط النساء بالرجال ، وباقى الأشياء التى فيها شركة المخلوقين مع الخالق فى توحيد الألوهية التى بعثت الرسل إلى مقاتلة من خالفها ليكون الدين كله لله . فعاهده على منع ذلك كله ، وعلى هدم القباب المبنية على القبور والأضرحة لأنها من الأمور المحدثة التى لم تكن فى عهده صلى الله عليه وسلم وذلك بعد المناظرة مع علماء تلك الناحية ، وإقامة الحجة عليهم بالأدلة القطعية التى لا تقبل التأويل من الكتاب والسنة ، وإذعانهم لذلك . فعند ذلك أمنت السبل ، وسلكت الطرق بين مكة والمدينة ، وبين مكة وجدة والطايف ، وانحلت الأسعار ، وكثر وجود المطعومات وما يجلبه عربان الشرق إلى الحرمين من الغلال والأغنام والأسمان والأعسال ، حتى بيع الأردب من الحنطة بأربعة ريالات . واستمر الشريف غالب يأخذ العشور من التجار وإذا نوقش فى ذلك يقول : هؤلاء مشركون . وأنا آخذ من المشركين لا الموحدين . انتهى .

وفيما أوردته كفاية لبطلان زعم هذا المعترض .

وأما قوله « وناظرهم العلماء فكشف الله الستر عنهم »

فهو قول مغالط ، بل معاند لا يخشى معرّة الكذب ، ولا يتقى وعيد (ألا لعنة الله على الكاذبين) فقد كشف الله بدعوة شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ظلمات الشرك ، ومزق بها غياهب البدع التى عمت وطمت . فكشف عورات أهلها ودعاتها ، و بين جهلهم وضلالهم . ونادى بها عليهم منادى الفلاح (قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) فانتبه إلى حقيقة دعوة الشيخ رحمه الله من نوّر الله بصيرته وسبقت عند الله سعادته فرأى حقيقة غربة الدين ، وما طرأ عليه من البدع والضلالات التي شوهت وجهه ، وغيرت معالمه . فعلم يقينا أن هذا الشيخ من الأئمة المتقين الداعين إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة ، و إلى هدى سيد المرسلين . فقد تحمل الشيخ محمد رحمه الله تعالى أعباء هذه الدعوة ، وصبر على ما أصابه بسببها من المحنة والجفوة حيث شرق بهذه الدعوة الحنيفية أئمة الضلال، كدحلان وأمثاله ، فهاجوا وماجوا وأدبروا واستكبروا ، وضلوا فأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ، وألبوا عليه ما استطاعوا وقالوا له كما قال أسلافهم لرسول الله (أجعل الآلهة إلٓها واحدا ؟) فأشاعوا عنه الكذب الصراح . وكتبوا إلى الأمصار يشنعون بالشيخ و بدعوته ، و ينسبون إليه من عظيم القبائح ما تنبو عنه الأسماع . فرد الله كيدهم فى نحرهم . وأظهر دينه ولو كره المشركون .

وقد وردت على الشيخ محمد رحمه الله أسئلة من الشام والعراق ، ومن الحجاز واليمن ، ومن نجد ونواحيها ، يسألونه فيها عما يعتقده ، وما يدعو الناس إليه ؟ و يطلبون الحجة والدليل عليه . فأجابهم بأجوبة من الكتاب والسنة وإجماع صالح سلف الأمة ، ما بمثلها يهتدى المهتدون وبها يأخذ المستدلون . وعليها يعتمد المنصفون . فهدى الله من اهتدى. وخاض فى لجج طغيانه من آثر العمى على الهدى

وها أنا أورد بعضا من رسائل الشيخ محمد رحمه الله تعالى إلى أشراف مكة وعلمائها ، وطرفا مما جرى بين علماء مكة وعلماء الوهابيين من المناظرة بين يدى الشريف بمكة .

قال الشيخ الإمام حسين بن غنام الإحسائي رحمه الله في تاريخه « روضة الأفكار والأفهام » ثم دخلت السنة الخامسة والثمانون بعد المائة والألف . وفيها أرسل الشيخ محمد وعبد العزيز بن محمد آل سعود إلى والى مكة الشريف أحمد ابن سعيد هدايا . وكان قد كاتبهم وراسلهم . وطلب منهم أن يرسلوا فقيهاً وعالما من جماعتهم ، يبين له حقيقة ما يدعو إليه من الدين ، ويحضر عند علماء مكة . فأرسل إليه الشيخُ وعبدُ العزيز رحمهما الله تعالى الشيخَ عبدَ العزيز الحصين . وكتب معه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالة . وهذه نسختها وهى :

بسم الله الرحمن الرحيم . المعروض لديك أدام الله أفضل نعمه عليك ، حضرة الشريف أحمد بن الشريف سعيد أعزه الله فى الدارين ، وأعز به دين جده سيد الثقلين . إن الكتاب لما وصل إلى الخادم ، وتأمل ما فيه من الكلام الحسن ، رفع يديه بالدعاء إلى الله تعالى بتأييد الشريف لما كان قصده نصر الشريعة المحمدية ومن تبعها ، وعداوة من خرج عنها . وهذا هو الواجب على ولاة الأمور ، ولما طلبتم من ناحيتنا طالب علم امتثلنا الأمر . وهو واصل إليكم ، ويحضر فى مجلس الشريف أعزه الله تعالى هو وعلماء مكة .فان اجتمعوا فالحمد لله على ذلك . وإن اختلفوا أحضر الشريف كتبهم وكتب الحنابلة والواجب على الكل منا ومنهم أن يقصد بعلمه وجه الله تعالى ونصر رسوله صلى الله عليه وسلم . كما قال تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين ـ إلى قوله ـ لتؤمنن به ولتنصرنه) فإن كان الله سبحانه قد أخذ الميثاق على الأنبياء إن أدركوا محمداً صلى الله عليه وسلم على الإيمان به ونصرته ، فكيف بنا يا أمته ؟ فلا بد من الإيمان به . ولا بد من نصرته ، لايكفى أحدهما عن الآخر . وأحق الناس بذلك وأولاهم به : أهل البيت الذى بعثه الله منهم ، وشرفهم على أهل الأرض . وأحق أهل البيت بذلك : من كان من ذريته صلى الله عليه وسلم . وغير ذلك يعلم الشريف أعزه الله تعالى أن غلمانك من جملة الخدام . ثم أنتم فى حفظ الله وحسن رعايته .

فلما وصل الشيخ عبد العزيز الحصين إلى الشريف الملقب بالفعر ، واجتمع

هو و بعض علماء مكة عنده ، وهم يحيى بن صالح الحنفى ، وعبد الوهاب بن حسن التركى مفتى السلطان ، وعبد الغنى بن هلال . وتفاوضوا فى ثلاث مسائل وقعت المناظرة فيها .

الأولى : مانسب إلينا من التكفير بالعموم . والثانية : هدم القباب التى على القبور . والثالثة : إنكار دعوة الصالحين للشفاعة .

فذكر لهم الشيخ عبدالعزيز : أن نسبة التكفير بالعموم إلينا زور و بهتان علينا وأما هدم القباب : فهو الحق والصواب . كما هو مسطور فى غير ما كتاب . وليس لدى العلماء فيه شك ولا ارتياب . وأما دعوة الصالحين وطلب الشفاعة منهم ، والاستغاثة بهم فى النوازل : فقد نص على تحريمه الأئمة وقرروه من الشرك الذى كفر الله به المشركين . ولا يجادل فى جوازه إلا كل ملحد جاهل . فأحضروا من كتب الحنابلة «الإقناع» فرأوا فيه عبارته فى الوسائط وحكاية الاجماع . فأقروا بموافقة الشيخ ، وتفوهوا بأن هذا هو دين الله . وهو مذهب الإمام المعظم . وانصرف الشيخ عبد العزيز مبجلا مكرماً . انتهى

وقال فى موضع آخر : ثم دخلت السنة الرابعة بعد المائتين والألف . وفيها أرسل غالب الشريف إلى الإمام عبد العزيز — حرسه الله تعالى — كتاباً وذكر فى أثنائه : أنه يريد إنساناً عارفاً من أهل الدين حتى يعرف حقيقة هذه الدعوة ، ويكون على بصيرة و يقين من أمره . فأرسل إليه الإمام الشيخ عبد العزيز الحصين وكتب معه الشيخ رسالة بين فيها حقيقة دعوته . ونصها بعد البسملة :

من محمد بن عبد الوهاب إلى العلماء الأعلام فى بلد الله الحرام نصر الله بهم دين سيد الأنام ، عليه أفضل الصلاة والسلام ، وتابعى الأئمة الأعلام

سلام عليكم ورحمة الله و بركاته .

و بعد فقد جرى علينا من الفتنة مابلغكم و بلغ غيركم ، وسببه : هدم بنيان فى أرضنا على قبور الصالحين . ومع هذا نهيناهم عن دعوة الصالحين ، وأمرناهم بإخلاص الدعاء لله تعالى . فلما أظهرنا هذه المسألة — مع ماذكرنا من هدم البناء

على القبور الذى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بهدمه ـ كبر على العامة ، وعاضدهم بعض من يدعى العلم ، لأسباب ماتخفى على مثلكم . أعظمها : اتباع الهوى مع أسباب أخر . فأشاعوا عنا أنا نسب الصالحين . وأنا على غير جادة العلماء ، ورفعوا الأمر إلى المشرق والمغرب ، وذكروا عنا أشياء يستحى العاقل من ذكرها . وأنا أخبركم بما نحن عليه بسبب أن مثلكم مايروج عليه الكذب على أناس متظاهرين بمذهبهم عند الخاص والعام .

فنحن ـ ولله الحمد ـ متبعون لا مبتدعون ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . وتعلمون ـ أعزكم الله ـ أن المطاع فى كثير من البلدان لو يتبين بالعمل بهاتين المسألتين : أنها تكبر على العامة الذين درجوا ـ هم وآباؤهم ـ على ضد ذلك وأنتم تعلمون رحمكم الله : أنه فى ولاية الشريف أحمد بن سعيد وصل إليكم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الحصين ، وأشرفتم على ماعندنا بعد ما أحضروا كتب الحنابلة التى هى عندنا عمدة ، كالتحفة والنهاية عند الشافعية . فلما طلب منا الشريف غالب ـ أعزه الله ونصره ـ امتثلنا وهو إليكم واصل . فإن كانت المسألة إجماعاً فلا كلام . وإن كانت مسألة اجتهاد : فمعلومكم أنه لا إنكار فى مسائل الاجتهاد . فمن عمل بمذهبه فى محل ولايته لاينكر عليه . وأنا أشهد الله وملائكته وأشهدكم أنى على دين الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنى متبع لأهل العلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فلما قدم الشيخ عبد العزيز الحصين إلى مكة المشرفة أكرمه الشريف غالب واجتمع معه مرات عديدة ، وعرض عليه رسالة الشيخ إلى العلماء بمكة . فعرف مابها من الحق والهدى . وما نفته من الباطل والردى . فأذعن لذلك وأقر به . ثم بعد ذلك بمدة أبى واستكبر ، وتمسك بقديم مذهبه وأصر . فطلب منه الشيخ عبد العزيز الحصين أن يحضر العلماء معه ليناظرهم أمامه فى أصول التوحيد . فأبوا عن الحضور . وقالوا : هؤلاء الجماعة ليس عندهم بضاعة إلا أدلة تبطل نهج آبائك وأجدادك ، وترفع يدك عن عوائدك وجوائز بلادك . فطار لبه وارتعش قلبه . انتهى .

وقال فى موضع آخر : وفى السنة الحادية عشرة بعد المائتين والألف : أرسل الشريف غالب رسلا إلى عبد العزيز بن محمد بن سعود يطالب منه أن يرسل إليه علماء من أهل الدين والتوحيد ، ويحرض على قدومهم ، مع رسله الذين أرسلهم بهذا البريد . ويزعم بذلك أنه يريد تحقيق هذه الدعوة ، حتى يقف على حقيقة الحال عن يقين . فأجابه عبد العزيز رحمه الله تعالى إلى ذلك وأرسل إليه من علماء الدين من يكشف عنه شبه المبطلين . وكبيرهم الشيخ حمد بن ناصر بن معمر . فلما وصلوا إلى بلد الله الحرام دخلوها معتمرين ، فطافوا وسعوا وأتوا بالعمرة ، ونحروا الجُزُر التى أرسلها الأمير سعود هدياً لبيت الله الحرام . فقابلهم الشريف بالإقبال والإجلال ، ووالى عليهم حشمته وإكرامه ، وأحضرهم لديه مع علماء مكة عدة ليال عقدوا فيها للمناظرة مجالا .

وصفة ماجرى منهم : أنهم حضروا ببيت الشريف غالب . فأول ما افتتحوا به الكلام ، وحصلت فيه المحاورة والمفاوضة فى تلك المجالس : هى مسألة قتالهم للناس ، وطلب الدليل عليها من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة . فأجابهم الشيخ حمد بن ناصر ببيان الحجة والدليل والنص القاطع للاحتمال والتأويل من الكتاب والسنة ، وما عليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون . فلما أوقفهم على تلك النصوص الصحيحة الصريحة لم يسعهم إلا الاقرار والإذعان ، بعد ما حملهم الهوى على كون تلك النصوص لم تكن فى الكتب الموجودة عندهم . ثم تفاوضوا بعد ذلك فى مجالس عديدة فى دعوة الأموات ، وأنها شرك مع الله تعالى . فأبدى لهم على ذلك من نصوص الكتاب والسنة وأقوال كبار الأئمة ما أدهش عقولهم ، وحيّر أفكارهم . فلم يكن لهم من حجة إلا أن أنكروا وقوع ذلك فى أقطارهم ، مع أنه موجود عندهم مشاهد . وقد قال كبيرهم — وهو أول من حضر وتأهب للمناظرة للشيخ حمد بن ناصر — اعلم أنى لا أخاصمك ولا أناظرك وإن أتيتنى بالدليل من الكتاب والسنة وبما قاله علماء المذاهب سوى ماقاله إمامى أبو حنيفة رحمه الله لأنى مقلد له فيما قال . فلا أسلم لسوى قوله . ولو قلت : قال الله ، أو قال

رسوله . لأنه أعلم مني ومنك . وهذا مقال يقضي صدوره بالعجب من رجل يدعى العلم . فلما انقضت أيام تلك المناظرات طلبوا من الشيخ حمد بن ناصر أن يكتب لهم ما احتج به عليهم في هذه المسائل التي حصلت فيها المناظرة . فأجابهم الشيخ إلى ذلك . ثم طلب منهم إحضار كتب سماها لهم من جميع المذاهب الأربعة . فلما حضرت هذه الكتب لديه حرر لهم منها رسالة أوجز فيها مقاله ، وأتى فيها بما فيه كفاية على ماطلبوه من الحجة والدلالة ، يذعن بعد سماعها كل منصف عاقل . وتقطع لسان كل معاند جاهل . وتتضمن هذه الرسالة لثلاث مسائل هي التي جرت فيها المجادلة والمناظرة

المسألة الأولى : ماقولكم فيمن دعا نبياً أو ولياً ، واستغاث به في تفريج الكربات ، كقوله : يارسول الله ، أو يا ابن عباس ، أو يامحجوب ، أو غيرهم من الأولياء والصالحين ؟

وأما المسألة الثانية : وهي من قال «لا إله إلا الله محمد رسول الله» ولم يصل ولم يزك : هل يكون مؤمناً ؟

وأما المسألة الثالثة : وهي مسألة البناء على القبور .

فأجاب رحمه الله تعالى عن هذه المسائل الثلاث بنصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة من كل مذهب . وتسمى هذه الرسالة «بالفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب .

انتهى ما نقلته باختصار لعدم التطويل على ما يقتضيه المقام .

وقد تقدم قريباً مانقلته من تاريخ الإمام الجبرتي رحمه الله تعالى . وذلك فيما ذكره عن دخول الإمام سعود لمكة المشرفة ، ومسالمة الشريف غالب له ، وما حصل من إبطال المظالم والمكوس وما يتبعها ، وأن الشريف غالباً عاهد الإمام سعوداً على ترك ذلك كله ، واتباع ما أمر الله به في كتابه العزيز من إخلاص التوحيد لله تعالى وحده ، واتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون إلى آخر

القرن الثالث، وترك ماحدث فى الناس من الالتجاء إلى غير الله تعالى من المخلوقين الأحياء والأموات فى الشدائد والمهمات، وما أحدثوه من بناء القباب على القبور والتصاوير والزخارف، وتقبيل الأعتاب، والخضوع والتذلل والمناداة والطواف والنذور والذبائح والقربان، وعمل الأعياد والمواسم لها، واجتماع أصناف الخلائق واختلاط النساء بالرجال، وباقى الأشياء التى فيها شركة المخلوقين مع الخالق فى توحيد الألوهية التى بعثت الرسل لمقاتلة من خالفها، ليكون الدين كله لله تعالى. فعاهده على منع ذلك كله وعلى هدم القباب المبنية على القبور والأضرحة. لأنها من الأمور المحدثة التى لم تكن على عهده صلى الله عليه وسلم. وذلك بعد المناظرة مع علماء تلك الناحية، وإقامة الحجة عليهم بالأدلة القطعية التى لاتقبل التأويل من الكتاب والسنة، وإذعانهم لذلك — إلى آخر ماذكره رحمه الله تعالى

وفيما نقلناه كفاية لرد قول الملحد «وناظرهم العلماء فكشف الله سترهم».

وأما قول الملحد «وسلط الله عليهم ابراهيم باشا المصرى فكاد يفنيهم ويقطع دابرهم، لكن لله إرادة فى بقاء جرثومة من هذه الطائفة فى بلاد نجد».

فنقول: إن هذا الملحد مسرور بظهور الباطل على الحق، متبجح بأن سلط الله ابراهيم باشا على أهل التوحيد من أهل نجد المتمسكين بكتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ويتأسف هذا الملحد الظالم لبقاء بقية منهم فى بلاد نجد تعبد الله تعالى لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج بيت الله الحرام، آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر، مقيمة لحدود الله تعالى، محققة لقول الله تعالى (الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، ولله عاقبة الأمور) متحلية بأعمال الفرقة الناجية، من اتباع ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن تبعهم بإحسان من القرون المفضلة، لا تأخذهم فى اتباع الحق والدعوة إليه لومة لائم، محتسبة لما يصيبها فى ذات الله تعالى من الابتلاء والامتحان، متأسية بأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين الصابرين الذين قص الله علينا

خبر ابتلائه وامتحانه لهم فى كتابه الكريم ، وما أخبر به نبيه محمد سيد المرسلين .

فلو كان هذا الملحد ممن يؤمن بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما جاء فيهما من أخبار هذا الابتلاء والامتحان لأوليائه ومن اقتفى أثرهم بالدعوة إلى دين الله تعالى : ما كان يتخذ ما امتحن الله به عباده الموحدين من أهل نجد — بتسليط إبراهيم باشا عليهم — دليلا على فساد أعمالهم وصلاح أعمال إبراهيم . فقد خرج أيضاً إبراهيم باشا على سيده . وهو ما يسمونه خليفة المسلمين ، وأمعن فى مملكته يستولى عليها فاتحا بلدا بعد بلد ، حتى وقف على أبواب عاصمة ملكه . فما يقوله الملحد بعد ذلك ؟ إن الهوى يعمى ويصم . وقد قال تعالى : (٤٥ : ٢٣ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة ؟ فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ؟) أفلا يستحيى هذا الملحد المغرور بنفسه فينظر فى تاريخ من هو من ضئضئهم فيتذكر وقعة الحرة وما فعلوه من استباحة حرم الرسول صلى الله عليه وسلم وقتل أصحابه فى جوار حرمه وقبره الشريف ونهب أموالهم ؟ ثم استباحتهم الحرم الشريف المكى ، ونصب المنجنيق على الكعبة الشريفة ، وقتل خيار أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم فى حماها ؟ ألا يذكر هذا الملحد أعمال أجداده هذه تحت راية فاسقهم فيخجل ؟ فياله من امتحان ، لنا فيه أكبر عبرة وعزاء فيما يصيبنا فى ذات الله تعالى . فإن أهل نجد يحمدون الله تعالى أن جعل ابتلاءهم وامتحانهم فى دنياهم لا فى دينهم . وكانت العاقبة بحمد الله تعالى لهم . والذى يسعنا أمام هذه الفتنة العمياء : أن نطوى صحيفة التاريخ ، ونقول (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم) .

وأما قول المعترض «وقد تصدى لتحرير مذهبهم وتقرير مقولاتهم والرد عليهم : جمهور من علماء الحجاز ، منهم السيد أحمد زينى الملقب بالدحلان نزيل مكة المكرمة — إلى آخر ما ذكره» حيث وعد بأنه سيأخذ عن دحلان جميع ما يتعلق بموضوعه بدون تصرف . وذلك دليل منه على تقليده الأعمى .

فأما موضوعه هذا : فهو بهت الوهابيين والكذب عليهم ، وتكفيرهم ،

تقليداً لدحلان . وعليه : فإني في كل ما أوجهه من الرد على ما ينقله هذا المعترض عن دحلان فيما ينسبه للوهابيين ، فإنما أرد به على هاتين الروحين الخبيثتين اللتين قد اتفقتا على هدم دين الإسلام ، ونشر دين الوثنية التي بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بهدمها وجهاد أهلها ، حتى يكون الدين كله لله .

وهذا المعترض يزعم أنه قد تصدى لتحرير مذهب الوهابيين والرد عليهم : جمهور من علماء الحجاز . ولم يذكر منهم سوى دحلان .

فاعلم أن دحلان هذا هو منبع الزور والفجور . وهو الذي اعتمد المعترض على تقليده في تكفير الموحدين من أهل نجد ، مع ماهو مشتهر به دحلان من عدم الثقة واتباع الهوى ، وعدم المبالاة بالكذب الصريح الذي أسقطه عن النظر في تصانيفه البائرة عند جميع من عرفه من أهل العلم والفضل . وقد قال بعض الفضلاء من علماء مكة : تصانيف دحلان كالميتة . لايأكلها إلا المضطر . وقد رد عليه كثير من علماء الهند والعراق ونجد وغيرهم ففضحوه ، و بينوا ضلاله . وقد سمعت غير واحد ممن يوثق بهم من أهل العلم يقولون : إن دحلان هذا رافضي ، لكنه أخفى مذهبه وتسمى بتقليد أحد الأئمة الأربعة ستراً لمقاصده الخبيثة ، ولنيل المناصب التي يأكل منها . ومن أدل الدليل على رفضه الخبيث : تأليفه لكتاب «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» الذي رد فيه بهواه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة . وكل من يطلع على تصانيف هذا الملحد ويستقرىء شيئاً من سيرته ، يعلم يقيناً صحة مانسب إليه من مخالفة سبيل المؤمنين . فليس عنده من أدب العلم وورع العلماء ماينظمه في سلكهم ، بل هو صفر من الورع والتقوى اللذين يمنعان صاحبهما من الكذب واتباع الهوى . فإن كلامه إلى فشر السوقة والحمقى أقرب منه إلى كلام العقلاء فضلا عن العلماء ، فلا تغتر بدعاة الضلال أمثاله . وقد قال العالم العلامة الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين الهندي في كتابه الذي سماه « الحق المبين في الرد على اللهابية المبتدعين » رداً على دحلان : فتأمل إن كنت من طالبي الحق مافي رسالة ابن دحلان وحال كثير من أهل الزمان : تجده قد

لبس تلبيساً ، وزخرف القول غروراً وتمويها للباطل وتشكيكا منثوراً . فكان كما قيل فى التمثيل .

چوكفراز كعبه برخيزد كجا ماند مسلمانى
يعنى: إذا برز الكفر من الكعبة وثار كيف يبقى الإسلام على قرار

فما باله يغمض عينيه عن الشركيات، ولا يتعرض لما هم عليه من الكفريات كما بين مافيهم الإمام الشوكانى ، وأظهر ما لديهم القاصى والدانى؟ أفتعرفه ناصحا للأمة المرحومة ، كيف وقد صنع صنيعا يهلكهم ولا ينجيهم من المفاسد وخصال مذمومة ؟ وإنما فعل ذلك خوفا من الناس أن يقولوا فى شأنه وهابى، أو منكر الأولياء ، فيهان ويزال عن مرتبته ويُخرج من الحرم ، كما أخرج كثير ممن يظهر الحق . وكيف لا ؟ وقد كان يخاف فى أدنى من ذلك . فإنه قد كان يلبس لباساً فيه من الإسبال فى الكمين وفى الذيل . فقيل له فى ذلك . فقال : قد صار ذلك فى عرف العامة من لباس الشرفاء ، وتركه يعد دناءة ، ولم يبال بوعيد حديث «ما أسبل من الكعبين من الإزار : فهو فى النار » وهذا الخوف هو الذى منع علماء اليهود والنصارى من اتباع النبى صلى الله عليه وسلم وهلم جرا . وقد ورد « لتتبعن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل » انتهى .

وقال العالم العلامة المحدث الشيخ محمد بشير المندى فى كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان» أما بعد ، فإنى وقفت على الرسالة التى جمعها الشيخ أحمد بن زينى دحلان[1] أنقذه الله من دحلان الخذلان وسماها « الدرر السنية فى الرد على الوهابية » ورأيت مؤلفها يدعى فى ديباجة رسالته الساقطة الدنيئة الرديئة : أنه جمع فيها ما تمسك به أهل السنة فى زيارة النبى صلى الله عليه وسلم والتوسل به من الدلائل والحجج القوية من الآيات والأحاديث النبوية .

(١) هذا من الشيخ رحمه الله بمناسبة أن دحلان كان حياً حين رده هذا عليه فلا يريد ان يحجر عليه واسعا من رحمة الله والا فإن دحلان بعد موته لا يستحق الدعاء الا بأن يعامله الله بعدله لما هو عليه من الضلال .

فتعجبت منه العجب الصراح ، كيف ؟ وليس فى الباب حديث حسن ، فضلا عن الصحاح . فتأملت فيها تأمل الناقد البصير ، لكى أعلم أنه : هل صدق فى تلك الدعوى أم كذب كذب المجادل الضرير ، فوجدت دعواها عارية عن لباس الصدق والحق المبين ، محلاة بحلية الزور والكذب والباطل المهين . فإنه ليس فيها من الأحاديث إلا ما أورده التقى السبكى فى « شفاء السقام » وهى دائرة بين الاحتمالات الثلاثة السقام : إما موضوعة ، عملتها أيدى الوضاع اللئام ، أو ضعاف واهية رواها من وُسِم بمثل كثرة الغلط والخطأ والأوهام — إلى أن قال — ومن عجائب صنيعه : أن المؤلف — مع زعمه أنه من جملة المقلدين — يستدل بالأدلة الشرعية ، وهو مَنْصِب المجتهدين . فمنّ لى أن أنبه على ماوقع فيها من مساويء المفاهيم ، وزخارف الأقوال وأراجيف الاستدلال ، لئلا يغتر بها من يقف عليها ممن لاخبرة له بحقائق علم السنة من المتون والرجال . فلله أستعين ، وأقول ـ و به أحول و به أصول . انتهى .

فكتب مجلداً ضخما فى الرد على رسالة دحلان ، كسر به زجاج شبهاته ، وكشف مامَوَّه به من الباطل . فلم يُقِلْ عثراته ، خصوصا فيما لَبَّس به من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، أو ماغير معناه من الآيات والأحاديث المرفوعة . فأزاح عن محياها القتام ونفى ، وعصف على بيت عنكبوته نسيم الحق فهفى .

و بهذا تعلم أن دحلان ليس من أهل الجرح والتعديل ، بل هو ضال مضلل عن سبيل المؤمنين . فلا يلتفت إليه ، بل هو ساقط العدالة ، بشهادة من ذكرناهم من علماء الهند الراسخين فى علوم الكتاب والسنة من أهل الحديث حملة علوم الشريعة النبوية . وليس لهم صلة بالطرفين ، ولا علاقة بينهم و بين الفريقين ، إلا الأخوة فى الدين وما توجبه يملنونه . (ولقد أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) فجزاهم الله عن الإسلام ونصرة الحق على الباطل أفضل ماجزى به المجاهدين فى سبيله لنصرة دينه .

قال المعترض «ومن أعجب ما رأيت : انتساب أناس لهذا المذهب حماقة وجهلا ،

ولو عرفوا حقيقته وأصوله لتبرءوا منه ، وقالوا كما نقول : إسلام ووهابية لايجتمعان »

أقول : هذا عجب ليس له نصيب من العلم ، بل العجب الذى لاينقضى : هو من هذا الملحد وشيخه دحلان ، دعاة البدع والضلال ، الداعين إلى مذهب الوثنيين، من العكوف على القبور والتعلق على الأموات، وسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ، من دون الله تعالى فاطر الأرض والسموات ، زاعمين أنهم وسائط بين الله و بين عباده يرفعون إليه حوائجهم ، كما يرفع الوزراء والمقربون من الملوك حوائج رعاياهم إليهم ، و يشفعون فيهم عندهم ، يقولون : إن الواسطة لاتنكر على الإطلاق . فما جاز فى حق المخلوق جاز فى حق الخالق ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

والعجب الذى لاينقضى من هذا المعترض : هو إنكاره علو الله تعالى على خلقه ، واستواءه على عرشه ، و إنكار صفات كماله ونعوت جلاله التى وصف بها نفسه ، ووصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم .

والعجب الذى لاينقضى من هذا المعترض : تحريمه العمل بنصوص الكتاب والسنة ، وقوله « إنه لايجوز أخذ الأحكام من الأحاديث التى هى فى صحيح البخارى أو غيره من كتب الحديث » و يعد الأخذ بها زندقة لا إسلامية ، كما قرر ذلك وأثبته فى رسالته هذه التى نحن بصدد الرد عليها .

والعجب أيضاً من هذا الملحد : أن يحرم تقليد الصحابة رضى الله عنهم حتى الخلفاء الراشدين منهم . وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاقتداء بهم ، حيث يقول « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . و إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » وهذا قليل من كثير مما يثير العجب العجاب من هذا الملحد وماهو عليه من مخالفته سبيل المؤمنين ، وسلوكه طريق الضالين . فإنه يعجب من أناس يعملون على هدى من الله ، حريصين على اتباع كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، و يرميهم بالجهل والحمق لزعمه : أنهم ينتمون إلى مذهب

الوهابيين . وهذا دليل على حماقته وجهله ، وعدم معرفته بحقيقة دين الإسلام ، الذى أرسل الله به رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم ، وأنه ممن قال الله فيهم (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ؟ إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا) فإن هذا الملحد وأشياعه أعداء لأتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه على الحقيقة . لأنهم ينكرون عليهم ماهم عليه من البدع والشرك فى عبادة الله تعالى لذلك يسمونهم «وهابيين» وقد سمعنا كثيراً من مقلدة هؤلاء الضلال من يسمون الإمام أحمد رحمه «وهابياً» وشيخ الإسلام ابن تيمية وأمثاله من المحققين «وهابية» ووالله لو خرج أبو بكر الصديق رضى الله عنه بين هؤلاء الملاحدة ليسمونه «وهابياً» فيالها من كرامة لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب . فقد صار اتباع الكتاب والسنة فى جميع أنحاء الدنيا وفى العصور السالفة علماً على مذهبه ، ينسب إليه من يعمل بهما ، وإن كان هذا العامل لايعرف محمد بن عبد الوهاب ولا مذهبه ، فليهنأ الشيخ بشهادة أعدائه له بذلك ، وليهنه الذكر الجميل على عمل كل سنة ، ونسبة من عمل بها إليه . وإماتة كل بدعة ، وعداوة من عمل بها له .

فلو كان هذا الملحد ممن أعطاهم الله نوراً يفرقون به بين الحق والباطل : ما كان يأخذه العجب من أناس سائرين على الصراط المستقيم ، فيرميهم بالحماقة والجهل . فهو أولى بهما منهم . زاعما أنهم ينتسبون إلى مذهب الشيخ محمد ابن عبد الوهاب جهلا منهم ، مع أن الشيخ ليس له مذهب غير الكتاب والسنة . ولا يدعو إلا إليهما ، فالكتاب والسنة وما دلا عليه من جميع أنواع العبادات — عملا واعتقاداً ، أمراً ونهياً — هومذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب . لايخرج عما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين . خصوصاً منهم الأئمة الأربعة رضى الله عنهم . ولا ينتسب لطريقة غير طريقتهم التى هى طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم ، لايخالفهم فى كثير ولا قليل . فمن نسب إليه غير ذلك فهو من المفترين .

فقد شمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن ساعد جده واجتهاده .

وأعان بالنصح لله ولكتابه ورسوله وسائر عباده ، وصبر على مانالَه من أعباء تلك الرتبة والدعوة ، وماقصد به من أنواع المحنة والجفوة . وقرر رحمه الله تعالى أن حقيقة دين الإسلام ، وزبدة ماجاءت به الرسل الكرام : هو إفراد الله تعالى بالعبادة و إسلام الوجه له بالعمل والإرادة ، وترك التعلق على الأولياء من دونه والأنداد ، والبراءة من عبادة من سواه من سائر المخلوقات والعباد . وهذا معنى كلمة الإخلاص والتوحيد . وهو الحكمة المقصودة بخلق الكائنات والعبيد . وقرر رحمه الله تعالى: أن مجرد الإتيان بلفظ الشهادتين مع مخالفة مادلتا عليه من الأصول المقررة ، ومع الشرك الأكبر فى العبادة لايدخل المكلف فى الإسلام . إذ المقصود من الشهادتين : حقيقة الأعمال التى لايقوم الإيمان بدونها ، كمحبة الله وحده والخضوع له ، والإنابه إليه والتوكل عليه ، و إفراده بالاستعانة والاستغاثة فيما لايقدر عليه سواه ، وعدم الإشراك به فيما يستحقه من العبادات . كالدعاء والذبح والنذر والتقوى والخشية ونحو ذلك من الطاعات . واستدل لذلك بنصوص قاطعة ، وبراهين ساطعة ، وحكى الإجماع على ذلك عن الأئمة الفضلاء ، والسادة النبلاء من سائر أهل الفقه والفتوى . وذكر عبارة من حكى الإجماع من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم . وألف فى ذلك التآليف وقرر الحجة وصنف التصانيف . وقد عارضه من الغلاة المارقين ، ومن الدعاة إلى عبادة الأولياء والصالحين : أناس من أهل وقته ، فباءوا بغضب الله ومقته . وأظهره الله بعد الامتحان ، وحقت كلمة ربك على أهل العناد والطغيان . وهذه سنة الله التى قد خلت من قبل . وحكمته التى يظهر بها ميزان الفضل والعدل . وقد جمع أعداؤه شبهات فى رد ما أبداه . وجحد ماقرره وأملاه . واستعانوا بمكتهم من العجم والعرب . ونسبوه إلى مايستحى من ذكره أهل العقل والأدب . فضلا عن ذوى العلوم والرتب . وزعموا أنه خارجى مخالف للسنة والجماعة . كمقالة أسلافهم لرسول الله : إنه صابىء صاحب إفك وصناعة . فجاء هذا الملحد يجدد ماقالوه و يبث من الشبه مالفقوه وانتحلوه . و يزعم أنا لو عرفنا ماعرفوه ، لاتبعناهم على ضلالهم وقلنا ماقالوه . ولكنا نقول « وهابية ووثنية

لايجتمعان » خلافاً لما اعتقدوه وقالوه . وبالمثل السائر نقول :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

فليس دين الإسلام هو دين عباد القبور الذين يتخذون من دون الله أنداداً يحبونهم كحبهم لله . ويصرفون لهم خالص العبادة من دون الله تعالى ، من الدعاء والخوف والرجاء ، والرغبة والرهبة ، والذبح والنذر وغيرها من أنواع العبادة التى لايجوز صرف شىء منها لغير الله تعالى . ويجعلون الأموات وسائط بينهم وبين الله فى رفع حوائجهم إليه ، كما عليه هذا الملحد ومن قلدهم من أئمة الضلال . فإنهم يدعون إلى عبادة الأولياء والصالحين ، وإشراكهم مع الله تعالى فى العبادة . وهذا ماينكره الوهابيون ، ويحاربون أهله . لذلك يقول هذا الملحد الذى لايعرف حقيقة دين الإسلام « إسلام ووهابية لايجتمعان » ومعلوم أن دين الوثنية لايجتمع مع توحيد الله تعالى الذى أرسل به رسله من أولهم إلى آخرهم . وهو إخلاص العبادة له وحده لاشريك له بجميع أنواعها . فإن هذا هو دين الإسلام . وهو الذى عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه . وإن سماه المشركون عباد الأصنام «مذهباً وهابياً » فإن الأسماء لاتغير الحقائق . والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل .

قال المعترض : « مؤسس هذا المذهب هو محمد بن عبد الوهاب التيمى من عامة نجد . ولد فى سنة ١١٢١ هجرية . ومات فى سنة ١٢٠٧ كان أبوه عابداً فاضلا ورعاً . وكان يتفرس فى ابنه هذا الشقاوة . فأرسله إلى مكة ، ثم إلى المدينة المنورة لطلب العلم . فطلب وحصل ، وأخذ عن كثير من علماء الحرمين . وكلهم كانوا يتفرسون فيه الشقاوة ، ويحذرون الناس منه . وكان يميل لمطالعة أخبار من ادعوا النبوة ، ويكتم هذا الفكر فى نفسه »

أقول : إن ماذكره الملحد عن مولد الشيخ وعن وفاته غلط لايطابق الحقيقة ، كذلك نسبته الشيخ بأنه « تيمى » أيضاً خطأ . فالمعترض دائماً يتقلب بين الكذب والخطأ ، ولايهمه تمحيص الحقائق . إنما هو مقلد أعمى ونحن نبين

نسب الشيخ وسيرته إثباتاً للحق ، ونفياً لما يختلقه أمثال هذا الملحدوشيخه دحلان من الزور والفجور . فنقول :

أما نسب الشيخ : فهو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن على بن محمد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف بن عمر بن معضاد بن إدريس بن على بن محمد بن علوى بن قاسم بن موسى بن مسعود بن عقبة بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيع بن ساعدة بن ثعلبة بن ربيعة بن ملكان بن عدى بن عبد مناة بن تميم . ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف . وتوفى رحمه الله سنة ست ومائتين وألف . وكان مولده فى بلد « العيينة » من البلدان النجدية. فأنبته الله نباتا حسنا ، وجلا به عن طرف الدهر وسنان كراه .

ذكر الشيخ العالم العلامة حسين بن غنام الإحسائى فى تاريخه « روضة الأفكار والأفهام » قال: كان الشيخ سليمان يحدث عن أخيه محمد بن عبد الوهاب قال : كان أبوه عبد الوهاب يتعجب من فهمه و إدراكه ، قبل بلوغه و إدراكه . ومناهزته الاحتلام و إفراكه . ويقول أيضا : لقد استفدت من ولدى محمد فوائد من الأحكام ، أو قريبا من هذا الكلام . وقد كتب والده إلى بعض إخوانه رسالة نوه فيها بشأنه ، يثنى فيها عليه ، وأن له فهما جيدا ولديه . ولو يلازم الدرس سنة على الولاية لظهر فى الحفظ والإتقان آية . وقد تحققت أنه بلغ الاحتلام قبل إكمال اثنتى عشرة سنة على الاتمام . ورأيته أهلا للصلاة بالجماعة والائتمام . فقدمته لمعرفته بالأحكام . وزوجته بعد البلوغ فى ذلك العام . ثم طلب منى الحج إلى بيت الله الحرام. فأجبته بالإسعاف إلى ذلك المرام . فحج وقضى ركن الإسلام . وأدى المناسك على التمام . ثم قصد مدينته عليه الصلاة السلام ، وأقام فيها شهرين ثم رجع بعد ذلك فائزا بأجر الزيارة والمناسك . وأخذ فى القراءة على والده فى الفقه على مذهب الإمام أحمد ، فسلك فيه الطريق الأحمد ، ورزق مع الحفظ سرعة الكتابة. فكان يخبر عنه أصحابه: أنه كان يخط بالخط الفصيح فى المجلس الواحد كراسا من غير سآمة ، ولا نصب ولا التباس . ثم بعد ذلك رحل فى طلب العلم

وسار ، وجَدَّ فى الطلب إلى مايليه من الأمصار، ومايحاذيه من الأقطار . فزاحم فيه الـكبار . وأشرق طالعه واستنار . فصار لهلاله أقمار . فوطىء الحجاز والبصرة لذلك مرارا و إلى الأحساء لتلك الأوطار . وأخذ العلم عن جماعة . منهم الشيخ عبد الله بن إبراهيم النجدى ثم المدنى . وأجازه من طريقين . وأول حديث سمعه منه الحديث المسلسل بالأولية . نقلت من خطه ما نصه : حدثنى الشيخ عبد الله ابن إبراهيم النجدى — بمنزله بظاهر المدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام — عن شيخ الإسلام ومفتى الشام أبى المواهب الحنبلى — إجازة — قال : أخبرنا والدى تقى الدين عبد الباقى الحنبلى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به المعمر الشيخ عبد الرحمن البهوتى الحنبلى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به شيخنا جمال الدين يوسف الأنصارى الخزرجى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به والدى شيخ الاسلام زكريا الأنصارى — وهو أول حديث سمعته منه — قال : أخبرنا به شيخ الاسلام أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلانى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا الصلاح محمد بن محمد المكرمى الصوفى الخازن — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به الصدر أبو الفتح الميدومى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به الحافظ أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحرانى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به الحافظ إسماعيل بن صالح النيسابورى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به والدى أبو حامد صالح المؤذن — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا به أبو طاهر محمد بن كمب بن محمد الزيادى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا عبد الرحمن بن تستر بن الحكم النيسابورى — وهو أول حديث سمعته منه — قال أخبرنا سفيان بن عيينة — وهو أول حديث سمعته منه — عن عمرو بن دينار عن أبى قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله عمرو بن

العاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الراحمون يرحمهم الرحمن ، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء » تفرد به سفيان . ولا يصح سنده عمن فوق سفيان . والله أعلم .

وحدث أيضا عنه بالمسلسل بالحنابلة قال رحمه الله: حدثنى عبدالله بن إبراهيم الحنبلى بمنزله بظاهر المدينة النبوية عن شيخ الإسلام ومفتى الشام أبى المواهب تقى الدين عبد الباقى الحنبليان عفى الله عنهما إجازة عن والده تقى الدين المذكور قال أخبرنا شيخنا عبد الرحمن البهوتى أخبرنا الشيخ تقى الدين بن النجار الفتوحى صاحب « منتهى الإرادات » أخبرنا والدى شهاب الدين أحمد قاضى القضاة الحنبلى أخبرنا بدر الدين الصفدى الظاهرى الحنبلى أخبرنا عز الدين أبو البركات الحنبلى أخبرنا أبو علي حنبل بن عبد الله الرصافى قال أخبرنا أبو القاسم هبة الله الحنبلى قال أخبرنا أبو الحسن بن علي الحنبلى قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر الحنبلى قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن الإمام أحمد الحنبلى قال حدثنى أبى أحمد بن محمد ابن حنبل إمام كل حنبلى عن ابن عدى عن حميد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أراد الله بعبده خيراً استعمله . قالوا : كيف يستعمله ؟ قال : يوفقه لعمل صالح قبل موته » هذا حديث عظيم قد وقع ثلاثياً للإمام أحمد رضى الله عنه .

وقد سمع الشيخ رحمه الله الحديث والفقه من جماعة بالبصرة كثيرة ، وقرأ بها النحو وأتقن تحريره ، وكتب الكثير من الفقه والحديث فى تلك الإقامة ، وبحث على طريق الهدى والاستقامة ، وكان أكثر لبثه لأخذ العلم بالبصرة . انتهى المراد منه .

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر فى كتابه « توحيد الخلاق ، فى أجوبة أهل العراق » فى ترجمته للشيخ محمد بن عبد الوهاب : وقد أجازه أيضاً كل من الشيخ على أفندى الداغستانى ، وعبد الله بن إبراهيم ، وعبد اللطيف العفالقى فى كل ماحواه ثبت الشيخ عبد الباقى أبى المواهب الحنبلى قراءة وتعلما وتعليما من

صحيح البخارى بسنده إلى مؤلفه ، وصحيح مسلم بسنده إلى مؤلفه ، وشروح كل منهما ، وسنن الترمذى بسنده ، وسنن أبى داود بسنده ، وسنن ابن ماجة بسنده ، وسنن النسائى الكبرى بسنده ، وسنن الدارمى ومؤلفاته بالسند ، وسلسلة العربية بسندها عن أبى الأسود عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ومسانيد الأئمة الأربعة ، وفقه الحنابلة ، وكثير من كتب الأئمة المشهورين . انتهى المراد منه .

والمقصود : أن المؤسس لهذه الدعوة المحمدية : الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ، لم يكن قائماً بها على جهل ، أو طالب جاه أو علو فى الأرض أو التماس لحطام الدنيا ، حماه الله من ذلك . بل قد جد واجتهد رحمه الله فى تحصيل علوم الدين . ورحل فى طلبها إلى الأمصار ، وزاحم فيها العلماء الكبار ، فشهدوا له بتحصيلها و إتقانه ، وأجازه فيها الفحول من علماء زمانه ، فقد أدركته عناية أحكم الحاكين « ومن يرد الله به خيراً يفقه فى الدين » وقد قام بأعباء هذه الدعوة ، وصبر على ماناله فيها من المحنة والجفوة ، حتى أظهره الله تعالى على أعداء الحق . فظهر الحق وبان ، واستذل الباطل وأهله واستكان ، فله الحمدوالمنة لانحصى ثناء عليه .

وقد ذكر العلامة المؤرخ محمود فهمى المصرى المتوفى بجزيرة سيلان ، فى سياق ما كتبه عن سيرة الوهابيين وشيخهم محمد بن عبد الوهاب ، قال : ويحتمل أن المؤسس الأكبر لهذا المذهب لم يتقلد أدنى وظيفة أخرى ، سوى أنه كان حاكمهم الديانى ، وكان مقره الثابت فى الدرعية بأرض نجد ، حتى توفى فى سنة ١٢٠٦ من بعد أن تقدم فى العمر حتى بلغ خمساً وتسعين سنة ، واستحوذ على الدرجة العالية من القناعة ، وأسر القلوب بفصاحة كلامه وعذوبة منطقه ، وكان له قوام عجيب فى السياسة والحروب ، وما يحصل من الوقائع والكروب . واستمر إلى أن بلغ السيادة القصوى بعلمه وسيفه فى بلاد العرب . وكان فيه طوع ولين . أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

وقد تقدم من كلامه رحمه الله عن الوهابيين مافيه كفاية .

وأما قول المعترض : « كان أبوه عالماً فاضلا ورعا » فهذا حق ، فإن الشيخ عبد الوهاب والد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى ، كان على جانب عظيم من العلم والفضل ، مشهوراً بورعه وزهده . وقد قال الشيخ العلامة المؤرخ عثمان بن عبد الله بن بشر فى تاريخه « عنوان المجد » وأما الشيخ عبد الوهاب فهو العالم العلامة الكامل ، الورع الزاهد ، له المعرفة الكاملة فى علوم الشريعة وآلاتها ، تولى القضاء فى عدة أماكن من نجد . منها : العيينة وحريملا ، وله مؤلفات حسنة ، ورسائل مستحسنة ، ورأيت له أسئلة وأجوبة أعجبنى حسنها ، وهى دالة على غزارة علمه وسعة اطلاعه ، انتهى .

وأما قول المعترض « وكان يتفرس فى ابنه هذا الشقاوة إلى آخره » .

فهذه دعوى كاذبة باطلة مرذولة ، تحكى دين وأمانة من اخترعها . فإن الشيخ عبد الوهاب رحمه الله : قد أثنى على ولده محمد ثناء جميلا بقوله فيه : إنه يتعجب من فهم ابنه محمد و إدراكه قبل بلوغه الاحتلام . ويقول أيضاً : لقد استفدت من ولدى محمد فوائد من الأحكام . وقد كتب الشيخ عبد الوهاب رسالة إلى بعض إخوانه نوه فيها بشأن ابنه الشيخ محمد ، وما هو حائز عليه من الفهم والحفظ والإتقان الذى يُعَدُّ فيه آية من آيات الله . قال : وقد تحققت أنه بلغ الاحتلام قبل إكماله اثنتى عشرة سنة ، فرأيته أهلًا للامامة فى الصلاة بالجماعة فقدمته لمعرفته بالأحكام إلى آخر ما ذكره .

فكيف يكون هذا الشيخ الجليل – مع علمه وفضله وورعه الذى أقر له به هذا المعترض – يتفرس فى ابنه الشقاوة ، ثم هو مع ذلك يثنى عليه ، و ينوه بعلو شأنه فى العلم والفهم ، و يقدمه للإمامة فى صلاة الجماعة بين يديه ؟ هذا تناقض شنيع ، محال أن يتصف به عالم فاضل ورع ، وكذلك العلماء الذين قال عنهم المعترض : إنهم يتفرسون فيه الشقاوة ، كيف تتفق هذه الفراسة مع طلبه العلم عليهم وتحصيله له ، و إجازتهم له فيه ؟ إن هذان ضدان لا يجتمعان ، بل نقول : سبحانك هذا بهتان عظيم .

ثم يقال لهذا الملحد : ومن هذا الذى تفرس فيه الشقاوة ؟ ومن هو الناقل عنه ؟ وما وجه هذه الفراسة ، وما مصدرها غيرك أيها الكذاب ؟ « ولو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء أقوام وأموالهم » فلا كل ناقل صادق ، ولا كل طاعن مقبول ، فالحق أحق أن يتبع .

وأما قوله « وكان يميل لمطالعة أخبار من ادعوا النبوة ، ويكتم هذا الفكر فى نفسه » .

فهذا من نمط ماقبله من الافتراء وقلة الحياء . وفى الحديث « إذا لم تستحى فاصنع ماشئت » فمن أين عرف هذا الملحد أن الشيخ كان يميل لمطالعة أخبار من من ادعوا النبوة ، مادام يكتم هذا الفكر فى نفسه ؟ فهل عنده علم من الغيب ، أم هو الذى يدعى النبوة ، ويزعم أن الوحى ينزل عليه من السماء يخبره عن بواطن العباد وما يسرونه فى أنفسهم ؟ أم هو محض الافتراء والكذب على الله وعلى عباده المؤمنين ؟ وقد قال تعالى (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله ، وأولئك هم الكاذبون) وهل قام هذا الملحد وأمثاله بعداوتهم للشيخ محمد ابن عبد الوهاب ، وتقولوا عليه الكذب إلا بسبب ماقام به الشيخ من الدعوة إلى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وشهادة أن محمداً رسول الله ، لأن الخصومة بينه وبين معارضيه : كانت فى تحقيق هذين الأصلين ، اللذين جهل حقيقتهما كثير من الناس ، فاكتفوا منهما باللفظ دون المعنى . فجاءوا من الأعمال بما يخالفهما من صرف أنواع العبادة لغير الله تعالى ، واتباع غير رسوله صلى الله عليه وسلم . فلما بين الشيخ رحمه الله تعالى أن مجرد الإتيان بلفظ الشهادتين مع مخالفة مادلتا عليه من أصول التوحيد ، ومع الشرك الأكبر فى العبادة لا يدخل المكلف فى الإسلام . إذ المقصود من لفظ الشهادتين : حقيقة الأعمال التى لا يقوم الإيمان بدونها ، كمحبة الله وحده ، والخضوع له والإنابة إليه ، والتوكل عليه ، وإفراده بالاستعانة والاستغاثة فيما لا يقدر عليه سواه ، وعدم الإشراك به فيما يستحقه من العبادات ، كالدعاء والخوف والرجاء ، والذبح والنذر ونحو ذلك من العبادات التى هى معنى

شهادة أن لا إله إلا الله ، وأما شهادة أن محمداً رسول الله : فتصديقه فيما جاء به من عند الله ، واتباعه فيما أمر ، والانتهاء عما نهى عنه وزجر . قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) فمن ابتغى طريقاً إلى الله غير طريقه صلى الله عليه وسلم : فإنه لم يحقق شهادة أن محمداً رسول الله ، فإن الطرق إلى الله تعالى من يوم بعثته صلى الله عليه وسلم مسدودة إلا من طريقه ، ومن طلب الهدى من غير هديه ضل سواء السبيل .

وقد كثرت الطرق المخالفة لطريقه صلى الله عليه وسلم من أناس يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لفظاً فقط ، مع مخالفة أعمالهم لما دلت عليه هاتان الشهادتان، من إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة ، وفرض الاتباع لرسوله صلى الله عليه وسلم دون غيره . فلما قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى بالدعوة إلى تحقيق هذين الأصلين عارضه ورثة أبي جهل، وقالوا له كما قال أسلافهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم (أجعل الآلهة إلهاً واحداً ؟)ورموه بالجنون والسحر ورموا أصحابه بأنهم صابئة ، وأنهم حثالة وغثاء . وكذلك أتباعهم على الحقيقة لهم قسط من إرثهم. فسماهم هؤلاء الملاحدة خوراج ومشبهة ووهابية، يميلون إلى أخبار من ادعوا النبوة ، وأمثال هذه المفتريات التى لاتروج إلا على كل جاهل لايدرك الحقائق . وكيف تخفى الحقائق على من عنده أدنى اطلاع و بصيرة يفرق بهما بين الحق والباطل ؟ فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد أشهر مذهبه ودعوته التى يدعو الناس إليها فى مصنفاته المطولة ورسائله المختصرة . فلم يترك لمعارضيه شبهة إلا كشفها ، ولا طريقاً توصل إلى الله و إلى اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بينها وأوضحها . وقد جاهد بلسانه وقلمه وسارت الكتائب من جيوش الموحدين لجهاد المشركين والمعاندين بأمره ، لتكون كلمة الله هى العليا ، ودينه الظاهر . فقد حمى حما التوحيد لله تعالى علناً لم يخف فى الله لومة لائم .

فأى شيء يخفيه فى نفسه بعد ذلك أيها المضلون ؟ فلوكان لهذه الفرية أدنى

قيمة لأوردتُ من كلام الشيخ رحمه الله مايكفي و يشفي في ردها ، ولكنها فرية تمثل الزور والفجور فلا تستحق رداً أكثر من احتقار صاحبها وكشف عورته . وليس أبلغ من رد هذا الملحد على نفسه . فاسمع إذاً مايقوله ، بعد دعواه على الشيخ الكتمان :

قال المعترض : فلما مات أبوه في نحو سنة ١١٤٣ ابتدأ بإظهار مذهبه حتى سنة ١١٥١ فأشهر أمره وأظهر دعوته وعقيدته في نجد وأطرافها » .

فنقول لهذا الملحد : إذاً فليس فيه كتمان ، كما افتريته على الشيخ . فقد أبطلت دعواك بإقرارك بنفسك . فإن ما أظهره الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى واشتهر به من الدعوة إلى كتاب الله تعالى واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم ، واقتفاء أثر السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين : قد ظهر واشتهر أمره ، فلا ينكره إلا معاند ، مثلك أيها المفترى الذى أكذب نفسه بنفسه . فالحمد لله على ظهور الحق وخذلان الباطل وأهله .

ونحن نسوق طرفاً من عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ليتبين الهدى من الضلال لمن يريد الاطلاع على الحقائق ، وتمييز الحق من الباطل ، فلا يغتر أحد بدعاة الشرك الملحدين في دين الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى في كتاب « منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس »

فصل

ونقص عليك شيئاً من سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ونذكر طرفاً من أخباره وأحواله ، ليعلم الناظر فيه حقيقة أمره ، فلا يروج عليه تشنيع من استحوذ عليه الشيطان وأغراه . و بالغ في كفره واستهواه . فنقول :

قد عرف واشتهر واستفاض من تقارير الشيخ ومراسلاته ومصنفاته المسموعة المقروءة عليه وماثبت بخطه ، وعرف واشتهر من أمره ودعوته ، وما عليه الفضلاء

النبلاء من أصحابه وتلامذته : أنه على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الدين أهل الفقه والفتوى في باب معرفة الله ، و إثبات صفات كماله ونعوت جلاله التى نطق بها الكتاب العزيز وصحت بها الأخبار النبوية ، وتلقاها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبول والتسليم ، يثبتونها و يؤمنون بها و يمرونها كما جاءت ، غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . وقد درج على هذا من من بعدهم من التابعين وتابعيهم من أهل العلم والإيمان وسلف الأمة وأئمتها ، كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبدالله ، وطلحة بن عبيدالله ، وسليمان بن يسار ، وأمثالهم من الطبقة الأولى . ومن الطبقة الثانية : كمجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبى رباح ، والحسن البصرى ، وابن سيرين وعامر الشعبى وجنادة بن أبى أمية ، وحسان بن عطية وأمثالهم . ومن الطبقة الثالثة : على بن الحسين ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن مسلم الزهرى ، ومالك بن أنس ، وابن أبى ذئب وابن الماجشونى ، وكحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، والفضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت ، ومحمد بن إدريس الشافعى ، و إسحاق بن إبراهيم ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجاج القشيرى ، و إخوانهم وأمثالهم ، ونظرائهم من أهل الفقه والأثر فى كل مصر وعصر . وأما توحيد العبادة والإلهية : فلا خلاف بين أهل الإسلام فيما قاله الشيخ وثبت عنه من المعتقد الذى دعا إليه .

يوضح ذلك : أن أصل الإسلام وقاعدته « شهادة أن لا إله إلا الله » وهى أصل الإيمان بالله وحده . وهى أفضل شعب الإيمان . وهذا الأصل لابد فيه من العلم والعمل والإقرار بإجماع المسلمين . ومدلوله : وجوب عبادة الله وحده لاشريك له ، والبراءة من عبادة ماسواه كائناً من كان . وهذا هو الحكمة التى خلقت لها الإنس والجن ، وأرسلت لها الرسل ، وأنزلت بها الكتب . وهى تتضمن كمال الذل والحب ، وتتضمن كمال الطاعة والتعظيم . وهذا هو دين الإسلام الذى لايقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين . فإن جميع الأنبياء على

دين الإسلام . وهو يتضمن الاستسلام لله وحده . فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته . قال تعالى (ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى عن الخليل (إذ قال لأبيه وقومه إننى برآء مما تعبدون إلا الذى فطرنى فإنه سيهدين . وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه (أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدوٌّ لى إلا رب العالمين) وقال تعالى (قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم ، و بدا بيننا و بينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال تعالى (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) وذكر عن رسله نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم ، أنهم قالوا لقومهم (اعبدوا الله مالكم من إله غيره) وقال عن أهل الكهف (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى . ور بطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا : ربنا رب السموات والأرض ، لن ندعو من دونه إلٰها . لقد قلنا إذا شططا . هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة ، لولا يأتون عليهم بسلطان بين ؟ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً) وقال تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به) فى موضعين من كتابه وقال تعالى (إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار) .

قال رحمه الله تعالى : والشرك المراد بهذه الآيات ونحوها يدخل فيه شرك عباد القبور وعباد الأنبياء والملائكة والصالحين . فإن هذا هو شرك جاهلية العرب الذين بعث فيهم عبد الله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم . فإنهم كانوا يدعونها و يلتجئون إليها و يسألونها على وجه التوسل بجاهها وشفاعتها لتقربهم إلى الله ، كما حكى الله ذلك عنهم فى مواضع من كتابه، كقوله تعالى (و يعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم و يقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) الآية . وقال تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال تعالى

(فلولا نصرهم الذين اتخـذوا من دون الله قرباناً آلهة ؟ بل ضلوا عنهم . وذلك إفـكهم وما كانوا يفترون)

قال رحمه الله : ومعلوم أن المشركين لم يزعموا أن الأنبياء والأولياء والصالحين والملائـكة شاركوا الله فى خلق السموات والأرض ، أو استقلوا بشىء من التدبير والتأثير والايجاد ، ولو فى خلق ذرة من الذرات . قال تعـالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن الله . قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ؟ إن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) فهم معترفون بهذا مقرون به ، لاينازعون فيه . ولذلك حسن موقع الاستفهام ، وقامت الحجة عليهم . بما أقروا به من هذه الجمل ، و بطلت عبادة من لا يكشف الضر ولا يمسـك الرحمة . ولا يخفى ما فى التنكير من العموم والشمول المتناول لأقل شىء وأدناه من ضر أو رحمة . وقال تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون — إلى قوله — فأنى تسحرون) وقال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) ذكر فيه السلف كابن عباس وغيره : إيمانهم هنا بما أقروا به من ربو بيته وملـكه ، وفسر شركهم بعبادة غيره

قال رحمه الله : وقد بين القرآن فى غير موضع أن من المشركين من أشرك بالملائـكة ، ومنهم من أشرك بالأنبياء والصالحين . ومنهم من أشرك بالـكواكب ومنهم من أشرك بالأصنام . وقد رد عليهم جميعهم وكفَّر كل أصنافهم ، كما قال تعـالى (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائـكة والنبيين أربابا ، أيأمركم بالـكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) وقال تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم) الآية وقال (لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائـكة المقربون) ونحو ذلك فى القرآن كثير . و به يعلم المؤمن أن عبادة الأنبياء والصالحين ، كعبادة الـكواكب والأصنام من حيث الشرك والـكفر بعبادة غير الله .

قال رحمه الله : وهذه العبادات التى صرفها المشركون لآلهتهم : هى أفعال

العبد الصادرة منه ، كالحب والخضوع والإنابة والتوكل والدعاء والاستعانة والاستغاثة ، والخوف والرجاء والنسك والتقوى ، والطواف ببيته رغبة ورجاء وتعلقا للقلوب والآمال بفيضه ومدده وإحسانه وكرمه . فهذه الأنواع أشرف أنواع العبادة وأجلها ، بل هى لب سائر الأعمال الإسلامية وخلاصتها . وكل عمل يخلو منها فهو خداج مردود على صاحبه . وإنما أشرك وكفر من كفر من المشركين بقصد غير الله بهذا وتأليههم بذلك . قال تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق ؟ أفلا تذكرون) وقال تعالى (أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا لا يستطيعون نصر أنفسهم ولا هم منا يصحبون ؟) وقال تعالى (اتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) الآية . وحكى عن أهل النار أنهم يقولون لآلهتهم التى عبدوها مع الله (تالله إن كنا لفى ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين) ومعلوم أنهم ماسووهم به فى الخلق والتدبير والتأثير ، وإنما كانت التسوية فى الحب والخضوع والتعظيم والدعاء ونحو ذلك من العبادات .

قال رحمه الله : فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم ممن يعبد الأولياء والصالحين نحكم بأنهم مشركون ، ونرى كفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية . وماعدا هذا من الذنوب التى هى دونه فى الرتبة والمفسدة ، لا نكفر بها ولا نحكم على أحد من أهل القبلة الذين باينوا عُبّاد الأوثان والأصنام والقبور بكفر بمجرد ذنب ارتكبوه ، وعظيم جرم اجترحوه وغلاة الجهمية والقدرية والرافضة ونحوهم ممن كفرهم السلف لا نخرج فيهم عن أقوال أئمة الهدى والفتوى من سلف هذه الأمة . ونبرأ إلى الله مما أتت به الخوارج وقالته فى أهل الذنوب من المسلمين .

قال رحمه الله : ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة من غير علم بمعناها ولا عمل بمقتضاها لا يكون به المكلف مسلماً ، بل هو حجة على ابن آدم ، خلافاً لمن زعم أن الإيمان مجرد الإقرار كالكرامية ، ومجرد التصديق كالجهمية . وقد أكذب الله المنافقين فيما أتوا به وزعموه من الشهادة . وسجل على كذبهم ، مع أنهم أتوا بألفاظ مؤكدة بأنواع من التأكيدات . قال تعالى (إذا جاءك المنافقون

قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) فأكدوا بلفظ الشهادة و « إنّ » المؤكدة واللام والجملة الاسمية ، فأكذبهم وأكد تكذيبهم بمثل ما أكدوا به شهادتهم سواء بسواء ، وزاد التصريح باللقب الشنيع والعلم البشيع الفظيع . وبهذا تعلم أن مسمى الإيمان لا بد فيه من الصدق والعمل . ومن شهد أن لا إله إلا الله وعبد غيره ، فلا شهادة له ، وإن صلى وزكى وصام وأتى بشيء من أعمال الإسلام . قال تعالى لمن آمن ببعض الكتاب ورد بعضاً (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟) الآية. وقال تعالى(إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) الآية وقال تعالى (ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه) الآية . والكفر نوعان : مطلق ومقيد . فالمطلق : أن يكفر بجميع ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمقيد : أن يكفر ببعض ما جاء به الرسول ، حتى إن بعض العلماء كفر من أنكر فرعاً مجمعاً عليه ، كتوريث الجد والأخت ، وإن صلى وصام ، فكيف بمن يدعو الصالحين ويصرف لهم خالص العبادة ولبها ؟ وهذا مذكور في المختصرات من كتب المذاهب الأربعة ، بل كفروا ببعض الألفاظ التي تجري على ألسن بعض الجهال ، وإن صلى وصام من جرت على لسانه .

قال رحمه الله : والصحابة رضي الله عنهم كفروا من منع الزكاة وقاتلوهم . مع إقرارهم بالشهادتين والإتيان بالصلاة والصوم والحج .

قال رحمه الله : وأجمعت الأمة على كفر بني عبيد القداح مع أنهم يتكلمون بالشهادتين ، ويصلون ويبنون المساجد في قاهرة مصر وغيرها . وذكر أن ابن الجوزي صنف كتاباً في وجوب غزوهم وقتالهم . سماه « النصر على مصر » قال : وهذا يعرفه من له أدنى إلمام بشيء من العلم والدين . فتشبيه عباد القبور بأنهم يصلون ويصومون ويؤمنون بالبعث : مجرد تعمية على العوام وتلبيس لينفق شركهم ، ويقال بإسلامهم وإيمانهم . ويأبى الله ذلك ورسوله والمؤمنون .

وأما مسائل القدر والجبر والإرجاء والإمامة والتشيع ، ونحو ذلك من المقالات والنحل : فهو فيها أيضاً على ما كان عليه السلف الصالح وأئمة الهدى والدين ، يبرأ مما قالته القدرية النفاة ، والقدرية الجبرة ، وماقالته المرجئة والرافضة وما عليه غلاة الشيعة والناصبة ، ويوالى جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويكف عما شجر بينهم ، ويرى أنهم أحق الناس بالعفو عما يصدر منهم ، وأنهم أقرب الخلق إلى مغفرة الله وإحسانه لفضائلهم وسوابقهم وجهادهم ، وماجرى على أيديهم من فتح القلوب بالعلم النافع والعمل الصالح ، وفتح البلاد ومحو آثار الشرك ، وعبادة الأوثان والنيران والأصنام والكواكب ونحو ذلك مما عبده جهال الأنام . ويرى البراءة مما عليه الرافضة ، وأنهم سفهاء لئام : ويرى أن أفضل الأمة بعد نبيها : أبو بكر فعمر فعثمان فعلى ، رضى الله عنهم أجمعين . ويعتقد أن القرآن الذى نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين وخاتم النبيين ، كلام الله غير مخلوق ، منه بدا وإليه يعود . ويبرأ من رأى الجهمية القائلين بخلق القرآن . ويحكى تكفيرهم عن جمهور السلف أهل العلم والإيمان . ويبرأ من رأى الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب ، القائلين : بأن كلام الله هو المعنى القائم بنفس البارى ، وأن ما نزل به جبريل حكاية أو عبارة عن المعنى النفسى . ويقول : هذا من قول الجهمية . وأول من قسم هذا التقسيم : هو ابن كلاب وأخذ عنه الأشعرى وغيره ، كالقلانسى . ويخالف الجهمية فى كل ماقالوه وابتدعوه فى دين الله ، ولا يرى ما ابتدعته الصوفية من البدع والطرائق ، المخالفة لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنته فى العبادات والخلوات والأذكار المخالفة للمشروع . ولا يرى ترك السنن والأخبار النبوية لرأى فقيه ومذهب عالم خالف ذلك باجتهاده ، بل السنة أجل فى صدره وأعظم عنده أن تترك لقول أحد كائناً من كان . قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه « لا رأى لأحد مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم » نعم عند الضرورة وعدم الأهلية والمعرفة بالسنن والأخبار وقواعد الاستنباط والاستظهار ، يصار إلى التقليد لا مطلقا ، بل فيما

يتعسر ويخفى . ولايرى إيجاب ماقاله المجتهد إلا بدليل تقوم به الحجة من الكتاب والسنة ، خلافا لغلاة المقلدين . ويوالى الأئمة الأربعة ، ويرى فضلهم وإمامتهم وأنهم من الفضل والفضائل فى غاية ورتبة يقصر عنها المتطاول ، ويوالى كافة أهل الإسلام وعلمائهم من أهل الحديث والفقه والتفسير وأهل الزهد والعبادة . ويرى المنع من الانفراد عن أئمة الدين من السلف الماضين برأى مبتدع أو قول مخترع ، فلا يحدث فى الدين ماليس له أصل يتبع ، وما ليس من أقوال أهل العلم والأثر . ويؤمن بما نطق به الكتاب وصحت به الأخبار ، وجاء الوعيد عليه من تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم ، ولايبيح من ذلك إلا ما أباحه الشرع وأهدره الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن نسب إليه خلاف هذا : فقد كذب وافترى ، وقال ماليس له به علم ، وسيجزيه الله ماوعد به أمثاله من المفترين . انتهى .

فهذا طرف من عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله الذى يقول عنه هذا الملحد : إنه بعد وفاة أبيه قد أشهر أمره وأظهر عقيدته ، ولكن الملحد لم يذكر عن عقيدة الشيخ إلا مايفتريه من الكذب والبهتان الذى لا أصل له ، ولا سند له فيه يرجع إليه . أما العلم والبحث فيه ، وتمحيص الحقائق : فليس هو من أهلها . وما نقلناه عن عقيدة الشيخ محمد رحمه الله فإنه الحق ، وهو مااشتهر عنه ودعا الناس إليه بلسانه وقلمه ، وأثبته فى مصنفاته المطولة والمختصرة ، وهو المرجع لكل من يطلب حقيقة ماعليه الشيخ رحمه الله من العقيدة فى أصول الدين . وأما فى الفروع : فإنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه .

وفى الذى أوردناه كفاية لبيان ضلال هؤلاء الملاحدة الصادين عن دين الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، والمجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق ، ولكن الله تعالى حارس دينه وأهله ، ويحق الله الحق بكلماته ولو كره الكافرون .

قال المعترض :

« فقام فى نصرته و إظهار عقيدته محمد بن مسعود أمير الدرعية ، الذى ما زال أولاده يعيثون فساداً فى نجد ، فحمل الناس على متابعته واتباع مذهبه »

أقول : وذلك فضل الله يؤتيه من يشـاء . فإن الله تعالى لما مَنّ على هذا الشيخ الجليل محمد بن عبد الوهاب بالعلم النـافع ، والفهم الواسع فى كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفقه للعمل بمـا علم ، والوفاء بعهد الله الذى أخذه على أهل العلم : أن يبينوه للناس ولا يكتمونه . فلما رأى الشيخ رحمه الله تعالى ما عم وطمّ من الفسـاد فى الأمة المحمدية ، وخصوصاً فى البلاد النجدية ، من ظهور الشرك والبدع ، وعموم الجهل واتباع الهوى ، بل الرجوع إلى الجاهلية الأولى . صمم رحمه الله تعالى على القيام بالدعوة إلى تحقيق دين الله الذى أرسل به رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، والرجوع إليه ، وترك ماخالفه من الجهل والضلال ومحاربة العادات التى ليست من دين الإسلام فى شىء ، بل هى من صميم الجاهلية فلما علم الله صدق نية هذا الشيخ وإخلاصه فى الدعوة إليه وإلى دينه ، يسر له أسباب الهداية والتوفيق، وأقام لنصرته من سبقت له من الله السعادة على التحقيق محمد بن سعود ، رفع الله مقامه فى جنات الخلود . وذلك بعـد أن قام أعداء الله ورسوله على الشيخ فناصبوه العداء ، وطلبوا قتله ، وحرموه من القرار فى واسع الفضاء ، يُعَلِّم الناسَ ماجهلوه من أمر دينهم . فخرج مهاجراً على قدميه وحيداً يتلو آى القرآن ، وتحفه ملائكة الرحمن . حتى انتهى إلى معقل الإيمان ، وجنود الملك الديان . فقابلوه بالقبول والإحسان ، وأنزلوه منهم منزلة النظر بين الأجفان. وبنزوله عليهم نزل بهم خير الدنيا والآخرة ، فقد أغناهم الله بعد الفاقة ، وكثرهم بعد القلة ، وأعزهم بعد أن كانوا أذلة . فجعلهم ملوكا دانت لهم الجزيرة العربية بأجمعها بالطاعة ، واجتمعت عليهم بعد الفرقة ومفارقة الجماعة ، وذلك ببركة هذه الدعوة المحمدية ، التى صارت شجًى فى حلوق الملحدين وعباد القبور الوثنيين من الدحلانيين ومن اتبعهم من مردة الشياطين ، فقد عارضوا دعوة الشيخ بمحض افترائهم الـكذب عليه ، وتشويه سمعته وسمعة أتباعه ، شأن أسلافهم الماضين المعارضين لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه إلى يوم الدين .

وحيث إن هذا الملحد قد ادعى زوراً وفجوراً على إمام المسلمين محمد بن سعود

وأولاده رحمهم الله بأنهم ما زالوا يعيثون فساداً في نجد ، فإن هذا من أكبر البهت والمكابرة . وقد تقدم فيما نقلته من تاريخ العلامة محمود فهمي المصري وما نقلته من تاريخ الإمام الجبرتي رحمهما الله تعالى مايفسد دعوى هذا المفترى ، من شهادة هذين العالمين الجليلين لإمام المسلمين ، محمد بن سعود وأولاده بإقامة العدل ، والسير على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ونزيد هذا المقام إيضاحاً بما ذكره العالم المؤرخ عثمان بن عبد الله بن بشر ، في تاريخه « عنوان المجد » حيث يقول رحمه الله :

ثم إن هذا الدين الذي مَنَّ الله به في آخر هذا الزمان على أهل نجد ، بعد ما كثر فيهم الجهل والضلال ، والظلم والجور والقتال . فجمعهم الله به بعد الفرقة وأعزهم بعد الذلة ، وأغناهم بعد العيلة . فجعلهم إخوانا ، فأمنت السبل ، وحيت السنن ، وماتت البدع ، واستنار التوحيد بعد ما خفي ودرس . وزال الشرك بعد ما رسا في البلاد وغرس . وطفئت نيران الظلم والفتن . ورفعت مواد الفساد والمحن . ونشرت راية العدل على أهل الجور والعناد . وكان مظهر ذلك من يقول للشيء كن فيكون (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر : أن الأرض يرثها عبادي الصالحون) وذلك بسبب من عمت بركة علمه العباد. وشيد منار الشريعة في البلاد . قدوة المحققين وبقية العلماء المجتهدين . وناصر دين سيد المرسلين. شيخ مشايخنا المتقدمين . الشيخ الأجل والكهف الأظل ، محمد بن عبد الوهاب . أدخله الله فسيح جنانه . وتغمده برحمته ورضوانه . فآواه من جعل عز الدين في تلك الديار على يديه . وجاد بنفسه وما لديه . ولم يخش لوم اللائمين . ولا كيد المحاربين . محمد بن سعود وبنوه ومن ساعدهم على ذلك وذووه . خلد الله ملكهم مدى الزمان . وأبقاه في صالح عقبهم ما بقي الثقلان . فشمر في نصرة الإسلام بالجهاد . وبذل الجد والجهد والاجتهاد . فقام في عداوته الأصاغر والأكابر . وجردوا عليه المدافع والقنابر . فلم يثن عزمه ما فعل المبطلون . وجاء أمر الله وهم كارهون . قال : فملئوا هذه الجزيرة بإدمان سيف نصرهم .كما ملئوها بسيل عدلهم

وبرهم . واستبشرت بهم تلك البلدان . لما أزالوا عنها من الجور والطغيان . والبناء على القبور والبدع التى ما أنزل الله بها من سلطان . ونادوا فى فجاجها (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) فمهدوا السبيل لحج بيت الله الحرام . فسارت الظعينة إليه من العراق والشام ، واليمن والبحرين والبصرة وما حول تلك الأقطار . لاتخشى إلا الله الواحد القهار . فبطلت جوائز الأعراب على الدروب ، ولم يتجاسر أحد من سراقهم وفسقتهم – فضلا عن رؤسائهم – أن يأخذ عقالا[1] فما فوقه من الأثمان . فسماها الأعراب « سنين الكمام » لأنهم كوا جميع المظالم الصغار والجسام ، فلا يلقى بعضهم بعضا إلا بالسلام عليكم ، وعليكم السلام . والرجل يجلس مع قاتل أبيه وأخيه كالأخوين، وزالت سنن الجاهلية ببركة الدين، وسيبت الأبل والخيل الجياد والبقر وجميع المواشى فى الفلوات فكانت تلقح وتلد فى مواضعها آمنات مطمئنات . وليس عندها من يرعاها ويحميها إلا من يأتيها غِبًّا فيسقيها . وسارت عمالهم إلى جميع الأعراب ، فى الشام والعراق واليمن وأقصى الحجاز إلى ما وراء الينبع إلى دون مصر إلى عدن وما دون البصرة والبحرين ، وأقصى عمان وما احتوت عليه هذه الجزيرة من العربان . فيقبضون منهم الزكاة بالكمال ، ويضربون من تعدى أو تخلف عن الجهاد ، ويأخذون من ماله النكال . وهدموا القباب والمواضع الشركية فى تلك الأقطار ، وعمروا المساجد بالصلوات والدروس والأذكار ، وكسروا صنم « ذى الخلصة » فى تَبالة بعد ما اضطربت عليه أليات نساء دوس فى الضلالة ، ووقعت معجزة المصطفى المخصصة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذى الخلصة » فهدموه وأعدموه ، وقرروا التوحيد فى تبالة وبينوه . فحقيق لمن هذا حالهم وفعالهم أن يتشرف القرطاس والمداد بنشر فضائلهم فى البلاد وبين العباد انتهى .

وفيما ذكرته كفاية لرد كيد هؤلاء الملحدين ، وبيان ضلالهم وتعمدهم البهت والافتراء على أهل العلم والفضل ، الداعين إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه

(١) الحبل : يقيد به البعير وتعقل يده حتى لا يسير

صلى الله عليه وسلم . والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل على كل ظالم.

قال المعترض « فرحل اللعين من بلده ، ونزل على ابن مسعود فى الدرعية . وما زال نسله فيها إلى الآن . ويلقبون بأولاد الشيخ . وكان يسمى جماعته من أهل بلده الأنصار . ويسمى من يتبعه من غيرهم المهاجرين ».

أقول : قد تكرر من هذا الزنديق نعته للشيخ محمد « باللعين » وسواء وجه اللعن إلى الشيخ رحمه الله بهذه الصيغة أو لعنه مباشرة ، فان قصده واحد . وهو استحلال لعن المهدى الذى ، منعه جمهور علماء أهل السنة ، لكن هذا الملحد ليس منهم ، وليس له أصل يقف عنده ، ولا رب يخشاه فيقف عند حده . وقد قدمنا قول من لا نشك فى صدقه ، وهو أن دحلان هذا رافضى خبيث قد أخفى أمره . فإنهم يستحلون لعن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، أفضل هذه الأمة بعد نبيهـا صلى الله عليه وسـلم . وقد اشتهرت هذه الطائفة الملعونة بافتراء الكذب وبهت الأبرياء . فكان لهـذا الملحد الزنديق منهم الحظ الأوفر ، والنصيب الأكبر الأخسر . وقد قلده فرخ زندقته « الحاج مختار » المقلد الأعمى الذى قد غرق فى لجة من الجهل والعجب بنفسه ، حتى ألقياه فى الحضيض الأسفل من الردى .

وأما قوله : « ونزل على ابن مسعود » فهـذا المعترض لا يحسن حتى ضبط الأسماء المشهورة المعروفة لكل أحد . فكيف به فى غيرها ؟ فإن الفرق بين ابن سعود وبين ابن مسعود ظاهر . وقد يحيل المعنى . فقس على ذلك أمانته فى النقل والإسناد . فإنه ليس محلا للضبط والأمانة ، بل هو من أهل الخطأ والخيانة ، كما سنبين ذلك فى محله من ردنا هذا على هذا النوع من هفواته .

وأما قوله « وما زال نسله فيها إلى الآن ويلقبون بأولاد الشيخ » فنقول : إنه ليس فى الدرعية «أحد» من أولاد الشيخ ، بل قد تركوها من وقت دخول إبراهيم باشا إليها . فنزلوا فى بلد «الرياض» عاصمة نجد كلها الآن . وهى اليوم خير من «الدرعية» في هذه الدنيا ، وهم فى الآخرة إلى رحمة أرحم الراحمين فى جنات

النعيم . قال تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا . والعاقبة للمتقين) وأما تلقيبهم « بأولاد الشيخ » فهو كذلك وكفى بهذا اللقب شرفا لمن انحدر منه ، وسلك طريقته فى اتباع الكتاب والسنة والدعوة إليهما

وأما قوله « وكان يسمى جماعته من أهل بلده : الانصار ، ومن يتبعه من غيرهم : المهاجرين » .

وأقول : ليس لهذا المعترض زمام ولا خطام ، يردعه عن الكذب وقول الزور . فإنه يدعى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يسمى جماعته بالمهاجرين والأنصار . وهذا كذب محض لم يُسمع به ، ولا قاله غير هذا المفترى . ومع ذلك فنحن — على سبيل التنزل مع هذا الملحد لتفنيد مفترياته — نقول له : إذا كان الشيخ رحمه الله تعالى يسمى من نصر دين الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن جاء مهاجرا لذلك : بالمهاجرين والأنصار ، مع علم الشيخ بأن الشرع إنما أطلق اسم « المهاجرين والأنصار » على من هاجر إلى النبى صلى الله عليه وسلم قبل فتح مكة ، فما على الشيخ بهذه التسمية إذا كانت على الحق مطابقة لحقيقة الحال ؟ وإن أنكرها من أعماه الهوى عن الهدى .

والظاهر : أن هذا المعترض قد قاس بفهمه الفاسد ، أن التسمية بالمهاجرين والأنصار كالتسمية باسم « النبوة أو الرسالة » فلا يجوز عنده لمن اقتدى بالمهاجرين والأنصار ، وعمل عملهم فى نصر دين الله ورسوله والهجرة فى سبيله : أن ينسب إليهم ، أو أن يسمى باسمهم ، مع أن التسمى بأسماء الأنبياء والتكنى بكناهم جائز لما رواه الترمذى من حديث محمد بن الحنفية عن على رضى الله عنه قال « قلت : يا رسول الله ، إنْ وُلد لى وَلَدٌ من بعدك ، أسميه باسمك وأكنيه بكنيتك ؟ قال : نعم » قال الترمذى : حديث حسن صحيح . وفى سنن أبى داود عن عائشة قالت « جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إنى ولدت غلاما ، فسميته محمداً ، وكنيته أبا القاسم ، فذُكِر لى : أنك تكره ذلك فقال : ماالذى أحلَّ اسمى وحرم كنيتى ؟ أو ماالذى حرم كنيتى وأحل اسمى ؟ »

وعلى هذا فجواز التسمية بالمهاجرين والأنصار أولى وأحرى لمن اقتدى بهم حقيقة . كيف ؟ والعمل الذى تتحقق به النسبة إليهم محبوب إلى الله و إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل واجب على كل مسلم قادر يؤمن بالله واليوم الآخر : أن يهاجر من البلد التى لايتمكن فيها من إقامة دينه إلى بلد يتمكن فيها من إقامته وإظهاره وهذا المعترض يزعم أن الهجرة قد انقطعت ومضى وقتها ، فلا ناصر للدين ، ولامهاجر إليه ، حتى يقتدى بمن قبله و ينسب إليهم . وما هذا من هذا المعترض وأمثاله إلا من غلبة الجهل وغربة الدين . وقد قال الإمام المحدث أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمى السهيلى فى كتابه « الروض الأنُف » فى تفسير مااشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام . فصل — وذكر حديث أصحاب الهجرة مع النجاشى ، وما قاله جعفر ، إلى أخر القصة — وليس فيها إشكال . وفيه من الفقه : الخروج عن الوطن ، و إن كان الوطن مكة على فضلها إذا كان الخروج فرارا بالدين ، و إن لم يكن إلى إسلام . فإن الحبشة كانوا نصارى يعبدون المسيح ولايقولون : هو عبد الله. وقد تبين ذلك فى هذا الحديث، وسموا بهذه «مهاجرين» وهم أصحاب الهجرتين الذين أثنى الله عليهم بالسبق ، فقال (والسابقون الأولون) وجاء فى التفسير : أنهم الذين صلوا القبلتين وهاجروا الهجرتين . وقد قيل أيضا : هم الذين شهدوا بيعة الرضوان . فانظر كيف أثنى عليهم بهذه الهجرة ، وهم قد خرجوا من بيت الله الحرام إلى دار كفر ، لما كان فعلهم ذلك احتياطا على دينهم ، ورجاء أن يخلى بينهم و بين عبادة ربهم يذكرونه آمنين مطمئنين . وهذا حكم مستمر متى غلب المنكر فى بلد آخر ، أىّ بلد كان، يخلى بينه و بين دينه ، و يظهر فيه عبادة ربه . فإن الخروج على هذا الوجه حتم على المؤمن . وهذه الهجرة التى لاتنقطع إلى يوم القيامة (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله) انتهى .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله فى « اقتضاء الصراط المستقيم » وذكر ما رواه مسلم من حديث أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه قال « اقتتل غلامان : غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار ، فنادى المهاجرى : ياللمهاجرين

ونادى الأنصارى : يا للأنصار . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ماهذا ؟» إلى آخر الحديث . قال : فهذان الاسمان «المهاجرون والأنصار» اسمان شرعيان جاء بهما الكتاب والسنة . وسماهما بهما كما سمانا بالمسلمين من قبل . وفى هذا : أن انتساب الرجل إلى المهاجرين والأنصار انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وسلم ، ليس من المباح الذى يقصد به التعريف فقط كالانتساب إلى القبائل والأمصار ، ولا من المكروه والملحق به ، كالانتساب إلى مايفضى إلى بدعة أو معصية أخرى . انتهى .

وبهذا تعرف أن هذا المعترض جاهل ضال ، فهو يعترض على الأسماء الشرعية وتطيب لقلبه ونفسه الخبيثة : أسماء الفرق المبتدعة التى خالفت ماعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

وأما قول المعترض « فلما مات قام بالدعوة ابنه عبد الله . فلما مات قام ابنه سليمان بن عبد الله فقتله إبراهيم باشا » .

أقول : هذا خطأ وتخليط كالذى قبله . فإن الشيخ رحمه الله لما توفى ولى القضاء بعده ابنه حسين ، ثم تولى القضاء بعد الشيخ حسين : أخوه عبدالله . فنقله إبراهيم باشا فيمن نقل إلى مصر . وأما أولاد الشيخ عبد الله : الشيخ سليمان وأخوه الشيخ على . فقد قتلهما إبراهيم باشا الذى اشتهر بقتل العلماء فى بلاد نجد وفى بلاد الأناضول حين خروجه على دولة خليفة المسلمين .

وأما قول المعترض « وممن تصدى للرد على محمد المذكور ومناظرته : أخوه سليمان » .

أقول : إنه لادخل لقريب ولابعيد فى الهداية إلى الدين ، وإن أنكر سليمان على أخيه ، ورد عليه وناظره ، فلا يلزم من ذلك كون سليمان على الحق ، وكون أخيه محمد على الباطل،وفى الأنبياء عبرة بنوح وإبراهيم ومحمد صلى الله عليهم وسلم ومع هذا فقد هدى الله سليمان إلى الحق ، فرجع عن غيه ، وأعلن خطأه ، وأظهر توبته عما سلف منه . وكتب فى ذلك رسالة هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم . من سليمان بن عبد الوهاب إلى الإخوان أحمد بن محمد التويجرى وأحمد ومحمد ابنا عثمان بن شبانة . سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فأحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، وأذكركم ما منّ الله به علينا وعليكم من معرفة دينه ، ومعرفة ما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم من عنده ، وبصّرنا من العمى ، وأنقذنا من الضلالة . وأذكركم بعد أن جئتمونا فى الدرعية من معرفتكم الحق على وجهه ، وابتهاجكم وثنائكم على الله تعالى الذى أنقذكم . وهذا دأبكم فى سائر مجالسكم عندنا . وكل من جاءنا من الجمعة يثنى عليكم . والحمد لله على ذلك وكتبت لكم بعد ذلك كتابين غير هذا ، أذكركم وأعظكم ، ولكن يا إخوانى معلومكم ماجرى منا من مخالفة الحق ، واتباعنا سبل الشيطان ، ومجاهدتنا فى الصد عن اتباع سبيل الهدى . واليوم معلومكم : لم يبق من أعمارنا إلا اليسير ، والأيام معدودة ، والأنفاس محسوبة ، والمأمول منا : أن نقوم لله ، ونفعل مع الهدى أكثر مما فعلنا مع الضلال ، وأن يكون ذلك لله وحده لاشريك له ، لا لما سواه لعل الله سبحانه يمحو عنا سيئات ما مضى وسيئات ما بقى . ومعلومكم عظم الجهاد فى سبيل الله وما يكفر من الذنوب . وأن الجهاد باليد والقلب واللسان والمال ، وتفهمون أجر من هدى الله به رجلا واحدا . والمطلوب منكم : أكثر مما تفعلون الآن ، وأن تقوموا لله قيام صدق وأن تبينوا للناس الحق على وجهه ، وأن تصرحوا لهم تصريحا بينا بما كنتم عليه سابقا من الغى والضلال ، فيا إخوانى الله الله . فالأمر أعظم من ذلك ، فلو خرجنا نجأر إلى الله فى الفلوات وعدّنا الناس من السفهاء والمجانين فى ذلك لما كان بكثير منا . وأنتم رؤساء الدين والدنيا فى مكانكم أعز من الشيوخ . والعوام كلهم تبع لكم ، فاحمدوا الله على ذلك ، ولا تتعللوا بشىء من الموانع . إن الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر : لا بد أن يرى ما يكره ، ولكن أرشدكم فى ذلك إلى الصبر ، كما حكى الله تعالى عن العبد الصالح فى وصيته لابنه . فلا أحق من أن تحبوا لله ، وتبغضوا لله ، وتوالوا لله وتعادوا لله . وترى يعرض فى هذا أمور شيطانية ، وهى أن من الناس من ينتسب لهذا الدين . وربما

يلقى الشيطان : أن هذا ما هو صادق ، وأن له ملحوظا دنيويا وهذا أمر ما يطلع عليه إلا الله تعالى . فإذا أظهر أحد الخير فاقبلوا منه ووالوه . فإذا ظهر من أحد شر وإدبار عن الدين فعادوه واكرهوه ، ولو أنه أحب حبيب . وجامع الأمر في هذا : أن الله خلقنا لعبادته وحده لا شريك له ، ومن رحمته بعث لنا رسولا يأمرنا بما خلقنا له ، ويبين لنا طريقته . وأعظم ما نهانا عنه : الشرك بالله ، وأمرنا بعدواة أهله وبغضهم ، وتبيين الحق وتبيين الباطل . فمن التزم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو أخوك ولو هو أبغض بغيض . ومن تنكب عن الصراط المستقيم فهو عدوك ولو هو ولدك أو أخوك . وهذا شيء أذكركم به ، مع أني بحمد الله أعلم أنكم تعلمون ماذكرت لكم . ومع هذا فلاعذر لكم عن التبيين الكامل الذي لا يبقى معه لبس ، وأن تذكروا دائماً في مجالسكم ما جرى منا ومنكم ، وأن تقوموا مع الحق أكثر من قيامكم مع الباطل . فلا أحق من ذلك ، ولا لكم عذر . لأن اليوم الدين والدنيا ولله الحمد مجتمعة في ذلك . فتذاكروا ما أنتم فيه أولاً في أمور الدنيا من الخوف والأذى واعتلاء الظلمة والفسقة عليكم ، ثم رفع الله ذلك كله بالدين ، وجعلكم السادة والقادة . ثم أيضاً ما منّ الله به عليكم من الدين أنظروا إلى مسألة واحدة . فما نحن فيه من الجهالة . كون البدو تجرى عليهم أحكام الإسلام ، مع معرفتنا أن الصحابة قاتلوا أهل الردة وأكثرهم متكلمون بالإسلام ، ومنهم من أتى بأركانه . ومع معرفتنا أن من كذّب بحرف من القرآن كفر ولو كان عابداً ، وأن من استهزأ بالدين أو بشيء منه فهو كافر ، وأن من جحد حكما مجمعا عليه فهو كافر ، إلى غير ذلك من الأحكام المكفرات . وهذا كله مجتمع في البدوى وأزيد . ونجرى عليهم أحكام الإسلام اتباعا لتقليد من قبلنا بلا برهان . فياإخوانى تأملوا تذكروا في هذا الأصل لديكم على ماهو أكثر من ذلك ، وأنا أكثرت عليكم الكلام لوثوق بكم : أنكم ما تشكون في شيء فيما تحاذرون . ونصيحتى لكم ولنفسى ، والعمدة في هذا : أن يصير دأبكم في الليل والنهار : أن تجأروا إلى الله أن يعيذكم من أنفسكم وسيئات أعمالكم ، وأن

يهديكم إلى صراطه المستقيم الذى كان عليه رسله وأنبياؤه وعباده الصالحون . وأن يعيذكم من مضلات الفتن . فالحق وَضَح وابلَوْلَجَ . وماذا بعد الحق إلا الضلال . فالله الله . ترى الناس إلّى فى جهـاتـكم تبع لـكم فى الخير والشر . فإن فعلتوا ماذكرت لـكم ما قدر أحد من النـاس يرميكم بشر ، فصرتوا كالأعلام هداة للحيران . فالله سبحانه وتعالى هو المسؤل أن يهدينا و إياكم سبل السلام . والشيخ وعياله وعيالنا طيبين ولله الحمد ، و يسلموا عليكم والسلام . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . اللهم اغفر لكاتبه ولوالديه ولذريته ، ولمن نظر فيه فدعا له بالمغفرة والمسلمين والمسلمات أجمعين .

فأجابوه برسالة ينبغى أن تذكر هنا . ونصها :

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيد المرسلين من كاتبيه الفقيرين أحمد التويجرى وأحمد بن عثمان وأخيه إلى من منّ الله علينا وعليه باتباع دينه واقتفاء هدى محمد صلى الله عليه وسلم نبيه وأمينه ، الأخ سليمان بن عبد الوهاب . زادنا الله و إياه من التقوى والإيمان . وأعاذنا و إياه من نزغات الشيطان . سلام عليكم ورحمة الله و بركاته . بعد إبلاغ الشيخ وعيـاله وعبد الله و إخوانه السـلام ، و بعد فوصل إلينا نصيحتـكم جعلـكم الله من الأئمة الذين يهدون بأمره ، الداعين إليه و إلى دين نبيه صلى الله عليه وسلم . فنحمد الله الذى فتح علينا وهدانا لدينه ، وعدلنا عن الشرك والضلال ، وأنقذنا من الباطل والبدع المضلة ، و بصرنا بالإسلام الصرف الخالى عن شوائب الشرك . فلقد من الله علينا وعليكم . فله الفضل والمنة بما نور لنا من اتباع كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعدلنا عن سبيل من ضل بلا برهان . ونسأله أن يتوب علينا وعليكم . و يزيدنا من الإيمـان . فلقد خضنا فيما مضى ، بالعدول عن الحق ودحضناه ، وارتـكبنا الباطل ونصرناه ، جهلا منا وتقليداً لمن قبلنا . فحق علينا أن نقوم مع الحق قيام صدق أكثر مما قمنا مع الباطل على جهلنا وضلالنا . فالمأمول والمبتغى منا ومنكم وجميع إخواننا : التبيين الـكامل الواضح ، لئلا يغتر بأفعالنا الماضية من

يقتدى بجهلنا ، وأن نتمسك بما اتضح وابلولج من نور الإسلام ، وما بيّن الشيخ رحمه الله تعالى من شريعة النبى صلى الله عليه وسلم . فلقد حار بنا الله ورسوله واتبعنا سبل الغى والضلال . ودعونا إلى سبيل الشيطان ، وتنكبنا كتاب الله تعالى وراء ظهورنا ، جهلا منا وعداوة ، وجاهدنا فى الصد عن دين الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واتبعنا كل شيطان تقليداً وجهلا . فلا حول ولا قوة إلا بالله (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) . (لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين) فالواجب منا لما رزقنا الله تعالى معرفة الحق : أن نقوم معه أكثر وأكثر من قيامنا مع الباطل ، ونصرح بالتبيين للناس بأنا كنا على باطل فيما فات . ونقوم له مثنى وفرادى . ونتوكل على الله ، عسى أن يتوب علينا ، ويعيذنا من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، وأن يهدينا سبل السلام ، ويجعلنا من الداعين إلى الهدى لا من الدعاة إلى النار . فنحمد الله الذى لا إله إلا هو حيث منّ علينا بهذا الشيخ فى آخر هذا الزمان ، وجعله بإذنه وفضله هاديا للتائه الحيران . نسأل الله العظيم أن يمتع به المسلمين ، ويعيذه من شر كل حاسد وباغ ويبارك فى أيامه ، وأن يجعل جنة الفردوس مأواه وإيانا ، وأن ينفعنا بما يبنه . فلقد بيّن دين نبيه صلى الله عليه وسلم رغم أنف كل جاحد ، وصار علماً للحق حين طمس ، ومصباحاً للهدى حيث درست أعلامه ونكس ، وأطفأ الله به الشرك بعد ظهوره ، حتى عبدت الأوثان صرفاً بلا رمس . ولم يزل — منّ الله عليه برضاه — ينادى أيها الناس هلموا إلى دين نبيكم الذى بعث به إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ثم لم ينقموا منه وعليه إلا أنه يقول : أيها الناس اعبدوا ربكم أو اعطوه حقه الذى خلقكم لأجله ، وخلق لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه . إن الله تعالى يقول (وما خلقت الإنس والجن إلا ليعبدون) وقال تعالى (ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن أعبدوا واجتنبوا الطاغوت) وقال (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) وقال (فإن حاجوك ، فقل : أسلمت وجهى لله ومن اتبعن) وفسر إسلام الوجه بالقصد فى العبادة . فإذا دعا

غير الله . أو نذر لغير الله ، أو استغاث بغير الله ، أو توكل على غير الله ، أو التجأ إلى غير الله . فهذه عبادة لمن قُصد بذلك . هذا والله الشرك الأكبر ، وإنا نشهد بذلك ، وقمنا مع أهله ثلاثين سنة ، وعادينا من أمر بتجريد التوحيد العداوة البينة التى ما بعدها عدواة . فالواجب علينا اليوم : نصر الله ودينه وكتابه ورسوله ، والبراءة من الشرك وأهله وعداوتهم وجهادهم باليد واللسان لعل الله أن يتوب علينا و يرحمنا و يستر مخازينا . وأكبر من هذا : البدو الذين لا يدينون دين الحق ، لايصلون ولايزكون ولا يورثون ، ولا لهم نكاح صحيح ، ولا حكم عن الله ورسوله يدينون به صريح ، ونقول : هم إخواننا فى الاسلام ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، ومكابرة لما جاء به رسول رب العالمين . فنقول : لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل . فإن اختل من هذا شيء لم يكن الرجل مسلماً . فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس . وإن عمل بالتوحيد ظاهراً وهو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه فهو منافق شر من الكافر . أعاذنا الله وإياكم من الخزى يوم تبلى السرائر . فالواجب علينا وعلى من نصح نفسه : أن يعمل العمل الذى يحصل به فكاك نفسه ،وأن يعبد الله ولايعبد معه غيره . فالعبادة حق الله على العبيد ، ليس لأحد فيها شرك ، لاملك مقرب ، ولا نبى مرسل ، فضلا عن السفلة والشياطين . وحق الله علينا أن نجأر إليه بالليل والنهار والسر والعلانية فى الخلوات والفلوات ، عسى أن يتوب علينا و يعفو عنا ما فات ، و يعيذنا من مضلات الفتن . فالحق بحمد الله وضح وابلواج . وماذا بعد الحق إلا الضلال . ولاحول ولاقوة إلا بالله . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين . انتهى .

قال الملحد« وما ظفر اللعين وأولاده بأحد ممن رد عليهم إلا قتلوه وأفرطوا فى قتل العلماء سيما فى مدة استيلائهم على الحرمين . وكانوا إذا جاءهم من يريد اتباعهم أمروه : بأن يشهد على نفسه وعلى أبويه : أنهم كانوا مشركين ، وأن الناس كلهم منذ ستمائة سنة على شرك . و يأمرونه بلعن جماعة من العلماء

والأشراف يسمونهم له . فإن فعل قبلوه ولقنوه مذهبهم ، وأمروه بإعادة حجه إن كان حج قبلا ، لأنه حج على طريقة المشركين . وإن امتنع عن هذه الأمور قتلوه فالقادم عليهم لا يتخلص من الموت إلا بالكفر . ونهبوا الحجرة الشريفة ، وأخذوا كل ما فيها ، فاستعاد إبراهيم باشا ماوجده عندهم، وأعاده للحجرة ، وفقد ما كانوا أعطوه لأتباعهم . وكانوا يتأولون فى تكفير المسلمين آيات نزلت فى حق المشركين ، ويفسرونها لأتباعهم بماينطبق على مذهبهم . وكانوا يتسترون بالدعوة إلى التوحيد . وماهم منه على شىء ، ويدعون الانتساب إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل وهو برىء منهم ، ويصرحون بتكفير كل من يخالف مذهبهم ، وأن المسلمين كلهم مشركون ، ويستحلون دم كل مسلم وماله وعرضه ، ويصرحون بأن لاإيمان إلا باتباعهم ، ولايتحاشون من الطعن بالرسول عليه الصلاة والسلام بكل بذاءة . ومن قواعد مذهبهم وأصوله التى لا خلاف بين المسلمين بأنها من المكفرات . أولا ، قولهم : إن الله أرسل محمداً وأنزل عليه القرآن ليبلغه للناس ، وما أذن له بأن يشرع للناس أشياء من عنده . فالدين كله فى القرآن . وكل ماجاء فى الحديث ويسميه المسلمين سنة واجبة فهو باطل . ولا يجوز التعبد والعمل به . ثانياً ، قولهم : حيث إن محمداً بلغ القرآن ومات . فعند نزول آخر آية من القرآن انتهت رسالة محمد ، وسقطت عنه حقوق الرسالة . وهذا معنى تسميته «طارشاً» ومعناه عندهم مرسل جاء برسالة فبلغها وذهب ، فلاعلاقة للناس فيه والالتفات إليه شرك ثالثاً ، قولهم : إن الرسل والأنبياء كسائر الناس لافرق ولاتفاضل بينهم . رابعاً : أقوالهم البذيئة فى حقه عليه الصلاة والسلام . منها قولهم : إن العصا خير من محمد لأنها ينتفع بها ومحمد قد مات ، فأى نفع منه ؟ ويحظرون الصلاة والتسليم عليه ولو فى التشهد ، ويقولون : إنه شرك بالله ، ويقتلون من يتلفظ بها . ومنها قولهم: إن الربابة فى بيت الزانية أقل إثماً من الصلاة والتسليم على محمد ، وأحرقوا كل ما وقع بيدهم من نسخ دلائل الخيرات والصلوات والأدعية وكتب التفسير والفقه وكتب الأئمة الأربعة وغيرهم . وزعم هؤلاء الكفرة : أنهم أخذوا الدين من

القرآن العظيم ، لكنهم فى الحقيقة نبذوه كما نبذوا غيره . لأنهم أباحوا لكل إنسان منهم تفسيره بما يريد ، وأن يعمل بما يفهم منه ، وأطلقوا لأتباعهم الإرادة فى الحكم بين الناس برأيهم ، وحظروا الدعاء بعد الصلاة ، وقالوا : إنه بدعة وقالوا عن الأئمة وأتباعهم : إنهم ضلوا وأضلوا ، حيث كانت الشريعة واحدة فجعلوها أربعة . وفى كل جمعة يقول الخطيب : إن كل من يتوسل بالرسول محمد يكفر ، ويتلو قول الله تعالى (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وكانوا إذا ظفروا بالعائدين من زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، يحلقون لحاهم ويركبونهم مقلوبين ويشهرونهم . والخبيث رئيسهم : كان يسند مذهبه وكل ما يدعيه إلى الوحى . ومن مذهبه : القول بالتجسيم للبارى جل وعلا ، وقرروه فى دروسهم ولهم مطاعن بالرسل والأنبياء والأولياء تنفر منها النفوس . وفى مدة استيلائهم على الحرمين نبشوا قبور آل البيت والصحابة ودثروها ، وقالوا : لا فرق بين الرسل والأنبياء وسائر الناس . بل كل رسول ونبى كسائر الناس » انتهى كلامه .

أقول : أوردت كلام هذا الملحد جملة واحدة . لأنه كله زور وبهتان ، بل ظلم وعدوان ، يراد به الصد عن سبيل الله والبغى على عباده المؤمنين الداعين إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . فإن الملحد لم يسند شيئاً مما نسبه إلى الوهابيين وادعاه عليهم إلى الثقات ، ولم ينقله عن كتب العلماء الذين يعتمد عليهم بل كله بهت لا يتصور ، وكلام فحش لا يعقل ، تشمئز منه نفوس العقلاء وتستنكره . وتميل إليه نفوس أهل الباطل من الوثنيين أعداء أهل التوحيد وتنصره . وقد قال تعالى (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً ، أولئك يعرضون على ربهم ، ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم . ألا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ، ويبغونها عوجا ، وهم بالآخرة هم كافرون) فلو كان عند دحلان إيمان بالله أو تقوى له أو خشية من عذابه أو شىء ولو قليلا من أدب أهل العلم ما كان يقدم على مااخترعه من هذا الزور والفجور ، ولكنه زنديق يبيع الدين بالدنيا ، ويرضى الظلمة من الحكام بغضب رب العالمين ، يحلل لهم

الحرام ويكفر المسلمين ، ويكذب صريح الكتاب والسنة في تكفير أصحاب الجحيم . فهو شيطان رجيم ، قد اتخذ إلهه هواه . والله تعالى يقول (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ؟ أفلا تذكرون) وقد ذكرت فيما مضى من ردنا هذا شيئاً عن تاريخ دحلان المظلم . فلا نعيده هنا . فلا تأسف لفضيحة هؤلاء الملاحدة المارقين وكشف ماهم عليه من الضلال والمروق من الدين .

وأما الناقل الكلام دحلان هذا ، والمقلد له في تكفير المسلمين ، واستحلال الشرك في عبادة رب العالمين، صاحب هذه الرسالة «الحاج مختار» فإنه مقلد إمَّعَة غارق في ظلمات الجهل والتقليد الأعمى ، بل هو فرخ من أفراخ زندقة دحلان . نعوذ بالله من الخذلان .

واعلم أن جملة مانقله هـذا المعترض من كلام دحلان — على كثرته — فإنه خبيث ، كما وصفه العـالم الجليل المحدث محمد بشير الهندى في كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » فإنه لما ساق كلام دحلان هذا بعينه ، قال أقول: الجواب على هذه الأقوال كلها أنهـا — على طولها وكثرتها — كاذبة خبيثة . فلا تعجبك كثرة الخبيث .

فأما جوابنـا نحن عن خرافاته هذه : فما كان منهـا له أصل ، وقد شوهه المعترض بالتحريف والكذب ، فسأ كشف عن وجه الحقيقة ما غشـاها من تلبيس المعترض الملحد . وما تعمده من البهت وقلب الحقائق . وأما ما كان منها من هَذَر الجانين ، ووحى الشياطين : فانه لايستحق رداً فجوابنا عنه «سبحانك هذا بهتان عظيم » كما أجاب به من نُسب إليه .

فاسمع إذاً ما يقوله شيخ الإسـلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وابنه الشيخ عبد الله ، رحمهما الله في ردهم على هذه الخرافات .

قال الشيخ محمد رحمه الله في رسالة أرسلها إلى عالم بغداد الشيخ عبد الرحمن السويدى رحمه الله تعالى . ذكر له فيها عقيدته ومايدعو الناس إليه من إخلاص

العبادة لله تعالى ، و إنكار ما فشا فى الناس من أمر الشرك من دعاء الأموات ، والالتجاء إليهم من دون الله تعالى ، قال :

فقام بسبب هذه الدعوة من عارضنا فى ذلك ، وافترى علينا الكذب — إلى أن قال رحمه الله تعالى — وأيضاً : فإنى ألزمت من تحت يدى بإقام الصلاة و إيتاء الزكاة ، وغير ذلك من فرائض الله . ونهيتهم عن الربا وشرب المسكرات وأنواع المنكرات . فلم يمكن الرؤساء القدح فى هذا وعيبه ، لكونه مستحسناً عند العوام . فجعلوا قدحهم وعداوتهم فيما آمر به من التوحيد ، وأنهى عنه من الشرك . ولبسوا على العوام : أن هذا خلاف ماعليه أكثر الناس ، وكبرت الفتنة جداً ، وأجلبوا علينا بخيل الشيطان ورجله ، منها : إشاعة البهتان بما يستحى العاقل أن يحكيه ، فضلا عن أن يفتريه . ومنها : ما ذكرتم : أنى أكفر جميع الناس إلا من اتبعنى ، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة . و يا عجبا كيف يدخل هذا فى عقل عاقل ؟ هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف ؟ أو مجنون ؟ وكذلك قولهم : إنه يقول : لو أقدر أهدم قبة النبى صلى الله عليه وسلم لهدمتها . وأما دلائل الخيرات : فله سبب . وذلك أنى أشرت على من قبل نصيحتى من إخوانى : أن لايصير فى قلبه أجلُّ من كتاب الله تعالى . و يظن أن القراءة فيها أجل من قراءة القرآن . وأما إحراقه والنهى عن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بأى لفظ كان : فهذا من البهتان . والحاصل : أن ماذكر عنا من الأسباب غير دعوة الناس إلى التوحيد والنهى عن الشرك . فكله من البهتان وهذا لو خفى على غيركم فلا يخفى عليكم . ثم أطال الشيخ فى تقرير الحقيقة .

وقال الشيخ رحمه الله تعالى ، فى رسالة أرسلها جواباً لعبد الله بن سحيم : ولا يخفاك أن المسائل التى ذكرت أنها بلغتكم فى كتاب من العارض . جملتها أربعة وعشرون مسألة : بعضها حق، و بعضها بهتان وكذب — إلى أن قال — إذا تبين هذا ، فالمسائل التى شنع بها : ففيها ماهو من البهتان الظاهر ، وهى قوله « إنى مبطل كتب المذاهب » وقوله « إنى أقول : إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على

شيء » وقوله « إني أدعي الاجتهاد » وقوله « إني خارج عن التقليد » وقوله «إني أقول إن اختلاف العلماء نقمة» وقوله « إني أكفر من توسل بالصالحين» وقوله « إني أكفر البوصيري لقوله : يا أكرم الخلق » وقوله « إني أقول : لو أقدر على هدم حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهدمتها ، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها ، وجعلت لها ميزاباً من خشب » وقوله «إني أنكر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم » وقوله «إني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهم ، وإني أكفر من يحلف بغير الله » فهذه اثنا عشر مسألة جوابي فيها أن أقول : سبحانك هذا بهتان عظيم . ولكن قبله من بهت محمداً صلى الله عليه وسلم أنه يسب عيسى ابن مريم ويسب الصالحين . وتشابهت قلوبهم ، وبهتوه بأنه يزعم أن الملائكة وعيسى وعزيرا في النار . فأنزل الله في ذلك (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ـ الآية) . انتهى

وقال الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد رحمهما الله في رسالة له : وأما ما يُكذَب علينا ستراً للحق، وتلبيساً على الخلق، بأنا نقرأ القرآن برأينا ، ونأخذ من الحديث ما وافق فهمنا من دون مراجعة شروح ، ولا نعول على شيخ ، وأنا نضع من رتبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بقولنا « النبي رمة في قبره ، وعصى أحدنا أنفع منه ، وليس له شفاعة ، وأن زيارته غير مندوبة ، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلا الله حتى أنزل عليه (فاعلم أنه لا إله إلا الله) مع كون الآية مدنية ، وأنا لا نعتمد أقواله ، ونتلف مؤلفات أهل المذاهب لكون فيها الحق والباطل ، وأنا مجسمة ، وأنا نكفر الناس على الإطلاق ، ومن بعد الست المائة ، إلا من هو على ما نحن عليه . ومن فروع : ذلك أنا لا نقبل بيعة أحد حتى نقرر عليه بأنه كان مشركا ، وأن أبويه ماتا على الإشراك بالله ، وأنا ننهى عن زيارة النبي ، ونحرم زيارة القبور المشروعة مطلقا ، وأن من دان بما نحن عليه سقط عنه جميع التبعات حتى الديون ، وأنا لا نرى حقا لأهل البيت رضوان الله عليهم ، وأنا نجبر على تزويج غير الكفء لهم ، وأنا نجبر بعض الشيوخ ، على فراق زوجته الشابة لتنكح على

مرافعة لدينا ولا وجه لذلك ـ فجميع هذه الخرافات، وأشباهها جوابنا عنها فى كل مسألة منها : سبحانك هذا بهتان عظيم . فمن روى عنا شيئاً من ذلك ، أو نسبه إلينا ، فقد كذب علينا وافترى ومن شاهد حالنا ورأى مجالسنا ، وتحقق ماعندنا علم قطعا أن جميع ذلك وضعه علينـا جماهير أعداء الدين و إخوان الشياطين ، تنفيرا للناس عن الإذعان لاخلاص التوحيد لله بالعبادة . فإنا نعتقد أن من فعل أنواعا من الـكبائر ، كالقتل للمسلم بغير حق ، والزنا والربا وشرب الخمر ، وتكرر ذلك منه : لا يخرج بفعل ذلك عن دائرة الإسلام ، ولا يخلد فى دار الانتقام، إذا كان موحدا لله فى جميع أنواع العبادة . والذى نعتقده فى مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم : أعلا مراتب المخلوقات على الإطلاق ، وأنه حى فى قبره حياة مستقرة أبلغ من حياة الشهداء المنصوص عليهـا فى التنزيل ، إذ هو أفضل منهم بلا ريب ، وأنه يسمع سلام من يسلم عليه ، وتسن زيارته ، إلا أنه لايشد الرحل إلا لزيارة المسجد والصـلاة فيه . و إذا قصد مع ذلك الزيارة فلا بأس . ومن أنفق نفيس أوقاته فى الاشتغال بالصلاة عليه الواردة عنه صلى الله عليه وسلم ، فقد فاز بسعادة الدارين وكُفى همه ، كما جاء فى الحديث .

انتهى ما نقلته من كلام الشيخ محمد وابنه الشيخ عبد الله فى تكذيبهم لهذه الخرافات التى أوردها هذا المعترض الملحد ، مختصرا عن الإطالة .

ثم إنى متكلم على باقى خرافاته التى له فيهـا بعض الشبهة ، بسبب تحريفه لها ، وتعمده الـكذب .

فأما قول المعترض « وما ظفر اللعين وأولاده بأحد ممن رد عليهم إلا قتلوه . وأفرطوا فى قتل العلماء ، سيما فى مدة استيلائهم على الحرمين »

أقول : أما إطلاق هذا الزنديق اللعن على الشيخ وأولاده : فحسابه على الله. واللعن راجع لمستحقه . والله تعالى ينتقم من أعدائه لأوليائه . وقد تقدم الـكلام على جراءة هـذا الزنديق فى إطلاقه اللعن على علماء الدين المحققين له ، الداعين إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وأما قول الملحد « إنهم يقتلون من يرد عليهم – إلى آخره »

فإن هـذا من أظهر الكذب والزور . فإنهم – بحمد الله – لم يسفكوا فى الحرمين دما ، إلا دم ما أحل الله من بهيمة الأنعام ، ولم يقتلوا أحدا ممن رد عليهم ولم يدخلو الحرمين فى حالة حرب ، إنما دخلوهما فى حال صلح وأمان . وقد تقدم فيما نقلته من تاريخ الإمام الجبرتى ومن تاريخ محمود فهمى المصرى مايكذب دعوة هذا المفترى ، فراجعه . فإن فيه البيان الكافى لدحض أكاذيب هذا الملحد .

وقد كتب الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى ، رسالة ، بعد دخولهم مكة المشرفة ، نوردها هنا .

قال رحمه الله تعالى : و بعد فانا معشر الموحدين لما مَنَّ الله علينا – وله الحمد – بدخول مكة المشرفة نصف النهار ثامن شهر محرم الحرام سنة ألف ومائتين وثمانية عشر من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، بعد أن طلب شريف مكة وعلماؤها وكافة العـامة من أمير الغزو سعود حماه الله الأمان . وقد كانوا تواطؤا – أمراء الحجيج وأمير مكة – على قتاله والإقامة فى الحرم ليصدوه عن البيت . فلما رجعت أجناد الموحدين ألقى الله الرعب في قلوبهم ، فتفرقوا شَذَرَ مَذَرَ ، كل واحد يعد الإياب غنيمة ، و بذل الأمير حينئذ الأمان لمن بالحرم الشريف ، فدخلناه وشعارنا التلبية ، محلقين رؤوسنـا ومقصرين ، غير خائفين من المخلوقين ، بل من مالك يوم الدين . ومن حين دخل الجند الحرم وهم على كثرتهم مضبوطون متأدبون ، لم يعضدوا بها شجرة ، ولم ينفروا صيداً ، ولم يريقوا دماً ، إلا دم هَدْى ، أو ما أحله الله من بهيمة الأنعام على الوجه المشروع . ولمـا تمت عمرتنا جمعنا الناس ضحوة الأحد ، وعرض الأمير – عافاه الله تعالى – على العلماء مايطلب من الناس و يقاتلهم عليه ، وهو إخلاص التوحيد لله وحـده ، وعرفناهم : أنا لم يكن بيننا و بينهم خلاف له وقع إلا فى الدعاء ، وتحقيق معنى الشرك الذى قاتل عليه الناس نبينا صلى الله عليه وسلم ، واستمر دعاؤه برهة من الزمان بعد النبوة على ذلك التوحيد وترك الإشراك ، قبل أن يفرض عليه باقى أركان الإسلام .

والأمر الثانى : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، الذى لم يبق منهما إلا اسمهما ، وانمحى أثرهما ورسمهما .

فوافقونا على ما نحن عليه جملة وتفصيلا ، وبايعوا ذلك الأمير على الكتاب والسنة ، وقبل منهم وعفا عنهم كافة ، ولم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولم يزل يرفق بهم غاية الرفق ، فيقررهم حال اجتماعهم ، وحال انفرادهم ، لدينا أدلة على ما نحن عليه ، ويطلب منهم المناصحة والمذاكرة ، وبيّنا لهم الحق وعرفناهم ، بأن صَرَّح لهم الأمير حال اجتماعهم : بأنا قابلون ما وضح من كتاب وسنة ، أو أثر عن السلف الصالح ، كالخلفاء الراشدين المأمورين باتباعهم ، بقوله عليه الصلاة والسلام « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى » أو عرف عن الأئمة الأربعة المجتهدين ، ومن تلقى العلم عنهم إلى آخر القرن الثالث لقوله عليه الصلاة والسلام « خيركم قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » وعرفناهم أنا دائرون مع الحق أينما دار ، وتابعون الدليل الجلى الواضح ، ولا نبالى حينئذ بمخالفة من سبق عليه من قبلنا ، فلم ينقموا علينا أمراً ، فألححنا عليهم فى مسألة طلب الحاجات من الأموات إن بقى لهم شبهة أو شبهتان ، فرددناها بالدلائل القاطعة من الكتاب والسنة ، حتى أذعنوا ، ولم يبق عند أحد منهم شك ولا ارتياب : أن ما قاتلنا الناس عليه : أنه هو الحق الجلى الذى لا غبار عليه ، وحلفوا لنا اليمين المعقدة من دون استحلاف لهم على انشراح صدورهم وجزم ضمائرهم ، بأنه لم يبق لديهم شك فيمن قال : « يا رسول الله » أو « يا ابن عباس » أو « يا عبد القادر » أو غيرهم من المخلوقين ، طالباً بذلك دفع شر أو جلب خير ، من كل ما لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى ، من شفاء مريض ، أو النصر على العدو ، أو الحفظ من المكروه ونحو ذلك : أنه شرك أكبر ، مهدر دمه مبيح ماله ، وإن كان الفاعل باعتقاده : أن المؤثر فى تصريف الكون هو الله تعالى ، لكنه يعبد المخلوقين بالدعاء ، مستشفعاً بهم أو متقرباً بهم ، لتقضى حاجته من الله بسرهم ، وشفاعتهم له فى أيام البرزخ ، وأن ما وضع على قبور الصالحين من البناء بأسماء

صارت فى هذه الأزمان أصناماً تعبد لطلب الدعاء، ويتضرع عندها ويهتف بأسماء أهلها فى الشدائد، كما كانت تفعله الجاهلية الأولى. وكان من جملتهم: عبد الملك القلعى مفتى الحنفية، وحسين المغربى مفتى المالكية، وعقيل بن عمر، ويحيى العلوى ومحمود السنى وغيرهم من الأعيان. فعند ذلك: أزلنا جميع مايعبد بالتعظيم والاعتقاد ومن النفع والضر بسببه من جميع القبور، حتى لم يبق فى تلك البقعة الطاهرة طاغوت، والحمد لله على ذلك. ثم رفعت المكوس وكسرت آلات التنباك، ونودى بتحريمه، وأحرقت أماكن الحشاشين والمشهورين بالفجور، ونودى بالمواظبة على الصلوات فى الجماعات، وعدم التفرق فى ذلك، بأن يجتمعوا فى كل صلاة مع إمام واحد، يكون ذلك الإمام من أحد المقلدين للأربعة رضوان الله عليهم. واجتمعت الألفة وسقطت الكلفة، واستقل الأمر من دون سفك دم، ولا هتك عرض، ولا مشقة على أحد، والحمد لله رب العالمين. انتهى.

وبهذا وبما أوردناه سابقاً عن الإمام الجبرتى، والمؤرخ العالم المنصف محمود فهمى رحمهما الله تعالى، وهما من علماء مصر ومن أعرف الناس بهذه الحوادث وأقربهم إليها. ولم يذكرا مازعمه الملحد من قتل الوهابيين للعلماء أو غيرهم بالحرم الشريف، فبهذا يُعلم كذب هذا المفترى. جازاه الله بعدله.

وأما قوله «ونهبوا الحجرة الشريفة، وأخذوا كل مافيها – إلى آخره».

فأقول: فى كلام هذا الملحد. إنه ضلال وتضليل، وتدليس على الجهال، وصد عن سواء السبيل، حيث أراد به المعترض التشنيع على الوهابيين، بأنهم نهبوا مافى حجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، أو ما على قبره الشريف من الجوهرات ومن آنية الذهب والفضة، لأنها وضعت فى هذا المحل الشريف لأجل تكريم الرسول صلى الله عليه وسلم وتعظيمه، وأن إخراج شىء من هذه السحوت أو كلها من حجرته صلى الله عليه وسلم، أو من على قبره الشريف مخالف للشرع وغض من شرف المصطفى عليه الصلاة والسلام، فهذا زعم باطل مخالف لأمر الله ورسوله، وما شرعه لأمته صلى الله عليه وسلم.

والجواب عليه من وجوه .

الوجه الأول : أن الدين ماشرعه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أمراً ونهياً . وما خالف أمر الله ورسوله ، أو زاد فيه أو نقص : فهو مردود على صاحبه ، كما ورد ذلك فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام : أن ما وضع على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم أو فى حجرته الشريفة ، من هذه الجوهرات والآنية الذهبية ، وما معها من هذه السحوت الدنسة التى جمعت من حلال وحرام ، أو من حلال خالص : مخالف لأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس هو مما يحبه الله ورسوله ، بل هو من الغلو الذى نهى عنه صلى الله عليه وسلم وحذر أمته منه ، ولعن من فعله من الأمم قبلنا ، تحذيراً لنا أن نسلك مسالكهم فى الغلو فى القبور وأهلها ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك ولا التابعين لهم بإحسان من القرون المفضلة . ولوكان خيراً لسبقونا إليه ، أفتقول عنهم : إنهم قصّروا فى تعظيم نبيهم صلى الله عليه وسلم فلم يزينوا قبره و يجملوه وحجرته الشريفة غنيين بالكنوز من مجوهرات وغيرها؟وقد فتح الله عليهم كنوز الدنيا شرقاً وغرباً ببركة هذا النبى الكريم ، والدين القويم ، أم تقول : إنه غلبهم الشح والجهل على تقديرهم لنبيهم حتى تركوا قبره الشريف وحجرته المباركة مجردين من هذه الكنوز الثمينة ؟ أم ترى أنهم قد امتثلوا أمر نبيهم صلى الله عليه وسلم فى النهى عن الغلو فى القبور والبناء عليها وتجصيصها والكتابة عليها و إسراجها ، وما إلى ذلك من أصناف الغلو فيها و بأصحابها ؟ فنحن وكل مؤمن بالله واليوم الآخر : لانشك أن الصحابة رضى الله عنهم ، ومن تبعهم من القرون المفضلة : هم الذين عقلوا الدين عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأنهم القدوة دون أتباع الشياطين ، أمثال دحلان ومن اقتدوا به من الضلال الوثنيين ، عباد الأموات وسدنة قبورهم ، قاتلهم الله أنى يؤفكون . وفى الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها « أن أم سلمة

رضى الله عنها، ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتها بأرض الحبشة وذكرت له مارأت فيها من الصور ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولئك قومٌ إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله » وقد كان مبدأ هذا الغلو فى الصالحين بعد موتهم فى قوم نوح عليه السلام ، كما ذكره الله فى كتابه العزيز قال الله تعالى (قال نوح : رب إنهم عصونى واتبعوا من لم يزده ماله وولده إلا خساراً . ومكروا مكراً كُباراً . وقالوا : لا تذرن آلهتكم . ولا تذرن وَدّاً ولا سُواعا . ولايغوث ويعوق ونسراً) « كانوا قوماً صالحين من بنى آدم ، وكان لهم أتباع يقتدون بهم ، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين يقتدون بهم : لو صوَّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم ، فصوروهم ، فلما ماتوا وجاء آخرون دبَّ إليهم إبليس ، فقال : إنما كانوا يعبدونهم ، وبهم يسقون المطر ، فعبدوهم ، ثم عبدتهم العرب » ذكره المفسرون عن ابن عباس وغيره من السلف ، وروى ابن جرير بإسناده عن منصور عن مجاهد « أفرأيتم اللات والعزى ؟ قال : كان يلت لهم السويق » وكذلك قال أبو الجوزاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان يلت السويق للحاج » قال ابن القيم رحمه الله : فقد رأيت أن سبب عبادة يغوث ويعوق ونسراً واللات : إنما كانت من تعظيم قبورهم ، ثم اتخذوا لهـا التماثيل وعبدوها ، كما أشار إليه النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : وقال شيخنا : وهذه هى العلة التى لأجلها نهى الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور ، انتهى .

فقد تبين مما سقناه فى هذا الوجه : أن سبب عبادة الأولياء والصالحين ، هو الغلو فى قبورهم . ولذلك نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولعن فاعله .

الوجه الثانى : أن وضع هذا الحطام فى حجرة النبى صلى الله عليه وسلم ، أو على قبره الشريف: مخالف لما أمر الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الزهد فى الدنيا والتجافى عنها ، تحقيراً لشأنها، وترغيباً لنبيه صلى الله عليه وسلم فيما لديه له من النعيم المقيم ، ومخالف لسيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام فى ذم الدنيا والزهد فيها ،

والرغبة فيما عند الله تعالى ، امتثالا لأمره ، وإيماناً بصدق وعده ، قال تعالى (ولقد آتيناك سبعاً من المثانى والقرآن العظيم ، لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ، ولا تحزن عليهم ، واخفض جناحك للمؤمنين) قال ابن جرير : يقول تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : لا تتمنين يامحمد ما جعلنا من زينة هذه الدنيا متاعاً للأغنياء من قومك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر يتمتعون فيها ، فإن من ورائهم عذاباً غليظاً ، ولاتحزن على ماتمتعوا به ، فعجل لهم فإن لك فى الآخرة ما هو خير منه ، مع الذى قد عجلنا لك فى الدنيا من الكرامة بإعطائنا السبع المثانى والقرآن العظيم . وقال أيضاً : عند قوله (ويوم يعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا) الآية . قال : قال ابن زيد فى قول الله عز وجل (أذهبتم طيباتكم) إلى آخر الآية ، ثم قرأ (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها) الآية ، وقرأ (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها) وقرأ (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها مانشاء) الآية ، وقال : هؤلاء الذين أذهبوا طيباتهم فى حياتهم الدنيا ، انتهى. وقال تعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون ، ولبيوتهم أبواباً وسُرراً عليها يتكئون وزخرفاً ، وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ، والآخرة عند ربك للمتقين) وفى معنى هذه الآيات : مماورد عنه صلى الله عليه وسلم فى ذم الدنيا والزهد فيها ماأخرجه الترمذى وصححه من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء » وكان صلى الله عليه وسلم يقول « مالى وللدنيا ؟ إنما مثلى ومثل الدنيا كراكب قال فى ظل شجرة ثم راح عنها وتركها » وعن عائشة رضى الله عنها قالت « ماترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا شاة ولا درهماً ولا بعيراً ، ولقد مات ومافى بيتى شىء يأكله ذو كبد إلا شطر شعير فى رق » وقال صلى الله عليه وسلم « إنى قد عرض علىّ ربى أن يجعل لى بَطْحاء مكة ذهباً ، فقلت : لا ، يارب ، أجوع

يوماً وأشبع يوماً ، فأما اليوم الذى أجوع فيه : فأتضرع إليـك وأدعوك ، وأما اليوم الذى أشبع فيه : فأحمدك وأثنى عليك» أخرجه أحمد والترمذى عن أبى أمامة وفى حديث آخر « أن جبريل عليه السلام نزل عليه ، فقال : إن الله يقرئك السلام ، ويقول لك : أتحب أن أجعل لك هذه الجبال ذهباً ، وتـكون معك حيثما كنت ؟ فأطرق ساعة ، ثم قال : ياجبريل ، إن الدنيا دار من لا دار له ، ومال من لامال له ، ولها يجمع من لاعقل له » أخرجه البيهقى فى الشعب ، عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً وعن عائشة رضى الله عنها «إن كنا آلَ محمد لنمـكث شهراً مانستوقد ناراً ، إن هو إلا التمر والماء » وأخرج مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت « ماشبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام تباعاً من خبز ، حتى مضى لسبيله ، ولوشاء لأعطاه الله مالايخطر ببال » فهذا قليل مما ورد عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فى ذم الدنيا وتحقيرها ، والحث على الزهد فيها .
وقد عرض الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم : أن يجعل له بطحاء مكة وجبالها ذهباً ، وأن يسيرها معه حيث شاء ، فأباها ، فما معنى وضع هذا الحطام فى حجرته أو على قبره الشريف، وقد جفا الدنيا وحطامها فى حال حياته ؟ فـكيف بعد مماته، وقد أفضى إلى رحمة ورضوان ، بل إلى مقعد صدق فى أعلا الجنان ؟ وقد علمت وعيد من يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل الله ، أفلا يستحى واضعو هذه السحوت الدنيوية التى جمعت من حلال وحرام ، أن يدنسوا بها حجرة أشرف الأولين والآخرين ، و يعلو بها قبر سيد المرسلين ، وقد كرهها وابتعدعنها فى حال حياته ، وقد حرم على رجال أمته التحلى بها، واستعمال آنية الذهب والفضة ولبس الحرير . فما يرجوه هؤلاء الجهلة الذين يهدون هذه الأعراض الدنيوية إلى حجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وإلى قبره الشريف ، وهو صلى الله عليه وسلم قد كرهها وأباها فى حال حياته ؟ لقد باء هؤلاء الجهلة بغضب الله تعالى وغضب رسوله صلى الله عليه وسلم فى مخالفتهم لأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم .
الوجه الثالث : أن ماوضع فى حجرة المصطفى من هذه الأعراض الدنيوية :

إن كان على طريق احترام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه مما يحبه الله ورسوله ، فما قدمناه فى الوجهين قبل هذا يبطل هذه الدعوى ، و إن كان وضعه على وجه الصدقة لجيران رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه مدخر لحاجتهم ومُعَدٌّ لفاقتهم ، فقد وصلت إليه يد الخيانة ، وعبثت فيه قبل أن تصل إليه يد الوهابى ، كما ذكر ذلك العلامة محمود فهمى المهندس فى تاريخه قال : وفى أثناء حصار الوهابى المدينة سلب حاكمها معظم القسم الأعظم من خزائن مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، خصوصاً الأوانى الذهبية . وكان حاكمها فى هذا الوقت شخص اسمه حسن الحلجى ، زاعماً خلاصها من هذا الهول الأعظم، لكنه فرقها على أصدقائه ومحبيه . انتهى .

فأما الوهابى فإنه مع ما يعتقده من مخالفة وضع هذه الأعراض فى هذا المحل الشريف لأمر الله ورسوله ، فإنه لم يقدم على إخراج ما وجده منها إلا بفتاوى أهل العلم من سكان المدينة المنورة ، ووضع خطوطهم بذلك .

وحاصل ما كتب فى هذه الفتاوى : أن هذه الأموال ، وضعت توسعة لأهل المدينة ، وصدقة على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أرصدت لحاجتهم وأعدت لفاقتهم ، ولا حاجة برسول الله صلى الله عليه وسلم إليها وإلى اكتنازها وادخارها فى حال حياته ، فضلا عن حال مماته . وقد تعطلت أسباب أهل المدينة ومرتباتهم بمنع الحاج فى تلك السنة ، فأخرجت تلك الأموال لما وصف من الحال باطلاع وكيل الحرم وغيره من أعيان المدينة وعلمائها .

و إذا كان الأمر كذلك ، فما هذا التشنيع فى حق الوهابيين ، وإيهام من لا يعرف الحقيقة بأن الوهابيين أقدموا على ما فيه هتك لحرمة الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستحلال ماحرمه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ وحاشاهم من ذلك ، بل الوهابيون هم الذين يحترمون الرسول عليه الصلاة والسلام باتباعه وامتثال أمره ، وإقامة شريعته بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتحقيق التوحيد ، وهدم أسباب الشرك ، ولكن دحلان وأتباعه : أعماهم الهوى عن

المدى ، فلجوا فى طغيانهم يعمهون . فقلبوا الحقائق ، وغطوا الحق ، وأظهروا الباطل ، ولكن الله حافظ دينه . وناصر أوليائه ، فلا يعدم الحق ناصراً . فقد قال الإمام الجبرتى فى تاريخه — لما ذكر أشياء من المنكرات عن عسكر طوسون — قال رحمه الله تعالى : ولما وصلوا بدراً ، واستولوا عليها وعلى القرى والخيوف ، وبها خيار الناس ، وبها أهل العلم والصلحاء: نهبوهم وأخذوا نساءهم وبناتهم وأولادهم وكتبهم . فكانوا يفعلون فيهم ، ويبيعونهم من بعضهم لبعض . ويقولون :هؤلاء الكفار الخوارج ، حتى اتفق أن بعض أهل بدر الصلحاء طلب من بعض العسكر زوجته . فقال له : حتى تبيت معى هذه الليلة وأعطيها لك من الغد. انتهى

وقال العلامة محمود فهمى فى تاريخه — لما ذكر حصار المصريين المدينة المنورة — قال : فسلط عليها المصريون نيران مدافعهم ، ونهبوا المدينة فى الحال اه

فأين دحلان من هذا ؟ فلو كان من أهل العلم لخاطبناه بالخيانة لله تعالى فيما أخذه على أهل العلم من بيان الحق وعدم كتمانه ، ولكنه زنديق قد اتخذ إلهه هواه (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون)

وأما قوله «وكانوا يتأولون فى تكفير المسلمين آيات نزلت فى حق المشركين»

فأقول : وهذا أيضاً من تلبيس هذا الملحد على الجهال ، الذين لا يعرفون الحقائق . فالشيخ محمد رحمه الله تعالى وأتباعه لم يكفروا المسلمين ، ولم يتأولوا فى تكفيرهم آيات نزلت فى حق المشركين ، إنما الخطأ والتأويل الباطل فى تسمية المعترض عباد القبور مسلمين . فأما الشيخ وأتباعه : فإنهم لم يكفروا إلا من كفره الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بنص التنزيل ، كالمؤلهين لغير الله من المخلوقين بدعائهم ورجائهم والتوكل عليهم ، وتفويض جميع أمورهم إليهم قولا واعتقاداً ، والراضين بذلك ، المكفرين من يأمرهم بما أمر الله به من التوحيد ، وينهاهم عما نهى الله عنه من الشرك ، وكالجاحدين من الدين ما علم بالضرورة أنه منه ، عملياً كان أو اعتقادياً . فالشيخ رحمه الله تعالى وأتباعه يجاهدون على ذلك كله ، وعلى تقويم أركان الإسلام ، كما جاهد عليه النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه

رضى الله عنهم بأمر الله تعالى له بذلك فى كتابه العزيز ، و يستدلون بالآيات التى نزلت فى حق المشركين على من عمل مثل عملهم ، و إن ادعى أنه من المسلمين ، كما ادعاه هذا الملحد ، وسمى عباد القبور «مسلمين» مع ماهم عليه من الغلو فى الأولياء والصالحين وغيرهم من الأموات الذين لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً . فضلا عن غيرهم. فإنهم يحبونهم مع الله محبة تأليه وخضوع ، و يدعونهم و يرجونهم مع الله فى المهمات والملمات والحوادث التى لا يكشفها ولا يجيب الدعاء فيها إلا فاطر الأرض والسموات . فقول هذا الملحد « إنهم يتأولون فى تكفير المسلمين آيات نزلت فى حق المشركين» محض جهل وضلال . وتغيير للحقائق بقلب مسمياتها ، فالمشرك مشرك شاء أم أبى ، وعليه ينطبق ماتوعد الله به أمثاله من المشركين قبله . فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب المجمع عليه عند علماء الأصول مما لا مجال للخلاف فيه . فإن القرآن العظيم كما نزل لأهل زمانه ، فإنه نزل لكافة الناس إلى يوم القيامة ، كما قال تعالى (٣٤ : ٢٨ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً) وقال تعالى (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم) ونحو ذلك من الآيات . فإن كان الأمر على مازعمه هذا الملحد وأمثاله . فينبغى أن يقتصر فى حكم القرآن على المهاجرين والأنصار من المؤمنين ، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى والمشركين من العرب . فإن من يقول : نزلت آية كذا فى كذا يقول فى لفظ « يا أيها الذين آمنوا » فى القرآن لأهل المدينة . ولفظ « يا أيها الناس » لأهل مكة ، وغير ذلك مما يعتبر به المورد . وهذا لا يقوله مسلم ، ولكن هذا الملحد وأشياعه من أئمة الضلال : يزعمون أن آيات الكتاب العزيز نزلت فى حق أناس كانوا فبانوا ، وليس يقع بعدهم شرك فى هذه الأمة . وقصدهم بذلك إبطال العمل بنصوص الكتاب والسنة ، وقد قال تعالى (ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة ؟ وهم عن دعائهم غافلون) قال البيضاوى : أنكر أن يكون أحد أضل من المشركين ، حيث تركوا عبادة السميع المجيب القادر إلى من لا يستجيب لهم لو سمع دعاءهم ، فضلا أن يعلم سرائرهم ، و يراعى

مصالحهم إلى يوم القيامة ، مادامت الدنيا ، وهم عن دعائهم غافلون . لأنهم إما جمادات وإما عباد مسخرون مشتغلون بأحوالهم . انتهى . وفى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لتتبعن سَنَن من كان قبلكم حَذْو القُذَّة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه . قالوا : يارسول الله اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟» وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال «لتأخذن أمتى مأخذ القرون ، شبراً بشبر وذراعاً بذراع . قالوا : فارس والروم ؟ قال : فمن الناس إلا أولئك ؟» وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن التشبه بالأعاجم ، وقال : من تشبه بقوم فهو منهم» ذكره القاضى أبو يعلى . وروى الترمذى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال الرسول صلى الله عليه وسلم «ليأتين على أمتى كما أتى على بنى إسرائيل ، حذو النعل بالنعل ، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان فى أمتى من يصنع ذلك وإن بنى إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ، كلهم فى النار إلا ملة واحدة . قالوا : من هى يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى» وفى رواية أحمد وأبى داود عن معاوية «ثنتان وسبعون فى النار ، وواحدة فى الجنة . وهى الجماعة» وأخرج أبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والحاكم -وصححه- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة . وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة» وزاد فى رواية «كلها فى النار إلا واحدة ، وهى الجماعة» .

هذا ، والأدلة الدالة من الكتاب والسنة ، على أن هذه الأمة تسلك مسالك الأمم قبلها : أشهر من أن تذكر ، ولاتخفى إلا على من أعمى الله قلبه عن الحق ، فغلب عليه الهوى ، كهذا المعترض الملحد الذى يريد تعطيل أحكام الشريعة المحمدية ، حيث يقول : إن القرآن نزل فى حق أناس كانوا فبانوا . فلا تطبق

أحكامه على من جاءوا من بعدهم ، ممن سلك سبيلهم على خير أو شر إلى يوم القيامة . لذلك يقول هذا الملحد « إن الوهابيين يستدلون على تكفير المسلمين بآيات نزلت فى حق المشركين » فلايجوز عند المعترض الملحد الاستدلال بها على إخوانهم من المشركين عبدة الأوثان فى هـذا الزمان . وقد فاق شركُهم شركَ المشركين الذين قبلهم ، ولكن هذا الملحد يسميهم « مسلمين » على مذهبه الباطل . نسأل الله الثبات على الإيمان .

وأما قول المعترض الملحد « ومن قواعد مذهبهم وأصوله التى لا خلاف بين المسلمين بأنهـا من المكفرات ، أولا : قولهم إن الله أرسل محمداً ، وأنزل عليه القرآن ليبلغه للناس ، وماأذن له بأن يشرع للناس شيئاً من عنده . فالدين كله فى القرآن . وكل ما جاء فى الحديث ، ويسميه المسلمون سنة واجبة . فهو باطل ، ولا يجوز التعبد والعمل به » .

فأقول : فى كلام هذا الملحد ما ينادى على جهله وضـلاله ، ووخيم تناقضه الفاحش ، وأنه أجنبى عن دين الإســلام . بل دخيل عليه . فالجواب على هذا المعترض الملحد فى مقامين :

المقام الأول : هو أن المعترض قد أقر بأن من قواعد مذهب الوهابيين وأصوله : الإيمان بأن الله أرســل محمداً صلى الله عليه وسلم ، وأنزل عليه القرآن ليبلغه للناس ، وماأذن له بأن يشرع للناس أشياء من عنده فالدين كله فى القرآن . وهذا هو الشطر الأول من كلام المعترض . وقد أورده على وجه الإنـكار على الوهابيين . فتبين أن المعترض ينكر أن الله تعالى أرسل محمداً ، وأنزل عليه القرآن ليبلغه للناس ، وما أذن له أن يشرع للناس أشياء من عنده ، وأن الدين كله فى القرآن. ويزعم المعترض: أنه لاخلاف بين المسلمين فى كفر من اعتقدهذا . ونحن نعوذ بالله من هؤلاء المسلمين الذين يوافقون هذا الملحد على ماقاله عنهم ، ولا نظن أن مسلماً يسلم لهذا الملحد ما ادعاه عليهم . والدليل على ضلال هذا الملحد من كتاب الله تعالى : قول الله جل ذكره لنبيه صلى الله عليه وسلم (إنا أرسلناك

شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) وقوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) وقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس مانزل إليهم) وقوله تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أمر الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم بتبليغ وبيان ما أنزل إليه من ربه .

وأما الدليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يشرع للناس أشياء من عنده ، وأن الدين كله في القرآن : فقول الله جل ثناؤه (فاستمسك بالذى أوحى إليك) وقوله تعالى (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى إنما إلهكم إله واحد) وقوله تعالى (ولو تَقَوَّل علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين) وقوله تعالى (تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك . ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا) الآية . وقوله تعالى (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا . وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم) وقوله تعالى (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ، وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما) وقوله تعالى (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ، ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ، ويعلمكم مالم تكونوا تعلمون) وقوله تعالى (لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) وقوله تعالى (هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين . وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم) و «الحكمة» هى السنة . وقد قال صلى الله عليه وسلم «ألا وإنى أوتيت القرآن ومثله معه» إلى آخر الحديث بطوله . رواه أبو داود

وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه فى الرسالة على قوله تعالى (واذكرن مايتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة) فذكر الله الكتاب ، وهو القرآن ،

وذكر « الحكمة » فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول « الحكمة » سنة رسول الله . وهذا يشبه ماقال والله أعلم . لأن « القرآن » ذكر وأتبعته « الحكمة » وذكر الله منّه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم يجز — والله أعلم — أن يقال « الحكمة » ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك : أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسوله ، وحتم على الناس اتباع أمره . انتهى .

وقال تعالى (وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى) وقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شَجَر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)

فهذا الذى سقناه من الآيات يدل دلالة قاطعة على أمر الله تعالى لجميع الخلق باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم أمراً مطلقاً ، وأن من رد شيئاً مماجاء به صلى الله عليه وسلم ، فهو ممن قال الله فيهم (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ — الآية) فالدين كله فى القرآن ، وهو الذى أمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه ، وهو الذى أخبرنا بأنه لاينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى . فإن كان فى نفس المعترض شك مما دلت عليه هذه الآيات ، أو أن لها تأويلا غير مادل عليه ظاهرها : فلا يبعد عليه ، فإنه من المحرفين لكتاب الله تعالى ، فقد تبين ضلاله . وأما إن كان يقر بما دلت عليه هذه الآيات ، من أن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم ، وأنزل عليه القرآن ليبلغه ويبينه للناس ، وما أمره أن يشرع للناس أشياء من عنده ، وأن الدين كله فى القرآن ، وأن هذا من أصول مذهب الوهابيين ، وأن اعتراضه على الوهابيين محصور فى قوله « وكل ماجاء فى الحديث » إلى آخر كلامه . فهذا هو المطلوب . وعليه ينبنى الجواب عن قوله « وكل ماجاء فى الحديث ، ويسميه المسلمون سنة واجبة ، فهو باطل . ولا يجوز التعبد والعمل به » وهو المقام الثانى من جوابنا على ما افتراه هذا الملحد .

فقد ظهر تناقضه ، وبان كذبه . فكيف يتفق الإيمان بالله وبكتابه وبرسوله

وأن الدين كله فى كتابه المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم ، مع ردّ سنة رسوله التى هى « الحكمة » والبيان للقرآن بنص التنزيل ، وأنها باطلة لا يجوز التعبد بها ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

فنحن الوهابيون بحمد الله : أن هدانا إلى الحق ، فأصل مذهبنا وقواعدُهُ كلها : فى القرآن ، ومنه أخذناها ، وبه تلقينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالقبول ، وحكّمناها على كل قول سواها . فأطعناه واتبعنا أمره ، تصديقاً وانقياداً لقوله تعالى (ما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقوله تعالى (وأطيعوا الله ورسوله واحذروا ، فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) وقوله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقوله تعالى (وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون) وقوله تعالى (قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا فإنما عليه ما حُمِّل وعليكم ما حُمِّلتم ، وإن تطيعوه تهتدوا) وقوله تعالى (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار ، ومن يتولّ يعذبه عذاباً أليما) وقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم) وقوله تعالى (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما) وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقوله تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون) وقوله تعالى (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم) وقوله تعالى(وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن توليتم فإنما على رسولنا البلاغ المبين) إلى غير ذلك من الآيات فى القرآن كثير ، يأمر جل ثناؤه فيها بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واتباعه ، أمراً مطلقاً لم يقيده بشىء ، كما أمرنا باتباع كتابه العزيز ، الذى (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد) فمن لم يعمل بما صح من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، ويتلقاها بالقبول التام ، لاستقلالها بتشريع

الأحكام ، وأنها كالقرآن فى تحليل الحلال ، وتحريم الحرام : فقد كذب القرآن ولم يؤمن بأن الله أرسل محمداً وأنزل عليه القرآن ليبلغه و يبينه للناس . و بهذا يتبين فساد مافتراه هذا الملحد على الوهابيين فى هذا البهت الشنيع .

وحيث انتهيت من تحليل هذه المفتريات وهدمها ، ودللت على تناقضه المصادم لنصوص كتاب الله العزيز ، وأن ما افتراه على الوهابيين لا ينطبق على حقيقة ، ولا يقبله العاقل ، ناسب أن أزيد هـذا المقام بياناً بذكر شيء من سيرة الشيخ محمد بن الوهاب رحمه الله، و بيان تجريده الاتباع لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وقيامه بالدعوة ، وصبره على الأذى فيها ، وأنها هى سبب عداوة أعداء الدين له ، أمثال : دحلان ومن قلده ، كصاحب هذه الرسالة التى نحن بصدد الرد عليها .

قال العلامة المؤرخ الشيخ حسين بن غنام فى تاريخه « روضة الأفكار والأفهام » تتمة . قد بيَّن الشيخ محمد بن الوهاب رحمه الله تعالى فى بعض رسائله « التقليد الممنوع والمأذون فيه والمباح » فقال : وأما القول فى التقليد واتباع الدليل : فإن الله سبحانه فرض علينا فرضين . الأول : اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وترك ماخالفه فى كل شيء ، وأن الإنسان مايؤمن حتى يُحكِّمه فيما شجر بينه و بين غيره . والفرض الثانى : أن الله فرض علينا فى كل مسألة تنازعنا فيها : أن نردها إلى الله و إلى الرسول . وخاطب بهذا جميع المؤمنين ، المجتهد وغيره ، ولكن نقول : الواجب عليك تقوى الله ما استطعت . وذلك : أن تطلب علم ماأنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة على قدر فهمك ، فما عرفت من ذلك فاعمل به ، وما لم تعرفه واحتجت فيه إلى تقليد أهل العلم قلدتهم ، وما أجمعوا عليه فهو الحق ، وما تنازعوا فيه فَرُدَّه إلى الله والرسول . وأما أخذ الإنسان ما اشتهت نفسه ووجد عليه آباءه ، وترك ماخالفه من كلام أهل العلم ، فهذا هو الضلال الذى ذكرنا . والأدلة على هذا من كلام أهل العلم أكثر من أن تحصر . منها : ماذكر ابن رجب رحمه الله تعالى فى الطبقات فى ابن هُبيرة ترجمة . قال : مما أنكره على بعض من يفتى فى عصره . قال : وتارة

إذا ذكرتَ لأحدهم الدليل ، قال: ليس هذا مذهبنا ، فيقيم أوثاناً تعبد مع الله تعالى. قال: وقال في حاشية المنتقى في كتاب القضاء : من قلد إماماً ثم خالفه لقوة الدليل ، أو لكون أحدهما أعلم وأتقى أوأورع فقد أحسن ـ ثم ساق الأدلة من أقوال أهل العلم بهذا المعنى ، وقد اقتصرت على الشاهد منه خوف الإطالة . انتهى .

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في رسالة كتبها إلى عبد الله ابن عبد اللطيف الإحسائي، قال فيها : وأما ماذكر لكم عني: فإني لم آته بجهالة ، بل أقول ـ ولله الحمد والمنة ، و به القوة ـ : إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً ، وما كان من المشركين ، ولست ـ ولله الحمد ـ أدعو إلى مذهب صوفي ، أو فقيه ، أو متكلم ، أو إمام من الأئمة الذين أعظمهم . مثل ابن القيم والذهبي وابن كثير رحمهم الله تعالى ، بل أدعو إلى الله وحده لاشريك له، وأدعو إلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، التي أوصى بها أولَ أمته وآخرهم ، وأرجو أن لاأرد الحق إذا أتاني ، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه : أني إن أتاني منكم كلمة من الحق لأقبلنّها على الرأس والعين ، ولأضربنّ الجدار بكل ماخالفها من أقوال أئمتي ، حاشا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم . فإنه لا يقول إلا الحق ، وصفة الأمر غير خاف عليكم ، مادرج عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون وأتباعهم والأئمة ، كالشافعي وأحمد وأمثالهما ممن أجمع أهل الحق على هدايتهم ، وكذلك مادرج عليه من سبقتْ له من الله الحسنى من أتباعهم ، وغير خاف عليكم ماأحدث الناس في دينهم من الحوادث ، وما خالفوا فيه طريق سلفهم . انتهى الشاهد منها .

وقال الشيخ رحمه الله تعالى ـ وقد سئل عن مسائل ـ فأجاب : اعلم أرشدك الله تعالى : أن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى الذي هو العلم، ودين الحق الذي هو العمل الصالح ، ولما كان من الأمم قبلنا : منهم من يتعانى العلم والفقه ويصول به كالفقهاء ، ومنهم من يتعانى العبادة وطلب الآخرة ، كالصوفية ، فقد بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بهذا الدين الجامع للنوعين .

ومن أعظم ماامتن الله به على أمته : أن أعطاه جوامع الكلم . فيذكر الله فى كتابه كلمة واحدة تكون قاعدة جامعة ، يدخل تحتها من المسائل مالا يحصى ، وكذلك يتكلم رسوله صلى الله عليه وسلم بالكلمة الجامعة ، فمن فهم هذه المسألة فهماً جيداً فهم قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم – الآية) وهذه الكلمة أيضاً من جوامع الكلم ، إذ الكامل لا يحتاج إلى زيادة ، فعلم منها بطلان كل محدث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كما أوصانا بقوله « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » وفهم أيضاً معنى قوله تعالى (فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول) فإذا كان الله سبحانه وتعالى أوجب علينا : أن نرد ماتنازعنا فيه إلى الله – أى إلى كتابه – وإلى الرسول – أى إلى سنته – علمنا قطعاً أن من رد إلى الكتاب والسنة ماتنازع الناس فيه وجد فيهما مايفصل النزاع ، وهذه الكلمات يسيرة تحتاج إلى بسط طويل ، وتشير إلى حظ جليل ، وإنما قدمتها لأن من عرفها انجلى عنه إشكالات كثيرة فى مسائل لا تحصر . انتهى .

وقال الشيخ رحمه الله ، فى رسالة أرسلها إلى عبد الله بن سحيم : من محمد ابن عبد الوهاب إلى عبد الله بن سحيم .

وبعد : فقد أتانا مكتوبكم ، وما ذكرت فيه من ذكرك مابلغك عنا . ولا يخفاك أن المسائل التى ذكرت أنها بلغتكم فى كتاب من العارض : جملتها أربعة وعشرون مسألة ، بعض حق ، وبعض بهتان وكذب . وقبل الكلام فيها لابد من تقديم أصل ، وذلك أن أهل العلم إذا اختلفوا ، والجهال إذا تنازعوا ومثلى ومثلكم إذا اختلفنا فى مسألة : هل الواجب اتباع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأهل العلم ، أو الواجب اتباع عادة أهل الزمان التى أدركنا الناس عليها ، ولو خالفت ماذكره العلماء فى جميع كتبهم ؟ وإنما ذكرت هذا – ولو كان واضحاً – لأن بعض المسائل التى ذكرتَ: أنا قلتها ، لكن هى موافقة لما ذكره

العلماء فى كتبهم ـ الحنابلة وغيرهم ـ ولكن هى مخالفة لعادة الناس التى نشأوا عليها فأنكرها علىَّ من أنكرها ، لأجل مخالفة العادة . و إلا فقد رأوا تلك المسائل فى كتبهم عيانا ، وأقروا بها ، وشهدوا أن كلامى هو الحق . لكن أصابهم ما أصاب الذين قال الله فيهم (فلما جاءهم ماعرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين)

انتهى مالزم نقله من كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، و بيان ماهو عليه من متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولزوم سنته ، والتحاكم إليها ، وإلى كتاب الله تعالى فى كل دقيق وجليل ، وكفى بذلك فضيحة لهذا الملحد المفترى وأمثاله .

وأما قول هذا الملحد الجهمى « ومن مذهبهم : القول بالتجسيم للبارى جل وعلا ، وقرروه فى دروسهم » .

فأقول : أجمل هذا الملحد فريته ، فلم يذكر وجه هذا التجسيم الذى قرره الوهابيون فى دروسهم مفصلا ، كما زعمه . وقصدُه فى هذا التدليس : إخفاء مذهبه الباطل . فهو جهمى معطل ، و يعنى بالتجسيم : إثبات صفات البارى جل وعلا ، كما هى واردة فى الكتاب والسنة ، وكما عليه سلف الأمة ، من الإيمان بالله وبما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) فلا ينفون عنه ماوصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون فى أسمائه وآياته ، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه ، لأنه سبحانه لاسَمِىَّ له ، ولا كفء ولا ند ، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى (قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد) .

فأما هؤلاء المبتدعة من الجهمية والمعتزلة ، ومن قابلهم فى بدعتهم من المجسمة أمثال هذا الملحد : فإنهم فهموا مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه

وسلم : التشبيه والتجسيم ، ثم شرعوا فى رد الكتاب والسنة بالتأويلات المستنكرة والتحريفات المزورة ، وضلوا ضلالين ، لأنهم شبهوا أولا ، ثم عطلوا ثانيا .

وأما السلف الصالح ومن تبعهم من الخلف : فسلكهم مسلك بين مسلكين وهدى بين ضلالتين، أثبتوا بغير تشبيه ولا تمثيل ونزهوا بغير تحريف ولا تعطيل . فأنكروا مذهب الجهمية والمعتزلة ، وردوا على من قابلهم من المجسمة والممثلة . فالأولون : كالجهم والجعد والمريسى ، ومن تبعهم من أئمة التعطيل ، والآخرون : كمحمد بن كرّام وهشام بن الحكم وهشام بن الجواليقى : أئمة التشبية والتمثيل . وقد حما الله السلف عن هذين الطريقين ، وبرأهم عن مسلك الفريقين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى — فى سياق كلام له عن هؤلاء المبتدعة — : فإن السلف رضى الله عنهم إذا رأوا الرجل قد أغرق فى نفى التشبيه ، من غير إثبات للصفات، قالوا : هذا جهمى معطل . قال: وهذا كثير فى كلامهم جداً ، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً ، كذباً وافتراء ، حتى إن منهم من غلا حتى رمى بعض الأنبياء بالتشبيه ، وهو ثمامة ابن الأشرس من رؤساء الجهمية ، وحتى إن أكثر المعتزلة يُدخل عامة الأئمة فى قسم التشبيه ، مثل الإمام مالك وأصحابه ، والثورى وأصحابه ، والأوزاعى وأصحابه ، والشافعى وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه وأبى عبيد وغيرهم . وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعى جزءاً سماه « تنزيه أئمة الشريعة ، عن الألقاب الشنيعة » ذكر فيه : أن أهل البدع كل صِنْفٍ منهم يُلقب أهل السنة بلقب افتراه ، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد ، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبى صلى الله عليه وسلم بألقاب افتروها ، فالروافض تسميهم « نواصب » والقدرية تسميهم « مجبرة » والمرجئة تسميهم « شُكّاكا » والجهمية تسميهم « مشبهة » وأهل الكلام يسمونهم « حشوية ، ونوابت وغثاء ، وغثرا » إلى أمثال ذلك ، كما كانت قريش تسمى الرسول صلى الله عليه وسلم تارة مجنوناً ، وتارة شاعراً ، وتارة كاهناً ، وتارة مفترياً ، قالوا : وهذه علامة

الإرث الصحيح ، والمتابعة التامة . فإن السنة : هى ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، اعتقاداً واقتصاداً قولا وعملا ، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة ، فكذلك التابعون له على بصيرة لا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصاً ، فيذمونهم بأسماء مكذوبة . انتهى .

وقال الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمى الشافعى صاحب الترغيب والترهيب وشرح الصحيحين وغيرهما ـ وقد سئل عن صفات الرب جل وعلا ـ فقال : مذهب مالك ، والثورى ، والأوزاعى ، والشافعى ، وحماد بن سلمة وحماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وإسحاق بن راهويه : أن صفات الله تعالى التى وصف بها نفسه ، أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم : من السمع والبصر ، والوجه واليدين ، وسائر أوصافه إنما هى على ظاهرها المعروف المشهور ، من غير تكييف يتوهم ، ولا تشبيه ولا تأويل . قال سفيان بن عيينة : كل شىء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره ، أى على ظاهره . ولا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل . انتهى .

إذا تبين هذا، فاعلم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى وأتباعه مذهبهم فى صفات الله تعالى : مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ، مثل هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم الحافظ أبو القاسم ، لا يخالفونهم فى شىء من هذه العقيدة ، وكلام الشيخ محمد رحمه الله تعالى فى تحقيق عقيدة السلف الصالح فى جميع مصنفاته : أشهر من أن يذكر . فمن نسب إليه وإلى أتباعه قولا أو مذهباً خلاف ما عليه هؤلاء الأئمة ـ الذين ذكرهم الحافظ أبو القاسم ـ فقد افترى عليهم . وسيجزيه الله تعالى بما توعد به أمثاله من المفترين .

وأما قول المعترض « وفى مدة تسلطهم على الحرمين نبشوا قبور آل البيت والصحابة ودثروها .

فأقول : دلس الملحد ، وحاد عن الحقيقة ، فإن قصده بالنبش والتدثير : هو هدم القباب التى كانت على القبور ، فدلس بذلك ليخفى مصادمته لأمر الرسول

صلى الله عليه وسلم بهدم البناء على القبور ، وخص قبور آل البيت والصحابة لتضخيم الوهم على الجهال الذين لا يعلمون أن الأمة متساوية فى أحكام الدين من حلال وحرام ، لا ميزة فى ذلك لرفيع فمن دونه ، ولما قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وأنذر عشيرتك الأقربين) قال صلى الله عليه وسلم لابنته فاطمة رضى الله عنها « يا فاطمة ، أنقذى نفسك من النار ، لا أغنى عنك من الله شيئا » فالمعترض ينكر ما ثبت من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فى هدم البناء على القبور ، ويشنع بالباطل على من أطاعه واتبع أمره ، ويفترى على الوهابيين الكذب بأنهم يقولون « كل ماجاء فى الحديث ويسميه المسلمون سنة واجبة فهو باطل ، ولا يجوز العمل به » أليس أيها الملحد هدمُ البناء على القبور من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم . وأنه أمر بهدمها ؟ قال مسلم فى صحيحه : حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن أبى وائل عن أبى الهياج الأسدى قال : قال لى على رضى الله عنه « ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبرا مُشْرِفاً إلا سويته » حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة قال: حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصَّص القبر ، وأن يبنى عليه ، وأن يكتب عليه » . وقال: حدثنا هارون بن سعيد الأيلى قال: حدثنا ابن وهب قال حدثنى عمرو بن الحارث أن ثمامة ابن شُفَىٍّ حدثه قال « كنا مع فَضالة بن عبيد بأرض الروم برُودِس . فتوفى صاحب لنا . فأمر فضالة بن عبيد بقبره يُسَوَّى ، فسُوِّى . ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » وقال الترمذى : باب ما جاء فى تسوية القبور : حدثنا محمد بن بشار — وساق بسنده — عن أبى وائل أن عليا رضى الله عنه قال لأبى الهياج الأسدى « ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبرا مشرفاً إلا سويته » قال: وفى الباب عن جابر وقال ابن ماجة : باب ماجاء فى النهى عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها ، حدثنا أزهر

ابن مروان — وساق بسنده عن جابر رضى الله عنه قال — « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور » حدثنا عبد الله بن سعيد — بسنده — عن جابر رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب على القبر شىء » حدثنا محمد بن يحيى — بسنده — إلى أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى أن يبنى على القبر » وقال أبو عيسى الترمذى أيضاً : باب ما جاء فى التجصيص والكتابة عليها . حدثنا عبد الرحمن بن الأسود — وساق بسنده — عن جابر رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تجصص القبور ، وأن يكتب عليها ، وأن يبنى عليها . وأن توطأ » هذا حديث حسن صحيح . وقال أبو داود : باب البناء على القبور . قال حدثنى أبو الزبير : أنه سمع جابراً يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقعد على القبر ، وأن يجصص ، وأن يبنى عليه » قال النووى رحمه الله فى شرح صحيح مسلم : قال الشافعى رحمه الله تعالى : رأيت الأئمة فى مكة يأمرون بهدم ما بنى . ويؤيد الهدم : قوله « ولاقبرا مشرفاً إلاسويته » وقال الأذرعى رحمه الله فى قوت المحتاج : ثبت فى صحيح مسلم النهى عن التجصيص والبناء على القبر ، وفى الترمذى وغيره : النهى عن الكتابة . قال القاضى عياض : ولايجوز أن يبنى عليها قباب ولاغيرها . والوصية عليها باطلة ، وقال الأذرعى رحمه الله : ولايبعد الجزم بالتحريم فى ملكه وغيره من غير حاجة على من علم النهى ، بل هو القياس الحق . والوجه فى البناء على القبور : المباهاة ومضاهاة الجبابرة والكفار . والتحريم يثبت بدون ذلك . وأما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية العظيمة على القبور ، وإنفاق الأموال الكثيرة عليه : فلاريب فى تحريمه . والعجب كل العجب ممن يلزم بذلك الورثة من حكام العصر ، ويعمل الوصية بذلك ؟ انتهى كلام الأذرعى رحمه الله تعالى .

وفى هذا كفاية لدحض شبهات هذا الملحد وأكاذيبه . وبه انتهى الكلام على وقاحة دحلان ، ومفترياته التى سقناها جملة واحدة ، وفندنا جميع مزاعمه الباطلة بالمعقول والمنقول، الذىلايبقى معه شبهة لطالب الحق وقد ضلل دحلان بأكاذيبه

هذه كثيرا من الجهلة الحمقى أمثال هذا الملحد . فانظر ماذا يقول .

قال «قلت : ترى فى أصول هذا المذهب كثيراً من المكفرات بإجماع المسلمين ومخالفتها للنص . الأول : حصر الدين فى القرآن العظيم ، وجحود ما جاءت به السنة . الثانى : قولهم بسقوط أحكام الرسالة ، وانقطاعها . الثالث : جعلهم الرسل والأنبياء كسائر الناس والطعن بهم . الرابع : تكفيرهم كل من خالفهم فى مذهبهم من المسلمين . الخامس : استباحة دماء المسلمين عموما والعلماء خصوصاً ، وجعل قتلهم من الدين ، ولو اطلعت على ما فعلوه مراراً بعلماء الحرمين والحجاز والزوار ، والدماء التى سفكوها فى الحرم المكى وفى عرفات : لوجدته أعظم وأقبح من أعمال القرامطة والتتر ، فأنّى لمسلم أن يجمع بين الإسلام و بين عقائد هذا المذهب ؟ هل يمكن الجمع بين الكفر والإيمان ؟ »

أقول : إن هذا الزنديق قد تمادى فى غوايته . فلم يكفه ما نقله عن دحلان مقلدا له ، بل زاد عليه فى قباحته وافترائه الكذب ، ففرع على كلام دحلان بكلام أقبح منه وأظلم ، فالأصل والفرع ظلمات بعضها فوق بعض ، وقد بسطنا الرد على أكاذيبه هذه فيما تقدم بالدلائل التى لا تقبل الجدل ، فأغنى عن إعاداتها هنا . والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل .

قال الملحد «فانتبه أيها العاقل الذى أغراك الشيطان على انتسابك أو اعتقادك لمذهب أشد كفراً من الوثنية ، وأنت لا تعرف من فروعه — فضلا عن أصوله — شيئاً ، بل غاية علمك منه : أنه كمذهب الصحابة والتابعين ، يوسع المسلم الأخذ من الكتاب والسنة ، بدون أن يتقيد بقول إمام أو عالم ، وأنت تحسب : أنك تحسن صنعاً . فلو هداك الله للوقوف على أصوله وفروعه ، وترجمة حال أهله ، ونبذ هوى النفس : لوجدت نفسك على شفا جرف من الكفر من حيث لا تدرى ، فإنا لله و إنا إليه راجعون » .

أقول فى كلام هذا الملحد : إنه منكر من القول، ظاهر التناقض والبطلان، فكيف يخاطب بالعاقل : من أغراه الشيطان ، فاعتقد بمذهب أشد كفراً من

الوثنية أنه كمذهب الصحابة والتابعين ، يوسع المسلم الأخذ من الكتاب والسنة بدون أن يتقيد بقول إمام أو عالم ؟ وقبل الجواب على مخرقة هذا الملحد نسجل عليه إقراره هذا ، ونثبت اعترافه بأن مذهب الصحابة والتابعين : يوسع المسلم الأخذ من الكتاب والسنة بدون أن يتقيد بقول إمام أو عالم .

ثم نقول لهذا الأحمق : إن الوثنيين قد كذبوا الرسل ، وقالوا لهم (إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون) فعبدوا الأموات بسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ، وأشركوهم فى عبادة الله تعالى ، فاطر الأرض والسموات ، تقليداً لآبائهم ومشايخ ضلالهم ، كافرين بالكتاب والسنة وبمن جاء بهما . كذلك حال من قلدوهم فى أعمالهم الشركية ، وإن ادعوا الإسلام ، فإنهم من الذين آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض . أما الصحابة رضى الله عنهم : فقد آمنوا بنبيهم ، فاتبعوه وصدقوه فيما جاءهم به من كتاب ربهم العزيز ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يدية ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، قرآن عربى غير ذى عوج ، وسنة مطهرة جاء بهـا من لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى ، وهو صلى الله عليه وسلم أفصح الفصحاء ، وأبلغ البلغاء ، وقد أعطاه الله تعالى جوامع الكلم ، فلا يستحق الإمامة على الحقيقة غيره صلى الله عليه وسلم ، وقد اتبعهم التابعون على سلوك هذا الصراط المستقيم ، فكيف يلتبس على عاقل الفرق بين مذهب الصحابة والتابعين ، وبين مذهب هو أشد كفراً من الوثنية ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم . فما لهؤلاء الملحدين لا يفقهون حديثا ؟ أمثال المقلد الأعمى «الحاج مختار» الذى جعل التوسع بالأخذ من الكتاب والسنة بدون تقيد بقول إمام أو عالم : أشد كفرا من الوثنية . فما قول هذا الأحمق فى الصحابة والتابعين الذين لم يتقيدوا بقول إمام أو عالم غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فهل من قلدهم يكون أشد كفراً من الوثنيين ؟ بل ما يقول فيمن جاءوا من بعدهم من أئمة المسلمين المجتهدين وغيرهم من الذين لم يدَّعوا الاجتهاد المطلق ، ولكنهم لم يتقيدوا بقول إمام أو عالم ، بل إن الله تعالى أعطاهم عقولا وفهما فى كتابه

وفى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، واستعانوا أيضاً على فهمهما بكلام أئمة المفسرين ، وأئمة أهل الحديث ، و بكلام فقهاء الأمة ، حيث اجتمع عندهم ما لم يجتمع لمن سبقهم ، من تدوين جميع علوم الكتاب والسنة مصححة منقحة ، لا يزيغ عنها إلا هالك ؟ أفترى هذا الملحد يقول عمن ذكرنا : إنهم وثنيون أو ملفقون ؟ أو يزيد على ذلك — كما هو مذهبه الباطل من القول على الله بغير علم — والطعن فى كتابه وفى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فقد قال « إن استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة متعذر بعد الأئمة الأربعة وأنه لا يجوز الرد إلى الكتاب والسنة » وهذا نص كلامه فى هذه الرسالة الضالة .

قال « الوجه الثالث : أن الكتاب والسنة : فيهما الناسخ والمنسوخ . وهذا منه المنسوخ من الكتاب بالكتاب . ومنه المنسوخ من الكتاب بالسنة ، ومنه بالمنسوخ من السنة بالسنة ، وهذه الأقسام أوسع أسباب الاختلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة ، وفيهما العام والخاص ، والمقيد والمطلق ، والمجمل والمفصل ، والظاهر والمضمر ، إلى آخره فهذه كلها أحاط الأئمة الأربعة وأصحابهم بأطرافها ، وما تركوا فيها زيادة لمستزيد ، حال كون أئمة الحديث ما تعرضوا لشىء منها ألبتة ، بل سردوا الأحاديث سرداً فى أبوابها على علاتها فإذا وجدتم حديثاً فى البخارى أو غيره فى مسألة ، ومثله فى موطأ مالك مثلا ، أحدهما فيه تشديد ، والثانى فيه ترخيص ، فأنى لكم معرفة الناسخ ، فترجحوه على المنسوخ؟ وهكذا فى سائر الأقسام التى تتوقف صحة الحكم على معرفتها ، وأنتم لا تجدون فى كتب الحديث بياناً ولا إشارة تهديكم إلى الصواب ، أيجوز لكم الترجيح بمجرد الظن والترخص ؟ فهذه زندقة لا إسلامية — إلى أن قال — وأما قولكم : إنكم ما خرجتم عن الإجماع ، فهذا هو المغالطة ، لأننا بينما كنا نباحثكم عن إجماع الفقهاء والتعبد والتعامل : التجأتم إلى الإجماع على كتب الحديث ، ومع هذا فأخبرونا : متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ » .

انتهى كلام الملحد بحروفه ، فهل بعد هذا محـادة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، وطعن فى كتابه تعالى ، وفى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفى حملتها من أهل الحديث ؟ وهل حمل هذا الملحد على تـكفيره لخلاصة الموحـدين من أهل نجد ، وجعل مذهبهم أشد كفراً من الوثنية إلا ماذكره عنهم من الأخذ بالـكتاب والسنة ، واتباع الصحابة والتابعين ، بدون أن يتقيدوا بقول إمام أو عالم ؟ هذا على زعمهم الباطل . و إلا فإنهم فى الفروع : على مذهب الإمام أحمد متقيدين به

و بعد ، فهل الواجب على المـكلفين أن يتقيدوا بقول إمام أو عالم ، أم بقول الله تعالى وقول رسوله عليه الصلاة والسلام ؟ والله تبارك وتعـالى يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم (ونزلنا عليك الـكتاب تبياناً لـكل شىء وهدى ورحمة) وهذا الملحد يقول : إن فى الـكتاب والسنة الناسخ والمنسوخ — إلى آخر ما قال . ثم يقول : إن هذه الأقسام هى أوسع أسباب الاختلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة ، وأن كتب الحديث ليس فيها بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب ! ونحن نقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم . وقد تقدم الـكلام فى بيان مذهب الوهابيين . و بيان أصوله وفروعه بما أغنى عن إعادته هنا .

قال المعترض « ولنرجع إلى المقصود من هذه الرسالة و بالله الاستعانة »

فأقول : قد أتى المعترض فى أول رسالته هذه على مسائل زعمها من أصول الدين ، وقد تمادى فى الخوض فيها من غير تحقيق لها ولا بحث أو تدقيق عن وجه الحق فيها ، مع أن فى عدم التثبت فيها مزلة أقدام ، قد تفضى بصاحبها إلى المروق من الإسلام ، وذلك بأن يرتـكب أموراً تناقض أصل الإسلام ، مع زعمه أنه من المحافظين عليه . وشر هذه الأمور : أن يتخذ العبد إلهه هواه ، ثم يعتمد على جهله وتقليده لساداته وكبرائه من أهل الضلال ، الداعين إلى سبل الشيطان ، المفضية بسالـكها إلى ارتـكاب الشرك والبدع فى دين الله تعالى والدعوة إليها ، ومعاداة حزب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وتـكفيرهم ، ورميهم بما هم برآء منه بمجرد الزور والبهتان ، كما عليه هذا الملحد صاحب هذه الرسالة وشيخه دحلان .

فإن هذا الملحد قد افتتح رسالته هذه فى أول صحيفة منها فى مناقشة علماء أهل السنة والجماعة المعاصرين له ، كالشيخ الإمام محمد عبده بمصر ، والشيخ العلامة جمال الدين القاسمى بالشام ، والإمام الجليل الشيخ محمود شكرى الألوسى فى بغداد وأتباعهم من أهل السنة والجماعة . وقد تغالى هذا الملحد فى هذه المناقشة التى وجهها إليهم ، حيث أخرجهم من الإسلام ، وختم مناقشته لهم بأن قال لهم « إن مذهبكم مشابه لمذهب الوهابيين » وهو الذى يقول فيه المعترض « إسلام ووهابية لايجتمعان » ثم شرع يبين لهم مذهب الوهابيين فيما نقله عن دحلان فى تكفيره لأهل نجد ، الذين يسميهم بالوهابيين ، وهم من خيار المسلمين ، وصفوة الموحدين ، فقد كفرهم هذا الملحد من غير مابرهان . إلا ما قاله فيه دحلان ، سالكا هذا المسلك الوخيم فى تكفيره للمسلمين ، وكأن هذا الذى بدأ مله فى حق من رماهم بالكفر لغو من القول ، لايترتب عليه ثواب ولاعقاب ، و إنما جاء به تمهيداً لمقصود رسالته الضالة . وهو بحث الاجتهاد ، مع أنه لايحسن البحث ولا غيره ، بل هو جهول مخلط متناقض ، وقد جاريناه فى ردنا هذا ، على مابنا من مضض فى متابعته على تخليطه ، وتكرير خزعبلاته ، وسوء تعبيره .

قال المعترض « المسألة الأولى فى الاجتهاد : قد تبين لك فيما تقدم أن من أصول الوهابيين : إباحة التعبد بالاجتهاد بشرط الاستنباط من القرآن العظيم و إنكار الإجماع الذى اتخذه علماؤنا أصلا من الأصول التى تنبنى عليها الأحكام ، وحيث إن هذا الأصل من أصول مذهب دعاة الاجتهاد فى هذا الزمان ، فإيضاحاً لفساد قولهم هذا أتكلم إن شاء الله عن كل فرع منه على حدة » .

فأقول : فى كلام هذا الأحمق الجهول من الخلط وسوء التعبير ما هو اللائق بحماقته وجهله ، فأما مانسبه هنا إلى الوهابيين من الكذب : فقد تقدم رده قريباً بما شفى وكفى من بيان الحق ورد الباطل .

وأما قوله « إن الوهابيين ينكرون الاجماع ، وأن إنكار الإجماع أصل من أصول مذهب دعاة الاجتهاد فى هذا الزمان » و يعنى بهم من ذكرنا أسماءهم آنفاً

من الأئمة . فهذا كذب من المعترض عليهم . ونحن لا ننكر الإجماع ، ومذهبنا فيه مذهب إمامنا الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، وإنما ننكر الإجماع الذى يزعمه المقلدون المخرفون . وهو الذى لا يستند إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وما لم تتفق جميع أئمة المسلمين المقتدى بهم على صحته ، وقد قال الإمام الشيرازى الشافعى فى كتابه « اللمع فى أصول الفقه » باب ذكر ما ينعقد به الإجماع ، وما جعل حجة فيه . اعلم : أن الإجماع لا ينعقد إلا عن دليل ، فإذا رأينا إجماعهم على حكم . علمنا أن هناك دليلا جمعهم ، سواء عرفنا ذلك الدليل أو لم نعرفه .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى منهاج السنة : فنشير إلى ما يدل على صحة الإجماع ، فنقول : أولا ما من حكم اجتمعت الأمة عليه إلا وقد دل عليه النص ، فالإجماع دليل على نص موجود معلوم عند الأئمة، ليس مما درس علمه ، والناس قد اختلفوا فى جواز الإجماع عن اجتهاد ، ونحن نجوز أن يكون بعض المجتمعين قال عن اجتهاد ، ولكن لا يكون النص خافياً على جميع المجتهدين . وما من حكم يعلم أن فيه إجماعاً إلا وفى الأمة من يعلم أن فيه نصا ، وحينئذ : فالإجماع دليل على النص . انتهى .

قال المعترض «الفصل الأول فى الإجماع . قال فى متممات التعريف : الإجماع اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام فى عصر على حكم شرعى ، والمراد بالاتفاق : الاشتراك فى القول أو الفعل » انتهى .

أقول : ليس فى تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً ما يدعونا إلى الرد على المعترض ، وإنما الغرض : بيان حقيقة الإجماع الذى يضلل المخالف فيه ، لا ما يدعيه هذا الملحد من الإجماع الفاسد ، وتضليله الأئمة القائلين باستحالة وقوع الإجماع بعد إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، ولو اهتدى المعترض بما ذكره من تعريف الإجماع لكفاه ، ولكنه منحرف عن الحقائق ، متعلق بمجرد الأسماء ، وسنبين ذلك قريباً إن شاء الله تعالى . وقد عَرَّف الإجماع علماء الأصول ، فقال

الإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في كتابه « إرشاد الفحول » ـ بعد أن عرف الإجماع لغة ـ قال : وأما في الاصطلاح : فهو اتفاق مجتهدي أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور ، والمراد بالاتفاق : الاشتراك ، إما في الاعتقاد ، أو في القول أو في الفعل . ويخرج بقوله « مجتهدي أمة محمد » اتفاق العوام . فإنه لا عبرة بوفاقهم ولا بخلافهم ، ويخرج منه أيضاً اتفاق بعض المجتهدين ، وبالإضافة إلى «أمة محمد صلى الله عليه وسلم » اتفاق الأمم السالفة ، ويخرج بقوله « بعد وفاته » الإجماع في عصره ، فإنه لااعتبار به ، ويخرج بقوله «في عصر من الأعصار » مايتوهم أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهدي الأمة في جميع الأعصار إلى يوم القيامة . فإن هذا توهم باطل ، لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع . إذ لا إجماع قبل يوم القيامة ، وبعد يوم القيامة لاحاجة للاجماع ، فالمراد « بالعصر » عصر من كان من أهل الاجتهاد ، في الوقت الذي حدثت فيه المسألة ، فلا يعتد بمن صار مجتهداً بعد حدوثها ، وإن كان المجتهدون فيها أحياء . وقوله « على أمر من الأمور » يتناول الشرعيات ، والعقليات ، والعرفيات ، واللغويات . ومن اشترط في حجية الإجماع : انقراض عصر المجتهدين المتفقين على ذلك الأمر : زاد في الحد قيد « الانقراض » ومن اشترط عدم سبق خلاف مستقر زاد في الحد « عدم كونه مسبوقاً بخلاف» ومن اشترط عدالة المتفقين ، لا بلوغهم عدد التواتر ، زاد في الحد مايفيد ذلك . ثم قال : البحث الثاني في إمكان الإجماع في نفسه . فقال قوم ، منهم النظام ، وبعض الشيعة : بإحالة إمكان الإجماع ، قالوا : إن اتفاقهم على الحكم الواحد الذي لا يكون معلوماً بالضرورة محال ، كما أن اتفاقهم في الساعة الواحدة على المأكول الواحد ، والتكلم بالكلمة الواحدة : محال . وأجيب بأن الاتفاق إنما يمتنع فيما يستوي فيه الاحتمال ، كالمأكول المعين ، والكلمة المعينة . أما عند الرجحان بقيام الدلالة والأمارة الظاهرة : فذلك غير ممتنع ، وذلك كاتفاق الجمع العظيم على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . قالوا ، ثانياً : إن اتفاقهم فرع عن تساويهم في

نقل الحكم إليهم ، وانتشارهم فى الأقطار يمنع نقل الحكم إليهم . وأجيب بمنع كون الانتشار يمنع ذلك ، مع جدهم فى الطلب ، و بحثهم عن الأدلة . و إنما يمتنع ذلك على من قعد و قصر بيته لايبحث ولا يطلب . قالوا ، ثالثاً : الاتفاق إما عن قاطع أو ظنى . وكلاهما باطل . أما القاطع : فلأن العادة تحيل عدم نقله ، فلو كان لنقل . فلما لم ينقل : علم أنه لم يوجد . كيف ؟ لو نقل لأغنى عن الإجماع . وأما الظنى : فلأنه يمتنع الاتفاق عادة . لاختلاف الأفهام ، وتباين الأنظار . وأجيب بمنع ماذكر فى القاطع ، إذ قد يستغنى عن نقله بحصول الإجماع الذى هو أقوى منه . وأما الظنى : فقد يكون جلياً لاتختلف فيه الأفهام ، ولا تتباين فيه الأنظار .

فهذا — أعنى منع إمكان الإجماع فى نفسه — هوالمقام الأول المقام الثانى — على تقدير تسليم إمكانه فى نفسه —منع إمكان العلم به . فقالوا : لاطريق لنا إلى العلم بحصوله، لأن العلم بالأشياء : إما أن يكون وجدانياً ، أو لايكون وجدانياً . أما الوجدانى : فكما يجد أحدنا من نفسه : من جوعه ، وعطشه ، ولذته ، وألمه . ولا شك أن العلم باتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم ليس من هذا الباب . وأما الذى لايكون وجدانياً : فقد اتفقوا على أن الطريق إلى معرفته لامجال للعقل فيها ، إذ كون الشخص الفلانى قال بذلك القول ، أو لم يقل به : ليس من حكم العقل بالاتفاق . ولامجال أيضاً للحس فيها . لأن الإحساس بكلام الغير لايكون إلا بعد معرفته . فإذاً العلم باتفاق الأمة لا يحصل إلا بعد معرفة كل واحد منهم ، وذلك متعذر قطعاً . ومن ذا الذى يعرف جميع المجتهدين من الأمة فى الشرق والغرب وسائر البلاد الإسلامية ؟ فإن العمر يفنى دون مجرد البلوغ إلى مكان من الأمكنة التى يسكنها أهل العلم ، فضلا عن اختبار أحوالهم ، ومعرفة من هو منهم من أهل الإجماع ، ومن لم يكن من أهله ، ومعرفة كونه قال بذلك أو لم يقل به ، والبحث عمن هو خامل من أهل الاجتهاد ، بحيث لا يخفى على الناقل فرد من أفرادهم . فإن ذلك قد يخفى على الباحث فى المدينة الواحدة ، فضلا عن الإقليم الواحد ، فضلا عن جميع الأقاليم التى فيها أهل الإسلام . ومن أنصف من

نفسه : علم أنه لاعلم عند علماء الشرق بجملة علماء الغرب ، والعكس . فضلا عن العلم بكل واحد منهم على التفصيل ، و بكيفية مذهبه . و بما يقول فى تلك المسألة بعينها . وأيضـاً قد يحمل بعض من يعتبر فى الإجماع على الموافقة ، وعدم الظهور بالخلاف : التقيـةَ ، والخوف على نفسه ، كما أن ذلك معلوم فى كل طائفة من طوائف أهل الإسلام ، فإنهم قد يعتقدون شيئاً إذا خالفهم فيه مخالف خشى على نفسه من مضرتهم ، وعلى تقـدير إمكان معرفة ما عند كل واحد من أهل بلد و إجماعهم على أمر ، فيمكن أن يرجعوا عنه ، أو يرجع بعضهم قبل أن يجمع أهل بلد أخرى . بل لو فرضنا حتما إجماع العالم بأسره فى موضع واحد ، ورفعوا أصواتهم دفعة واحدة قائلين : قد اتفقنا على الحـكم الفلانى ، فإن هذا — مع امتناعه — لايفيد العلم بالإجماع ، لاحتمال أن يكون بعضهم مخالفاً فيه ، وسكت تقية وخوفاً على نفسه . وأما ماقيل : من أنا نعلم بالضرورة اتفاق المسلمين على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . فإن أراد : الاتفاق باطناً وظاهراً ، فذلك مما لاسبيل إليه ألبتة ، والعلم بامتناعه ضرورى ، و إن أراد : ظاهراً فقط استناداً إلى الشهرة والاستفاضة . فليس هذا هو المعتبر فى الإجماع ، بل المعتبر فيه : العلم بما يعتقده كل واحد من المجتهدين فى تلك المسألة ، بعد معرفة أن لاحامل له على الموافقة ، وأنه يدين الله بذلك ظاهراً و باطناً ، ولا يمكنه معرفة ذلك منه إلا بعد معرفته بعينه . ومن ادعى أنه يتمكن الناقل للاجماع من معرفة كل من يعتبر فيه من علماء الدنيا ، فقد أسرف فى الدعوى . وجازف فى القول ، لما قدمنا من تعذر ذلك تعذراً ظاهراً واضحاً ، ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل، فإنه قال : من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب . والعجب من اشتداد نكير القاضى أبى بكر على من أنكر تصور وقوع الإجماع عادة ، فإن إنكاره على المنكر هو المنكر ، وفصل الجوينى بين كليات الدين . فلا يمتنع الإجماع عليها ، و بين المسائل المظنونة ، فلا يتصور الإجماع عليها عادة . ولا وجه لهذا التفصيل . فإن النزاع إنما هو فى المسائل التى دليلها الإجماع . وكليات الدين معلومة بالأدلة القطعية من الـكتاب والسنة . وجعل

الأصفهانى الخلاف فى غير إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وقال : الحق تعذر الاطلاع على الإجماع، لا إجماع الصحابة ، حيث كان المجمعون ــ وهم العلماء منهم ــ فى قلة . وأما الآن و بعد انتشار الإسلام ، وكثرة العلماء : فلا مطمع للعلم به . قال وهو اختيار الإمام أحمد، مع قرب عهده من الصحابة ، وقوة حفظه ، وشدة اطلاعه على الأمور النقلية . قال : والمنصف يعلم أن لا خبرة له من الإجماع إلا ما يجده مكتوباً فى الكتب . ومن البين : أنه لا يحصل الاطلاع عليه إلا بإسماع منهم ، أو بنقل أهل التواتر إلينا ، ولا سبيل إلى ذلك إلا فى عصر الصحابة رضى الله عنهم . وأما من بعدهم: فلا ــ إلى أن قال ــ البحث السابع : إجماع الصحابة حجة بلا خلاف . ونقل القاضى عبد الوهاب عن قوم من المبتدعة : أن إجماعهم ليس بحجة . وقد ذهب إلى اختصاص حجية الإجماع بإجماع الصحابة رضى الله عنهم داود الظاهرى ، وهو ظاهر كلام ابن حبان فى صحيحه ، وهذا هو المشهور عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى . فإنه قال فى رواية أبى داود عنه : الإجماع أن يتبع ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وهو فى التابعين مخير . وقال الإمام أبو حنيفة : إذا أجمعت الصحابة على شىء سلمنا ، و إذا أجمع التابعون زاحمناهم . قال أبو الحسن السهيلى فى أدب الجدل : النقل عن داود فيما إذا أجمعوا عن نص كتاب أو سنة ، فأما إذا أجمعوا على حكم من جهة القياس فاختلفوا فيه . وقال ابن وهب : ذهب داود وأصحابنا إلى أن الإجماع إنما هو إجماع الصحابة فقط ، وهو قول لا يجوز خلافه ، لأن الإجماع إنما يكون عن توقيف ، والصحابة رضى الله عنهم هم الذين شهدوا التوقيف . فإن قيل : فما تقولون فى إجماع من بعدهم ؟ قلنا : لا يجوز ، لأمرين . أحدهما : أن النبى صلى الله عليه وسلم أنبأ عن ذلك فقال « لا تزال طائفة من أمتى على الحق ظاهرين » . والثانى : أن سعة أقطار الأرض وكثرة العدد ، لا تمكن من ضبط أقوالهم ، ومن ادعى هذا لا يخفى على أحد كذبه . انتهى .

وقال الإمام على بن حزم رحمه الله فى كتابه « المحلى » مسألة . والإجماع : ما تيقن

أن جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به ، ولم يختلف منهم أحد ، كتيقيننا أنهم كلهم رضي الله عنهم صلوا معه عليه الصلاة والسلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها ، أو علموا أنه صلاها مع الناس كذلك وأنهم كلهم صاموا ، وعلموا أنه صام مع الناس رمضان في الحضر ، وكذلك سائر الشرائع التي تقبل هذا اليقين ، والتي من لم يقل بها لم يكن من المؤمنين . وهذا مالا يختلف أحد في أنه إجماع . وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين ، لا مؤمن في الأرض غيرهم . ومن ادعى أن غير هذا إجماع كلف البرهان على مايدعيه ، ولا سبيل له إليه . وقال في موضع آخر : ولكن لاسبيل إلى تيقن إجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضي الله عنهم ، لكثرة أعداد الناس بعدهم ، ولأنهم طبقوا الأرض مابين المشرق والمغرب ، ولم يكن الصحابة رضي الله عنهم كذلك بل كانوا عدداً ممكناً حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة . وبالله التوفيق . وقد قال بعض الناس: يعلم ذلك من حيث رضي أصحاب مالك ، وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي رحمهم الله بإقوال هؤلاء . قال علي: وهذا خطأ . لأنه لاسبيل إلى أن تكون مسألة قال بها أحد هؤلاء الفقهاء إلا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها ، وإن وافقه في سائر أقواله . انتهى .

وقال الإمام أبو عبدالله شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى في «أعلام الموقعين» في الكلام على أصول فتاوى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى . قال : ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ، ولا رأياً ولا قياساً ، ولا قول صاحب ، ولا عدم علمه بالمخالف ، الذي يسميه كثير من الناس « إجماعاً » ويقدمونه على الحديث الصحيح . وقد كذّب أحمدُ من ادعى هذا الإجماع ، ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت ، وكذلك الشافعي رضي الله عنه أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن مالايعلم فيه خلاف : لايقال إجماع ، ولفظه «مالايعلم فيه خلاف ، فليس إجماعاً » وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول: مايدعى فيه الرجل الإجماع : فهو كذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا ، مايدريه

ولم ينته إليه ؟ فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا . هذه دعوى بشر المريسى والأصم ، ولكنه يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ولم يبلغنى ذلك ، هذا لفظه . انتهى .

وهذا طرف من كلام بعض الأئمة المقتدى بهم فى حقيقة الإجماع، و إنكارهم لما يدعيه هذا المعترض المبتدع وأمثاله من الإجماعات الباطلة .

وأما مانقله المعترض عن ابن نجيم : فكقول غيره من غلاة المقلدين . فليس قوله حجة . بل ليس له قيمة مع ماقدمنا من أقوال الأئمة ، كأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل ، وغيرهم من المجتهدين ، وما اشتهر عن الأئمة الأربعة رحمهم الله من النهى عن تقليدهم وتقليد غيرهم : يكفى فى رد قوله و إبطاله، بل يكفى فى رده مانقله المعترض عن الشيخ عبد الغنى النابلسى ، وعن الشيخ المناوى — بعد نقله عن ابن نجيم ، حيث يقول : قال الشيخ عبد الغنى النابلسى فى المقصد الأول من كتابه « خلاصة التحقيق فى حكم التقليد والتلفيق » مانصه : اعلم أن مذاهب السلف من الصحابة والتابعين وتابع التابعين كثيرة ، لا تكاد تنحصر عدداً ، وكلها اجتهادات استوفت الشروط ، ولا يجوز الطعن فى شىء منها . قال الشيخ عبد الرؤوف المناوى فى شرح الجامع الصغير : يجب علينا أن نعتقد أن الأئمة الأربعة والسفيانين ، والأوزاعى وداود و إسحاق ، وسائر الأئمة على هدى وفى جمع الجوامع وشرح المحلى مثل ذلك . انتهى .

هذا مانقله المعترض بحروفه . وهذا نص صريح فى الرد على ابن نجيم فيما نقله عنه المعترض ، ودَحْض لما زعمه من الإجماع على تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم ، فالمعترض حاطب ليل لايعرف ماله مما عليه .

ثم قال المعترض « قال المناوى فى شرح الجامع الصغير : لايجوز تقليد الصحابة ولا التابعين ، كما قال إمام الحرمين أيضاً من كل من لم يدون مذهبه . فيمتنع تقليد غير الأئمة الأربعة ، لأن المذاهب الأربعة : انتشرت وتحررت ، بخلاف غيرهم لانقراض أتباعهم » انتهى .

أقول : وهذا النقل أيضاً ليس مما نحن فيه من بحث الإجماع . ولكنه قول

باطل ، يتعين علينا رده بالحجة والبراءة منه . فنقول :

إذا كان النقل صحيحاً وسالماً من تحريف المعترض وكذبه ــ لعدم أمانته واحترامه لأهل العلم ــ فإنا نقابله برده على صاحبه واحتقاره . ومما زادنى شكاً فى عدم صحة نقله : ما رأيته فى كتاب «الرد على من أخلد إلى الأرض» لجلال الدين السيوطى ، نقلا عن الطبقات الكبرى للسبكى فى ترجمة إمام الحرمين . قال : الإمام لايتقيد بالأشعرى ، ولا بالشافعى ، وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره واجتهاده . وقال فى موضع آخر : وذكر إمام الحرمين فى البرهان : أنه إذا خلا الزمان عن مجتهد صار كزمان الفترة . انتهى .

وهذا يخالف ما نسبه المناوى لإمام الحرمين . بل يكذبه ، وهو عدم جواز تقليد الصحابة رضى الله عنهم والتابعين من بعدهم ، وإذا كان الخطأ والتناقض جائزاً فى حق غير المعصوم صلى الله عليه وسلم . فإن كل قول يخالف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم مردود على صاحبه . فما زعمه المناوى رد لأمر الرسول عليه الصلاة والسلام ، حيث يقول « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى . تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ» إلى آخر الحديث . وقوله صلى الله عليه وسلم «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم» إلى آخر الحديث ، وكيف يجوز تقليد الخلف ، ولا يجوز تقليد الصحابة الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ونصرة دينه ؟ وقد نزل القرآن بلغتهم ، وعلى أسباب عرفوها ، وعلى قصص كانوا فيها ، فعرفوا منطوقه ومفهومه ، ومنصوصه ومعقوله ، وقد شرفهم الله بصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم . فما شاهدوه من أفعاله ، وما نقلوه من أقواله : أعظم دليل على فضلهم ، وعلو قدرهم وسبقهم ، وثبات قدمهم فى العلم والفقه الذى لايطاولهم فيه غيرهم ممن جاءوا بعدهم . وقد رضى الله عنهم ورضوا عنه ، والذين اتبعوهم بإحسان . قال تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان . رضى الله عنهم ورضوا عنه . وأعد لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً . ذلك الفوز العظيم) .

قال الإمام شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى فى « أعلام الموقعين » وقد استدل الإمام مالك رضى الله عنه بهذه الآية على وجوب اتباع الصحابة رضى الله عنهم . وقال فى موضع آخر : قال جعفر الفريابى حدثنى أحمد بن ابراهيم الدورقى، حدثنى الهيثم بن جميل قال : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله « إن عندنا قوماً وضعوا كتباً ، يقول أحدهم : حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا ، وفلان عن إبراهيم النخعى بكذا ، و يأخذ يقول إبراهيم؟ قال مالك: وصح عندهم قول عمر ؟ قلت : إنما هى رواية ، كما صح عندهم قول إبراهيم ، فقال مالك : هؤلاء يستتابون » وقال فى موضع آخر : وفى الصحاح من وجوه متعددة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « خير القرون : القرن الذى بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » وقال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، و إياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة ضلالة » وروى الإمام أحمد وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه قال «من كان متأسياً فليتأسَّ بأصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم كانوا أبَرّ هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها حالا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، و إقامة دينه . فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا آثارهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » انتهى .

وقال الإمام ابن القيم أيضاً فى « أعلام الموقعين » فصل فى جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوى الصحابية ، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم ، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابع التابعين ، وهلم جراً ، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب ، وهذا حكم بحسب الجنس ، لا بحسب كل فرد فرد من المسائل ، كما أن عصر التابعين — و إن كان أفضل من عصر تابعيهم — فإنما هو بحسب الجنس ، لا بحسب كل شخص شخص ، ولكن المفضلون فى

العصر المتقدم أكثر من المفضلين فى العصر المتأخر، وهكذا الصواب فى أقوالهم : أكثر من الصواب فى أقوال من بعدهم ، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذى بينهم فى الفضل والدين ، ولعله لايسع المفتى والحاكم عند الله أن يفتى ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدى الأئمة ، ويأخذ برأيه وترجيحه ، ويترك الفتوى والحكم بقول البخارى ، وإسحاق بن راهويه ، وعلى بن المدينى ، ومحمد بن نصر المروزى ، وأمثالهم ، بل يترك قول ابن المبارك ، والأوزاعى ، وسفيان الثورى ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأمثالهم . بل لايلتفت إلى قول ابن أبى ذئب ، والزهرى والليث ابن سعد وأمثالهم ، بل لا يعد قول سعيد بن المسيب ، والحسن والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، وطاووس ، وجابر بن زيد ، وشريح ، وأبى وائل ، وجعفر بن محمد وأضرابهم مما يسوغ الأخذ به . بل يرى تقديم قول المتأخرين من أتباع من قلده على فتوى أبى بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى ، وابن مسعود ، وأبى بن كعب ، وأبى الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبدالله ابن الزبير ، وعبادة بن الصامت ، وأبى موسى الأشعرى وأضرابهم . ماعذره غداً عند الله إذا سوّى بين أقوال أولئك وفتاويهم وأقوال هؤلاء وفتاويهم ؟ فكيف إذا رجحها عليها ؟ فكيف إذا عين الأخذ بها إفتاء ، ومنع الأخذ بقول الصحابة . واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين لها ، وشهد عليه بالبدعة والضلالة ، ومخالفته أهل العلم ، وأنه يكيد الإسلام . تالله لقد أخذ بالمثل المشهور « رمتنى بدائها وانسلت » وسمى وراثة الرسول صلى الله عليه وسلم باسمه هو ومن كساهم أثوابه ورماهم بدائه وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ، ويقول ويعلن : أنه يجب على الأمة كلهم الأخذ بقول من قلدناه ديننا . ولا يجوز الأخذ بقول أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم . وهذا كلامٌ من أخذ به وتقلده ولاّه الله ماتولى ، ويجزيه عليه يوم القيامة الجزاء الأوفى ، والذى ندين الله به : ضد هذا القول ، والرد عليه .

ثم أخذ الشيخ رحمه الله يتكلم فى رد هذا القول . فقدم القول فى اختلاف الصحابة رضى الله عنهم ، وأن الشق الذى فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم: أولى أن يؤخذ به من الشق الآخر ، ثم بين ماهو من قولهم حجة وإجماعاً وما هو حجة لا إجماعاً .

وبعد أن أطال الكلام فى ذلك . قال فنقول : الكلام فى مقامين . أحدهما : فى الأدله الدالة على وجوب اتباع الصحابة رضى الله عنهم . الثانى : الجواب عن شبه النفاة . ثم أورد ستة وأربعين وجهاً من الكتاب والسنة والآثار الدالة دلالة واضحة صريحة على وجوب اتباع الصحابة رضى الله عنهم ، ونفى كل شبهة أو اعتراض يدلى به المخالف . فجاء رحمه الله تعالى بما شفى وكفى ، وجلا بنور الحق ظلمة الباطل فمحق .

قال الشيخ رحمه الله تعالى فى الوجه السادس والأربعين من رد هذا القول : وكيف يطيب قلب عالم يقدم على أقوال من وافق ربه تعالى فى غير حكم ، فقال وأفتى بحضرة الرسول، ونزل القرآن بموافقة ما قاله لفظاً ومعنى : قول متأخر بعده ، ليس له هذه الرتبة . ولا يدانيها ؟ وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من آراء المتأخرين : أرجح من الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين ، الذين شاهدوا الوحى والتنزيل ، وعرفوا التأويل ؟ وكان الوحى ينزل خلال بيوتهم ، وينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو بين أظهرهم . قال جابر «والقرآن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم . وهو يعرف تأويله . فما عمل به من شىء عملنا به » فى حديث حجة الوداع ، فمستندهم فى معرفة مراد الرب تعالى من كلامه : ما يشاهدونه من فعل رسوله وهديه ، الذى يفصل القرآن ويفسره ، فكيف يكون أحد من الأمة بعدهم أولى بالصواب منهم فى شىء من الأشياء ؟ هذا عين المحال . انتهى المراد منه .

وقال الأوزاعى « عليك بآثار من سلف ، وإن رفضك الناس ، وإياك ورأىَ الرجال ، وإن زخرفوه لك بالقول » وعن بقية بن الوليد : قال لى الأوزاعى

« يا بقية ، العلم ما جاء عن أصحاب محمد . وما لم يجيء عن أصحاب محمد فليس بعلم »
وقال الشعبي : إذا جاءك الخبر عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فضعه على رأسك ، و إذا جاءك عن التابعين : فاضرب به أقفيتهم . وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي في كتابه « الاعتصام » في الكلام على حديث افتراق الأمة ، و بيان الفرقة الناجية منها ، قال : فبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله « ما أنا عليه وأصحابي » ووقع ذلك جواباً للسؤال الذي سألوه ، إذ قالوا « من هي يا رسول الله ؟ » فأجاب : إن الفرقة الناجية من اتصف بأوصافه عليه السلام ، وأوصاف أصحابه ، وكان ذلك معلوماً عندهم غير خفي ، فاكتفوا به . ور بما يحتاج إلى تفسيره بالنسبة إلى من بعدهم في تلك الأزمان .

وحاصل الأمر : أن أصحابه كانوا مقتدين به ، مهتدين بهديه ، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم ، وأثنى عليهم متبوعهم محمد صلى الله عليه وسلم ، و إنما خُلُقه صلى الله عليه وسلم القرآن . فقال تعالى (و إنك لعلى خلق عظيم) فالقرآن إنما هو المتبوع على الحقيقة ، وجاءت السنة مبينة له . فالمتبع للسنة متبع للقرآن ، والصحابة رضي الله عنهم كانوا أولى الناس بذلك . فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة الجنة بفضل الله ، وهو معنى قوله عليه السلام « ما أنا عليه وأصحابي » فالكتاب والسنة هما الطريق المستقيم ، وماسواهما من الإجماع وغيره : فناشيء عنهما ، هذا هو الوصف الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو معنى ما جاء في الرواية الأخرى من قوله « وهي الجماعة » لأن الجماعة في وقت هذا الإخبار : كانوا على ذلك الوصف . انتهى ما أردت نقله .

وفيما أشرت إليه كفاية في بطلان ما زعمه هذا الملحد . وهو عدم جواز تقليد الصحابة رضي الله عنهم . فلو أردت استقصاء كلام علماء السلف في إبطال هذه الدعوى لاحتاج ذلك إلى مجلد ضخم . فنسأل الله تعالى أن ينظمنا في سلك (الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفرلنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ،ولاتجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ــ الآية) فإن هذا المعترض الملحد وشيخه دحلان في

قلوبهم غل على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى أئمة أهل الحديث الذين دونوا سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وحفظوها من تلاعب هؤلاء الضلال المبتدعة بها ، ومن كذبهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتحريفهم لآيات الكتاب العزيز ، كما هي طريقتهم التي لا تخفى على كل من يطلع على ما لفقوه من شبههم الفاسدة .

قال المعترض « فهذا كلام حبر من علماء الظاهر والباطن عن أجلة من علماء الدين . فأنى يؤفك الضالون ؟ روى الشعراني في كشف الغمة بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه » فنحن أهل السنة والجماعة اعتماداً على ما بلغنا عن رسولنا الذى لا ينطق عن الهوى : إن اجماعنا مقبول وحسن عند الله ، فلا نبالى بمن يخالفه » .

أقول : يشير المعترض إلى ما نقله عن المناوى . من قوله بعدم جواز تقليد الصحابة رضى الله عنهم ، وحصر التقليد فى المذاهب الأربعة ، و إسناد هذا القول أيضاً إلى إمام الحرمين . فهو حبر من علماء الظاهر والباطن ، على زعم المعترض ، فالمعترض يرمى من خالف هذا القول بالإفك والضلال ، وقد عرفت بما قدمناه من تفنيدنا لهذا القول بالأدلة من الكتاب والسنة ، وأقوال الأئمة الذين يدعى الملحد تقليدهم : بطلان مازعمه من هذا القول الفاسد ، وأن المعترض قد وصف بالضلال هؤلاء الأئمة الذين أنكروا هذ القول ، كالإمام مالك وغيره رحمهم الله ، بل المعترض يرد أمر الرسول ، حيث قال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ » ومع ذلك : يزعم أنه من أهل السنة والجماعة هو وشيعته المبتدعة دعاة الضلال ، وأن لهم إجماعاً وجماعة ، وأن من خالفهم : فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه ، وهذه طريقة أهل الضلال . يتشبعون بما ليس فيهم ، ويتعلقون بالأسماء دون الحقائق . ونحن نشير إلى ما ذكره علماء السلف المحققون فى تفسير حديث الفرقة الناجية ، أهل السنة والجماعة ، حتى يتبين بطلان ما يدعيه هذا الملحد .

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي في كتاب « الاعتصام » في الكلام على حديث الفرقة الناجية ـ المسألة السادسة عشرة : إن رواية من روى في تفسير الفرقة الناجية ـ وهي الجماعة ـ محتاجة إلى التفسير ، لأنه إن كان معناه بيناً من جهة تفسير الرواية الأخرى وهي قوله « ما أنا عليه وأصحابي » فمعنى «الجماعة» من حيث المراد به في إطلاق الشرع : محتاج إلى التفسير ، فقد جاء في أحاديث كثيرة ، منها الذي نحن في تفسيره ، ومنها ماصح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شيئاً فمات مات ميتة جاهلية » ـ وذكر الأحاديث الواردة في ذلك ـ ثم قال : فاختلف الناس في معنى «الجماعة» المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال ـ ثم عدها ، وأورد حجة كل قائل بقول منها ، مما لا يسعه ردنا هذا ـ وقد أبرز زُبدة ماقيل في هذه الأقوال الخمسة ، فاكتفينا به عن الإطالة ،

قال رحمه الله تعالى : فهذه خمسة أقوال دائرة على اعتبار أهل السنة والاتباع ، وأنهم المرادون بالأحاديث ، فلنأخذ ذلك أصلا . و يبنى عليه معنى آخر . وهي المسألة السابعة عشرة ، وذلك : أن الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد ، سواء ضموا إليهم العوام أم لا ، فإن لم يضموهم إليهم فلا إشكال أن الاعتبار ، إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم ، فمن شذ عنهم فمات ، فميتته جاهلية ، و إن ضموا إليهم العوام . فبحكم التبع : لأنهم غير عارفين بالشريعة . فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء ، فإنهم لو تمالؤا على مخالفة العلماء فيما حددوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر ، لقلة العلماء وكثرة الجهال ، فلا يقول أحد : إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب ، وأن العلماء هم المفارقون للجماعة ، والمذمومون في الحديث ، بل الأمر بالعكس ، وأن العلماء هم السواد الأعظم ، و إن قلوا ، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا ، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم. ومن هنا لما سئل ابن المبارك عن الجماعة الذين يقتدى بهم؟ أجاب بأن قال « أبو بكر وعمر » قال : فلم يزل يحيب حتى انتهى إلى محمد بن ثابت

والحسين بن واقد . قيل : فهؤلاء ماتوا ، فمن الأحياء ؟ قال : أبو حمزة السكرى ، وهو محمد بن ميمون المروزى ، فلا يمكن أن يعتبر العوام فى هذه المعانى بإطلاق ، وعلى هذا : لو فرضنا خلو الزمان عن مجتهد لم يكن اتباع العوام لأمثالهم ، ولا عُدَّ سوادهم أنه السواد الأعظم ، المنبه عليه فى الحديث الذى من خالفه فميتته جاهلية بل يتنزل النقل عن المجتهدين منزلة وجود المجتهدين . فالذى يلزم العوام مع وجود المجتهدين : هو الذى يلزم أهل الزمان المفروض الخالى عن المجتهدين . وأيضاً فاتباع نظر من لا نظر له ، واجتهاد من لا اجتهاد له : محض ضلالة ، ورمى فى عماية ، وهو مقتضى الحديث الصحيح «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا» الحديث روى أبو نعيم عن محمد بن القاسم الطوسى قال : سمعت إسحاق بن راهويه — وذكر فى حديث رفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة » — فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم . فقال : رجل : يا أبا يعقوب ، من السواد الأعظم ؟ فقال : محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعهم ثم قال . سأل رجل ابن المبارك عن السواد الأعظم ؟ فقال : أبو حمزة السكرى . ثم قال : إسحاق فى ذلك الزمان . وفى زماننا : محمد بن أسلم ومن تبعه ، ثم قال إسحاق : لو سألت الجهال عن السواد الأعظم ؟ لقالوا : جماعة الناس . ولا يعلمون أن « الجماعة » عالم متمسك بأثر النبى صلى الله عليه وسلم وطريقه ، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة ، ثم قال إسحاق : لم أسمع عالماً منذ خمسين سنة كان أشد تمسكا بأثر النبى صلى الله عليه وسلم من محمد بن أسلم .

فانظر فى حكايته تتبين غلط من ظن أن « الجماعة » هى أى جماعة ، وإن لم يكن فيهم عالم . وهو وهم العوام . لا فهم العلماء . فليثبت الموفق فى هذه المزلة قدمه ، لئلا يضل عن سواء السبيل . ولا توفيق إلا بالله . انتهى .

وبهذا يتبين معنى «الجماعة» المذكورة فى الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا كما زعمه هؤلاء الملاحدة الضلال .

قال المعترض « وأما الوهابية وإخوانهم الذين سوّل لهم الشيطان التكبر عن

الأئمة العظام وأفاضل العلماء ، كما سوّلت له نفسه التكبر عن آدم عليه السلام ، وزين لهم عدم التقيد بمذهب من مذاهب أهل السنة ، والخروج من بينهم كما هو خرج من بين الملائكة ، ورأوا أن المخالفة تخرجهم من الإجماع ، والخروج من الإجماع يدخلهم تحت خلع ربقة الإسلام . عمدوا المكابرة والمغالطة بإنكار الإجماع ، فزعموا أن الإجماع غير حاصل ، بل غير ممكن ، واستدلوا على زعمهم بما بين الأئمة الأربعة من الاختلاف ، وزعموا أن الإجماع لا يصح إلا بأن لا يوجد بوقت ما وعصر ما اختلاف بين اثنين فى الحكم المجمع عليه . وهذا لم يكن قط . فالإجماع لم يكن قط » .

أقول : لقد أسرف هذا الملحد فيما زعمه من الفجور وقول الزور ، الذى رمى به الوهابيين و إخوانهم من أهل السنة . وذلك بأنهم خارجون عن تقليد أحد المذاهب الأربعة ، منكرون للاجماع ، مع ما تهوّس به من الكلام الذى يستحيل صدوره من عاقل . ونحن نبين بطلان ما ادعاه هذا الملحد بالأدلة الصحيحة الصريحة التى لا تحتمل المغالطة .

فأما دعواه على الوهابيين ، بأنهم ينكرون الإجماع : فهذا كذب محض ، وفى الكلام على الإجماع : تفصيل قد استوفيناه فيما تقدم ، وخلاصته : أن الإجماع الذى يضلل المخالف فيه : هو إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وماعداه من دعوى الإجماع : فمذهب الوهابيين فيه : هو مذهب إمامهم أحمد بن حنبل، ومن وافقه من الأئمة رضى الله عنهم .

وأما ماادعاه الملحد على الوهابيين بأنهم لايتقيدون بأحد المذاهب الأربعة ، فهذا أولا كذب على الوهابيين . وثانياً: تقوّل على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإلزام لأمته بشرع لم يأمرهم به الله ولا رسوله ، وهو الزامهم بالتقليد فى دينهم لإنسان بعينه ، دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجوابنا لهذا الملحد على دعواه هذه من وجهين :

الوجه الأول : أن مانسبه هذا المعترض إلى الوهابيين و إخوانهم ، من علماء

أهل السنة : كذب وافتراء . فالوهابيون حنابلة المذهب فى الفروع . يعرف ذلك كل مطلع على مذاهب أهل السنة . وهذه كتبهم مشهورة منشورة بين العالم ، وفيها البيان الكافى ، لاينكرها إلا معاند . وللشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى كتاب فى فقه الحنابلة اختصره من الشرح الكبير ومن الانصاف ، وكتاب آخر اختصره من الاقناع سماه « آداب المشى إلى الصلاة » وقال الشيخ فى رسالة أرسلها إلى العالم الجليل الشيخ عبد الرحمن السويدى البغدادى رحمه الله تعالى : وأخبرك أنى — ولله الحمد — متبع ، ولست بمبتدع ، عقيدتى ودينى الذى أدين الله به : هو مذهب أهل السنة والجماعة ، الذى عليه أئمة المسلمين ، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة .

وقال أيضاً فى رسالة أرسلها إلى علماء مكة ، قال فيها : فنحن بحمد الله متبعون لا مبتدعون ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

وقال أيضاً فى رسالة كتبها إلى عبد الله بن سحيم ، قال فيها جوابا على المسائل التى شنع بها بعض أعدائه : وأما قوله : إنى مبطل كتب المذاهب ، وقوله : إنى أدعى الاجتهاد ، وقوله : إنى خارج عن التقليد — وعدّ بقية المسائل — قال : فهذه إثنتا عشرة مسألة : جوابى فيها أن أقول : سبحانك هذا بهتان عظيم . ولكن قبله من بهت محمدا صلى الله عليه وسلم ، أنه يسب عيسى ابن مريم ، ويسب الصالحين ، وتشابهت قلوبهم — إلى آخره .

وقد تقدمت هذه الرسائل بجملتها فى ردنا هذا ، ما عدا رسالة عبد الله بن سحيم . اقتصرنا على الشاهد منها .

وفى تاريخ الشيخ عثمان بن بشر قال : وكان الشيخ — يعنى محمد بن عبد الوهاب — كثيراً مايتمثل بهذه الأبيات :

بأى لسان أشكر الله ؟ إنه	لذو نعمة قد أعجزت كل شاكر
هدانى إلى الدين القويم تفضلا	علىّ ، وبالقرآن نور البصائر
وبالنعمة العظمى اعتقاد ابن حنبل	عليه اعتقادى يوم كشف السرائر

وقال الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى فى رسالة أيضاً ـ تقدم ذكرها ـ إن مذهبنا فى أصول الدين : مذهب أهل السنة والجماعة ، وطريقتنا : طريقة السلف . ونحن فى الفروع على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى . ولا ننكر على من قلد الأئمة الأربعة دون غيرهم ، لعدم ضبط مذاهب الغير ، كالرافضة والزيدية والإمامية ونحوهم . فلا نقرهم على شىء من مذاهبهم الفاسدة ، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة ، ولانستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها ، إلا أننا فى بعض المسائل إذا صح لنا نص جلى من كتاب أو سنة ، غير منسوخ ولامخصص ، ولا معارض بأقوى منه ، وقال به أحد الأئمة الأربعة : أخذنا به ، وتركنا المذهب ، كإرث الجد والإخوة . فإنا نقدم الجد ، و إن خالف مذهب الحنابلة ، ولا نفتش على أحد فى مذهبه ، ولا نعترض إلا إذا اطلعنا على نص جلى كذلك مخالف لمذهب بعض الأئمة . وكانت المسألة مما يحصل بها شعار ظاهر ، كإمامة الصلاة . فنأمر الحنفى والمالكى ـ مثلا ـ بالمحافظة على نحو الطمأنينة فى الاعتدال والجلوس بين السجدتين ، لوضوح دليل ذلك، بخلاف جهر الإمام الشافعى بالبسملة . وشتان بين المسألتين . فإذا قوى الدليل : أشرنا لهم إلى النص ، و إن خالف المذهب ، وذلك إنما يكون نادراً جداً . ولا مانع من الاجتهاد فى بعض المسائل دون بعض ، ولا مناقضة لعدم دعوى الاجتهاد المطلق ، وقد سبق جمع من أئمة المذاهب الأربعة إلى اختيارات لهم فى بعض المسائل مخالفين للمذهب ، ملتزمين تقليد صاحبه . ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله بالتفاسير المتداولة المعتبرة ، ومن أجلها لدينا : تفسير الإمام ابن جرير الطبرى ، ومختصره لابن كثير الشافعى ، وكذلك البيضاوى ، والبغوى ، والخازن ، والحداد ، والجلالين، وغيرهم . وعلى فهم الأحاديث بشروحها ، كالقسطلانى والعسقلانى على البخارى ، والنووى على مسلم ، والمناوى على الجامع الصغير ، ونحوهم على كتب الحديث ، خصوصاً الأمهات الست وشروحها ، ونعتنى بسائر الكتب فى سائر

الفنون ، أصولا وفروعاً ، وقواعد وسِيراً ، وصرفاً ونحواً ، وجميع علم الأمة .
انتهى الشاهد منه .

وقال الإمام عبد الكريم بن فخر الدين المندى : فى كتابه « الحق المبين » فى رده على دحلان . قال فى الصواعق الإلهية بالفارسية ماتعريبه : قد علم برواية الثقات : أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كان إماماً من أئمة الطريقة ، آمراً بالمعروف المشروع ، ناهياً عن المنكر الممنوع ، وحاز قصبات السبق على كبراء المعاصرين له قدمٌ فى الدعوة إلى التوحيد ، والاعتصام بالسنة ، والاجتناب من الشرك والبدعة .

وقال فى موضع آخر : ومعلوم أن محمد بن عبد الوهاب كان حنبلياً فى المذهب، ومتبعاً للسنة فى المشرب ، وكذلك أتباعه إلى الآن ، فالله المستعان على ماقالوا فيه من البهتان . انتهى .

الوجه الثانى : على تسليم دعوى المعترض ، بأن الوهابيين وإخوانهم لم يتقيدوا بأحد المذاهب الأربعة . فقد أسرف فيما رماهم به ، وعام فى بحر جهل لا ساحل له ، وخاض فى دين الله كخوض الذين خاضوا من قبله . وقال فى حق عباده قول من لايرى عليه محتسباً فى الدنيا ، ولا محاسباً فى الآخرة ، حيث جعل خروجهم عن تقليد أحد المذاهب الأربعة — على دعواه — كخروج إبليس من بين الملائكة . مع أن المعترض لم يُدْلِ بحجة عن الله ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الأئمة الأربعة ، ولا أئمة المسلمين من بعدهم الذين يعتمد عليهم ويعتد بأقوالهم . بل قد جاء بما لم يأت به أحد قبله من الغلو الذى هو سبب المروق من الدين . وهكذا الجهل واتباع الهوى يؤولان بصاحبهما . فقد جعل من يدعى العلم من المتعصبين للتقليد ومن تبعهم من العوام : أهل السنة والجماعة . ومن خالفهم :فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه ، فاسترسل مع خيالاته الشيطانية حتى كَفّر من خرج عن تقليد المذاهب الأربعة ، وهذا عين الجهل والوقاحة ، بل غاية فى الفضيحة والقباحة ، فليتقدم لمقابلة جيوش الكتاب والسنة ، وليتذرع بما لفقه من الشبه عن بواتر الحق وحِدَادِ تلك الأسنة .

قال الإمام جلال الدين السيوطى فى كتابه «الرد على من أخلد إلى الأرض» الباب الثالث فى ذكر من حث على الاجتهاد وأمر به ، وذم التقليد ونهى عنه .

اعلم أنه مازال السلف والخلف يأمرون بالاجتهاد ، ويحضون عليه ، وينهون عن التقليد ويذمونه ويكرهونه . وقد صنف جماعة لايحصون فى ذم التقليد — ثم عد منهم جملة — إلى أن قال : وهذه نصوص العلماء فى ذم التقليد .

قد تقدم نقل المزنى عن الشافعى رضى الله عنه : أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره — إلى أن قال: وقال الشيخ تقى الدين السبكى ، ومن خطه نقلت فيما انتخبه من أصول الفقه للأستاذ أبى إسحاق الإسفرائينى — مانصه : استدل الأستاذ فيه على عدم التقليد بإجماعنا على أنه لو حفظ مذهب الأئمةمن دفترهم ، ثم أراد أن يحكم ويفتى لم يكن له ذلك . لأنه جاهل بدليل هذا المذهب . فكما حرم عليه تقليد الميت ، لجهله بدليل قوله حرم عليه تقليد الحى . ثم ذكر عن أبى طالب المكى فى كتاب «قوت القلوب» كلاماً طويلا بهذا المعنى — إلى أن — قال : قال أبو عمر بن عبد البر فى كتاب «جامع بيان العلم» مانصه : باب فساد التقليد ونفيه ، والفرق بين التقليد والاتباع . التقليد عند جماعة العلماء : غير الاتباع ، لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على مابان لك من فضل قوله وصحة مذهبه ، والتقليد : أن تقول بقوله ، وأنت لاتعرف وجه القول ولا معناه ، وقد ذم الله التقليد فى غير موضع من كتابه . فقال (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال حذيفة وغيره « لم يعبدوهم من دون الله ، ولكن أحلوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم » وقال تعالى (وكذلك ما أرسلنا من قبلك فى قرية من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة . وإنا على آثارهم مقتدون . قل : أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟) فمنعهم الاقتداء بآبائهم عن قبول الاهتداء ، فقالوا (إنا بما أرسلتم به كافرون) وفى هؤلاء ومثلهم قال الله تعالى (إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لايعقلون) وفى القرآن كثير فى ذم تقليد الآباء والرؤساء ، وقال ابن مسعود « ألا لايقلدن أحدكم دينه رجلا » وقال على رضى الله عنه :

إذا المشكلات، تَصَدَّين لى كشفت حقائقها بالنظر
ولست بإمَّعة فى الرجا ل أسائل هذا ، وذا ، ما الخبر ؟

قال أبو عمر رحمه الله تعالى : وهذا كله نفى للتقليد ، و إبطال له لمن فهمه ، وهدى لرشده ، وقد قال عبيد الله بن المعتز «لا فرق بين بهيمة تقاد و إنسان يقلد» قال : وقد نظمت فى التقليد أبياتا ، وهى هذه ــ فذكر الأبيات ــ ثم قال : وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية . فأحسن ما رأيت فى ذلك قولُ المزنى رحمه الله تعالى ، وأنا أورده :

قال : يقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فيما حكمت به ؟ فإن قال : نعم . أبطل التقليد ، و إن قال: حكمت فيه بغير حجة . قيل له : فلم أرقت الدماء ، وأبحت الفروج ، وأتلفت الأموال ، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة ؟ قال الله عز وجل (هل عندكم من سلطان بهذا ؟) أى من حجة بهذا . فان قال : أنا أعلم أنى قد أصبت ، و إن لم أعرف الحجة . لأنى قلدت كبيرا من العلماء ، وهو لا يقول إلا بحجة خفيت على . قيل له : إذا جاز لك تقليد معلمك ، لأنه لايقول إلا بحجة خفيت عليك ، فتقليد معلم معلمك أولى ، لأنه لايقول إلا بحجة خفيت على معلمك ، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك ، فإن قال: نعم ، ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه ، وكذلك من هو أعلى، حتى ينتهى الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . و إن أبى ذلك نقض قوله . وقيل له : كيف يجوز تقليد من هو أصغر وأقل علما ، ولايجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علما ؟ وهذا متناقض . فإن قال: لأن معلمى ــ و إن كان أصغر ــ فقد جمع علم من فوقه إلى علمه فهو أبصر بما أخذ ، وأعلم بما ترك . قيل له : وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك ، وعلم من هو فوقه إلى علمه ، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك . لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك، فإن أعاد قوله : فقد جعل الأصغر ــ ومن يحدُث من صغار العلماء ــ أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الصاحب عنده

يلزمه تقليد التابع . والتابع من دونه فى قياس قوله ، والأعلى للأدنى أبداً . وكفى بقول يؤول إلى هذا قبحاً وفساداً . هذا كلام المزنى .

قال ابن عبد البر : وقد اتفق العلماء على أن المقلد لا علم له ، ولا يسمى عالماً ، ولم يختلفوا فى ذلك ، ومن هنا قال البحترى :

عرف العالمون فضلك بالعلم   وقال الجهال بالتقليد

إلى أن قال :

وقال القاضى عبد الوهاب ـ أحد أئمة المالكية ـ فى أول كتابه « المقدمات فى أصول الفقه » الحمد لله الذى شرع وكلف ، و بين ووقف ، وفرض وألزم ، وأوجب وحتم ، وحلل وحرم ، وندب وأرشد ، ووعد وأوعد ، ونهى وأمر ، وأباح وحظر ، وأعذر وأنذر ، ونصب لنا الأدلة والأعلام ، على ما شرع لنا من الأحكام ، وفصل الحلال من الحرام . والقرب من الآثام ، وحض على النظر فيهما والتفكر ، والاعتبار والتدبر ، فقال جل ثناؤه (فاعتبروا يا أولى الأبصار) وقال (أفلا يتدبرون القرآن ؟) وقال (وتلك الأمثال نضربها للناس ، وما يعقلها إلا العالمون) وقال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب) وقال (ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وقال (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) الآية . والتفقه : من التفهم والتبين ، ولا يكون ذلك إلا بالنظر فى الأدلة ، واستيفاء الحجة دون التقليد . لأن التقليد لا يثمر علماً ، ولا يفضى إلى معرفة . وقد جاء النص بذم من أخلد إلى تقليد الآباء والرؤساء ، واتباع السادات والكبراء ، تاركا بذلك ما ألزمه الله من النظر والاستدلال ، وفرض عليه من الاعتبار والاجتهاد . فقال تعالى (و إذا قيل لهم : اتبعوا ماأنزل الله ، قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ، أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ؟) وقال (إنا وجدنا آباءنا على أمة و إنا على آثارهم مهتدون) فى نظائر من هذه الآيات ، تنبيها بها على علة خطر التقليد بأن فيه ترك اتباع الأدلة . والعدول عن الانقياد إلى قول

من لا يعلم أنه فيما تقلد فيه مصيب أو مخطىء . فلا يأمن من التقليد لغيره كونَ ما يقلده فيه خطأ وجهلا ، لأن صحة المذهب لا تتبين من فساده باعتقاد المعتقد له وشدة تمسكه به ، وإنما يتميز صحيح المذاهب من فاسدها ، وحقها من باطلها ، بالأدلة الكاشفة عن أحوالها ، والمميزة بين أحكامها . وذلك معدوم فى المقلد ، لأنه متبع لقول لا تعرف صحته من فساده ، وإنما اعتقده لقول مقلّده به . فإن زعم صاحب التقليد : أنه يعرف صحة القول الذى قلد فيه ، ويعلم أنه حق ، وأن اعتقاده واجب ، فذلك باطل منه . لأن العلم بذلك لا يكون إلا بالنظر فى الأدلة التى هى طريق العلم ، فإذا عدل عنها علمنا بطلان دعواه للعلم بصحة ما قلد فيه . فإن قال : علمت صحة القول الذى قلدت فيه بدليل وحجة . قلنا : فأنت غير مقلد ، لأنك عارف بصحة القول الذى تعتقده . والتقليد هو اتباع القول ، لأن قائلا قال به من غير علم بصحته من فساده .

ثم قال : فإن قيل : فإذا كنتم تمنعون التقليد ، وتدعون إلى النظر، فيجب أن تبينوا صحته ، وتثبتوه طريقاً للعلم بالمنظور فيه .

فالجواب : أن القرآن قد حض على النظر والاعتبار فى الآيات السابقة ، ولا يجوز أن يحض على النظر فيما لايثمر علماً ، ويأمر باعتقاد ما يؤدى إليه ، وإن لم يكن حقاً ، مع قوله تعالى (ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم) وقوله (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (ولاتقولوا على الله إلا الحق) مع ما ورد به القرآن من الاستدلال على مدلولات ، والتنبيه على تصحيح ؟ إفساد مقالات ، وذلك فى القرآن كثير يطول استيفاؤه . ومن الظاهر فى ذلك المشهور : ما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم من الاحتجاج والاستدلال فى مسائل الأحكام ، ومناظرة بعضهم لبعض . وذلك أظهر وأشهر من تكلف الإطالة بتقصيه . فبان بما أوردناه صحة النظر والاستدلال ، وثبوته طريقاً للعلم بالمنظور فيه .

فإن قيل : أخبرونا عن مريد التفقه ، ما الذى يلزمه ؟ قلنا : لا يسوغ لمن فيه فضل للنظر والاجتهاد ، وقوة على الاستدلال والاعتبار : أن يعتقد التفقه ،

إلا من طريق الاستدلال الصحيح ، العارى عن آفات النظر المانعة له من استعماله على وجهه وترتيبه فى حقه .

فإن قيل : فهذا خلاف ما أنتم عليه من دعائكم إلى درس مذهب الإمام مالك بن أنس واعتقاده ، والتدين بصحته ، وفساد ما خالفه . قلنا : هذا ظن منك بعيد ، و إغفال شديد ، لأنا لا ندعو من ندعوه إلى ذلك إلا إلى أمر قد عرفنا صحته ، وعلمنا صوابه بالطريق التى بيناها . فلم نخالف بدعائنا إليه ماقررناه وعقدنا الباب عليه .

هذا كلام القاضى عبد الوهاب، وهو نظير قول من قال من أصحابنا : ماقلدنا الشافعى . ولـكن طابق اجتهادنا اجتهاده .

وقال القاضى عبد الوهاب أيضاً فى كتابه الملخص فى أصول الفقه .

فصل ، فى فساد التقليد . التقليد : لايثمر علماً . فالقول به ساقط . وهذا الذى قلناه قول كافة أهل العلم . وذهب قوم من ضعفة من ينتمى للعلم ، وممن يفرع على نفسه من استيفاء النظر على وجهه ، حتى أن ينكشف له به فساد مذهب قد تمت له معه رئاسة ، أو حصل له نشوة أو عادة ، أو عصبية إلى صحة التقليد ، وأنه يثمر العلم بالمقلد فيه . والدليل على فساد ذلك : أن المقلد لا يخلو إما أن يكون عالما بصحة قول من يقلد ، أو غير عالم بذلك ، فإن كان عالما فهذا ليس بمقلد ، لأنه متبع لقول قد عرف صحته بالطريق الذى به عرف كون قائله محقاً ، و إن كان غير عالم بصحته لم يأمن أن يكون خطأ وجهلا . فيقدم على اعتقاده ، ومعتقد الجهل والخطأ ليس بعالم ، ولا يقال: إن اعتقاده علم .فبطل بذلك كون التقليد علماً ، وقد دل القرآن على فساد التقليد فى غير موضع ، وعلى ذم من صار إليه ودان به .

وقال الغزالى فى المستصفى : التقليد هو قبول قول بلا حجة ، وليس ذلك طريقاً إلى العلم ، لا فى الأصول ولا فى الفروع . وذهب الحشوية والتعليمية إلى أن طريق معرفة الحق : التقليد ، وأن ذلك هو الواجب ، وأن النظر والبحث حرام . و يدل على بطلان مذهبهم : مسالك .

الأول : أن صدق المقلد لا يعلم ضرورة . فلا بد من دليل . ودليل الصدق المعجزة ، فيعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بمعجزته ، وصدق كلام الله بإخبار الرسول عن صدقه. وصدق أهل الإجماع : بإخبار الرسول عن عصمتهم ، فحيث لم تقم حجة ، ولم يعلم الصدق بضرورة ولا دليل ، فالاتباع فيه اعتماد على الجهل .

المسلك الثانى : أن يقال : أتحيلون الخطأ على مقلدكم ، أم تجوزونه ؟ فإن جوزتموه فأنتم شاكون فى صحة مذهبكم ، وإن أحلتموه فبم عرفتم استحالته ؟ أبضرورة ، أم بنظر أم بتقليد ؟ ولا ضرورة ولا دليل . فإن قلدتموه فى قوله : إن مذهبه حق ، فبم عرفتم صدقه فى تصديق نفسه ؟ وإن قلدتم غيره ، فبم عرفتم صدق المقلد الآخر ؟ وإن عولتم على سكون النفس إلى قوله : فبم تفرقون بين سكون نفوسكم وسكون نفوس النصارى واليهود ؟ وبم تفرقون بين قول مقلدكم : إنى صادق محق وبين قول مخالفيكم ، ويقال لهم أيضاً فى إيجاب التقليد : هل تعلمون وجوب التقليد أم لا ؟ فإن لم تعلموا فلم قلدتم ؟ وإن علمتم فبضرورة أو نظر أو تقليد ؟ ويعود عليهم السؤال فى التقليد . ولاسبيل لهم إلى النظر والدليل. فلا يبقى إلا إيجاب التقليد بالتحكم .

فإن قيل : عرفنا صحته بأنه مذهب الأكثرين ، فهو أولى بالاتباع . قلنا : وبم أنكرتم على من يقول: الحق دقيق غامض، لا يدركه إلا الأقلون . ويعجز عنه الأكثرون ؟ لأنه يحتاج إلى شروط كثيرة من الممارسة والتفرغ للنظر واتّقاد القريحة ، والخلو عن الشواغل ، ويدل عليه : أنه صلى الله عليه وسلم كان محقاً فى ابتداء أمره ، وهو فى شرذمة يسيرة على خلاف الأكثرين . وقد قال الله تعالى (٦ : ١١٦ وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله) كيف وعدد الكفار فى زماننا أكثر ؟ ثم يلزمكم أن تتوقفوا حتى تدوروا فى جميع العالم وتعدوا جميع المخالفين . كيف وهو على خلاف نص القرآن. قال تعالى (٣٤ : ١٣ وقليل من عبادى الشكور) (ولكن أكثرهم لا يعلمون) (٢٣ : ٧٠ وأكثرهم للحق كارهون) قال : ولهم شبه .

الأولى : أن النظر مفروض فى شبهات . وقد كثر ضلال الناظرين . فترك الخطر وطلب السلامة أولى . قلنا : وقد كثر ضلال المقلدين من اليهود والنصارى فبم تفرقون بين تقليدكم وتقليد سائر الكفار ؟ قالوا : إنا وجدنا آباءنا على أمة . ثم يقال : إذا وجبت المعرفة كان التقليد جهلا وضلالا . فكأنكم اخترتم الجهل خوفاً من الوقوع فى الجهل ، كمن يقتل نفسه عطشاً وجوعاً خوفاً من أن يغص بلقمة ، أو يشرق بشربة لو أكل وشرب . وكمن يترك التجارة والحراثة خوفاً من نزول صاعقة ، فيختار الفقر خوفاً من الفقر .

الشبهة الثانية : تمسكهم بقوله تعالى (مايجادل فى آيات الله إلا الذين كفروا) والنظر فتح باب الجدل . قلنا : نهى عن الجدل بالباطل كما قال تعالى (وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) بدليل قوله تعالى (وجادلهم بالتى هى أحسن) (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) ثم إنا نعارضهم بقوله تعالى (١٧ : ٣٦ ولا تقف ما ليس لك به علم) (وأن تقولوا على الله مالا تعلمون) (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) (وماشهدنا إلا بما علمنا) (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) هذا كله نهى عن التقليد ، وأمر بالعلم . ولذلك عظم شأن العلماء . فقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) وقال صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خَلَف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين» ولايحصل هذا بالتقليد ، بل بالعلم .وقال ابن مسعود « ولا تكونن إمّعة . قيل : وما الإمعة ؟ قال : أن يقول : أنا مع الناس إن ضلوا ضلت . و إن اهتدوا اهتديت . ألا لا يوطنن أحدكم نفسه : أن يكفر إن كفر الناس » هذا كلام الغزالى .

قلت : وقد أشار إلى حمل الحديث المذكور على المجتهدين . فإن كان خبراً — كما هو ظاهر اللفظ وأحد القولين فى الحديث — دل على أنه لا يخلو العصر عن مجتهد ، و إن كان أمراً بتقدير اللام ، أى ليحمل ، كما هو قول جماعة فى الحديث دل على أن الاجتهاد فى كل عصر فرض ، وأنه لا يجوز شرعاً خلو عصر من

الأعصار عنه . وعن ابن مسعود أثر أصرح فى ذم التقليد من الأثر المذكور ، وهو ما أخرجه البيهقى فى سننه عنه . قال « لا تقلدوا دينكم الرجال » .

وقال الإمام ابن حزم فى كتابه «النبذ الكافية فى علم الأصول» التقليد: حرام ولايحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا برهان لقوله تعالى (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقوله تعالى (٢ : ١٧٠ وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) . وقال فى حق من لم يقلد (٣٩ : ١٧ ، ١٨ فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب) وقال تعالى (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة . وحرم بذلك الرد عند التنازع إلى قول قائل ، لأنه غير القرآن والسنة . وقد صح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن آخرهم ، وإجماع جميع التابعين أولهم عن آخرهم ، وإجماع تابعى التابعين أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم ، أو ممن قبلهم فيأخذه . فليعلم من أخذ بجميع أقوال أبى حنيفة ، أو جميع أقوال مالك ، أو جميع أقوال الشافعى ، أو جميع أقوال أحمد رضى الله عنهم . ولم يترك من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره ، ولم يعتمد على ما جاء فى القرآن والسنة غير صارف لذلك إلى قول إنسان بعينه : أنه قد خالف إجماع الأمة كلها ، أولها عن آخرها ، بيقين لا إشكال فيه ، وأنه لا يجد لنفسه سلفا ، ولا إنسانا فى جميع الأعصار المحمودة الثلاثة . فقد اتبع غير سبيل المؤمنين . نعوذ بالله من هذه المنزلة .

وأيضاً : فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم . فقد خالفهم من قلدهم . وأيضاً : فما الذى جعل رجلا من هؤلاء — أو من غيرهم — أولى أن يقلَّد من عمر بن الخطاب ، أو على بن أبى طالب أو ابن مسعود ، أو ابن عمر ، أو ابن عباس ، أو عائشة أم المؤمنين رضى الله عنهم . فلو ساغ التقليد

لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره .

وذكر فى كتاب التلخيص نحو ذلك ، ومن عبارته فيه : وهل أباح مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعى رضى الله عنهم قط لأحد تقليدهم ؟ حاشا لله من هذا . بل والله قد نهوا عن ذلك ، ومنعوا منه ، ولم يفسحوا لأحد فيه .

وقال فى كتابه الدرة : وعلى كل أحد مقدار مايطيق من الاجتهاد فى الدين. ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً لاحياً ولا ميتاً . ولا أن يتبع أحداً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاقديماً ولا حديثاً . ومن التزم بطاعة إنسان بعينه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان قائلا بالباطل ، ومخالفاً لما عليه جماعة الصحابة وجميع التابعين . أولهم عن آخرهم . وجميع تابعى التابعين . بلا خلاف من أحد منهم . وما كان فى الأعصار الثلاثة واحداً فما فوقه أخذ قول إنسان فوقه. فنصره كله ، واعتقده بأسره ، وانتسب إليه . فهذه بدعة خالف الإجماع التام صاحبها .

وقال فى كتابه «إبطال التقليد» إنما حدث التقليد فى القرن الرابع. والتقليد: هو أن يفتى فى الدين فتيا لأن فلاناً الصاحب ، أو فلاناً التابع ، أو فلاناً العالم : أفتى بها بلا نص فى ذلك . وهذا باطل ، لأنه قول فى الدين بلا برهان . وقد يختلف الصحابة والتابعون والعلماء فى ذلك . فما الذى جعل بعضهم أولى بالاتباع من بعض ؟ قال : ويكفى فى إبطال التقليد : أن القائلين به مقرُّون على أنفسهم بالباطل . لأن كل طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية : مقرة بأن التقليد لايحل ، وأئمتهم الثلاثة قد نهوا عن تقليدهم . ثم مع ذلك خالفوهم وقلدوهم . وهذا عجب مامثله عجب . حيث أقروا ببطلان التقليد ، ثم دانوا الله بالتقليد .

وأيضاً : فإنهم مجمعون معنا على أن جميع أهل عصر الصحابة لم يكن فيهم واحد فما فوقه يقلد صاحباً أكبر منه ، فيأخذ قوله كله ، وأن جميع أهل عصر التابعين لم يكن فيهم واحد يقلد صاحباً ، أو تابعاً أكبر منه . فيأخذ بقوله كله . فصح يقيناً أن هؤلاء المقلدين الذين لايخالفون من قلدوه : قد خالفوا إجماع الأمة كلها بيقين . وهذا عظيم جداً .

وأيضاً : فما الذى خص أبا حنيفة ومالكاً والشافعى بأن يقلدوا دون أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة ، ودون سعيد بن المسيب والزهرى والنخعى والشعبى وعطاء وطاووس والحسن البصرى رحمة الله على جميعهم ؟

وأيضاً : فإن هذه الطوائف كلها مقرة بأن عيسى ابن مريم عليه السلام ، سينزل ويحكم فى أهل الأرض . فهل يحكم إذا نزل برأى أبى حنيفة ، أو مالك أو الشافعى ؟ معاذ الله ، بل يحكم بما أوحى الله إلى أخيه محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا هو الذى ندعو إليه ، والذى لا يحل لأحد أن يحكم . ولا أن يفتى ، ولا يدين بسواه .

فإن قالوا : لانقدر على الاجتهاد . قلنا : يأخذ كل أحد جهده فى الطريق الموصلة إلى ذلك .

ثم قال : ذكر الآثار فى ذم التقليد ، فأخرج بأسانيده آثاراً استوفيتها فى تيسير الاجتهاد . فمنها : ما أخرجه عن معاذ بن جبل . قال « أما العالم : فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وإن افتتن فلا تقطعوا منه رجاءكم » وأخرج عن ابن عباس قال « ويل للأتباع من عثرات العالم . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : يقول العالم من قبل رأيه ، ثم يبلغه عن النبى صلى الله عليه وسلم . فيأخذ به ، ويمضى الأتباع بما سمعوا » وأخرج عن ابن مسعود قال « لاتكونن إمّعة ، تقول : أنا مع الناس » وأخرج عن مجاهد قال « ليس من أحد إلا يؤخذ بقوله ويترك ، إلا النبى صلى الله عليه وسلم » وأخرج عن الحكم ابن عيينة . قال « ليس أحد من الناس إلا وأنت آخذ من قوله وتارك ، إلا النبى صلى الله عليه وسلم » وأخرج عن أحمد بن حنبل أنه ذكر له قول مالك ، وترك ماسواه . فقال : لايلتفت إلا إلى الحديث . قوم يفتنون هكذا . يتقلدون قول الرجل ، ولا يبالون بالحديث . وأخرج عن سعيد بن أبى عروبة قال « من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالماً » وأخرج عن قبيصة بن عقبة قال « لايفلح من لايعرف الاختلاف » وأخرج عن

ابن القاسم قال « سئل مالك لمن تجوز الفتيا ؟ قال : لاتجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه . قيل له : اختلاف أهل الرأى ؟ قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم الناسخ من المنسوخ من القرآن . وحديث النبى صلى الله عليه وسلم . فذلك يفتى » قال ابن حزم : هذا قول مالك فى أنه لا يجوز لأحد أن يقضى ولا أن يفتى، إلا أن يكون عالماً بالحديث والفقه والاختلاف . فإن كان عالماً بأحدها لم يجز له أن يقضى ، ولا أن يفتى . وهذا قول أبى حنيفة والشافعى بلا خلاف . قال : فلينظر حكامهم ومفتوهم اليوم هل هذه صفتهم أم لا ؟ فإن كانوا ليسوا كذلك . فقد خالفوا من ادعوا تقليده وحصلوا على لا شىء .

وقال فى رسالة أخرى : قد دل الكتاب والسنة وحضا على النظر والاجتهاد . وترك التقليد . ووجدنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولهم عن آخرهم ، ليس منهم أحد أتى إلى من هو فوقه فى القرب والسابقة والعلم ، فأخذ قوله كله ، فتقلده فى دينه ، بل رأينا كل امرىء منهم يجتهد لنفسه ، ثم بحثنا عن عصر التابعين . فوجدناهم على تلك الطريقة . ليس منهم أحد أتى إلى تابع أكبر منه ، أو إلى صاحب ، فتقلد قوله كله . وكذلك أتباع التابعين ليس منهم أحد أتى إلى تابع أو صاحب أو فقيه من أهل عصره أكبر منه . فأخذ قوله كله ، ولم يخالفه فى شىء منه . ولا أمروا بذلك عامياً ولا خاصياً . وهذه القرون المحمودة الثلاثة . فعلمنا يقيناً : أنه لو كان أخذ قول عالم بأسره فيه شىء من الخير والصواب ماسبقهم إليه من حدث فى القرون المذمومة . ولو كان ذلك فضيلة ماسبقناهم إليها. وهذا العصر الثالث : هو الذى كان فيه ابن جريج وسفيان بن عيينة بمكة . وابن أبى ذئب ، ومحمد بن إسحاق ، وعبد الله بن عمر ، و إسماعيل بن أمية ، ومالك بن أنس ، وسليمان بن بلال ، وعبد العزيز بن أبى سلمة ، وعبد العزيز الدراوردى ، و إبراهيم بن سعد بالمدينة . وسعيد بن أبى عروبة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، ومعمر بن راشد ، وأبو عوانة ، وشعبة ، وهمام بن يحيى ، وجرير بن حازم وهشام الدستوائى ، وزكريا بن أبى زائدة ، وحبيب بن الشهيد ، وسوار بن

عبد الله ، وعبيد الله بن الحسن ، وعثمان بن سليمان بالبصرة . وهشام بن بشير بواسط . وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والحسن بن يحيى ، وشريك ، وأبو حنيفة ، وزهير بن معاوية ، وجرير بن عبد الحميد ، ومحمد بن حازم بالكوفة . والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، والزبيدي ، والقاضي حمزة بن يحيى ، وشعيب بن أبي حمزة بالشام ، والليث بن سعد ، وعقيل بن خالد بمصر . كلهم على الطريقة التي ذكرت . مامنهم أحد أخذ بقول إمام ممن قبله فقبله كله ، دون أن يرد منه شيئاً . ثم حدث بعدهم من اعتصم بهداهم وسلك سبيلهم في نحو ذلك . نحو يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، و بشر بن المفضل ، وخالد بن الحارث ، وعبد الرزاق ، ووكيع ، ويحيى بن آدم ، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، والوليد بن مسلم ، والحميدي ، والشافعي ، وابن المبارك ، وحفص بن غياث ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وأبي داود الطيالسي ، وأبي الوليد الطيالسي ، ومحمد بن أبي عدى ، ومحمد بن جعفر ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، ويزيد بن زريع ، واسماعيل بن علية ، وعبد الوارث بن سعيد ، وابنه عبد الصمد ، ووهب بن جرير ، وأزهر بن أسد ، وعفان بن مسلم ، و بشر ابن عمر ، وأبي عاصم النبيل ، والمعتمر بن سليمان ، والنضر بن شميل ، ومسلم ابن ابراهيم ، والحجاج بن منهال ، وأبي عامر العَقَدى ، وعبد الوهاب الثقفي ، والفريابي ، ووهب بن خالد ، وعبد الله بن نمير ، وغيرهم . مامن هؤلاء أحد قلد إماماً كان قبله . ثم تلاهم على مثل ذلك : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأبو خيثمة ، وأبو أيوب الهاشمي ، وأبو إسحاق الفرازي ، ومخلد بن الحسين ، ومحمد بن يحيي الذهلي ، وأبو بكر ، وعثمان ابنا أبي شيبة ، وسعيد بن منصور ، وقتيبة ، ومسدد ، والفضل بن دُكين ، ومحمد بن المثنى ، وبُندار ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن العلاء ، والحسن بن محمد الزعفراني ، وسليمان بن حرب ، وعارم ، وغيرهم . ليس منهم أحد قلد رجلا . وقد شاهدوا من قبلهم ورأوهم . فلو رأوا أنفسهم في سعة من أن يقلدوا دينهم

أحداً منهم لقلدوا . ثم أتى بعد هؤلاء : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، ومحمد بن سنجر ، ويعقوب بن أبى شيبة ، وداود بن على ، ومحمد بن نصر المروزى وابن المنذر ، ومحمد بن جرير الطبرى ، وبقى بن مخلد ، ومحمد بن عبد السلام الخشنى وغيرهم . مامنهم أحد أتى إلى إمام قبله ، فأخذ قوله كله فتدين به . بل كل هؤلاء نهى عن ذلك وأنكره ، ولم أجد أحداً ممن يوصف بالعلم قديماً وحديثاً يستجيز التقليد ، ولا يأمر به . وكذلك ابن وهب ، وابن الماجشون ، والمغيرة بن أبى حازم ، ومطرف ، وابن كنانة . لم يقلدوا شيخهم مالكاً فى كل ماقال . بل خالفوه فى مواضع واختاروا غير قوله . وكذلك الأمر فى زفر ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد ، وبكار بن قتيبة ، والطحاوى . وكذلك القول فى المزنى ، وأبى عبيد بن حَرْبَوَيْه ، وابن خزيمة ، وابن سريج فإن كلا منهم خالف إمامه فى أشياء . واختار منها غير قوله . ومن آخر من أدركنا على ذلك: شيخنا أبو عمر الطلمنكى. فما كان يقلد أحداً . وذهب إلى قول الشافعى فى بعض المسائل ، والآن محمد بن عوف لايقلد أحداً ، وقال بقول الشافعى فى بعض المسائل . إلى كثير من سلف وخلف . لو ذكرتهم لطال الخطب بذكرهم ثم أنشد لنفسه قصيدة فى الاجتهاد قال فى آخرها :

واهرب عن التقليد فهو مضلة ... إن المقلد فى سبيل الهالك
تأبونه فى العقل ، وهو مقالكم ... فى الدين ياله من ضلال فاتك

هذا مانقلته من كلام ابن حزم .

وقوله فى أوله : لايقلد أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبقه إليه الشافعى رضى الله عنه . فقال فى مختصر المزنى فى باب القضاء : ولا يقلد أحداً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال عوض بن أحمد الشروانى من أصحابنا فى خطبة كتابه « المعتبر فى تعليل المختصر » وهو شرح لمختصر المختصر ، للشيخ أبى محمد الجوينى مانصه : سألنى بعض من شغف بهذا الكتاب : أن أشرحه بالدليل والتعليل ، ليعرف الأدلة

ومعانيها ، ليكون على هدى البصيرة ، لا على عمى القلب . فسمى التقليد عمى .

وقال أبو جعفر محمد بن الحسن الأرسابندي من الحنفية ، في كتاب « أصول الفقه » القول في أسماء الحجج التي هي مضافة إلى أربعة أنواع : التقليد ، والإلهام ، واستصحاب الحال والطرد . وهذه أسماء مستحسنة المبادىء ، مستقبحة العواقب. ومداخلها هدى ، ومخارجها ضلال ، لا ينجو من تمسك بمبادئها عن عواقبها ، إلا بتأمل ونظر ، ودوام على حذر . فنقول ـ وبالله التوفيق ـ التقليد : هو أن يقلد غيره و يتبعه من غير دليل ظهر له ، وأنه من أفعال الكفرة ، قال الله تعالى حاكياً عنهم (٤٣ : ٢٣ إنا وجدنا آباءنا على أمة . وإنا على آثارهم مقتدون) وقال حاكياً عنهم (٢٩ : ١٢ وقال الذين كفروا للذين آمنوا : اتبعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم) وقال الحشوية : التقليد حق ، واحتجوا بأن الأصل في بني آدم العقل ، والأصل في العقلاء العمل الحق ، لأن العقل يدعوهم إليه ، وبأنا جوزنا تقليد الصحابي لأنه صاحب من يجب اتباعه . فيجوز تقليد التابعي ، لأنه صاحب من يجب اتباعه ، وهكذا إلى قيام الساعة . ونقول : التقليد باطل ، لأن الله تعالى ذم الكفرة على التقليد ، فقال حاكياً عنهم (٤٣ : ٢٣ إنا وجدنا آباءنا على أمة) فلا يجوز أن يشتغل الإنسان بما يستحق الذم عليه ، ولأن فعله يحتمل الخطأ والصواب . والمحتمل : لا يصلح حجة ، ولأنك تقول لهذا الرجل : قلدت فلاناً لأنه عاقل ، فقلدني أيضاً ، فإن قلدك فقد ترك مذهبه ، وإن لم يقلدك ، تقول له : الموجب لتقليده عقله . وقد وجد هنا . ولأنا نقول له : قلدته لعلمك بكونه حقاً ، أو لا ؟ فإن قال : لا ، بالجهل . لا يصلح حجة ، وإن قال : نعم ، فعلمه يستند إلى دليل . فلم يكن مقلداً .

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في « القواعد الكبرى » ومن العجب العجيب : أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً . وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتابُ والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم ، جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظواهر

الـكتاب والسنة ، و يتأولها بالتأو يلات البعيدة الباطلة . نضالا عن مقلَّده . قال : وقد رأيناهم يجتمعون فى المجالس ، فإذا ذكر لأحدهم خلاف ماوطّن نفسه عليه : تعجب منه غاية العجب ، من غير استرواح إلى دليل ، بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر فى مذهب إمامه ، ولو تدبره لـكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره . فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابر ، من غير فائدة يجدها . قال : وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق فى غيره ، بل يصر عليه مع علمه بضعفه و بعده . فالأولى : ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال : لعل إمامى وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد إليه . ولا يعلم المسكين أن هذا مقابَل بمثله ، و يفضل لخصمه ماذكره من الدليل الواضح ، والبرهان اللائح . فسبحان من أكثر من أعمى التقليد بصره ، حتى حمله على ماذكرته .

قال : وسأفرد إن شاء الله تعالى كتاباً أبين فيه أقرب العلماء إلى مراعاة مقاصد الشرع فى كل ورد وصدر . قال : مع أنى لا أعتقد أحداً منهم انفرد بالصواب فى كل ماخولف فيه ، بل أسعدهم وأقربهم إلى الحق : من كان صوابه فيما خولف فيه أكثر من خطئه . قال : ولم يزل الناس يسألون من اتفق مع العلماء من غير تقليد لمذهب ، ولا إنـكار على أحد من السائلين ، إلى إن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين . فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قاله ، كأنه نبى أرسل إليه . وهذا نأى عن الحق ، و بعد عن الصواب ، لا يرضى به أحد من أولى الألباب . هذا كلام الشيخ عز الدين رحمه الله .

وقال الإمام أبو شامة فى « خطبة الـكتاب المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » ينبغى لمن اشتغل بالفقه : أن لا يقتصر على مذهب إمام معين ، بأن يرفع نفسه عن هذا المقام ، و ينظر فى مذهب كل إمام ، و يعتقد فى كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الـكتاب والسنة المحـكمة ، وذلك سهل عليه ، إذا كان قد أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجتنب التعصب والنظر فى طرائق الخلاف المتأخرة ،

فإنها مضيعة للزمان، وأصفوه مكدرة . قال: وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله لايقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور الرجال ، ولكن يقبض العلم بموت العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » قال : فما أعظم حظ من بذل نفسه وجهدها فى تحصيل العلم حفظاً على الناس . فإن هذه الأزمنة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحب الدنيا . قال : ولم يزل علم الفقه : كريماً يتوارثه الأئمة ، معتمدين على الأصلين : الكتاب والسنة، مستظهرين بأقوال السلف على فهم مافيهما من غير تقليد ، فقد نهى إمامنا الشافعى رضى الله عنه عن تقليده وتقليد غيره . وكانت تلك الأزمنة مملوءة بالمجتهدين ، فكل صنف على مارأى وتعقب بعضهم بعضاً ، مستمدين من الأصلين الكتاب والسنة ، وترجيح الراجح من أقوال السلف المختلفة ، ولم يزل الأمر على ماوصفت ، إلى أن استقرت المذاهب المدونة ، ثم استظهرت المذاهب الأربعة وهُجر غيرها ، فقصرت هم أتباعهم إلا قليلا منهم . فقلدوا ولم ينظروا فيما نظر فيه المتقدمون من الاستنباط من الأصلين الكتاب والسنة . فقل المجتهدون ، وغلب المقلدون ، حتى صاروا ممن يروم رتبة الاجتهاد : يعجبون ويزدرون . ثم قال : ولم أزل مذ فتح الله علىّ بالاشتغال بعلم الشريعة ، وفهم ماذكرت من الاتفاق والاختلاف ، ودلالات الكتاب والسنة : مهتماً بجميع ذلك ، أومايقار به ، توفيقاً من الله لمعاودة الأمر الأول . وهو ما كان عليه الأئمة المتقدمون من استنباط الأحكام من الأصلين ، مستظهرين بأقوال السلف فيها ، طلباً لفهم معانيها ، ثم يصار إلى الراجح منها بطريقه . ثم قال : وإنما وضع الشافعى رضى الله عنه وغيره من الأئمة الكتب ، إرشاداً للخلق إلى ماظنه كل واحد منهم صواباً ، لا أنهم أرادوا تقليدهم ونصرة أقوالهم كيفما كانت ، فقد صح أن الشافعى رضى الله عنه : نهى عن تقليده وتقليد غيره ، قال صاحبه المزنى فى أول مختصره « اختصرت هذا من علم الشافعى ، ومن معنى قوله ، لأقر به على من أراده . مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه ، ويحتاط لنفسه » أى مع إعلامى من أراد علم الشافعى : نهى

الشافعي له عن تقليده وتقليد غيره ، هذا أحسن ما أول به هذا الكلام ، وانظروا رحمكم الله إلى قوله « لينظر فيه لدينه ، ويحتاط لنفسه » أي : ليسترشد بذلك إلى الحق ، قال الماوردي في الحاوي : وقوله « ويحتاط لنفسه » أي ليطلب الاحتياط لنفسه بالاجتهاد في المذاهب ، وترك التقليد بطلب الدلالة .

قال أبو شامة : فعلى هذا كان السلف الصالح يتبعون الصواب حيث كان ، ويجتهدون في طلبه ، وينهون عن التقليد — ثم ذكر المؤلف كلاماً طويلا ، ونقلاً عن بعض الأئمة — إلى أن قال :

وقال الدمنهوري من أصحابنا في أول كتاب «الإرشاد» لا ينتفع إلا من رفع عن قلبه حجاب التقليد . فإنه سبب لحرمان كل خير ، وسائق لكل عواقة . بل أكثر ما أوقع الخلق في الكفر والنفاق منه ، كما أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) ولما قالت لهم رسلهم (أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون) وذلك إنما هو من ربط الجهل على قلوبهم ، وربط التقليد على أفهامهم ، حتى لا يتدبروا ما يقال لهم ، ويستنكفوا عمن يرشدهم ، لظنهم الفاسد : أنه لا يمكن أن يكون المتأخر أفضل من المتقدم . ويعتقدون أن ذلك عندهم من قبيل المستحيل ، ولم يعلموا أن مواهب الله تعالى لا تنقطع ، وفيض جوده لا ينفد ، وإنما حُرم ذلك من حرمه . إما لفساد طبعه وخلل في عقله ، أو لعدم تدبره وتفهمه لما بينه الله تعالى من الآيات الواضحة ، والدلائل الراجحة ، وإلا فكل من له طبع سليم ، وفهم مستقيم ، إذا رفع عن قلبه حجاب التقليد ، وادّرع جلباب الاجتهاد والتجريد ، وتعرض لنفحات ربه : أفاض بجوده عليه التأييد والتسديد ، كما قال تعالى (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين) .

وقال ابن قيم الجوزية في كتاب « ذم التقليد » قد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من محدثات الأمور . وأخبر «أن كل محدثة بدعة . وكل بدعة ضلالة » ومن المعلوم بالضرورة : أن ما عليه هؤلاء — من التقليد الذي يُترك له كتاب الله وسنة

رسوله ، ويعرض القرآن والسنة عليه ، ويجعل معيارا عليهما — من أعظم المحدثات والبدع التي برأ الله سبحانه منها القرون التي فضلها وخيرها على غيرها . قال : ومن أظهر الحجج على بطلان التقليد : ما كتبه عمر إلى شريح « أن اقض بما في كتاب الله . فإن لم يكن في كتاب الله فبما في سنة رسول الله . فإن لم يكن في سنة رسول الله فبما قضى به الصالحون» وهكذا كان سير السلف المستقيم ، وهداهم القويم ، فلما انتهت النوبة إلى المتأخرين : ساروا عكس هذا السير . قال : وقد صح عن ابن مسعود النهى عن التقليد . وأن لا يكون الرجل إمّعة . انتهى ما نقلته من كتاب الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى .

وقال الإمام أبو عبد الله شمس الدين بن القيم رحمه الله تعالى في « أعلام الموقعين » وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه مذهبان . أحدهما : لايلزمه . وهو الصواب المقطوع به . إذ لاواجب إلا ما أوجبه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس : أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة ، فيقلده دينه دون غيره . وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة أهلها من هذه النسبة . بل لا يصح للعامى مذهب . ولو تمذهب به . فالعامى لا مذهب له . لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ، ويكون بصيرا بالمذاهب على حسبه . أو لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب ، وعرف فتوى إمامه وأقواله . وأما من لم يتأهل لذلك ألبتة ، بل قال: أنا شافعي ، أو حنبلي ، أو غير ذلك : لم يصر كذلك بمجرد القول . كما لو قال : أنا فقيه ، أو نحوى ، أوكاتب : لم يكن كذلك بمجرد قوله . يوضحه : أن القائل إنه شافعي أو مالكي أو حنفي: يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه . وهذا إنما يصح إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال . فأما مع جهله و بعده جدا عن سيرة الإمام ، وعلمه وطريقه : فكيف يصح له الانتساب إليه بالدعوى المجردة ، والقول الفارغ من كل معنى ؟ والعامى لا يتصور أن يصح له مذهب . ولو تصور له ذلك لم يلزمه ولا غيره ، ولا يلزم أحدا قط : أن يتمذهب بمذهب رجل بعينه من

الأمة . بحيث يأخذ أقواله كلها ، ويدع أقوال غيره . وهذه بدعة قبيحه حدثت في الأمة . لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام . وهم أعلى رتبة ، وأجل قدرا ، وأعلم بالله ورسوله : من أن يلزموا الناس بذلك . وأبعدُ منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء . وأبعد منه : قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة ، فيالله العجب ! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومذاهب التابعين وتابعيهم ، وسائر أئمة الإسلام ، و بطلت جملة ، إلا مذاهب أربعة أنفس من بين سائر الأئمة والفقهاء . وهل قال ذلك أحد من الأئمة ، أو دعا إليه ، أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه ؟ والذى أوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على الصحابة والتابعين وتابعيهم : هو الذى أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة ، لايختلف الواجب ولايتبدل . و إن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز ، والزمان والمكان والحال . فذلك أيضا تابع لما أوجبه الله ورسوله .

ومن صحح للعامى مذهبا قال : هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذى انتسب إليه هو الحق ، فعليه الوفاء بموجب اعتقاده . وهذا الذى قاله هؤلاء ـ لو صح ـ للزمه تحريم استفتاء أهل غير هذا المذهب الذى انتسب إليه . وتحريم تمذهبه بمذهب نظير إمامه أو أرجح منه ، أو غير ذلك من اللوازم التى يدل فسادُها على فساد ملزوماتها . بل يلزم منه : أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه : أن يترك النص وأقوال الصحابة ، ويقدم عليها قول من انتسب إليه .

وعلى هذا فله أن يستفتى من شاء من أتباع الأئمة وغيرهم . ولا يجب عليه ولا على المفتى أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة . كما لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد . بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به : حجازيا كان ، أو عراقيا ، أو شاميا ، أو مصريا ، أو يمنيا . انتهى
وقال العالم الأصولى الفقيه الشيخ محمد بن عبد العظيم المكى الحنفى ، فى كتابه

« القول السديد » الفصل الأول : اعلم أنه لم يكلف الله أحدا من عباده بأن يكون حنفيا ، أو مالكيا ، أو شافعيا ، أو حنبليا . بل أوجب عليهم الإيمان بما بعث به نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم والعمل بشريعته . انتهى .

فهذا ما وسع المقام نقله من كلام الأئمة المقتدى بهم فى كل زمان . ولو أردت استقصاء كلامهم فى هذه المسألة لاحتمل مجلدا ضخما . وفيما نقلته كفاية لبيان جهل هذا الملحد ، وتوغله فى الضلالة . فقد رمى أئمة المسلمين من السلف والخلف بالإفك والضلال . لأنهم لم يتقيدوا — على زعمه — بتقليد أحد الأئمة الأربعة ، ولكنهم تقيدوا بكتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ولم يتبعوا إلا من قال بهما ، لأنهم يعلمون أن ماوسع الصحابة رضى الله عنهم ، ومن بعدهم من القرون المفضلة — وفيهم الأئمة الأربعة ، وسائر أئمة الدين المقتدى بهم ، وما جاز فى حقهم من عدم تقليدهم لأحد غير من فرض الله عليهم طاعته واتباعه — يسع غيرهم ممن جاءوا من بعدهم إلى يوم القيامة . ومن لم يسعه ماوسع أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم ، من القرون المفضلة من بعدهم . فلا وسع الله عليه .

وهذا الملحد يكفر من قلد محمد بن عبد الله ، الذى أرسله الله تعالى ، ليخرج الناس من الظلمات إلى النور . وكذا من قلد أصحابه رضى الله عنهم ، ومن رد عند التنازع إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . ويدعى أن الأمة أجمعت — أولها عن آخرها — على تقليد الأئمة الأربعة ، والرد عند التنازع إلى أقوالهم . وأن كتب الحديث « ليس فيها بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب » وقد أوردنا من أقوال أئمة المسلمين من جميع المذاهب سلفاً وخلفاً مايبطل دعوى هذا الملحد ، ويدرأ فى نحره . وها هى بين يديك . ومن أقربها إليك : مانقلناه عن الإمام ابن القيم رحمه الله ، حيث يقول : ولا يلزم أحد أن يتمذهب بمذهب رجل معين من الأمة ، بحيث يأخذ أقواله كلها ، ويدع أقوال غيره . وهذه بدعة قبيحة حدثت فى الأمة ، لم يقل بها أحد من أئمة المسلمين .

وقال الإمام أبو شامة فى كتابه « المؤمل » : وسئل بعض العارفين عن معنى

المذهب ؟ فأجاب : إن معناه دين مبدل . قال تعالى (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) انتهى .

وقال ابن العزفى حاشية الهداية : فمن يتعصب لواحد من الناس غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرأى أن قوله هو الصواب الذى يجب اتباعه دون الأئمة المتأخرين: فهو ضال جاهل، بل قد يكون كافراً يستتاب فإن تاب و إلا قتل. انتهى

ثم إن المعترض ــ بعد أن لفق مالفقه من الكذب على الوهابيين و إخوانهم بشأن الإجماع ــ قال « فهذا ما سمعته من كثير منهم . فقلت لبعض علمائهم : إن هذا القول يتناول القرآن العظيم من وجه اختلاف القراءات . قال : لا أصرح بعدم توفر التواتر . لكنى أقول : فيه نظر . فقلت : أعوذ بالله من هذا الغلو . وأى نظر ياعدو نفسه فى تواتر القرآن المحفوظ باللفظ والحرف ، والأداء بالرواية الصحيحة فى صدر لا أقل من ألف ألف حافظ ؟ قاتلكم الله على هذا التمحل البارد ، والاعتساف السخيف ، والاستدلال الفاسد » .

أقول : قال الله تعالى (يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين) وهذا المعترض فاسق ملحد فى دين الله تعالى . وقد كذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . فكيف لا يكذب على عباده المؤمنين ، وكيف نصدق عدواً ألدّ ، قد اشتهر بعداوته لمن اتبع الكتاب والسنة ، وقد اختلق هذه الفرية على بعض علماء الوهابيين كما زعمه . مع أن هذه الفرية ملفقة تلفيقاً لا تقبله العقول السليمة ، ولا يتصورها إلا أحمق جاهل مثل هذا النبى المفترى . أما الوهابيون : فإن العامى منهم ــ فضلا عن العلماء ــ تنفى فطرهم وعقولهم هذه الخرافات ، وتجلّ علومهم عن هذه الجهالات . فقاتل الله من استحل الكذب فى دينه وعلى عباده ، وجزاه بما جزى به أمثاله من الكاذبين .

ثم ذكر المعترض كلاما بناه على ما زعمه . من أن الوهابيين يعللون عدم صحة الإجماع : بأن لا يكون فى الحكم المجمع عليه خلاف بين اثنين .

قال : « وهذا يتناول القرآن العظيم » وقد بينا كذبه فى هذه الدعوى فيما مضى .

وأما ما يتعلق بالإجماع : فقد مضى أيضا بيانه . وما قاله المعترض من رفع الحرج ، واختلاف الصحابة والتابعين والأئمة ، وما جاء به من الخبط والتخليط . فهذه هى بضاعته الكاسدة ، التى لا تستحق النظر فيها ، ولا الالتفات إليها ، وليس لما يقوله قيمة ، إلا عند الأغبياء أمثاله . وليس من قصدنا تتبع هفواته فى مثل هذه المسائل . إنما قصدنا الرد عليه فيما غيَّره من أصول الدين ، ودعا إليه من الشرك والبدع ، وما افتراه من الكذب على أئمة المسلمين .

إلى أن قال الملحد « وكل ذى قلب طاهر ، وعقل سليم : يعلم يقينا أن اختلاف الأئمة فى بعض الفروع ، لا يجوز جعله حجة على أن الدين كان واحدا فجعلوه أربعة . ولو جاز هذا القول لتعدى إلى الصحابة رضى الله عنهم . لأن الاختلاف بينهم فى بعض الفروع ثابت بالتواتر . بل يستطرد للرسول عليه الصلاة والسلام . وهذا كفر يتبرأ المسلمون منه » .

أقول : إن ما زعمه هذا المعترض الملحد ، وما لفقه من القول الساقط ، ورتبه عليه من تعديته إلى الصحابة رضى الله عنهم ، بل نسبه إلى مقام النبوة : قول مخترع ، وكذب مصطنع . أوحته إلى هذا المعترض شياطينه . قال الله تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم . وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) أما الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى: فإن مقامهم بحمد الله محفوظ عند جميع المسلمين من أهل السنة . لا يختلف فيه منهم اثنان . وذلك لفضلهم وعلو قدرهم فى العلم والإمامة . فأما من ينتسب إليهم ، وليس هو على طريقتهم : فهذا من الذين فرقوا الدين ، وفارقوا طريق الأئمة الأربعة . وإذا كان ما يزعمه هذا المعترض من القول فى حق الأئمة زورا وبهتانا . فهو فى تعديته إلى الصحابة رضى الله عنهم أولى وأحرى . وليت هذا الملحد وقف فى هذا القول عند هذا الحد من الخوض فى حق الصحابة والأئمة الأربعة . بل تعداه إلى مقام الرسول صلى الله عليه وسلم .

فزعم أن الخلاف يتطرق إلى أعماله وأقواله . فما هو هذا الاختلاف الذى يستطرد إلى الرسول ، أيها الملحد الشاك المرتاب ؟ أخزاك الله .

قال المعترض « ولو نصحتم أنفسكم لعرفتم أن الإجماع الذى أنعم الله به علينا معشر أهل السنة ، لم يكن مثله لأمة من الأمم . أو نحلة من النحل . فنحن أهل السنة ـ البالغ عددنا نحو مائتين وخمسين مليونا منتشرين فى كل جهة من كرة الأرض ـ لم نزل متفقين على أخذ أصول ديننا وفروعه عن الأئمة الأربعة العظام وبواسطتهم إلى نبينا عليه الصلاة والسلام . لا فرق فى تصديق روايتهم وإخلاص مقاصدهم وبراءة ذمتهم بين علمائنا وعوامنا . ولو أن سائلا سأل كل فرد منا عن إمامه وجمع أجوبتهم . لما وجد بينهم واحدا ينتسب إلى إمام خامس . فأى إجماع من عهد آدم إلى الآن أعظم من هذا الإجماع ؟ الذى لايحاول إنكاره إلا من ران على قلبه ، وختم الله على بصره وسمعه » .

أقول : إن هذا المعترض أحق بنصح نفسه . فإنه ممن قال الله فيهم (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ؟) مع أنه ليس من الداعين إلى البر ، بل هو من الدعاة إلى الشرك بالله ، والبدع فى الدين . فقد أعماه الهوى ، وغلب عليه الجهل . فصار يخوض فى دين الله بهواه ووحى شيطانه ، وليس له فيه سند من كتاب ولا سنة ، ولامستند يرجع إليه من أقوال أئمة أهل السنة . فقد زعم أن إجماع العوام ، وأهل البدع والأهواء على مخالفة الكتاب والسنة ، والإنحراف عن طريق الصحابة والتابعين لهم بإحسان : نعمة أنعم الله بها على هذه الأمة ، لم تكن لأمة غيرها من الأمم . وهذا قول معتوه جاهل . لايصدر إلا من مثل هذا المعترض الأحمق . الذى يعتقد أن الإجماع شرع قائم بنفسه ، قد شرعه الله ورسوله توسعة لهذه الأمة . فكل فرد منها أو طائفة يستحسنون عملا لم يرد به الشرع ، أو يبتدعون بدعة فى الدين ، بشرط أن يتبعهم عليها العوام ، والجهلة الطغام ، فعملهم هذا يكون إجماعاً شرعياً على مذهب الحاج مختار ، وشيخه دحلان ، المتلاعبين بدين الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فإنهم لايعتنون بشىء من علوم

الشريعة الصحيحة فيتقيدون به . ولا يقفون عند حدودها . وإنما هم من أهل الأهواء الذين لم يعتمدوا فى أخذ دينهم كتابَ ربهم ، ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم . بل اعتمدوا على غرورهم ، واستحسان عقولهم الفاسدة . فقد جمعوا بين المتناقضات . فزعموا أن الاجتهاد قد انقطع من بعد عصر الأئمة الأربعة . وأن من خرج عن تقليدهم فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه . ومع ذلك يقولون بصحة وقوع الإجماع فى كل زمان . مع إقرارهم بأن تعريف الإجماع المتفق عليه بين جميع أهل المذاهب : أنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى . فكيف يتصور وقوع الإجماع مع القول بانقطاع الاجتهاد ، وعدم وجود المجتهدين من بعد عصر الأئمة الأربعة ؟ هذا هو غاية التناقض .

وأغرب من هذا : أن المعترض قد ذكر فى محل آخر من رسالته هذه كلاما يقول فيه « إن الشرع عندنا مبنى على ثلاثة أركان . وهى الأصول ، والفروع ، والقياس — ثم يقول بعد ذلك — وبعد قرن الأئمة الأربعة ، وظهور البدع والنحل: أضاف العلماء للأركان الثلاثة ركنا رابعا ، وهو الإجماع »

فزعم أن علماءهم هم الذين جعلوا الإجماع ركنا رابعا للشرع . وذلك بعد عصر الأئمة الأربعة . أما قبل عصر الأئمة الأربعة : فلم يكن هناك إجماع على زعمه . وليس هو بحجة . وهذا منتهى الجهل والغباوة اللذين لا ينازع الحاج مختار فيهما أحد قبله ولا بعده من البُله الذين هم كسائمة الانعام .

وقد تقدم الكلام على الإجماع ، وتفصيل القول فيه ، بما أغنى عن إعادته. وحاصله : أن كل إجماع لا يستند إلى دليل من الكتاب والسنة فليس بإجماع . بل الإجماع دليل على وجود نص شرعى . وإن خفى على بعض المجتمعين ، فلا يخفى على الباقين . وهذا ينطبق على عصر الصحابة رضى الله عنهم . أما بعد عصرهم : فقد يتعذر العلم بوقوع الإجماع ممن ينعقد بهم . لما ذكر فى محله من الموانع التى يتعسر معها — بل يستحيل — معرفة صحة وقوع الإجماع من جميع علماء الأمة المجتهدين الذين تفرقوا فى الأقطار البعيدة المتنائية الأطراف . وهى التى

من ادعى الإحاطة بها ، ومعرفة مذاهب أهلها ، وأحوال علمائها ودرجاتهم في حمل علوم الكتاب والسنة ، و بلوغهم درجة الأجتهاد : فهو كاذب ، كما كذبه الأئمة المقتدى بهم ، كالإمام أحمد وغيره من الأئمة . فليس المعول عليه في الشرع : نفسن الإجماع فقط ، إنما المعول عليه : هو نفس المجتمعين ، هل هم من الذين يصح الاقتداء بهم في مسائل الشرع علما ودراية وتقوى لله تعالى ؟ فتوليهم الأمة ثقتها فيما أجمعوا عليه من أحكام الدين . وتعلم أن لهم فيه مستندا من الكتاب والسنة ، دل عليه إجماعهم . وهذا هو المطلوب . أما المقلدون ومن شاكلهم من العوام : فليسوا من أهل العلم . فضلا عن أن ينعقد بهم إجماع ، و إن كثر عددهم . فانهم غثاء .

وأما قول المعترض « فنحن أهل السنة البالغ عددنا نحو مائتين وخمسين مليونا ، منتشرين في كل جهة من كرة الارض : لم نزل متفقين على أخذ أصول ديننا وفروعه عن الأئمة الأربعة العظام . و بواسطتهم إلى نبينا عليه الصلاة والسلام الخ » .

فنقول : هذه دعوى كاذبة منكرة . ولمدعيها حظ وافر من قوله تعالى (ألا لعنة الله على الكاذبين) وقد تقدم الكلام في تكذيب ما يدعيه هذا الملحد لنفسه ولإخوانه الملاحدة ، من أنهم من أهل السنة والجماعة . وقد دللنا على بطلان دعواه هذه بما أوردناه من كلام الأئمة المحققين . في تعريفهم لأهل السنة والجماعة بأنهم المتبعون لطريق الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه . و إن قلوا . وأن هذا المعترض وأشياعه من الملاحدة : ضلال مبتدعون لا متبعون . فليسوا من أهل السنة والجماعة . لما اشتهروا به من مخالفتهم لطريق الرسول وأصحابه .

وأما زعم المعترض فيمن قدر عددهم بمائتين وخمسين مليونا منتشرين في كل جهة من كرة الأرض : أنهم كلهم من أهل السنة ، وأنهم قد اتفقوا على أخذ أصول دينهم وفروعه عن الأئمة الأربعة . و بواسطتهم إلى نبينا عليه الصلاة والسلام — فهذا الزعم من أكذب الكذب . وأبطل الباطل . فإن هذا العدد

المذكور قد يستغرق أكثر ممن يدعون الإسلام . فضلا عن كونهم كلهم من أهل السنة . مع ما هو معلوم مشهور لكل منصف ، مطلع على أحوال من يدعون الإسلام : أن الكثرة الكاثرة منهم ليس معهم غير الاسم . وأن ما عليه الأمة المحمدية اليوم ـ من كثرة الملل والنحل والتفرق فى الدين ـ شاهد لصدق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من وقوع ذلك فى أمته . كما رواه الترمذى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليأتين على أمتى كما أتى على بنى إسرائيل حَذو النعل بالنعل . حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية . لكان فى أمتى من يصنع ذلك . وإن بنى إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة . وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين . كلهم فى النار إلا واحدة . قالوا : من هى يارسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابى » . وفى رواية أحمد وأبى داود عن معاوية « ثنتان وسبعون فى النار . وواحدة فى الجنة . وهى الجماعة » وأخرج أبو داود ، والنسائى ، والترمذى ، وابن ماجه ، والحاكم ـ وصححه ـ عن أبى هريرة رضى الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة . وتفرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » زاد فى رواية « كلها فى النار ، إلا واحدة . وهى الجماعة »

فانظر إلى جرأة هذا الملحد . الذى يزعم أن هذه الفرق ـ التى أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنها من أمته . وأنها كلها فى النار إلا واحدة ـ قد أخذت أصول دينها وفروعه ، عن الأئمة الأربعة ، وبواسطتهم إلى نبينا عليه الصلاة والسلام . سبحانك هذا بهتان عظيم . بل هذه فرق شاقّت الله ورسوله ، واتبعت غير سبيل المؤمنين . ولم تهتد بهدى سيد المرسلين . وعلى رأس هذه الفرق الخاسرة : فرقة الحاج مختار وشيخه دحلان . دعاة الشرك فى عبادة الله تعالى ، والصد عن كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، والكذب على عباده الموحدين . ويدعون : أنهم من أتباع الأئمة الأربعة ـ مع أن الأئمة الأربعة بريئون منهم ،

وبما هم عليه من الإلحاد فى دين الله تعالى — ويغالطون باسم التقليد والإجماع والقياس . لأن هذه أسماء يدخلها التمويه والمغالطة على الجهال . ونحن قد رددنا على ما زعموه من وجوب التقليد ، وانقطاع الإجتهاد .

والآن نبين فساد ما ادعاه هذا الملحد من أن جميع أهل السنة المتفرقين فى الكرة الأرضية : قد اتفقوا على تقليد الأئمة الأربعة ، مبينين أن التقليد رخصة لمن احتاج إليه . وأن الفرض على المكلفين : هو اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم اتباع أصحابه الذين أمرنا صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم . وقد اشتهر عن الأئمه الأربعة رضى الله عنهم : النهى عن تقليدهم وتقليد غيرهم . وما زال الأئمة من أصحابهم ، الملتزمين لمذاهبهم ، يخالفونهم فى بعض المسائل . إذا ترجح عندهم الدليل من الكتاب والسنة . ويقولون : هذا هو حقيقة الاتباع للأئمة ، وقبول نصحهم . روى ذلك عن المزنى والبويطى من أصحاب الشافعى . وكذلك نبه على هذا الأئمة المتضلعون بعلوم الحديث ، الباحثون عن فقهه ومعانيه ، الذاكرون لأقوال العلماء ومذاهبهم . من غير تقيد بواحد بعينه ، كأبى بكر بن المنذر . وأبى سليمان الخطابى . وأبى بكر البيهقى . وأبى عمر بن عبد البر . وغيرهم . ونبه عليه أيضا البغوى فى التهذيب . وإمام الحرمين فى النهاية . ذكر هذا أبو شامة . وروى أيضا عن كثير من أصحاب الأئمة الأربعة رضى الله عنهم .

وقال الإمام جلال الدين السيوطى رحمه الله فى كتابه « الرد على من أخلد إلى الأرض » الباب الثالث فى ذكر من حث على الاجتهاد وأمر به . وذم التقليد ونهى عنه . اعلم : أنه ما زال السلف والخلف يأمرون بالاجتهاد . ويحضون عليه . وينهون عن التقليد . ويذمونه ويكرهونه . وقد صنف جماعة لا يحصون فى ذم التقليد . فممن صنف فى ذلك : المزنى . صاحب الإمام الشافعى ألف كتاب «فساد التقليد» نقل عنه ابن عبد البر ، فى كتاب «العلم» والزركشى فى « البحر » ولم أقف عليه . وألف ابن حزم ثلاثة كتب . فى إبطال التقليد . وقفت عليها ، وألف ابن عبد البر كتاب « العلم » فى ذلك ، وقفت عليه . وألف

أبوشامة فى ذلك كتابه المسمى « خطبة الكتاب المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » وقفت عليه . وألف ابن دقيق العيد كتاب « التسديد فى ذم التقليد » لم أقف عليه . وألف ابن قيم الجوزية كتابا فى ذم التقليد . وقفت على كراسين منه . وألف المجد الشيرازى صاحب القاموس ، كتاب « الإصعاد إلى رتبة الاجتهاد » لم أقف عليه .

وهذه نصوص العلماء فى ذم التقليد ، قد تقدم نقل المزنى عن الشافعى رضى الله عنه أنه نهى عن تقليده . وتقليد غيره .

وقال الشافعى رضى الله عنه فى كتابه « الرسالة » « فكل ما أنزل الله تعالى فى كتابه رحمة وحجة ، علمه من علمه ، وجهله من جهله . لا يعلمه من جهله ، ولا يجهله من علمه . والناس فى العلم طبقات . موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فى العلم به . فحق على طلبة العلم : بلوغ جهدهم فى الاستكثار من علمه . والصبر على عارضٍ عرض دون مطلبه . وإخلاص النية لله عز وجل فى استدراك علمه نصا واستنباطا . والرغبة إلى الله تعالى فى العون عليه . فإنه لا يدرك خير بلا عونه . فإنه من أدرك علم أحكام الله تعالى فى كتابه ، نصا واستنباطا . وفقه الله للقول والعمل بما علم منه . وفاز بالفضل فى دينه ودنياه ، وانتفت عنه الريب ، ونورت قلبه الحكمة . واستوجب فى الدين موضع الإمامة . فنسأل الله المبتدى لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديمها علينا مع تقصيرنا فى الإتيان بما أوجبه من شكرها ، إذ جعلنا من خير أمة أخرجت للناس : أن يرزقنا فهما فى كتابه . ثم سنة نبيه . قولا وعملا . نؤدى به عنا حقه . ويوجب لنا نافلة مزيده »

وقال الشيخ تقى الدين السبكى — ومن خطه نقلت — فيما انتخبه من أصول الفقه للاستاذ أبى إسحاق الإسفرائينى ما نصه : استدل الأستاذ فيه على عدم التقليد بإجماعنا على أنه لو حفظ مذهب الأئمة من دفترهم ، ثم أراد أن يحكم به ويفتى ، لم يكن له ذلك . لانه جاهل بدليل هذا المذهب . فكما حرم عليه تقليد الميت لجهله بدليل قوله . حرم عليه تقليد الحى .

وقال أبو طالب المكى فى كتاب « قوت القلوب » اعلم أن العبد إذا كاشفه الله بالمعرفة واليقين . لم يسعه تقليد أحد من العلماء ، وكذلك كان المتقدمون إذا أقيموا هذا المقام خالفوا من حملوا عنه العلم ، ولأجل ذلك كان الفقهاء يكرهون التقليد . ويقولون : لا ينبغى للرجل أن يفتى حتى يعرف اختلاف العلماء — أى فيختار منها الأحوط للدين ، والأقوى باليقين — فلو كانوا يحبون أن يفتى العالم بمذهب غيره : لم يحتج أن يعرف الاختلاف . ولكان إذا عرف مذهب صاحبه كفاه ، من قِبَل أن العبد يسأل غدا : ماذا عملت فيما علمت ؟ ولا يقال له : فيما علم غيرك ؟ وقال الله تعالى (وقال الذين أوتوا العلم والإيمان) فقرن بينهما . فدل على أن من أوتى إيمانا ويقينا أوتى علما ، كما أن من أوتى علما نافعا أوتى إيمانا . وهذا أحد الوجوه فى معنى قوله (كتب فى قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) أى قواهم بعلم الإيمان . فعلم الإيمان : هو روحه . وتكون الهاء عائدة على « الإيمان » لأن العالم هو الذى تأهل للاستنباط والاستدلال من الكتاب والسنة ، ومعرفة أدوات الصنعة ، وآلة الصنع . لأنه ذو تمييز وبصيرة ، ومن أهل التدبر والعبرة .

وقال أبو عمر بن عبد البر فى كتاب العلم مانصه : باب فساد التقليد ونفيه ، والفرق بين التقليد والاتباع ، « التقليد » عند جماعة من العلماء : غير الاتباع ، لأن « الاتباع » هو أن تتبع القائل على مابان لك من فضل قوله ، وصحة مذهبه و « التقليد » أن تقول بقوله ، وأنت لا تعرف وجه القول ولا معناه ، وقد ذم الله التقليد فى غير موضع من كتابه . فقال (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال حذيفة وغيره « لم يعبدوهم من دون الله . ولكنهم أحلوا لهم وحرموا . فاتبعوهم » وقال عدى بن حاتم « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى عنقى صليب . فقال لى : ياعدى ، ألق هذا الوثن من عنقك . وانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة ، حتى أتى على هذه الآية (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال : قلت : يارسول الله ، إنا لم نتخذهم أربابا ، قال :

بلى . أليس يحلون لكم ماحرم الله عليكم ، فتحلونه ، ويحرمون عليكم ماأحل الله لكم فتحرمونه ؟ فقلت : بلى . فقال : تلك عبادتهم » وعن أبى البحترى فى قوله عز وجل (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) قال : أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ماأطاعوهم ، ولكنهم أمروهم : فجعلوا حلال الله حراماً وحرامه حلالاً . فأطاعوهم . فكانت تلك الربوبية ، وقال جل وعز (وكذلك ماأرسلنا من قبلك فى قرية من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون ، قال : أو لو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم؟) فمنعهم الاقتداء بآبائهم من قبول الاهتداء ، ف (قالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون) وفى هؤلاء ومثلهم قال الله جل وعز (إن شرَّ الدواب عندالله الصُّمُّ البُكْمُ الذين لا يعقلون) وقال (إذ تبرأ الذين اتُّبِعُوا من الذين اتَّبَعُوا ، ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب . وقال الذين اتَّبَعُوا : لو أن لنا كَرَّةً فنتبرأ منهم كما تبرءوا منا . كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) وقال جل وعز عائباً على أهل الكفر وذاماً لهم (ماهذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا كذلك يفعلون) وقال عنهم (إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) ومثل هذا فى القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء . وقد احتج العلماء بهذه الآيات على إبطال التقليد . ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها ، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر ، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد ، كما لو قلد رجل فكفر . وقلد آخر فأذنب . فقلد آخر فى مسألة دنياه فأخطأ وجهها : كان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة ، لأن كل ذلك يشبه بعضه بعضاً . وإن اختلفت الآثام فيه ، وقال الله جل وعلا (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم مايتقون) وقد ثبت الاحتجاج بما قدمنا فى الباب قبل هذا ، وفى ثبوته إبطال التقليد أيضاً . فإذا بطل التقليد بكل ماذكرنا ، وجب التسليم للأصول التى يجب التسليم لها ، وهى الكتاب والسنة ، أو ما كان فى معناهما . بدليل جامع بين ذلك .

ثم ساق أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وآثاراً عن الصحابة رضى الله عنهم . فيها الأمر والحث على اتباع الكتاب والسنة ، والتحذير عن آراء الرجال ، وزلات العلماء ، وأطال فى ذلك — إلى أن قال — وثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم مما قد ذكرناه فى كتابنا هذا : أنه قال « يذهب العلماء ، ثم يتخذ الناس رؤسا جهالاً يُسألون ، فيفتون بغير علم ، فيضلون ويُضلون » وهذا كله نفى للتقليد ، وإبطال له لمن فهمه وهدى لرشده . قال : وقال عبيد الله ابن المعتز : لا فرق بين بهيمة تقاد ، وإنسان يقلد . وهذا كله لغير العامة . فإن العامة لابد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها . لأنها لا تتبين موقع الحجة ، ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك لأن العلم درجات . لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها ، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة ، والله أعلم . ولم يختلف العلماء : أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

قال : وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية ، بعد ماتقدم . فأحسنُ مارأيت من ذلك : قول المزنى رحمه الله . وأنا أورده . قال: يقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فيما حكمت به ؟ فإن قال: نعم ، أبطل التقليد . لأن الحجة أوجبت ذلك عنده ، لا التقليد . وإن قال: حكمت فيه بغير حجة . قيل له : فلم أرقت الدماء ، وأبحت الفروج ، وأتلفت الأموال . وقد حرم الله ذلك إلا بحجة ؟ قال الله عز وجل (هل عندكم من سلطان بهذا ؟) أى من حجة بهذا . قال : فإن قال : أنا أعلم أنى قد أصبت ، وإن لم أعرف الحجة ، لأنى قلدت كبيراً من العلماء . وهو لا يقول إلا بحجة خفيت علىّ ، قيل له : إذا جاز لك تقليد معلمك ، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك ، فتقليد معلمّ معلمك أولى ، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك ، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك . فإن قال : نعم ، ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه . وكذلك من هو أعلى . حتى ينتهى الأمر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وسلم . وإن أبى ذلك . نقض قوله . وقيل له : كيف تجوز تقليد من هو أصغر منك وأقل علماً ، ولا تجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علماً ؟ وهذا متناقض . فإن قال : لأن معلمي — وإن كان أصغر — فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه . فهو أبصر بما أخذ ، وأعلم بما ترك . قيل له : وكذلك من تعلم منه معلمك . فهو جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه . فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك . وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك ، لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك . فإن أعاد قوله : جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع . والتابع من دونه ، في قياس قوله ، والأعلى الأدنى أبداً ، وكفى بقول يؤول إلى هذا قبحاً وفساداً .

قال أبو عمر : وقال أهل العلم والنظر : حَدُّ العلم التبيين ، وإدراك المعلوم على ماهو به . فمن بان له الشيء فقد علمه ، قالوا : والمقلد لا علم له . ولم يختلفوا في ذلك . ومن هٰهنا — والله أعلم — قال البحتري :

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهال بالتقليد
وأرى الناس مجمعين على فضلك من بين سيد ومسود

وقال أبو عبد الله بن خُوَيْزَمَنْداد البصري المالكي : التقليد معناه في الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه . وذلك ممنوع منه في الشريعة . والاتباع : ماثبتت عليه حجة . وقال في موضع آخر من كتابه : كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قوله لدليل يوجب ذلك : فأنت مقلده . والتقليد في دين الله غيرصحيح ، وكل من أوجب عليك الدليلُ اتباعَ قوله : فأنت متبعه والاتباع في الدين مسوغ . والتقليد ممنوع . وذكر محمد بن حارث في أخبار سُحنون بن سعيد عن سحنون قال : كان مالك بن أنس ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، ومحمد بن إبراهيم ابن دينار وغيرهم : يختلفون إلى ابن هُرمزْ . فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما . وإذا سأله ابن دينار وذووه لم يجبهم فتعرض له ابن دينار يوماً . فقال

له : يا أبا بكر : لم تستحل منى مالا يحل لك ؟ فقال له : ياابن أخى وما ذاك ؟ قال : يسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما وإذا سألتك أنا وذوىّ فلا تجيبنا . فقال : أوقع ذلك ياابن أخى فى قلبك ؟ قال : نعم . قال : إنى قد كبرت سِنِّى وَرَقّ عظمى ، وأنا أخاف أن يكون خالطنى فى عقلى مثل الذى خالطنى فى بدنى ، ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان ، إذا سمعا منى حقاً قبلاه . وإذا سمعا خطأ تركاه . وأنت وذووك ما أجبتكم به قبلتموه ، قال محمد بن حارث : هذا والله هو الدين الكامل ، والعقل الراجح ، لا كن يأتى بالهذيان ، ويريد أن ينزله من القلوب منزلة القرآن .

قال أبو عمر : يقال لمن قال بالتقليد : لم قلت به ، وخالفت السلف فى ذلك ؟ فإنهم لم يقلدوا . فإن قال : قلدت لأن كتاب الله عز وجل لا علم لى بتأويله . وسنة رسوله لم أحصها ، والذى قلدته قد علم ذلك ، فقلدت من هو أعلم منى . قيل له : أما العلماء إذا اجتمعوا على شىء من تأويل الكتاب، أو حكاية سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو اجتمع رأيهم على شىء : فهو الحق لا شك فيه . ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض ، فما حجتك فى تقليد بعض دون بعض ، وكلهم عالم ؟ ولعل الذى رغبت عن قوله : أعلم من الذى ذهبت إلى مذهبه . فإن قال: قلدته لأنى علمت أنه على صواب . قيل له : علمت ذلك بدليل من كتاب أو سنة ، أو إجماع ؟ فإن قال : علمت بدليل . فقد أبطل التقليد . وطولب بما ادعاه من الدليل . وإن قال : قلدته لأنى أعلم أنه أعلم منى . قيل له : فقلد كل من هو أعلم منك. فإنك تجد من ذلك خلقاً كثيراً ، ولا تخص من قلدته إذ عِلّتُك فيه : أنه أعلم منك . فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس . قيل له : فهو إذاً أعلم من الصحابة رضى الله عنهم . وكفى بقول مثل هذا قبحاً ، وإن قال: أنا إنما أقلد بعض الصحابة . قيل له : فما حجتك فى ترك من لم تقلد منهم ؟ ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله . على أن القول لا يصح لفضل قائله . وإنما يصح بدلالة الدليل عليه . وقد ذكر ابن مُزَيْن عن عيسى بن دينار عن ابن

القاسم عن مالك قال : ليس كلما قال رجل قولا — وإن كان له فضل — يتبع عليه . يقول الله (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) فإن قال : قصر نظرى وقلة علمى يحملنى على التقليد . قيل له : أما من قلد فيما ينزل به من أحكام شريعته عالما بما يتفق له على علمه . فيصدر فى ذلك عما يخبره به فمعذور . لأنه قد أتى ما عليه ، وأدى مالزمه فيما نزل به لجهله . ولابد له من تقليد عالم فيما جهله ، لإجماع المسلمين أن المكفوف : يقلد من يثق بخبره فى القبلة . لأنه لايقدر على أكثر من ذلك . ولكن من كانت هذه حاله : هل تجوز له الفتوى فى شرائع دين الله ؟ فيحمل غيره على إباحة الفروج ، وإراقة الدماء ، واسترقاق الرقاب ، وإزالة الأملاك ، وتصييرها إلى غير من كانت فى يديه بقول لا يعرف صحته . ولا قام الدليل عليه ، وهو مقر أن قائله يخطىء ويصيب ، وأن مخالفه فى ذلك ربما كان هو المصيب فيما خالفه فيه . فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى ، لحفظه الفروع : لزمه أن يجيزها للعامة ، وكفى بهذا جهلا ، ورداً للقرآن . قال الله عز وجل (ولا تقْفُ ما ليس لك به علم) وقال (أتقولون على الله مالا تعلمون ؟) وقد أجمع العلماء : أن مالم يتبين ويستيقن فليس بعلم . وإنما هو ظن . والظن لايغنى من الحق شيئاً . وثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث » ولا خلاف بين أئمة الأمصار فى فساد التقليد . فأغنى ذلك عن الإكثار . انتهى كلام الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى .

وقال القاضى عبد الوهاب ، أحد أئمة المالكية فى أول كتابه « المقدمات » فى أصول الفقه : الحمد لله الذى شرع وكلف . وبين ووقف . وفرض وألزم . وأوجب وحتم . وحلل وحرم . وندب وأرشد . ووعد وأوعد . ونهى وأمر . وأباح وحظر . وأعذر وأنذر . ونصب الأدلة والأعلام . على ما شرع لنا من الأحكام . وفصل الحلال من الحرام . والقرَب من الآثام . وحض على النظر فيها والتفكر . والاعتبار والتدبر . فقال جل ثناؤه (فاعتبروا يا أولى الأبصار) وقال (أفلا يتدبرون القرآن ؟) وقال (وتلك الأمثال نضربها للناس . وما يعقلها إلا

العالمون) وقال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب) وقال (ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطون منهم) وقال (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) الآية « والتفقه » من التفهم والتبين ، ولا يكون ذلك إلا بالنظر فى الأدلة واستيفاء الحجة ، دون التقليد ، لأن التقليد لا يثمر علماً ، ولا يفضى إلى معرفة . وقد جاء النص بذم من أخلد إلى تقليد الآباء والرؤساء ، واتباع السادات والكبراء . تاركا بذلك ما ألزمه الله من النظر والاستدلال ، وفرض عليه من الاعتبار والاجتهاد . فقال تعالى (و إذا قيل لهم : اتبعوا ما أنزل الله . قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا . أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ؟) وقال (إنا وجدنا آباءنا على أمة . و إنا على آثارهم مهتدون) فى نظائر من هذه الآيات ، تنبيها بها على علة حظر التقليد . بأن فيه ترك اتباع الأدلة ، والعدول عن الانقياد إلى قول من لايعلم : أنه فيما تقلد فيه مصيب أو مخطىء . فلا يأمن من التقليد لغيره كونَ ما يقلده فيه خطأ وجهلا . لأن صحة المذهب لا تتبين من فساده باعتقاد المعتقد له ، وشدة تمسكه به . وإنما يتميز صحيح المذاهب من فاسدها ، وحقها من باطلها : بالأدلة الكاشفة عن أحوالها ، والمميزة بين أحكامها . وذلك معدوم فى المقلد ، لأنه متبع لقول لا يعرف صحته من فساده ، و إنما اعتقده لقول مقلده به . فإن زعم صاحب التقليد : أنه يعرف صحة القول الذى قلد فيه ، و يعلم أنه حق ، وأن اعتقاده واجب . فذلك باطل منه ، لأن العلم بذلك لا يكون إلا بالنظر فى الأدلة التى هى طريق العلم به . فإذا عدل عنها علمنا بطلان دعواه للعلم بصحة ما قلد فيه . فإن قال : علمت صحة القول الذى قلدت فيه بدليل وحجة . قلنا : فأنت إذن غير مقلد ، لأنك عارف بصحة القول الذى تعتقده ، والتقليد : هو اتباع القول، لأن قائلا قال به من غير علم بصحته من فساده .

ثم قال ـ فإن قيل : فإذا كنتم تمنعون التقليد ، وتدعون إلى النظر . فيجب أن تبينوا صحته ، وتثبتوه طريقاً للعلم بالمنظور فيه . فالجواب : أن القرآن قد

حض على النظر والاعتبار فى الآيات السابقة . ولا يجوز أن يحض على النظر فيما لا يثمر علماً ، ويأمر باعتقاد ما يؤدى إليه . وإن لم يكن حقاً ، مع قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقوله (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (ولا تقولوا على الله إلا الحق) ومع ماورد به القرآن من الاستدلال على مدلولات، والتنبيه على تصحيح وإفساد مقالات . وذلك فى القرآن كثير ، يطول استيفاؤه . ومن الظاهر فى ذلك المشهور : ماجرى بين الصحابة رضى الله عنهم من الاحتجاج والاستدلال فى مسائل الأحكام ، ومناظرة بعضهم لبعض ، وذلك أشهر وأظهر من تكلف الإطالة بتقصيه. فبان بما أوردناه : صحة النظر والاستدلال ، وثبوته طريقاً للعلم بالمنظور فيه .

فإن قيل : أخبرونا عن مريد التفقه : ما الذى يلزمه ؟ قلنا : لا يسوغ لمن فيه فضل للنظر والاجتهاد ، وقوة على الاستدلال والاعتبار ، أن يعتقد التفقه إلا من طريق الاستدلال الصحيح ، العارى عن آفات النظر ، المانعة له من استعماله على وجهه ، وترتيبه فى حقه .

فإن قيل : فهذا خلاف ما أنتم عليه من دعائكم إلى درس مذهب مالك ابن أنس ، واعتقاده ، والتدين بصحته ، وفساد ما خالفه ؟ قلنا : هذا ظن منك بعيد ، وإغفال شديد . لأنا لا ندعو من ندعوه إلى ذلك إلا إلى أمر قد عرفنا صحته ، وعلمنا صوابه بالطريق التى قد بيناها ، فلم نخالف بدعائنا إليه ما قررناه ، وعقدنا الباب عليه .

هذا كلام القاضى عبد الوهاب . وهو نظير قول من قال من أصحابنا : ما قلدنا الشافعى . ولكن طابق اجتهادنا اجتهاده .

وقال القاضى عبد الوهاب أيضاً فى كتابه « الملخص » فى أصول الفقه .

فصل فى فساد التقليد : التقليد لا يثمر علماً ، فالقول به ساقط ، وهذا الذى قلنا : هو قول كافة أهل العلم . وذهب قوم من ضعفة من ينتمى للعلم ، وممن يفرغ على نفسه من استيفاء النظر على وجهه حتى أن يكشف له به فساد مذهب ، قد

تمت له معه رئاسة ، أو حصل له نشوة أو عادة ، أو عصبية إلى صحة التقليد . وأنه يثمر العلم بالمقلد فيه . والدليل على فساد ذلك : أن المقلد لايخلو أن يكون عالما بصحة قول من يقلده ، أو غير عالم بذلك . فإن كان عالما فهذا ليس بمقلد ، لأنه متبع لقول قد عرف صحته بالطريق الذى به عرف كون قائله محقاً ، وإن كان غير عالم بصحته لم يأمن أن يكون خطأ وجهلا . فيُقْدِم على اعتقاده ، ومعتقد الجهل والخطأ ليس بعالم . ولا يقال : إن اعتقاده علم . فبطل بذلك كون التقليد علماً . وقد دل القرآن على فساد التقليد فى غير موضع ، وعلى ذم من صار إليه ، ودان به .

وقال الغزالى فى « المستصفى » التقليد : هو قبول قول بلا حجة . وليس ذلك طريقاً إلى العلم . لافى الأصول،ولا فى الفروع.وذهب الحشوية والتعليمية . إلى أن طريق معرفة الحق : التقليد . وأن ذلك هو الواجب.وأن النظر والبحث حرام . ويدل على بطلان مذهبهم مسالك . الأول : أن صدق المقلد لايعلم ضرورة . فلا بد من دليل . ودليل الصدق المعجزة . فيعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بمعجزته . وصدق كلام الله بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن صدقه. وصدق أهل الإجماع : بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن عصمتهم . فحيث لم تقم حجة ، ولم يعلم الصدق بضرورة ولا دليل : فالاتباع فيه اعتماد على الجهل .
المسلك الثانى : أن يقال : أتحيلون الخطأ على مقلدكم ، أم تجوزونه ؟ فإن جوزتموه : فأنتم شاكون فى صحة مذهبكم ، وإن أحلتموه : فبم عرفتم استحالته ؟ أبضرورة ، أم بنظر ، أم بتقليد ؟ ولا ضرورة ولا دليل . فإن قلدتموه فى قوله : إن مذهبه حق ، فبم عرفتم صدقه فى تصديق نفسه ؟ وإن قلدتم غيره ، فبم عرفتم صدق المقلد الآخر ؟ وإن عولتم على سكون النفس إلى قوله ، فبم تفرقون بين سكون نفوسكم وسكون نفوس النصارى واليهود ؟ وبم تفرقون بين قول مقلدكم إنى صادق محق ، وبين قول مخالفيكم ؟ .

ويقال لهم أيضاً ، فى إيجاب التقليد : هل تعلمون وجوب التقليد أم لا ؟

فإن لم تعلموا ، فلم قلدتم ؟ وإن علمتم ، فبضرورة أو نظر أو تقليد ؟ ويعود عليهم السؤال فى التقليد . ولا سبيل لهم إلى النظر والدليل . فلا يبقى إلا إيجاب التقليد بالتحكم . فإن قيل : عرفنا صحته بأنه مذهب الأكثرين . فهو أولى بالاتباع . قلنا : وبم أنكرتم على من يقول الحقُّ دقيق غامض ، لايدركه إلا الأقلون ، ويعجز عنه الأكثرون ، لأنه يحتاج إلى شروط كثيرة من الممارسة والتفرغ للنظر وانقاد القريحة ، والخلو عن الشواغل . ويدل عليه : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان محقاً فى ابتداء أمره ، وهو فى شرذمة يسيرة على خلاف الأكثرين . وقد قال تعالى (وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله) كيف وعدد الكفار فى زماننا أكثر ؟ ثم يلزمكم أن تتوقفوا حتى تدوروا فى جميع العالم ، وتعدوا جميع المخالفين . كيف ؟ وهو خلاف نص القرآن . قال تعالى (وقليل من عبادى الشكور) (ولكن أكثرهم لايعلمون) ، (وأكثرهم للحق كارهون)

قال : ولهم شبه . الأولى : أن النظر مفروض فى شبهات . وقد كثر ضلال الناظرين . فترك الخطر وطلب السلامة أولى . قلنا : وقد كثر ضلال المقلدين من اليهود والنصارى . فبم تفرقون بين تقليدكم وتقليد سائر الكفار؟ قالوا : إنا وجدنا آباءنا على أمة .

ثم يقال : إذا وجبت المعرفة كان التقليد جهلا وضلالا . فكأنكم اخترتم الجهل ، خوفاً من الوقوع فى الجهل . كمن يقتل نفسه عطشاً وجوعاً ، خوفاً من أن يغص بلقمة ، أو يشرق بشربة لو أكل أو شرب . وكمن يترك التجارة والحراثة خوفاً من نزول صاعقة ، فيختار الفقر

الشبهة الثانية : تمسكهم بقوله تعالى (مايجادل فى آيات الله إلا الذين كفروا) والنظر فتح باب الجدل . قلنا : نهى عن الجدال بالباطل ، كما قال تعالى (وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) بدليل قوله تعالى (وجادلهم بالتى هى أحسن) (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) ثم إنا نعارضهم بقوله تعالى (ولا تقف ماليس لك به علم) (وأن تقولوا على الله مالا تعلمون) (إلامن شهد

بالحق وهم يعلمون) (وما شهدنا إلا بما علمنا) (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) هذا كله نهى عن التقليد ، وأمر بالعلم . ولذلك عظم الله شأن العلماء فقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) وقال صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين » ولا يحصل هذا بالتقليد بل بالعلم . وقال ابن مسعود « ولا تكن إمّعة . قيل : وما الإمعة ؟ قال : أن يقول : أنا مع الناس ، إن ضلوا ضللت ، وإن اهتدوا اهتديت . ألا لا يوطنن أحدكم نفسه أن يكفر إن كفر الناس » هذا كلام الغزالى . قال وعن ابن مسعود أثر أصرح فى ذم التقليد من الأثر المذكور . وهو ما أخرجه البيهقى فى سننه عن ابن مسعود قال « لا تقلدوا دينكم الرجال »

وقال الإمام ابن حزم فى كتابه « النبذ الكافية فى علم الأصول » التقليد حرام . ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا برهان . لقوله تعالى (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقوله تعالى (وإذا قيل لهم : اتبعوا ما أنزل الله . قالوا : بل نتبع ماألفينا عليه آباءنا) وقال فى حق من لم يقلد (فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . أولئك الذين هداهم الله . وأولئك هم أولو الألباب) وقال تعالى (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة . وحرم بذلك الرد عند التنازع إلى قول أى قائل . لأنه غير القرآن والسنة . وقد صح إجماع الصحابة رضى الله عنهم كلهم — أولهم عن آخرهم — وإجماع جميع التابعين — أولهم عن آخرهم — وإجماع تابع التابعين — أولهم عن آخرهم — على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو من قبلهم ، فيأخذه كله . فليعلم كل من أخذ بجميع أقوال أبى حنيفة ، أو جميع أقوال مالك ، أو جميع أقوال الشافعى ، أو جميع أقوال أحمد رضى الله عنهم . ولم يترك من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره ، ولم يعتمد على ماجاء فى القرآن والسنة ، غير صارف لذلك إلى قول

إنسان بعينه : أنه قد خالف إجماع الأمة كلها عن آخرها ، بيقين لا إشكال فيه ، وأنه لايجد لنفسه سلفاً ، ولا إنساناً فى جميع الأعصار المحمودة الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين . نعوذ بالله من هذه المنزلة .

وأيضاً فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم . فقد خالفهم من قلدهم . وأيضاً فما الذى جعل رجلا من هؤلاء أو من غيرهم أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب ، أو على بن أبى طالب ، أو ابن مسعود ، أو ابن عمر ، أو ابن عباس ، أو عائشة أم المؤمنين رضى الله عنهم ؟ فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره .

وذكر فى كتاب « التلخيص » نحو ذلك . ومن عبارته فيه : وهل أباح مالك وأبو حنيفة والشافعى رضى الله عنهم قط لأحد تقليدهم ؟ حاشا لله من هذا ، بل والله قد نهوا عن ذلك ، ومنعوا منه ، ولم يفسحوا لأحد فيه .

وقال فى كتابه « الدرة » وعلى كل أحد مقدار ما يطيق من الاجتهاد فى الدين . ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ولا ميتاً ، ولا أن يتبع أحداً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا قديماً ولا حديثاً . ومن التزم طاعة إنسان بعينه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان قائلا بالباطل ، ومخالفاً لما كان عليه جماعة الصحابة وجميع التابعين ، أولهم عن آخرهم ، وجميع تابعى التابعين بلاخلاف أحد منهم . وما كان فى الأعصار الثلاثة واحد ـ فما فوقه ـ أخذ قول إنسان فنصره كله ، واعتقده بأسره وانتسب إليه . فهذه بدعة خالف الإجماع التام صاحبها .

وقال فى كتابه « إبطال التقليد » إنما حدث التقليد فى القرن الرابع . والتقليد : هو أن يفتى فى الدين فتيا ، لأن فلاناً الصاحب أو فلاناً التابع أو فلاناً العالم أفتى بها بلا نص فى ذلك . وهذا باطل . لأنه قول فى الدين بلا برهان . وقد يختلف الصحابة والتابعون والعلماء فى ذلك . فما الذى جعل بعضهم أولى بالاتباع من بعض ؟ قال : ويكفى فى إبطال التقليد : أن القائلين به مقرون على أنفسهم بالباطل . لأن كل طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية مقرة بأن

التقليد لايحل ، وأئمتهم الثلاثة قد نهوا عن تقليدهم . ثم مع ذلك خالفوهم وقلدوهم . وهذا عجب ما مثله عجب . حيث أقروا ببطلان التقليد ، ثم دانوا الله بالتقليد .

وأيضاً فإنهم مجمعون معنا على أن جميع أهل عصر الصحابة رضى الله عنهم لم يكن فيهم واحد فما فوقه يقلد صاحباً أكبر منه ، فيأخذ قوله كله ، وأن جميع أهل عصر التابعين لم يكن فيهم واحد يقلد صاحباً أو تابعاً أكبر منه ، فيأخذ بقوله كله . فصح يقيناً أن هؤلاء المقلدين الذين لا يخالفون من قلدوه : قد خالفوا إجماع الأمة كلها بيقين . وهذا عظيم جداً .

وأيضاً فما الذى خص أبا حنيفة ومالكا والشافعى بأن يقلّدوا دون أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، ودون سعيد بن المسيب والزهرى والنخعى والشعبى وعطاء وطاووس والحسن البصرى رحمة الله على جميعهم ؟ .

وأيضاً : فإن هذه الطوائف كلها مقرة بأن عيسى ابن مريم عليه السلام سينزل و يحكم فى الأرض . فهل يحكم إذا نزل برأى أبى حنيفة أومالك أوالشافعى ؟ معاذ الله ، بل يحكم بما أوحى الله إلى أخيه محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا هو الذى ندعو إليه . والذى لايحل لأحد أن يحكم ، ولا أن يفتى إلا به ، ولايدين بسواه .

فإن قالوا : لا نقدر على الاجتهاد . قلنا : يأخذ كل أحد جهده فى الطريق الموصلة إلى ذلك .

ثم قال : ذكر الآثار فى ذم التقليد ــ وأخرج بأسانيده آثاراً استوفيتها فى تيسير الاجتهاد ــ فنها : ما أخرجه عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال «أما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم . و إن افتتن فلا تقطعوا عنه رجاءكم » وأخرج عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « و يل للأتباع من عثرات العالم . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : يقول العالم من قبل رأيه ، ثم يبلغه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فيأخذ ، و يمضى الأتباع بما سمعوا » وأخرج عن ابن مسعود رضى الله عنه قال « لا تكونن إمعة . تقول : أنا مع الناس » وأخرج عن مجاهد قال « ليس أحد

إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرج عن الحكم ابن عيينة قال « ليس أحد من الناس إلا أنت آخذ من قوله وتارك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرج عن أحمد بن حنبل أنه ذكر له قول مالك وترك ما سواه . فقال « لا يلتفت إلا إلى الحديث ، قوم يفتنون ، هكذا يتقلدون قول الرجل ولا يبالون بالحديث » وأخرج عن سعيد بن أبي عروبة قال « من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالماً » وأخرج عن قبيصة بن عقبة قال «لايفلح من لايعرف الاختلاف » وأخرج عن ابن القاسم قال « سئل مالك : لمن تجوز الفتيا ؟ قال : لا تجوز الفتيا إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه . قيل له : اختلاف أهل الرأى ؟ قال : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن وحديث النبي صلى الله عليه وسلم . فذلك يفتى » .

قال ابن حزم : هذا قول مالك فى أنه لا يجوز لأحد أن يقضى ولا أن يفتى إلا أن يكون عالماً بالحديث والفقه والاختلاف. فإن كان عالماً بأحدها لم يجز له أن يقضى ولا أن يفتى . وهذا قول أبى حنيفة والشافعى بلاخلاف . قال : فلينظر حكامهم ومفتوهم اليوم ، هل هذه صفتهم أم لا ؟ فإن كانوا ليسوا كذلك فقد خالفوا من ادعوا تقليده . وحصلوا على لا شيء .

وقال فى رسالة أخرى : قد دل الكتاب والسنة ، وحضا على النظر والاجتهاد وترك التقليد ، ووجدنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم -أولهم عن آخرهم- ليس منهم أحد أتى إلى من هو فوقه فى القرب والسابقة والعلم فأخذ قوله كله ، فقلده فى دينه ، بل رأينا كل امرىء منهم يجتهد لنفسه . ثم بحثنا عن عصر التابعين ، فوجدناهم على تلك الطريقة . ليس منهم أحد أتى إلى تابع أكبر منه أو إلى صاحب فتقلد قوله كله . وكذلك أتباع التابعين ، ليس منهم أحد أتى إلى تابع أو صاحب أو فقيه من أهل عصره أكبر منه ، فأخذ قوله كله ولم يخالفه فى شيء منه ، ولا أمروا بذلك عاميا منهم ولاخاصيا . وهذه القرون المحمودة الثلاثة . فعلمنا يقينا : أنه لوكان أخذ قول عالم بأسره فيه شيء من الخير والصواب ماسبقهم

إليه من حَدَث فى القرون المذمومة . ولوكان ذلك فضيلة ما سبقناهم إليها . وهذا العصر الثالث: هو الذىكان فيه ابن جريج وسفيان بن عيينة بمكة ، وابن أبى ذئب، ومحمد بن إسحاق ، وعبد الله بن عمر ، وإسماعيل بن أمية ، ومالك بن أنس وسليمان بن بلال ، وعبد العزيز بن أبى سلمة ، وعبد العزيز الدراوردى، وإبراهيم ابن سعد بالمدينة . وسعيد بن أبى عروبة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، ومعمر ابن راشد ، وأبو عوانة ، وشعبة ، وهمام بن يحيى ، وجرير بن حازم ، وهشام الدستوائى، وزكريا بن أبى زائدة ، وحبيب بن الشهيد ، وسوار بن عبدالله وعبيدالله ابن الحسن ، وعثمان بن سليمان بالبصرة . وعثمان بن بشر بواسط . وسفيان الثورى وابن أبى ليلى ، وابن شُبرمة ، والحسن بن يحيى ، وشريك ، وأبو حنيفة ، وزهير بن معاوية ، وجرير بن عبد الحميد ، ومحمد بن حازم بالكوفة . والأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز ، والزبيدى ،والقاضى حمزة بن يحيى ،وشعيب بن أبى حمزة بالشام والليث بن سعد ، وعقيل بن خالد بمصر . كلهم على الطريقة التى ذكرت . ما منهم أحد أخذ بقول إمام ممن قبله فقبله كله دون أن يرد منه شيئاً . ثم حدث بعدهم من اعتصم بهداهم ، وسلك سبيلهم فى نحو ذلك، نحو يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى ، وبشر بن المفضل ، وخالد بن الحارث ، وعبد الرزاق ، ووكيع ، ويحيى بن آدم ، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسى ، والوليد بن مسلم ، والحميدى ، والشافعى ، وابن المبارك ، وحفص بن غياث ، ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، وأبى داود الطيالسى ، وأبى الوليد الطيالسى ، ومحمد بن عدى ، ومحمد بن جعفر ، ويحيى بن يحيى النيسابورى ، ويزيد بن زريع ، وإسماعيل بن علية ، وعبد الوارث بن سعيد ، وابنه عبد الصمد ، ووهب بن جرير ، وأزهر بن أسد ، وعفان بن مسلم، وبشر بن عمر ، وأبى عاصم النبيل ، والمعتمر بن سليمان ، والنضر بن شميل ، ومسلم بن إبراهيم، والحجاج بن منهال، وأبى عامر العَقَدى، وعبد الوهاب الثقفى ، والفريابى، ووهب بن خالد ، وعبدالله بن نمير وغيرهم . ما من هؤلاء أحد قلد إماماً كان قبله. ثم تلاهم على مثل ذلك: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه ،

وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأبو خيثمة ، وأبو أيوب الهاشمى، وأبو إسحاق الفزارى ، ومخلد بن الحسين ، ومحمد بن يحيى الذهلى ، وأبو بكر وعثمان ابنا أبى شيبة ، وسعيد بن منصور ، وقتيبة ، ومسدد ، والفضل بن دُكين ، ومحمد بن المثنى وبُندار ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن العلاء ، والحسن بن محمد الزعفرانى وسليمان بن حرب ، وعارم ، وغيرهم . ليس منهم أحد قلد رجلا . وقد شاهدوا من قبلهم ورأوهم . فلو رأوا أنفسهم فى سعة من أن يقلدوا دينهم أحـداً منهم لقلدوا . ثم بعد هؤلاء : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، ومحمد بن سنجر ويعقوب بن شيبة ، وداود بن على ، ومحمد بن نصر المروزى ، وابن المنذر ، ومحمد ابن جرير الطبرى ، وبَقِىّ بن مَخلد ، ومحمد بن عبد السلام الُخشَنى . وغيرهم . مامنهم أحد أتى إلى إمام قبله . فأخذ قوله كله فتدين به . بل كل هؤلاء نهى عن ذلك وأنـكره . ولم أجد أحداً ممن يوصف بالعلم قديماً وحديثاً يستجيز التقليد ولايأمر به ، وكذلك ابن وهب ، وابن الماجشون ، والمغيرة بن أبى حازم ، ومطرف وابن كنانة . لم يقلدوا شيخهم مالـكاً فى كل ماقال . بل خالفوه فى مواضع . واختاروا غير قوله . وكذلك الأمر فى زُفَر ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد ، وبكار بن قتيبة ، والطحاوى . وكذلك القول فى المزنى ، وأبى عبيد بن حَرْبَوَيه ، وابن خزيمة ، وابن سريج . فإن كلا منهم خالف إمامه فى أشياء ، واختار منها غير قوله . ومن آخر ما أدركنا على ذلك : شيخنا أبو عمر الطَّلَمَنْكى . فما كان يقلد أحداً . وذهب إلى قول الشافعى فى بعض المسائل . والآن محمد بن عوف لايقلد أحداً . وقال بقول الشافعى فى بعض المسائل . إلى كثير من سلف وخلف ، لو ذكرتهم لطال الخطب بذكرهم . ثم أنشد لنفسه قصيدة فى الاجتهاد . وقال فى آخرها :

واهرب عن التقليد ، فهو مضلة — إن المقلد فى سبيـــــل المهالك
تأبونه فى العقل . وهو مقالـكم — فى الدين . ياله من ضلال فاتك

هذا ما نقلته من كلام ابن حزم ، وقوله فى أوله « لايقلد أحد غير رسول الله

صلى الله عليه وسلم » سبقه إليه الشافعى رضى الله عنه . فقال المزنى فى مختصره فى باب القضاء « ولا يقلد أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر عن أبى جعفر محمد بن الحسن الأرسابندى من الحنفية . قال فى كتاب «أصول الفقه» فنقول ـ وبالله التوفيق ـ التقليد هو أن يقلد غيره ويتبعه من غير دليل ظهر له ، وإنه من أفعال الكفر . قال الله تعالى : حاكياً عنهم (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) وقال حاكياً عنهم « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) وقال الحشوية : التقليد حق ، واحتجوا بأن الأصل فى بنى آدم العقل ، والأصل فى العقلاء : العمل بالحق . لأن العقل يدعوهم إليه . وبأنا جوزنا تقليد الصحابى . لأنه صاحب من يجب اتباعه ، فيجوز تقليد التابعى . لأنه صاحب من يجب اتباعه ، وهكذا إلى قيام الساعة ، ونقول : التقليد باطل . لأن الله تعالى ذم الكفرة على التقليد ، فقال حاكياً عنهم : (إنا وجدنا آباءنا على أمة ـ الآية) فلا يجوز أن يشتغل الإنسان بما يستحق الذم عليه ، ولأن فعله يحتمل الخطأ والصواب ، والمحتمل لا يصلح حجة ، ولأنك تقول لهذا الرجل : قلدت فلاناً لأنه عاقل ، فقلدنى أيضاً . فإن قلدك . فقد ترك مذهبه . وإن لم يقلدك ، تقول له : الموجب لتقليده عقله ، وقد وجد هنا ، ولأنا نقول له : قلدته لعلمك بكونه حقاً أو لا ؟ فإن قال : لا ، بالجهل ، لا يصلح حجة ، وإن قال : نعم . فعلمه يستند إلى دليل فلم يكن مقلداً .

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فى «القواعد الكبرى» ومن العجب العجيب : أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه : بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلد فيه ، ويترك من شهد الكتابُ والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم ، جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة ، نضالا عن مقلَّده . قال : وقد رأيناهم يجتمعون فى المجالس . فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه . تعجب منه غاية العجب ، من غير استرواح إلى دليل ، بل لما ألفه من

تقليد إمامه . حتى ظن أن الحق منحصر فى مذهب إمامه ، ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه ، أولى من تعجبه من مذهب غيره . فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابر ، من غير فائدة يجدها . قال : وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق فى غيره . بل يصر عليه ، مع علمه بضعفه و بعده . فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال : لعل إمامى وقف على دليل لم أقف عليه ، ولم أهتد له ، ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ، و يفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح ، والبرهان اللائح . فسبحان من أكثر من أعمى التقليد بصره . حتى حمله على ما ذكرت . قال : ولم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء . من غير تقليد ولا تقيد بمذهب ، ولا إنكار على أحد من السائلين . إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين . فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة ، مقلداً له فيما قال . كأنه نبى أرسل إليه . وهذا نأى عن الحق ، و بعد عن الصواب . لا يرضى به أحد من أولى الألباب . هذا كلام الشيخ عز الدين .

وقال الإمام أبو شامة فى « خطبة كتاب المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » ينبغى لمن اشتغل بالفقه : أن لا يقتصر على مذهب إمام معين ، و بأن يرفع نفسه عن هذا المقام . و ينظر فى مذهب كل إمام ، و يعتقد فى كل مسألة صحيحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة ، وذلك سهل عليه إذا كان قد أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليجتنب التعصب ، والنظر فى طرائق الخلاف المتأخرة . فإنها مضيعة للزمان . واصفوه مكدرة . قال: وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبضه بقبض العلماء . حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالاً . فسئلوا ، فأفتوا بغير علم . فضلوا وأضلوا » قال : فما أعظم حظ من بذل نفسه وجهدها فى تحصيل العلم ، حفظاً على الناس . فإن هذه الأزمنة قد غلب على أهلها الكسل ، والملل ، وحب الدنيا . انتهى مانقلته من كتاب الرد للامام السيوطى .

وقال الإمام أبو شامة أيضاً فى كتاب « المؤمل » وسُئل بعض العارفين عن معنى المذهب ؟ فأجاب : إن معناه دين مبدل . قال تعالى (ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) انتهى .

ولا بأس من إعادة مانقلته قريباً فى ردى هذا عن الإمام ابن القيم رحمه‌الله قال فى كتابه « أعلام الموقعين عن رب العالمين » وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه مذهبان . أحدهما : لايلزمه . وهو الصواب المقطوع به . إذ لاواجب إلا ما أوجبه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يوجب الله ورسوله على أحد أن يتمذهب بمذهب رجل من الأئمة . فيقلده دينه دون غيره ، وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة و يبرأ أهلها من هذه النسبة . بل لايصح للعامى مذهب ولو تمذهب به . فالعامى لامذهب له . لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ، ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه ، أو لمن قرأ كتاباً فى فروع ذلك المذهب ، وعرف فتوى إمامه وأقواله ، وأما من لم يتأهل لذلك ألبتة . بل قال : أنا شافعى ، أو حنبلى ، أو غير ذلك . لم يصر كذلك بمجرد القول ، كما لو قال : أنا فقيه ، أو نحوى ، أو كاتب . لم يكن كذلك بمجرد قوله

يوضحه : أن القائل : أنه شافعى ، أو مالكى ، أو حنفى : يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه . وهذا إنما يصح ، إذا سلك سبيله فى العلم والمعرفة والاستدلال . فأما مع جهله و بعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه : فكيف يصح الانتساب إليه بالدعوى المجردة ، والقول الفارغ من كل معنى ؟ والعامى لا يتصور أن يصح له مذهب ، ولو تصور له ذلك : لم يلزمه ، ولا لغيره ، ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة ، بحيث يأخذ أقواله كلها ، ويدع أقوال غيره . وهذه بدعة قبيحة حدثت فى الأمة . لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام ، وهم أعلى رتبة ، وأجل قدراً . وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك . وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء . وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة .

فيالله العجب . ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومذاهب التابعين وتابعيهم ، وسائر أئمة الإسلام . و بطلت جملةً إلاّ مذاهب أربعة أنفس من بين سائر الأئمة والفقهاء . وهل قال ذلك أحد من الأئمة ، أو دعا إليه ، أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه ؟ والذى أوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على الصحابة والتابعين وتابعيهم : هو الذى أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة ، لا يختلف الواجب ولا يتبدل ، وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز ، والزمان والمكان والحال . فذلك أيضاً تابع لما أوجبه الله ورسوله .

ومن صحح للعامى مذهباً قال : هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذى انتسب إليه هو الحق . فعليه الوفاء بموجب اعتقاده ، وهذا الذى قاله هؤلاء : لو صح للزمه تحريم استفتاء غير أهل المذهب الذى انتسب إليه ، وتحريم تمذهبه بمذهب نظير إمامه ، أو أرجح منه ، أو غير ذلك من اللوازم التى يدل فسادها على فساد ملزوماتها ، بل يلزم منه : أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه : أن يترك النص وأقوال الصحابة ، و يقدم عليها قول من انتسب إليه .

وعلى هذا فله أن يستفتى من شاء من أتباع الأئمة وغيرهم ، ولا يجب عليه ، ولا على المفتى ، أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة ، كما لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد ، بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به ، حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو مصرياً أو يمنياً . انتهى .

وقال العالم الأصولى الفقيه الشيخ محمد بن عبد العظيم المكى الحنفى فى كتابه « القول السديد » الفصل الأول : اعلم أنه لم يكلف الله أحداً من عباده بأن يكون حنفياً أو مالكياً أو شافعياً أو حنبلياً ، بل أوجب عليهم الإيمان بما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم والعمل بشريعته . انتهى .

وقال الشيخ العلامة صالح بن محمد العمرى فى كتابه « إيقاظ همم أولى الأبصار

للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار» -وقد نقل كلاماً طويلا عن ابن العز فى حاشية الهداية فى العمل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: وقال ابن العز أيضاً : وما يقع لأئمة الفتوى من هذا - أى من ترك العمل بالحديث - فهم مأجورون عليه مغفور لهم . ومن تبين له شيء من ذلك لا يعذر فى التقليد . فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رحمهما الله تعالى قالا : لايحل لأحد أن يأخذ بقولنا مالم يعلم من أين أخذناه . وإن كان الرجل متبعاً لأبى حنيفة أو مالك أو الشافعى أو أحمد رضى الله عنهم . ورأى فى بعض المسائل : أن مذهب غيره أقوى منه فاتبعه ، كان قد أحسن فى ذلك . ولم يقدح فى دينه ، ولا فى عدالته بلا نزاع . بل هذا أولى بالحق ، وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . فمن يتعصب لواحد معين غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرى أن قوله : هو الصواب الذى يجب اتباعه ، دون الأئمة المتأخرين : فهو ضال جاهل . بل قد يكون كافراً يستتاب . فإن تاب وإلا قتل . فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة رضى الله عنهم دون الآخرين ، فقد جعله بمنزلة النبى صلى الله عليه وسلم . وذلك كفر . بل غاية مايقال : إنه يسوغ أو يجب على العامى : أن يقلد واحداً من الأئمة من غير تعيين زيد ولا عمرو . أما من كان محباً للأئمة ، موالياً لهم ، يقلد كل واحد منهم، فيما يظهر له أنه موافق للسنة . فهو محسن فى ذلك . والصحابة والأئمة بعدهم كانوا مؤتلفين متفقين ، وإن تنازعوا فى بعض فروع الشريعة ، فإجماعهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة . ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون التابعين : فهو بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة دون الباقين . كالرافضى والناصبى والخارجى . فهذه طرق أهل البدع والأهواء ، الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع : أنهم مذمومون . خارجون عن الشريعة . ومن تبين له من العلم ما كان خفياً عليه فاتبعه ، فقد أصاب . زاده الله هدى . وقد قال الله تعالى (وقل رب زدنى علما) ومن جملة أسباب تسليط الفرنج على بعض بلاد المغرب، والتتر على بلاد المشرق : كثرة التعصب والتفرق ، والفتن بينهم فى المذاهب

وغيرها . وكل ذلك من اتباع الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى . انتهى .

قال : وقال شيخ مشايخنا محمد حياة السندى : اللازم على كل مسلم : أن يجتهد فى معرفة معانى القرآن من غير التزام مذهب . لأنه يشبه اتخاذه نبياً . وينبغى له أن يأخذ بالأحوط من كل مذهب ، ويجوز له الأخذ بالرخص عند الضرورة . وأما بدونها فالأحسن الترك . أما ما أحدثه أهل زماننا : من التزام مذاهب مخصوصة ، لا يرى ولا يُجَوِّز كل منهم الانتقال من مذهب إلى مذهب ، فجهل وبدعة وتعسف . وقد رأيناهم يتركون الأحاديث الصحاح غير المنسوخة ، ويتعلقون بمذاهبهم من غير سند . فإنا لله وإنا إليه راجعون . انتهى .

وقال الإمام ابن رجب فى طبقاته فى ترجمة ابن هُبيرة قال : مما أنكره علىَّ بعض من يفتى فى عصره ، قال : وتارة إذا ذكرت لأحدهم الدليل ، قال : ليس هذا مذهبنا ، فيقيم أوثانا تعبد مع الله . انتهى .

وقال الغزالى فى كتابه « فيصل التفرقة ، بين الإيمان والزندقة » : شرط المقلد أن يسكت ويُسْكت عنه ، لأنه قاصر عن سلوك طريق الحِجَاج . ولو كان أهلا له ، لكان مُسْتَتْبِعاً لا تابعاً ، وإماماً لا مأموماً . وإن خاض المقلد فى المحاجة ، فذلك منه فضول ، والمشتغل به ضارب فى حديد بارد ، وطالب لإصلاح فاسد ، وهل يُصلح العطار ما أفسد الدهر ؟ انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فى كتابه « منهاج السنة » : قال الرافضى : وذهب الجميع منهم إلى القول بالقياس ، والأخذ بالرأى . فأدخلوا فى دين الله ماليس منه ، وحرفوا أحكام الشريعة ، واتخذوا مذاهب أربعة ، لم تكن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا زمن الصحابة ، وأهملوا تأويل الصحابة ، مع أنهم نصوا على ترك القياس . وقالوا « أول من قاس إبليس »

قال الشيخ : الجواب عن هذا من وجوه — إلى أن قال — الوجه الخامس : أن قوله « أحدثوا مذاهب أربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

إن أراد بذلك : أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هـذه المذاهب ، مع مخالفة الصحابة رضى الله عنهم، فهذا كذب عليهم . فإن هؤلاء الأئمة لم يكونوا فى عصر واحد . بل أبو حنيفة توفى سنة خمسين ومائة . ومالك سنة تسع وسبعين ومائة . والشافعى سنة أربع ومائتين . وأحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين . رحمهم الله تعالى . وليس فى هؤلاء من يقلِّد الآخر ، ولا من يأمر باتباع الناس له . بل كل منهم يدعو إلى اتباع الكتاب والسنة . وإذا قال غيره قولا يخالف الكتاب والسنة عنده رده ، ولا يوجب على الناس تقليده .

وإن قلت : إن أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس ، فهـذا لم يحصل بمواطأة ، بل اتفق أن قوماً اتبعوا هذا ، وقوماً اتبعوا هذا . كالحجَّاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق . فرأى قوم هذا دليلا خرِّيتا فاتبعوه . وكذلك آخرون . وإذا كان كذلك : لم يكن فى ذلك اتفـاق أهل السنة على باطل . بل كل قوم ينكرون ماعند غيرهم من الخطأ . فلم يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن يقبل من كل واحد من هؤلاء ماقاله ، بل جمهورهم لايأمر العامى بتقليد شخص معين غير النبى صلى الله عليه وسلم فى كل مايقوله . والله تعالى قد ضمن العصمة للأمة . فمن تمام العصمة : أن جعل عدداً من العلماء ، إذا أخطأ الواحد فى شىء ، كان الآخر قد أصاب فيه ، حتى لا يضيع الحق . ولهذا لما كان فى قول بعضهم من الخطأ مسائل ، كبعض المسائل التى أوردها – يعنى الرافضى – كان الصـواب فى قول الآخر . فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلا – إلى أن قال :

الوجه الثامن : إن أهل السنة لم يقل أحد منهم : إن إجماع الفقهاء الأربعة حجة معصومة ، ولا قالوا : إن الحق منحصر فيهم ، وأن ما خرج عنهم باطل ، بل إذا قال من ليس من أتباع الأئمة – كسفيان الثورى والأوزاعى والليث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين – قولا يخالف الأئمة الأربعة : رد ماتنازعوا فيه إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم . وكان القول الراجح : هو الذى قام عليه الدليل . انتهى .

وقال الإمام السيوطى فى كتابه « الرد » السابعة والأربعون : قال الغزالى فى « المنخول » فصل فى التنصيص على مشاهير المجتهدين من الصحابة والتابعين وغيرهم ، ولاخفاء بأمر الخلفاء الراشدين . إذ لايصلح للامامة إلا مجتهد . وكذلك كل من أفتى فى زمانهم — كالعبادلة وزيد بن ثابت وأصحاب الشورى ومعاوية إلى آخره — ثم ذكر كلاما لبعض العلماء فى مجتهدى الصحابة والتابعين — إلى أن قال — وقال الزركشى فى « البحر » قد عد ابن حزم فى الأحكام : فقهاء الصحابة رضى الله عنهم . فبلغ بهم مائة ونيفاً . وهذا حَيْف . وقد قال الشيخ أبو إسحاق فى طبقاته : أكثر الصحابة الملازمين للنبى صلى الله عليه وسلم كانوا فقهاء مجتهدين . لأن طريق الفقه : فهم خطاب الله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم وأفعاله . وكانوا عارفين بذلك لأن القرآن نزل بلغتهم ، وعلى أسباب عرفوها ، وقصص كانوا فيها . فعرفوا منطوقه ومفهومه ، ومنصوصه ومعقوله — إلى أن قال — وقال الزركشى فى « البحر » ولايُطْمَع فى عد آحاد المجتهدين من الصحابة والتابعين ، لكثرتهم وعدم حصرهم . وقد عقد الشيخ أبو إسحاق فى طبقاته الفقهاء . وظاهر كلامه فى خطبته : أنه لم يذكر فيها سوى المجتهدين . فإنه قال « هذا كتاب مختصر فى ذكر الفقهاء لا يسع الفقيه جهله ، لحاجته إليه فى معرفة من يعتبر قوله فى انعقاد الإجماع ، ويعتد به فى الخلاف . وبدأت بفقهاء الصحابة رضى الله عنهم ، ثم بمن بعدهم من التابعين وتابعى التابعين ، والأئمة الأربعة . وجملة من أقرانهم وأتباعهم ، وداود الظاهرى وجملة من أتباعه » .

وقال النووى فى شرح « المهذب » المزنى وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون ، وهم منسوبون للشافعى . وقد عد كثيراً من الأئمة المجتهدين ممن عاصروا الأئمة الأربعة ، أو تقدموهم ، أو جاءوا من بعدهم : ونحن نذكر أسماء من جاءوا من بعدهم على سبيل التلخيص عن الإطالة . فنهم : حرملة ، وعبدان المروزى ، والإمام ابن جرير الطبرى ، وأبو عبيد القاسم بن سَلاَّم ، والقاسم بن محمد بن سيار القرطبى ، وابن المنذر ، والقاضى أبو بكر أحمد بن كليل ، والإمام أبو عمر يوسف

بن عبد البر . والقاضى أبو الطيب ، ومحمد الجوينى ، والإمام البغوى ، وأبو يعلى بن الفرّاء ، وأبو الفضل الهمدانى القرطبى ، وأبو نصر الصباغ ، والقاضى عبد الوهاب أحد المالكية ، وإمام الحرمين ، والإمام الغزالى ، وأبو على الحسن بن الخطير النعمانى الفارسى ، والقاضى أبو القاسم الطيب بن محمد، والشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وأبو شامة ، والإمام النووى ، والشيخ تاج الدين الفركاح ، والشيخ تقى الدين بن دقيق العيد ، وشيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية . وقد عد كثيراً من المجتهدين يطول حصرهم . وكلهم بعد الأئمة الأربعة .

ثم إن فى اليمن وفى الهند من فحول العلماء المجتهدين الذين جمعوا علوم الأولين والآخرين — وخصوصاً على الكتاب والسنة اللّذين هما أصل الأصول ، وعليهما مدار سعادة الدنيا والآخرة — خلقاً كثيراً لاينكر فضلهم ، و بلوغهم رتبة الاجتهاد فى علوم الشريعة إلا مكابر معاند ، يحاول تكذيب أخبار الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فى حفظ هذا الدين ، و بقاء طائفة من أمته على الحق منصورة، لايضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم قائمون على حفظه . ينفون عنه غلو الغالين ، وانتحال المبطلين . فهذه الطائفة : هم المجتهدون الذين يحكمون بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، نصاً واستنباطاً ، متبعين فى ذلك الصحابة والتابعين ، ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين . فأما المقلدون : فليسوا من أهل العلم . ولا من حماته ، ولا تقوم بهم حجة . ولا ينعقد بهم إجماع .

فمن متأخرى علماء اليمن المجتهدين : السيد محمد بن إسماعيل الصنعانى رحمه الله تعالى ، والإمام محمد بن على الشوكانى رحمه الله تعالى . وقد صنف الشوكانى كتاباً سماه « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » قال فيه — بعد الخطبة — و بعد : فإنه لما شاع على ألسن جماعة من الرعاع : اختصاص سلف هذه الأمة بإحراز فضيلة السبق فى العلوم دون خلفها ، حتى اشتهر عن جماعة من أهل المذاهب الأربعة : تعذر وجود مجتهد بعد المائة السادسة — كما نقل عن البعض — أو بعد المائة السابعة — كما زعمه آخرون — وكانت هذه المقالة بمكان من

الجهالة لا تخفى على من له أدنى حظ من علم ، أو نزر نصيب من عرفان ، وأحقر حصة من فهم . لأنها قصر للفضل الإلهي ، والفيض الرباني على بعض العباد دون البعض . وعلى أهل عصر دون عصر ، وأبناء دهر دون دهر ، بدون برهان ولا قرآن . على أن هذه المقالة المخذولة ، والحكاية المرذولة . تستلزم خلو هذه الأعصار المتأخرة عن قائم بحجج الله ، ومترجم عن كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومبين لما شرعه لعباده . وذلك هو ضياع الشريعة بلا مرية ، وذهاب الدين بلاشك . وهو تعالى قد تكفل بحفظ دينه. وليس المراد حفظه فى بطون الصحف والدفاتر ، بل إيجاد من يبينه للناس فى كل وقت ، وعند كل حاجة — : حدانى ذلك إلى وضع كتاب يشتمل على تراجم أكابر العلماء من أهل القرن الثامن ومن بعدهم . ممن بلغنى خبره إلى عصرنا هذا ، ليعلم صاحب تلك المقالة : أن الله — وله المنة — قد تفضل على الخلف ، كما تفضل على السلف ، بل ربما كان في أهل العصور المتأخرة من العلماء المحيطين بالمعارف العلمية على اختلاف أنواعها من يقل نظيره من أهل العصور المتقدمة ، كما سيقف على ذلك من أمعن النظر فى هذا الكتاب . وحل عن عنقه عرى التقليد . وقد ضممت إلى العلماء من بلغنى خبره من العبّاد والخلفاء والملوك والرؤساء والأدباء . ولم أذكر منهم إلا من له جلالة قدر ، ونبالة ذكر ، وفخامة شأن، دون من لم يكن كذلك . انتهى المراد منه

فقد ذكر رحمه الله تعالى فى هذا الكتاب عدداً كثيراً من أهل العلم والفضل، المتبحرين فى علوم الشريعة وسائر فنون العلم ، التى يلزم المجتهد الإحاطة بها ، بل زادوا عليها . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وقد أطلت الرد على مزاعم هذا الجاهل الأحمق ، وهى لا تستحق النظر فيها ، فضلا عن الاشتغال بالرد عليها . ولكن أمثاله كثير — لا كثّرهم الله — فقد زعموا أن التعبد بنصوص الكتاب والسنة والرد إليهما عند التنازع : محظور علينا ، وأن الرجوع فى ذلك إلى غيرهما من تقليد الرجال الذين يجوز عليهم

الخطأ ، وأن تقليد الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا يجوز (كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعقلون) .

والحاصل مما تقدم : أن التقليد رخصة لمن عجز عن استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة . فواجب العاجز : السؤال . لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وشرط السؤال : أن يكون عن حكم الله ورسوله ، لا عن مذهب رجل معين يتقيد به ، دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما قول المعترض « فأى إجماع من عهد آدم إلى اليوم أعظم من هذا الإجماع . الذى لا يحاول إنكاره إلا من ران على قلبه . وختم الله على بصره وسمعه »

فنقول لهذا الجاهل الأحمق : إننا بما أوردناه من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . ومن كلام الصحابة والتابعين ، والأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين ، من عهد الصحابة رضى الله عنهم إلى يومنا هذا . قد بينا له فيه بطلان ما ادعاه من الإجماع الذى لم يستند فيه إلا على مجرد الدعوى ، مع مخالفة من ذكرناهم . وأما تعبير هذا الأحمق الساقط ، وما ظهر به من الجهل المركب ، والغباوة المتناهية : فإنه لم يشارك المعترض فيهما أحد ، حتى من البُلْه الذين تضرب بهم الأمثال قبله . فإنه ــ أولا ــ لم يذكر فاعل « ران » من قوله « إلا من ران على قلبه » وفى هذا من وخيم الجهل ما ينطق بحماقة هذا المعترض .

وأيضاً فانه وصف الختم على العيون ، وهذا لم يرد فى كتاب الله تعالى ، ولا فى حديث رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا هو موجود فى لغة أحد من العرب . قال تعالى فى سلفه (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاوة) قال الإمام ابن جرير فى تفسيره . قوله (وعلى أبصارهم غشاوة) خبر مبتدأ ، بعد تمام الخبر عما ختم الله جل ثناؤه عليه من جوارح الكفار ، الذين مضت قصصهم . وذلك أن « غشاوة » مرفوعا بقوله « وعلى أبصارهم » فذلك دليل على أنه خبر مبتدأ ، وأن قوله « ختم الله على قلوبهم » قد تناهى عند قوله « وعلى سمعهم » وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا لمعنيين . أحدهما : اتفاق

الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها ، وانفراد المخالف لهم فى ذلك ، وشذوذه عماهم على تخطئته مجمعون ، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها . والثانى : أن « الختم » غير موصوفة به العيون فى شىء من كتاب الله ، ولا فى خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا موجود فى لغة أحد من العرب . وقد قال تعالى فى سورة أخرى (وختم الله على سمعه وقلبه) ثم قال (وجعل على بصره غشاوة) فلم يدخل البصر فى معنى الختم . وذلك هو المعروف فى كلام العرب . فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة ، لما وصفت من العلتين اللتين ذكرت — ثم ذكر شواهد على ذلك من الآثار — وذكر بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) والغشاوة على أبصارهم . وبسنده إلى ابن جريج قال : الختم على القلب والسمع . والغشاوة على البصر . قال الله تعالى ذكره (فإن يشإ الله يختم على قلبك) ثم قال (وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوة) و « الغشاوة » فى كلام العرب : الغطاء ، ثم ذكر له شواهد من أشعار العرب . انتهى .

فهذا المعترض ليس بأهل لأن نضيع الوقت بالرد عليه . لأنه ساقط عن درجة العقلاء ، فضلا عن العلماء . ولكن لكل ساقطة لا قطة ، فوجب رده عن غيه لئلا يغتر من لا تمييز عنده بين الحق والباطل .

ثم قال المعترض « لكن للأسف المضحك ، أنكم شرذمة قليلة ، ومازلتم فى اختلاف فى أصول مذهبكم ، فبعضكم يجعل الصلاة والوضوء ، والاغتسال ، وصوم رمضان : اختيارا غير واجب ، وإخوانه ينكرون عليه ، وبعضكم يرى طهارة الخمر وإباحته ، وحل الموقوذة والخنزير ، وإخوانه ينكرون ذلك . وبعضكم يقول باستباحة التيمم بلا عذر . وبعضكم يستحل قتل النفس لسبب يراه مبيحا له . وأمثال هذه الموبقات التى لو صرحت بأسماء القائلين بها ، لظهر للناس نفاقهم فى الدين » .

أقول : إن الأسف لا يضحك . بل من الأسف المبكى المحزن على دين الإسلام : أن يتلاعب به أمثال هؤلاء الحيارى المتهوكين ، الذين يقولون على الله وعلى رسوله وفى دينه مالا يعلمون ثم يتعمدون الكذب والافتراء على علماء الدين ، وحماة شريعة سيد المرسلين بمثل ماتهور به هذا الملحد المفتون من الفجور ، وقول الزور ، الذى نسبه إليهم ، فما المانع له من التصريح بأسماء من رماهم بهذا الافتراء ، وأن يسوق أقوالهم بعينها ، ثم يرد عليهم بالبرهان الصحيح . لا بمجرد الدعوى . فهل يجوز السكوت وعدم التصريح بضلال من يجعل الصلاة والوضوء ، والاغتسال وصوم رمضان اختياراً ، غير واجب ؟ أم كيف يجوز السكوت على من يبيح الخمر ويستحل الموقوذة ولحم الخنزير ؟ أو من يبيح التيمم من غير عذر ويستحل قتل النفس بغير حق ؟ هذا لا يرضاه مسلم ، ولا يسكت عن التصريح بضلال من قال به مؤمن : وعلى هذا فإن المعترض يتستر على من غيروا وبدلوا فى دين الله تعالى ، وشرع نبيه صلى الله عليه وسلم . ولا يصرح بأسمائهم . فهو المنافق حقيقة ، ولو أن عنده برهان على صدق مايدعيه ما كان يكتمه ، ولماذا يكتمه ؟ وهو يصرح بلعن الشيخ محمد بن عبد الوهاب . فهل من يصرح باللعن مراراً تأخذه شفقة على من يلعنه ، فيكتم اسمه ستراً لفضائحه ؟ ! هذا لا يروج إلا على أمثاله من الحمقى الأغبياء ، الصم البكم الذين لا يعقلون . ولكنه كذاب مغالط . وقد قال تعالى (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد مابيناه للناس فى الكتاب . أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) .

وأما قول المعترض « وسيأتى فى المباحث الآتية مايبهت الوهابية وإخوانهم » فحقيقته : البهتان ، وسنورد فى رده من الحق مايزهق باطله بحول الله وقوته .

قال المعترض « وقد بسط الفخر الرازى مسألة الإجماع فى تفسير قوله تعالى فى سورة النساء (وأولى الأمر منكم) ومما قاله مانصه : قد دللنا على أن قوله « وأولى الأمر منكم » يدل على أن الإجماع حجة . فنقول : كما أنه دل على هذا الأصل ، فكذلك دل على مسائل كثيرة من فروع القول بالإجماع .

ونحن نذكر بعضاً — وذكر بعضها — فقال : ومنها الفرع الثانى الذى محصله : أن الإجماع الحاصل عقيب الخلاف الواقع بين الأئمة يبقى حجة ، ولا تأثير للاختلاف فيه » انتهى .

أقول : أما الكلام على الإجماع : فقد تقدم منه ماشفى وكفى . فلاحاجة بى إلى إعادة البحث فيه . وتتبع خزعبلات هذا الجاهل المعاند لتفنيدها عند كل سانحة تسنح له من أفكاره الباطلة . فإنه مهذار مخلط . وإنما أقصد الآن بيان جرأة هذا الملحد فى كذبه على العلماء ، وتحريف كلامهم عن مواضعه .

فأقول : إن المعترض قد كذب على الفخر الرازى ، وحرف كلامه وزاد فيه ونقص ظلماً وعدواناً متعمداً ، لحذف منه ماهو حجة عليه وهدمٌ لما يزعمه من انعقاد الإجماع بالعوام . وبمن ليسوا من أهل الاجتهاد ، بل من المقلّدين . وهو الفرع الأول . فإن الفخر الرازى لما تكلم على آية سورة النساء . وهى قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) تكلم على دلالتها على حجية الإجماع ، وقرر أن المراد بأولى الأمر : هم العلماء المجتهدون . فقال مانصه بالحرف الواحد : المسألة الحادية عشرة : قد دللنا على أن قوله « وأولى الأمر منكم » يدل على أن الإجماع حجة ، فنقول : كما أنه دل على هذا الأصل ، فكذلك دل على مسائل كثيرة من فروع القول بالإجماع . ونحن نذكر بعضها . الفرع الأول : مذهبنا أن الإجماع لاينعقد إلا بقول العلماء الذين يمكنهم استنباط أحكام الله من نصوص الكتاب والسنة ، وهؤلاء هم المسمون بأهل الحل والعقد فى كتب أصول الفقه ، نقول : الآية دالة عليه ، لأنه تعالى أوجب طاعة أولى الأمر . والذين لهم الأمر والنهى فى الشرع : ليس إلا هذا الصنف من العلماء ، لأن المتكلم الذى لا معرفة له بكيفية استنباط الأحكام من النصوص : لا اعتبار بأمره ونهيه . وكذلك المفسر والمحدث الذى لا قدرة له على استنباط الأحكام من القرآن والحديث . فدل على ماذكرناه . فلما دلت الآية على أن إجماع أولى الأمر حجة : علمنا دلالة الآية على أنه ينعقد الإجماع بمجرد قول هذه الطائفة

من العلماء . وأما دلالة الآية على أن العامى غير داخل فيه : فظاهر . لأنه من الظاهر : أنهم ليسوا من أولى الأمر . الفرع الثانى : اختلفوا فى أن الإجماع الحاصل عقيب الخلاف : هل هو حجة ؟ والأصح : أنه حجة . والدليل عليه : هذه الآية . وذلك لأنا بَيَّنَّا أن قوله (وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) يقتضى وجوب طاعة جملة أهل الحل والعقد من الأمة . وهذا يدخل فيه ماحصل بعد الخلاف ، ومالم يكن كذلك . فوجب أن يكون الكل حجة ، انتهى .

فقد تبين بما سقناه من كلام الفخر الرازى فى تفسيره بالحرف الواحد : تحريف المعترض وتصرفه فيه بالزيادة والنقصان ، الذى مسخ به كلام الرازى . فقد أسقط الفرع الأول ، الذى بناه الرازى على الأصل الذى دلت عليه الآية من حجية الإجماع . ثم بين بهذا الفرع مايكون حجة فى صحة انعقاد الإجماع من مدلول الآية الشريفة ، وأنه لاينعقد إلا بقول العلماء المجتهدين ، الذين يمكنهم استنباط أحكام الله من نصوص الكتاب والسنة ، وأنهم المسمون بقوله تعالى : (وأولى الأمر منكم) وأنه لا عبرة بغيرهم ، وإن كانوا مفسرين أو محدثين ، لكونهم لا قدرة لهم على استنباط أحكام الله تعالى من النصوص . فإسقاطه لهذا الفرع : من أكبر الخيانة لأئمة الدين وعلماء الأمة الذين يقتدى بهم . ثم إن الفرع الثانى فرع عن الأول . وقد حرفه المعترض ، وبدل لفظه ومعناه . فان الفخر الرازى لم يقل كما زعمه المعترض : إن الإجماع الحاصل عقيب الخلاف الواقع بين الأئمة يبقى حجة ، ولا تأثير للخلاف فيه فكلام الرازى — كما تراه منقولا بالحرف الواحد — لايتفق مع مانسبه المعترض إليه . فأى خيانة بعد هذا ؟ خصوصاً وهى فى أشرف العلوم ، وأصل الأصول . وهو تفسير كتاب الله العزيز . وهل زاد اليهود على هذا التحريف والتبديل ؟ الجواب : لا ، بل هذا اقتفاء أثرهم حَذْوَ القُذَّة بالقذة . وهذا لايعد من الجهل والخطأ ، بل هو من سوء القصد واتباع الهوى . وقد قال تعالى (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه) الآية . وقال تعالى (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، إن الله لايهدى القوم الظالمين) .

وأما قول المعترض — بعد أن ساق كلام الفخر الرازى على صورته المتقدمة — « فهذا إجماعنا على أئمتنا . وهذا ماندين الله به ونلقاه عليه إن شاء الله » .

فهنا يقف المطالع على كلام هذا الأحمق حائراً ، مستبعداً أن يبلغ الجهل والهوى — أو الغفلة والحمق — بصاحبهم مابلغ بهذا المعترض . فقد كذب على العلماء ، ونسب إلى الأئمة الأربعة من الزور ماهم منه بريئون ، ويبرئهم من كل من سلك سبيلهم . وها هو أيضاً يحرِّف كلام الفخر الرازى ويفترى عليه . ثم يقول « فهذا إجماعنا على أئمتنا . وهذا ما ندين الله به ونلقاه عليه »

فالعاقل — إزاء تخبط هذا الأحمق — يعوذ بالله من زيغ القلوب وانتكاسها . فكيف يتصور أن يصدر هذا من عاقل ، بل ولا من جاهل ؟ بعد أن كذب على العلماء ، وحرف كلامهم عن مواضعه عمداً . يتمنى أن يلقى الله على هذه الحالة ؟ ألا إن هذا هو الحوْر بعد الكوْر ، والضلال بعد الهدى ، أستغفر الله ، بل متى كان هذا الملحد مهتدياً ؟ وقد نشأ فى حجر الوثنية ، وشب وترعرع على الخبيث من ثمرات التقليد الأعمى والجاهلية . نسأل الله الثبات على الإيمان .

وهذا آخر الكلام على الفصل الأول الذى عقده المعترض لبيان فروع الإجماع ، الذى وعد بأن يتكلم على كل فرع منه على حدة . لكن المعترض لم يأت بشىء مما يتعلق بأصل الإجماع ، ولا فروعه ، إلا بمثل قوله « فنحن أهل السنة البالغ عددنا مائتين وخمسين مليوناً ، متفقين على أخذ أصول ديننا وفروعه عن الأئمة الأربعة » وقوله « فنحن أهل السنة والجماعة ، اعتماداً على مابلغنا عن نبينا : أن إجماعنا حسن ومقبول . فلا نبالى بمن خالفنا » وقوله « فهذا إجماعنا على أئمتنا . وهذا ماندين الله به ونلقاه عليه إن شاء الله » .

فهذا هو حاصل ماجاء به من الكلام على فروع الإجماع بالفصل الأول .

* * *

وأما الفصل الثانى : فهذا هو . فألق سمعك لبيان فروع إجماع الحاج مختار . وإياك أن يصيبك برشاش بحر جهله الأجاج ، المتلاطم بوخيم الهوس والحماقة .

قال المعترض : « الفصل الثانى فى أسباب اختلاف الأئمة ، تقدم قبلا قول الوهابية وإخوانهم : بأن الدين كان واحـداً ، والأئمة جعلوه أربعـة . ولا جرم أن كل متفقه فى الدين : يعلم أن هذا القول كذب وافتراء على الدين والأئمة ، وتضليل للناس ، بل هم الذين جعلوه شاغراً مباحاً لـكل عالم وجاهل أن يتعبد ويعامل كما يشاء ويرى . لادليل له إلا رأيه واستنباطه . فقل لى بعمرك هل سمعت أن فى الدنيا هكذا دين ؟ فما من دين ولا مذهب إلا وله أصول وفروع محررة يرجع إليها أهله ، حتى الماديين ما أطلقوا القول لمن يشاء . بل لهم أصول يرجعون إليهـا . فأى ضلال وفساد أقبح من هـذا الإطلاق ؟ قاتلهم الله أنى يؤفـكون » .

أقول : قد تقدم الـكلام على هذه الفرية التى يلصقها المعترض بالوهابيين وإخوانهم . وهى أنهم يقولون « إن الدين كان واحداً ، والأئمة جعلوه أربعة » فقد كذبناها فيما مضى قريباً ، ورددناها بالبرهان بما أغنى عن إعادته ههنا .

وأما قول المعترض « بل هم الذين جعلوه شاغراً مباحاً لـكل عالم وجاهل » إلى آخره .

فهذا كذب منه وبهت كعادته ، فأما الجاهل: فلا خلاف عند من يعتد به من أئمة المسلمين : أن فرضه السؤال ، كما أرشده الله إلى ذلك فى كتابه الـكريم حيث يقول تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ففرض الجاهل سؤال أهل الذكر عن حكم الله تعالى ، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، لاعن مذهب فلان وفلان ، وأن لا يسأل جاهلا أو مقلداً مثله . وأما العالم : ففرضه الرد إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف. لقوله تعالى (فإن تنـازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ومعلوم أن الرد إلى الله : هو الرد إلى كتابه . والرد إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، بعد وفاته : هو الرد إلى سنته . لاخلاف فى ذلك . وعلى هذا : فإن العالم الذى لايقدر على استخراج الأحكام من كتاب الله تعالى ، وسنة

نبيه صلى الله عليه وسلم ، مع ما يستعان به على فهمهما من تفاسير الأئمة لـكتاب الله تعالى . وشروحهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتفاريع فقهاء الأمة عليهما : لايُعد من أهل الذكر . ولا يطلق عليه اسم العلم .

وأما قول المعترض « فقل لى بعمرك — إلى آخره » فهذا جهل قبيح منه بحقيقة دين الإسلام ، وما فرضه الله تعالى على عباده فى كتابه المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما جاءت به سنة المصطفى الذى لا ينطق عن الهوى ، من الآيات والأحاديث ، الآمرة بطاعة الله ، وطاعة رسوله ، واتباعه صلى الله عليه وسلم دون غيره ، لايجهل هذا الفرض إلا أغلف القلب ، أعمى البصر والبصيرة . وقد أقسم الله بنفسه الـكريمة : أنه لا إيمان لمن لم يرض بحكم رسوله فيما شجر بينه و بين خصمه من الخلاف . مسَلِّمين لحكمه راضين به ، لايجدون فى أنفسهم حرجاً منه و يسلموا له تسليماً . فأين هذا ممـا يدعو إليه هذا الملحد من أصول أصلها من يجوز عليهم الخطأ . وليسوا بمعصومين . قد جعلها المعترض عوضاً عن الأصول التى لايغنى غيرها شيئاً عند الله تعالى . وهى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل قام يكفر من يقول : إن أصل دينه الـكتاب والسنة ، وأن الرجوع عند الاختلاف إليهما . لاإلى غيرهما . ويقول هذا الملحد الضال «فقل لى بعمرك : هل سمعت أن فى الدنيا هكذا دين . فما من دين ولا مذهب إلا وله أصـول وفروع محررة يرجع إليها أهله حتى الملاحدين » إلى آخره .

ونحن نقول لهذا المعترض : إن أصول ديننا وفروعه محررة مقررة . وهى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . وقد ضمن الله لنا حفظهما عن التغيير والتبديل . وأخبرنا أنه أ كمل لنا بهما الدين ، وأتم بهما علينا النعمة . فقال تعالى (اليوم أ كملت لـكم دينكم . وأتممت عليكم نعمتى) ومعلوم أن الـكامل لا يحتاج إلى زيادة ، وكيف يكون ذلك ؟ وقد أرسل إلينا رسولا من أنفسنا يبين لنا ما نُزِّل إلينا من ربنا . فبين لنا الحلال من الحرام ، وفصّل لنا ما أجمل ووضح لنا ما أشكل . فقال صلى الله عليه وسلم « تركتكم على المحجة البيضـاء

ليلها كنهارها. لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك» فما عذر من يعرض عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويجعلهما نَسْياً منسياً ؟ كما يدعو إليه هذا الملحد ، ويكتفى عنهما بأقوال معقدة لايعرف صحيحها من سقيمها؟إن الكتاب الذى أعجز البلغاء ، وعقل ألسنة الفصحاء عن أن يأتوا بآية مثله أحق بالتقليد والاتباع . كذلك سنة نبيه الذى لا ينطق عن الهوى . وهو أفصح الفصحاء ، وأبلغ البلغاء . وقد أوتى صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم . وقد أمنَهُ الله تعالى على تبليغ رسالته ، فهو أحق بالاتباع ، دون غيره ممن لم يتعبدنا الله بتقليدهم ، ولا اتباعهم . فإن تجاهل هذا الملحد كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه صلى الله عليه وسلم ، وجحد أنهما الأصل لهذا الدين الذى بعث الله به نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم . وتعبد الخلق بطاعته واتباعه ، دون غيره كائناً من كان ، وأن المعترض : لم يسمع أن فى الدنيا هكذا دين ، وفضل عليه دين الماديين . فلا أرضاه الله . وليشهد علينا هو ومن على شاكلته : أننا لهم مخالفون ، ولأصولهم المخالفة لكتاب الله تعالى وسنة نبيه منكرون ، كما ننكر أصول الماديين وغيرهم من أهل الضلال . ونكفر بها وبمن قلدهم فيها ، كالحاج مختار وشيخه دحلان ، دعاة البدع والضلال .

قال المعترض « فإذا علمت هذا . فاعلم أن الشرع عندنا مبنى على ثلاثة أركان . وهى الأصول ، والفروع ، والقياس . فالأصول كلها : عن كتاب الله تعالى والفروع كلها : عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهى بيان للأصول . ودليله قوله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقوله (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) وهذا ضرورى بالنص والعقل . ولو لم يبين الله على لسان رسوله ما جاء فى القرآن من الأحكام مجملا ، أو النص فيه متشابهاً ، أو الأسماء مشتركة لكان الدين على غاية من التشويش . ولا يصح عليه وصف الكمال وإتمام النعمة . لأننا فى الأركان الثلاثة — فضلا عن غيرها — نقع فى اختباط . فالقرآن العظيم ما صرح لنا بعدد أوقات الصلاة وأسمائها . وعدد ركوعها وسجودها وتشهدها

إلى آخره . ولا بنصابات الزكاة وما يتعلق بها ، ولا بأكثر مناسك الحج وما يتعلق به ، ولا بأكثر واجبات التعامل . فلولا أن السنة أتت بتفاصيلها لكان الدين ألعوبة بيد العلماء والأمراء ، كما هو الحال فى أكثر الأديان . فالتنكب عن السنة والاعتماد على مايفهم من القرآن فقط : تنكب عن الدين . بل خروج منه . ولا يقوله إلا أحمق ، لايعرف من الدين شيئاً ، أو كافر يتستر بالدين ، وما هو منه على شيء . وأما القياس : فبعض أرباب البدع أنكره . لكن جمهور الأمة على القول والعمل به . وأصله عن اجتهاد علماء الصحابة فيما لم يعلموا فيه نصاً . ثم اتبعهم به التابعون والأئمة المجتهدون على قاعدته وشرطه . ثم بعد قرن الأئمة وظهور البدع والنحل : أضاف العلماء للأركان الثلاثة ركناً رابعاً ، وهو الإجماع . وهذا أيضاً اقتبسوه من حديث « ما رآه المسلمون حسناً » وقاعدة القياس عندهم معلومة . ويرجعون فيما يختلفون فيه إلى ماصح عن أكثر علماء الصحابة »

أقول : ليس لنا غرض فى الدخول مع المعترض فى هذه المسائل التى هى أصول أحكام الشرع لشهرتها ، وعدم الخلاف فيها بين أئمة أهل السنة ؛ وإن كان المعترض قد خاض فيها بجهله ، وعدم معرفته لأصول الدين من فروعه . فقصدنا من نشر كلامه هنا بنصه : إنما هو لأجل فضيحته . وبيان أنه من الصم البكم الذين لايعقلون . فإن أصول الشرع وفروعه : قد أحكمها الله فى كتابه ، وفى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ودونها المفسرون وشراح الحديث ، وبينوها بما لا نحتاج معه إلى تخليط أمثال هذا الجاهل الملحد، الذى جعل سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فرعاً ، لاتستقل بتشريع الأحكام . وجعل القياس ركناً ثالثاً للكتاب والسنة . وقال عن الإجماع : إنه حدث بعد قرن الأئمة الأربعة ، وأن العلماء لما كثرت الملل والنحل جعلوه ركناً رابعاً للكتاب والسنة والقياس . فهل عين رأت أو أذن سمعت بمثل تخليط هذا الأحمق المجهول ؟ .

وأعظم وأطم من ذلك : تعليل هذا الملحد لأحكام القرآن بأنها على غاية من التشويش . ولا يصح عليها وصف الكمال وإتمام النعمة . والله تعالى يقول

(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى) ويقول (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) ويقول تعالى (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) ويقول تعالى (هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) إلى غير ذلك من الآيات فى هذا المعنى كثير . و « الحكمة » كما قال الشافعى رضى الله عنه وغيره من الأئمة هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد أخبر الله عباده : بأنه بعث فيهم رسولا من أنفسهم ، وأنزل عليه كتاباً قد أكمل لهم به الدين ، وأتم عليهم به النعمة ، ووكل بيان وتفصيل ما أنزله فى كتابه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم . ففرض عليهم طاعته ، واتباع أمره . وأخبرهم بأنه لاينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى . فأين زاغ المعترض عن هذا البيان المبين . والتفصيل الفاصل عن الشك باليقين ؟ فقد أعماه الهوى عن الهدى ، فلم يهتد إليه وناداه منادى الكتاب العزيز (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) فلم يلتفت إليه . هائماً فى ضلالته ، متوغلا فى بيداء جهالته ، لايعرف الأصول من الفروع ، ولا يفرق بين أدلة الأحكام من أصول الأحكام . وهكذا تنقض عرى الإسلام عروة عروة بمثل هؤلاء الجهلة الحمقى ، لا أكثر الله منهم بين المسلمين .

قال المعترض « واعلم أن الاختلاف فى الفروع والقياس ليس من محدثات الأئمة الأربعة ، بل هو واقع من زمن الصحابة . وكان يقع بينهم ذلك فى حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، فيراجعونه فيما يختلفون فيه ، وبعد وفاته يرجعون فيه إلى العلماء منهم ، وهكذا حال التابعين . وهذه حقائق مستفاضة مذكورة فى مواضعها ، من كتب الحديث والتفسير والأصول ، ومطولات الفقه المعتمد عليها عند أهل الدين . وحوادثها وأمثلتها أكثر من أن تجمع ، ولا يجهلها إلا العامى الأحمق . فمن هداه الله فى دينه ، وأرشده لما ينجيه : يوفقه لتتبع كتب علماء الدين . فيرى الحق ظاهراً كالشمس ، وأما من أضله الله وأشقاه : فينصب على مطالعة كتب أهل البدع والمقولات . ويتلقى أضاليلهم . كحقائق ثابتة . فيعيش

ألعوبة يبدأ هوانه . وسخرية بأعين أهل الدين ، ويموت هالكا للنار ، والعياذ بالله تعالى » .

أقول في كلام المعترض هذا : إنه من جنس خرافاته المتقدمة . ومغالطاته المتكررة . فهو دائما يهذى بهذه الحاقات التي ليس له عليها دليل إلا مجرد الدعوى الباطلة .

فقول المعترض « واعلم أن الاختلاف في الفروع والقياس ليس من محدثات الأئمة الأربعة » يشير به إلى أن هناك أناسا يقولون : إن الأئمة الأربعة هم سبب الاختلاف الواقع بين متعصبة المذاهب الأربعة ، ومن تشعب منها من الفرق الضالة . وهذا من المعترض افتراء وتعريض بالأئمة الأربعة ، ينزهون عنه . وإنما يقع الذم على المحدثين لهذا الاختلاف والتفرق بين المسلمين . فقد ابتدعوا في دين الله بدعاً لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك يدعون أنهم من أتباع الأئمة الأربعة ، مع مخالفتهم للائمة في أصول الدين وفروعه . وهذا المعترض يقول : إن اختلاف الغلاة من المقلدين . ومن عداهم من أهل الأهواء . كاختلاف الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وبعده . فقد كذب على الصحابة رضى الله عنهم . وأعظم الفرية فيما زعمه . إذ جعل ما يقع بين الصحابة رضى الله عنهم من اختلاف في سبيل الوقوف على دليل الحكم من الكتاب والسنة حجة في جواز اختلاف هؤلاء المبتدعين ، ومن تبعهم من غلاة المقلدين (كبرت كلمة تخرج من أفواههم . إن يقولون إلا كذبا) فما كان اختلاف أصحاب رسول الله تعصبا لمذهب ، أو لقول قائل غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وليس ما يقع بينهم يسمى اختلافا . بل هو بحث وتحقيق لحكم الله وحكم رسوله . فإذا بان لهم الحكم مع من كان قابلوه بالرضا والتسليم ، لا يطلبون له تأويلا أو تعليلا لموافقة مذهب انتحلوه ، كما عليه غلاة أهل التقليد . وهذا معروف مشهور من سيرة أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم . لا يجهله إلا أحمق ، كصاحب هذه الرسالة : الحاج مختار .

فإن أول اختلاف وقع بين الصحابة رضى الله عنهم ، حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك فى حقيقة موته ، وموضع دفنه . فلما حضر أبو بكر الصديق رضى الله عنهم أجمعين . قام فيهم خطيبا ، وتلا قول الله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا) وأخبرهم بما حفظه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موضع دفنه . فكلهم رضى الله عنهم قابلوه بالتسليم . ولم يختلفوا فيه . وكذلك الأمر فى قتال مانعى الزكاة : لما أراد الصديق رضى الله عنه قتالهم ، عارضه من عارضه من الصحابة . بقول رسول الله « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها : عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها » فقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه « إن الزكاة من حق لا إله إلا الله ـ أو قال : من حق المال ـ والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . والله لو منعونى عقالا ـ أو عناقا ـ كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها » فلما رأوا الحق مع الصديق رجعوا إليه راضين بحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وأما رجوع الفاروق عمر رضى الله عنه عن قول قاله على المنبر . فهو أكبر دليل على بعد الصحابة عن الاختلاف فى الدين . فقد أمر رضى الله عنه بأن لا يزاد فى مهور النساء على قدر ذكره . فذكرته امرأة بقول الله تعالى (وآتيتم إحداهن قنطارا) فترك قوله . وقال « كل أحد أفقه منك يا عمر » وقال « امرأة أصابت وأمير المؤمنين أخطأ » وأمر رضى الله عنه برجم امرأة ولدت لستة أشهر فذكره على رضى الله عنهم بقول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) مع قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) فرجع عن الأمر برجمها . وكذلك على رضى الله عنه سأله رجل عن مسألة . فقال فيها على . فقال الرجل : ليس كذلك يا أمير المؤمنين ، ولكن كذا وكذا . فقال على « أصبتَ وأخطأتُ . وفوق كل ذى علم عليم » وأيضا ابن عباس وزيد رضى الله عنهما لما اختلفا فى الحائض قال له زيد « القول

ما قلت » وهذا كثير يفوق الحصر مما يجرى بين الصحابة رضى الله عنهم . فإنه لاخلاف بينهم أمام حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم . فلا يتعصبون لرأى رأوه . ولا لقول قاله كبير أو صغير ، بل الكتاب والسنة هما ضالتهم المنشودة . وغايتهم المقصودة ، لا كما عليه غلاة المقلدين ، المتنكبين عن كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . فإنه لايستدل على جواز اختلاف هؤلاء فى الدين، وتفريقهم لجماعة المسلمين بما يقع بين الصحابة من تحقيقهم للحق ، إلا من عميت بصيرته . كصاحب هذه الرسالة المقلد الأعمى .

ثم إن هذا المعترض قد أثبت هنا اختلاف الصحابة والأئمة الأربعة فى الفروع والقياس ، مع أنه قد سبق القول منه قريبا « بأن الفروع والقياس ركنان للشرع عندهم . والركن الثالث لهما : كتاب الله تعالى » فهذا ما يقوله الحاج مختار فليس بغريب على غباوته (كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون)

وأما قوله «وهذه حقائق مستفاضة مذكورة فى مواضعها من كتب الحديث والتفسير — إلى قوله ، ولا يجهلها إلا العامى الأحمق »

فأقول: لا أجهل ولا أحمق من هذا الملحد المغالط . فلو كان يعرف من هذه الحقائق المستفيضة — كما يقول — حقيقة واحدة لذكرها . وأنى له ذلك وهو أجنبى عنها ، وليس من أهلها ؟ بل هو يدعى التقليد زورا وبهتانا .

وأما قول الملحد « فمن هداه الله فى دينه ، وأرشده لما ينجيه يوفقه لتتبع كتب علماء الدين — إلى آخر ماقال » .

فأقول : إن هذا الملحد قد أجمل فى محل التفصيل ، ودلس مغالطا فى مقام النصيحة منه والبيان . فلم يسم كتب علماء الدين التى فى مطالعتها التوفيق والنجاة ولم يبين كتب أهل البدع والمقولات التى عاقبة من انكب عليها أن يموت هالكا إلى النار ، ولكن الملحد تعمد التدليس والمغالطة ، مع شدة الحاجة إلى البيان والتفصيل فى هذا المقام . وما ذاك إلا لعلمه بأنه لو بين أسماء هذه الكتب التى يشير إليها ، لتبين للناس ضلاله ، وعدو له عن الصراط المستقيم . فهو لذلك

منافق صميم . ولما كانت الأعمال هي التي تصدق الأقوال وتزكيها . وقد قيل :

و يخبرني عن غائب المرء فعله كفى الفعل عما غيب المرء مخبرا

فإن أمامنا من أعمال هذا الملحد وأقواله في رسالته هذه — التي نحن بصدد الرد عليها — ما يفضح سريرته ، ويكشف عورته ، ويدلنا على مراده من هذه الكتب التي أشار إليها .

فأما الكتب التي حث على مطالعتها : فهي كتب دحلان وإخوانه من أهل البدع والضلال . فإنه قد اعتمدها في أول رسالته . والتزم النقل عنها بدون تصرف — كما قاله في أول رسالته — مقلداً لدحلان في تكفير المسلمين ، وإباحة الشرك في عبادة رب العالمين . فراجعه في الصحيفة الرابعة من رسالته . ثم تتبع بعد ذلك الكتب التي ينقل عنها : هل ترى فيها كتابا من كتب الحديث ، أو كتابا من كتب تفسير القرآن المجيد ؟ إلا مانقله من تفسير الفخر الرازي ، فحرفه وكذب على الرازي فيه . وقد نبهنا على ذلك في محله من ردنا هذا .

وأما الكتب التي يحذر عنها الملحد ، ويقول عنها : إنها كتب أهل البدع والمقولات : فهي صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الحديث ، وما تفرع عنهما من كتب أئمة المسلمين . فقد أبطل العمل بما حوته هذه الكتب من أحكام الدين وجعل الأخذ بما رجحته من الأحكام : زندقة لا إسلامية . وإليك ما يقوله الملحد الحاج مختار وذلك في صحيفة ٤٩ من رسالته .

قال « إن الأئمة الأربعة أحاطوا بجميع علوم الدين ، وما تركوا فيها زيادة لمستزيد ، حال كون أئمة الحديث ما تعرضوا لشيء منها ألبتة ، بل سردوا الأحاديث سردا في أبوابها ، على علاتها . فإذا وجدتم حديثا في البخاري أو غيره في مسألة ، ومثله في موطأ مالك مثلا . أحدهما : فيه تشديد ، والآخر : فيه ترخيص . فأنّى لكم معرفة الناسخ فترجحوه على المنسوخ ؟ وهكذا في سائر الأقسام التي تتوقف صحة الحكم على معرفتها . وأنتم لا تجدون في كتب الحديث بيانا ولا إشارة تهديكم إلى الصواب . أيجوز لكم الترجيح بمجرد الظن

والتخرص ؟ فهذه زندقة ، لا إسلامية — إلى أن قال — وأما قولكم : إنكم ما خرجتم عن الإجماع . فهذا هو المغالطة . لأننا بينا كنا نباحثكم عن إجماع الفقهاء والتعبد والتعامل : التجأتم إلى الإجماع على كتب الحديث . ومع هذا : فأخبرونا متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ يعنى من كتب الحديث »

وقال فى صحيفة ٤٧ « إن أئمة الحديث مادونوا الحديث لأجل العمل به ، ولا تتبعوا فيه أحوال الصحابة والتابعين ، بل دونوه لأجل حفظه . انتهى »

فهذا بعض من كلام الملحد بالحرف الواحد . فأى عداوة لكتب الحديث وأهل الحديث والتحذير عنها وعنهم أبلغ من ذلك ؟ مع ما يصرح به هذا الملحد من أن ما ترجحه كتب الحديث من الأحكام : يعد الأخذ به زندقة لا إسلامية لأنه ظن لا يفيد اليقين ، لأن كتب الحديث ليس فيها — بزعمه الفاسد — بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب ، لذلك حذر من مطالعتها ، وسماها كتب أهل البدع والمقولات . جازاه الله بعدله .

ثم إن المعترض عقد فصلا نقل تحته من كتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلاماً — من أوله إلى آخره — نحن بحمد الله تعالى أسعد به من المعترض ، وأحفظ لما جاء فيه فى حق الأئمة الأربعة ، قولا وعملا . وليس للمعترض فيه حجة إلا التدليس والمغالطة . وإلا فإنه من ألدّ أعداء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . أما نحن وجميع علماء أهل السنة فإنهم موافقون لشيخ الإسلام فيما حققه فى كتابه المذكور من هذه الأصول المهمة التى يجب على كل مسلم اعتقادها فى حق أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، ممن اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم . كما وصفهم شيخ الإسلام بأن هذا الصنف من العلماء : هم المؤمنون ، ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم فى ظلمات البر والبحر ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم . فهؤلاء معذورون فى خطئهم ، مأجورون عليه أجراً واحداً .

ومأجورون فى إصابتهم الحق . أجرين ، ولـكن هذا المعترض وإخوانه من المبتدعين يريدون سلب هذا الوصف عن أهله، وإلصاقه بمن هم أبعد الناس عنه ، من أهل البدع والضلال ، الذين يزعمون أنهم بمجرد انتسابهم إلى تقليد الأئمة الأربعة — مع مخالفتهم لهم فى أصول الدين وفروعه — يحلّون محل الأئمة الأربعة . فما يصدر عنهم من بدع وضلالات ينسبونها إلى مذاهب الأئمة الأربعة . فإذا عارضهم معارض وسفه أحلامهم عالم رشيد ، وبين خطأهم . قالوا : هذا عيب فى الأئمة الأربعة ، واعتراض عليهم . وهذا ظلم وعدوان . بل إساءة إلى الأئمة ، وتنقيص لحقهم ، وعلو مقامهم ، ونزول بهم إلى مواطن الجدل والتحقير ، وقد قال أبو حامد الغزالى فى كتابه « فاتحة العلوم »

(فصل) : وبالحرى أن نذكر فى هذا المقام نبذة من سيرة أئمة المذاهب ، ليعلم المقتدون بهم : أن شرفهم وعلو درجتهم ومكانتهم عند الله لم يكن بمجرد العلم الظاهر ، والتوسع فى تفاريع المسائل الفقهية . بل لكونهم من علماء الآخرة جامعين لعلاماتها ، متأسين فيها بالصحابة رضى الله عنهم والتابعين ، والسلف الصالحين . ونبين أن كل واحد منهم كان عابداً وزاهداً ، وعالما بعلوم الآخرة ، وفقيهاً فى مصالح الخلق ، ومعاملات الدنيا ، ومريداً بفقهه وجه الله تعالى . فهذه خمس خصال . اتبعهم فقهاء الفرق من جملتها على خصلة واحدة ، وهى التشمير والمبالغة فى تفاريع الفقه . لأن الخصال الأربع لا تصلح إلا للآخرة . وهذه الخصلة الواحدة تصلح للدنيا والآخرة أيضاً، إن أريد بها الآخرة . فلصالحها الدنيا شمروا لها ، وادعوا بها مشابهة أولئك الأئمة ، وزعموا أن من طعن فينا فقد طعن فيهم ، وطعن فى العلماء وفى العلم ، وهيهات . فلا تقاس الملائكة بالحدادين ، بل هم فى القيامة أول خصومهم وخصوم أتباعهم الذين انتسبوا إليهم ، وانتحلوا مذاهبهم ، إن أنصفوا أنفسهم . انتهى .

فأين الغزالى رحمه الله تعالى ينظر إلى ما نحن فيه اليوم من الحاج مختار وأمثاله من السفلة الجهلة ؟ لا بارك الله فيهم . ووقى المسلمين شرورهم . ثم اعلم أن المعترض—

فيما نقله عن شيخ الإسلام من كتابه « رفع الملام » ـ وإن كان قليلا . فقد حرف فيه وبدل ، وزاد فيه ونقص فى أكثر من ثلاث وعشرين موضعاً . تركت مناقشته عليها . لأن هذا المعترض سلسلة أكاذيب وأغلاط ، لا آخر لها . ولم أكن ملتزماً لمناقشته فى جميع أغلاطه ، بل فيما لا يجوز السكوت عليه منها ، كدعائه إلى الشرك فى عبادة الله تعالى ، واتباع غير رسوله صلى الله عليه وسلم وكالابتداع فى الدين بما لم يأذن به الله تعالى ولا رسول الله أو ما يفتريه من الكذب على أئمة المسلمين . فهذه المسائل قد عاهدت الله على جهاد أعدائه فيها ، كالحاج مختار وشيخه شيخ الضلال دحلان . والله حسبنا ونعم الوكيل .

وبعد أن انتهى المعترض من نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : صار يفرع على كلامه ، ويقتبس ألفاظاً وجملا من كلام الشيخ ، يبنى عليها ما يمليه عليه عقله الفاسد ، وفهمه العاطل من الهذر الذى لا يعقل ، بل زاد عليه بأن كتب الحديث ـ وخص منها الصحاح الستة ـ فيها من الاختلاف ما ينوف عن الثلث منها ، وأنه رأى فى شرح الزرقانى على موطأ مالك : مثبات المسائل المختلف فيها بين الصحابة ، وكثير منها ما كان فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه لما صار الفتح تَفَرَّق الصحابة فى أقطار الأرض ، وصار كل منهم يفتى بما عنده من العلم ، وأن الأئمة الأربعة : كل واحد منهم قد تلقى علومه على أهل البلد التى حل فيها ، مثل الحرمين ، والعراق وغيرهما . وأنه بسبب الرخص والعزائم والناسخ والمنسوخ : وقعت الاختلافات فى الدين بين الصحابة فمن بعدهم .

فيخيل لسامع كلام هذا الجاهل الأحمق : أن الدين كان على عهد الصحابة رضى الله عنهم ـ وكذا على عهد التابعين لهم ـ فى حالة من الغموض وعدم البيان . وكثرة الاختلافات ، لعدم ضبطه ومعرفة ناسخه ومنسوخه ، ورخصه وعزائمه ، يتعذر معها معرفة الأحكام من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل يشعر كلامه هذا : أنه لا وجود للكتاب والسنة ، وأن أحكام الدين : هى ما يتلقى من بعض الصحابة الذين تفرقوا فى أقطار الأرض بعد الفتح ، على ما فيه

من اختلاف بينهم ، حتى جاء الأئمة الأربعة ، فأصلحوا من أمر هذا الدين ما كان مضطرباً ، و بينوا ما كان خافياً ، مما عجز الصحابة والتابعون من بعدهم عن معرفته و بيانه . وكأن هذا القائل لم يسمع الآيات والأحاديث الواردة في إكمال الله تعالى لهذا الدين ، وحفظه له من كيد أعدائه الظالمين ، و إبلاغه لهذه الأمة بأتم بلاغ مبين ، حيث يقول تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينا) وقال صلى الله عليه وسلم « تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، لايزيغ عنها بعدى إلا هالك» وذلك قبل أن يخلق الأئمة الأربعة وقرنهم الذى كانوا فيه . ومع ذلك فإن الأئمة الأربعة رحمهم الله لم يدعوا لأنفسهم ما ادعاه لهم هذا الملحد الذى يزعم أنه يدافع عن مقام الأئمة الأربعة ، مع أن هذا كذب منه ، بل زور و بهتان . بل ضلال وإضلال . فإنه من ألد أعدائهم ، فإنه مشرك ، وهم موحدون . وجاحد لصفات الله تعالى ، وهم لها مثبتون . ومبتدع فى الدين ، وهم متبعون ، ومقلد أعمى عن الهدى ، وهم بنور الله مهتدون . فهو إنما يدافع عن نفسه وشيعته أهل البدع والضلال ، الذين أحلوا أنفسهم محل الأئمة الأربعة . وزعموا أن من طعن فيهم فقد طعن فى الأئمة الأربعة ، كما ذكر ذلك الغزالى . وهكذا يتقمص هؤلاء الضلال شخصيات الصالحين ، وهم من ألد أعداء الدين

قال المجهول الأحمق «تأمل بفكر طهره الله من أقذار الهوى: الحرج الذى كان يلحق الأمة ، والإهمال الذى كانت تقع فيه ، لو انحصرت فى مذهب واحد ، والفوضى التى كانت تقع فى الدين ، لو أطلق الرأى لكل إنسان بما يفهم من الكتاب والسنة وبما يجتهد فيه » .

أقول : إن كل من تأمل فى كلام هذا الأحمق بفكر طهره الله من أقذار الجهل والهوى ، ونور الله بصيرته فى الدين عن الزيغ والعمى : يحمد الله على الهداية والسلامة ، وتجنب طرق الضلالة والغواية ، التى انغمس فيها هذا الجاهل الأحمق ، الذى حارب الله تعالى ورسوله ، وهو يحسب أنه يحسن صنعا . فقد صرح هنا بما كان يلمح به سابقاً من الغمز فى أحكام الدين ، إذ كان يرميها به من الغموض

والخفاء ، وتعارض النصوص ، وكثرة اختلاف الصحابة رضى الله عنهم ، وعدم معرفة الناسخ والمنسوخ منها . وكذا الرخص والعزائم إلى آخره . وقد نبهنا على ذلك قريباً . ثم هو ههنا يقول « إن الأمة المحمدية لو انحصرت فى مذهب واحد وأخذت بما تفهم من الكتاب والسنة، و بما يجتهد فيه منهما المجتهدون . فإنها تقع فى حرج و إهمال وفوضى » .

وهذا القول من هذا الضال : طعن فيما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم من القرون المفضلة . فإنهم كانوا على مذهب واحد . لايعرفون إماماً غير رسول الله ، ولا يدينون بغير ماجاءهم به من كتاب ربهم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ممتثلين لأوامرهما ، واقفين عند حدودهما . مضى على ذلك أصحاب رسول الله ومن تبعهم من القرون المفضلة ، مجتهدين فى استخراج الأحكام من هذين النورين : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله المطهرة . ملتزمين أثر هذا النبى الكريم . لايعرفون متبوعاً غيره فى جميع أقواله وأفعاله . مضوا على ذلك ، وهم فى عز وسعة ، وجماعة محكمة . لا فرقة فيها . مجاهدين فى سبيل الله تعالى ، وفى حفظ دينه كل معاند ومنافق ، أو مخالف لسبيل المؤمنين ، مبتدع فى الدين . أحمق مشاقق ، حتى بلغ الدين فى عصرهم أعلَى ذروة المجد والسؤدد . ففتحوا الأقطار ، ومصروا الأمصار ، وخضعت لهم رقاب الجبابرة . فدخل فى هذا الدين ــ الذى هو على مذهب واحد ــ جميع الأقطار التى فتحوها . فلم يشكوا من دينهم حرجا ولا إهمالا ولا فوضى ، كما زعمه الحاج مختار الجاهل الأحمق . و بعد هذا خلف خلوف يقولون ما لا يفعلون ، و يفعلون ما لا يؤمرون . فرقوا الدين وجعلوا أهله شيعا . كل حزب بما لديهم فرحون . نصبوا أئمة من عند أنفسهم جعلوهم فى مقام الرسول صلى الله عليه وسلم فى وجوب الاتباع . وألفوا كتبا نسبوها مذاهب لهؤلاء الأئمة بغير رضاهم ، زعموا أنها تغنى عن الكتاب والسنة والرد إليهما . فرفعوا هؤلاء الأئمة من مقام الإرشاد إلى مقام الرسالة فى وجوب اتباعهم . وتركوا الكتاب والسنة ومن جاء بهما نسياً منسياً . ومنعوا الرد إليهما فى حال

الاختلاف . وأقاموا النكير على من رد عند التنازع إليهما . وأخرجوه من الإسلام . وقالوا عنه : إنه صاحب مذهب خامس . فقد استحكم الغلو فى أمر التقليد فى هذه الأزمان المتأخرة ، حتى انطمست فيها أكثر معالم الدين، ولولا حفظ الله تعالى لدينه ، وصدق وعد نبيه صلى الله عليه وسلم بأن « لا تزال طائفة من أمته على الحق ظاهرين ، لايضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم على ذلك » لقضى هؤلاء الدعاة إلى ترك الكتاب والسنة بحجة التقليد على البقية من هذا الدين الحنيف . ولكن الله تعالى حافظ دينه ، ومصدق وعد نبيه فانه من عصر الصحابة إلى يومنا هذا : لم يزل أئمة المسلمين — ومنهم الأئمة الأربعة — ينكرون التقليد ويذمونه ، ويحذرون منه ، ويحثون على الاجتهاد والأخذ من الكتاب والسنة . وقد أمر الله تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . فقال (ما آتاكم الرسول فخذوه . وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) وقال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) والآيات فى القرآن كثيرة ، يأمر تعالى فيها بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » وفى حديث العِرْباض بن سارية رضى الله عنه فى موعظة رسول الله صلى الله عليه وسلم البليغة ، وفيها « فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور . فان كل محدثة بدعة . وكل بدعة ضلالة » أخرجه أبو داود والترمذى . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكرموا أصحابى . فانهم خياركم . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم . ثم يظهر الكذب — إلى آخر الحديث » رواه النسائى بإسناد صحيح . قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فى كتابه « ذم التقليد » قد حذر النبى صلى الله عليه وسلم من محدثات الأمور . وأخبر « أن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة »

ومن المعلوم بالضرورة : أن ما عليه هؤلاء من التقليد الذى يتركون له كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويعرض القرآن والسنة عليه ، و يجعل معياراً عليهما : من أعظم المحدثات والبدع التى برأ الله سبحانه منها القرون التى فضلها ، وخيرها على غيرها ــ إلى آخر كلامه .

وقال رحمه الله تعالى أيضاً فى كتابه « أعلام الموقعين » وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه مذهبان : أحدهما : لايلزمه . وهو الصواب المقطوع به ، إذ لا واجب إلا ما وجبه الله ورسوله . ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون غيره . وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبرأ أهلها من هذه النسبة ، بل لايصح للعامى مذهب . ولو تمذهب به . فالعامى لا مذهب له . لأن المذاهب إنما تكون لمن له نوع نظر واستدلال . و يكون بصيرا بالمذاهب على حسبه ، أو لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب ، وعرف فتاوى إمامه وأقواله . وأما من لم يتأهل لذلك ألبتة ، بل قال : أنا شافعى ، أو حنبلى ، أوغير ذلك ، لم يصر كذلك بمجرد القول ، كما لو قال : أنا فقيه أو نحوى ، أو كاتب : لم يصر كذلك بمجرد قوله . يوضحه : أن القائل هو شافعى أو مالكى ، أو حنفى يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه ، وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله فى العلم والمعرفة والاستدلال ، فأما مع جهل و بعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه : فكيف يصح الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة ، والقول الفارغ من كل معنى ؟ والعامى لا يتصور أن يصح له مذهب . ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره . ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله كلها و يدع أقوال غيره ، وهذه بدعة قبيحة حدثت فى الأمة ، لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام ، وهم أعلا رتبة وأجل قدراً ، وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك ، إلى آخر كلامه رحمه الله .

ومن كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام ــ وقد تقدم بطوله ــ قال : ولم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقليد لمذهب ، ولا إنكار على أحد

من السالمين ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين . فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قاله ، كأنه نبي أرسل إليه . وهذا نأى عن الحق ، و بعد عن الصواب ، لم يرض به أحد من أولى الألباب انتهى .

وقال الإمام أبو شامة فى كتابه « المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » وسئل بعض العارفين عن المذهب ؟ فأجاب : إن معناه دين مبدل ، قال تعالى (ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) انتهى .

وقال الشيخ ابن العز فى حاشية الهداية : فمن يتعصب لواحد معين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و يرى أن قوله هو الصواب الذى يجب اتباعه دون الأئمة المتأخرين : فهو ضال جاهل . وقد يكون كافراً يستتاب ، فإن تاب و إلا قتل .

وقال العالم الأصولى الفقيه الشيخ محمد بن عبد العظيم المكى الحنفى فى كتابه « القول السديد » الفصل الأول : اعلم أنه لم يكلف أحداً من عباده بأن يكون حنفياً أو مالكياً أو شافعياً أو حنبلياً . بل أوجب عليهم الإيمان بما بعث به محمداً صلى الله عليه وسلم ، والعمل بشريعته . انتهى .

وفى هذا كفاية فى بيان ضلال هذا الملحد ، لئلا يغتر به من لا علم عنده .

قال المعترض الملحد « يزعم هؤلاء الضالون : أن ابن تيمية أفتى بجواز الاجتهاد ، والأخذ عن غير الأئمة الأربعة ، فأقول : نعم . قال ابن تيمية فى الرسالة المذكورة : بجواز الاجتهاد ، والأخذ عن غير الأئمة الأربعة ، لكنه بكافة كتبه ومباحثه يصرح باتباعه واعتماده على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . ثم تجده قيد التجويز بشروط سيأتى بيانها ، لعلها ماتوفرت فيه وفى أقرانه ، فضلا عن علماء زماننا »

أقول : يزعم هذا الملحد أن الوهابيين ومن وافقهم من أهل السنة — قديماً وحديثاً — يدينون بالاجتهاد المطلق . وأنهم يقلدون فى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وقد كذبنا دعواه هذه فيما تقدم .

ومع ذلك : فإن المعترض ينكر وجود الاجتهاد من بعد عصر الأئمة

الأربعة ، ويقول : إن الاجتهاد بدعة في الدين . وقد فندنا دعواه هذه أيضاً ، وبينا بطلانها في أول ردنا هذا بما أوردناه من كلام أئمة المسلمين من جميع المذاهب الأربعة وغيرهم بأن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات ، وأنه لا يجوز خلو عصر منه ، وأن ترك الاجتهاد مؤد إلى إبطال الشريعة ، ولم ينقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك حرفاً واحداً .

وأما ما ذكره الملحد عن الشيخ ابن تيمية وكتبه ومباحثه : فهو كذب ، ومجرد دعوى بلا دليل . فإنه لا يعرف من كتب ابن تيمية غير هذه الرسالة الصغيرة « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » لأنه وجد فيها ـ بزعمه ـ مايوافق هواه ومع ذلك فقد حرف في النقل ههنا أشنع تحريف . وافترى على الشيخ فيها ، ونسب إليه قولا كذباً وزوراً ، كما ستراه قريباً بعد هذا ، فيما أنا مورده من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، ما يكذب دعوى هذا الملحد على الشيخ ويبين جهله . فإنه في جهالة عمياء ، وغباوة شنعاء ، يتلقف معلوماته وعقائده من حثالات المبتدعين . ومن الجهلة الجائمين على عادات آبائهم وأجدادهم السالفين . ويجرى مع الهوى ، مفترياً الكذب على أئمة الدين ، محرفاً لكلامهم ، لايرجو من الله وعداً . ولايخاف وعيداً . وقد قال تعالى (ألا لعنة الله على الكاذبين).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه « منهاج السنة » قال الرافضي : وذهب الجميع منهم إلى القول بالقياس ، والأخذ بالرأي . فأدخلوا في دين الله ماليس منه . وحرفوا أحكام الشريعة ، واتخذوا مذاهب أربعة ، لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا زمن الصحابة . وأهملوا تأويل الصحابة ، مع أنهم نصوا على ترك القياس ، وقالوا : أول من قاس إبليس .

قال الشيخ : الجواب عن هذا من وجوه ـ إلى أن قال ـ الوجه الخامس : أن قوله « أحدثوا مذاهب أربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » إن أراد بذلك : أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة رضي الله عنهم . فهذا كذب عليهم . فإن هؤلاء الأئمة لم يكونوا

على عصر واحد ، بل أبو حنيفة توفى سنة خمسين ومائة . ومالك سنة تسع وسبعين ومائة . والشافعى سنة أربع ومائتين . وأحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين . رحمهم الله تعالى . وليس فى هؤلاء من كان يقلد الآخر ، ولا من يأمر الناس باتباعه ، بل كل منهم كان يدعو إلى اتباع الكتاب والسنة . وإذا قال غيره قولا يخالف الكتاب والسنة عنده رده ، ولا يوجب على الناس تقليده .
وإن قلت : إن أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس . فهذا لم يحصل بمواطأة ، بل اتفق أن قوماً اتبعوا هذا ، وقوماً اتبعوا هذا ، كالحجاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق . فرأى قوم هذا دليلا خريتا فاتبعوه . وكذلك آخرون . وإذا كان كذلك : لم يكن فى ذلك اتفاق أهل السنة على باطل . بل كل قوم ينكرون ماعند غيرهم من الخطأ . فلم يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن يقبل من كل هؤلاء ماقالوه ، بل جمهورهم لايأمر العامى بتقليد شخص معين ، غير النبى صلى الله عليه وسلم فى كل مايقوله . والله تعالى قد ضمن العصمة للأمة . فمن تمام العصمة: أن يجعل عدداً من العلماء إذا أخطأ الواحد فى شىء كان الآخر قد أصاب فيه ، حتى لايضيع الحق . ولهذا لما كان فى قول بعضهم من الخطأ مسائل — كبعض المسائل التى أوردها الرافضى — كان الصواب فى قول الآخر . فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلا — إلى أن قال :

الوجه الثامن : أن أهل السنة لم يقل أحد منهم إن إجماع الفقهاء الأربعة: حجة معصومة . ولا قالوا : إن الحق منحصر فيها . وأن ما خرج عنها باطل ، بل إذا قال من ليس من أتباع الأئمة الأربعة — كسفيان الثورى والأوزاعى والليث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين — قولا يخالف الأئمة الأربعة : رد ماتنازعوا فيه إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وكان الراجح هو الذى قام عليه الدليل . انتهى مانقلته من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فهل يتفق هذا مع ما افتراه هذا الملحد الضال ، ونسبه إلى الشيخ ؟ فإن هذا دأبه مع جميع علماء المسلمين من أهل السنة ، الكذب عليهم وتحريف كلامهم .

قال المعترض « ثم قال — يعني الشيخ ابن تيمية — في آخر الرسالة المذكورة مانصه : واعلم أن سبيل اتباع الأئمة : هي التي يجب سلوكها . وما سواها فهو أقبح من أقوال الخوارج والمعتزلة ، وغيرهم من أهل الضلال انتهى . فهذا كلام إمامكم بنصه . ولاجرم أنكم عالمون بما كان عليه من الحق والإنصاف ، لكن الشيطان أغراكم على اتهامه بما هو برىء منه . وليس هذا الإمام وحده أنصف من نفسه ، بل جميع أجلاء علماء أهل السنة كانوا — وما زالوا — على هذا الهدى . وهذا الصراط المستقيم » .

أقول : إن مانسبه الملحد من هذا الكلام إلى الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى : كله كذب بحت ، لم يقله الشيخ ، لا لفظاً ولا تضمنه كلامه معنى . وإنما هو من اختلاق هذا الملحد . كعادته في تحريف كلام العلماء والكذب عليهم . ونحن ننقل كلام الشيخ ابن تيمية الذي حرفه المعترض بنصه .

قال الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه « رفع الملام » في الكلام على نصوص الوعيد . فإن قيل : فهلا قلتم : إن أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف . وإنما تتناول محل الوفاق . وكل فعل لعن فاعله ، أو توعد بغضب أو عقاب : حُمل على فعل اتفق على تحريمه ، لئلا يدخل بعض المجتهدين في الوعيد ، إذا فعل مااعتقد تحليله ، بل المعتقد أبلغ من الفاعل . إذ هو الآمر له بالفعل ، فيكون قد ألحق به وعيد اللعن ، أو الغضب بطريق الالتزام ؟ قلنا : الجواب من وجوه — ثم ذكر اثنى عشر وجهاً — ثم قال في الوجه الثاني عشر منها : أن نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جداً . والقول بموجبها واجب على وجه العموم والإطلاق ، من غير أن يعين شخص من الأشخاص . فيقال : هذا ملعون ، أو مغضوب عليه ، ومستحق للنار . لا سيما إن كان لذلك الشخص فضائل وحسنات : فإن مَنْ سوى الأنبياء يجوز عليهم الصغائر والكبائر ، مع إمكان أن يكون ذلك الشخص صدِّيقاً ، أو شهيداً ، أو صالحاً ، لما تقدم أن موجب الذنب : يتخلف عنه بتوبة أو استغفار ، أو حسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ، أو شفاعة ، أو لمحض

مشيئته ورحمته . فإذا قلنا بموجب قوله تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً . وسيصلون سعيراً) ـ ثم ساق آيات فى هذا المعنى ـ وقال : إلى غير ذلك من آيات الوعيد ، أو قلنا بموجب قوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله من شرب الخمر ، أو عق والديه » ـ ثم ذكر أيضاً أحاديث بهذا المعنى ـ ثم قال : إلى غير ذلك من أحاديث الوعيد : لم يجز أن يعين شخص ممن فعل بعض هذه الأفعال . ونقول : هذا المعين قد أصابه هذا الوعيد ، لإمكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة . ولم يجز أن نقول : هذا يستلزم لعن المسلمين ولعن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولعن الصديقين ، أو الصالحين . لأنه يقال : الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الأفعال ، فلا بد من مانع يمنع لحوق الوعيد به ، مع قيام سببه . ففعل هذه الأمور ممن يحسب أنها مباحة باجتهاد ، أو تقليد ، أو نحو ذلك ، غايته : أن يكون نوعاً من أنواع الصديقين الذين امتنع لحوق الوعيد بهم لمانع ، كما امتنع لحوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية أو غير ذلك .

واعلم أن هذه السبيل هى التى يجب سلوكها . فإن ماسواها طريقان خبيثان ، أحدهما : القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الأفراد بعينه ، ودعوى أن هذا عمل بموجب النصوص . وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب والمعتزلة وغيرهم . وفساده معلوم بالاضطرار ، وأدلته معلومة فى غير هذا الموضع .

انتهى المقصود من نقل كلام الشيخ ابن تيمية الذى حرفه المعترض ليقابله القراء ، وكل مطلع عليه ، وليتحققوا تحريف هذا الملحد لكلام العلماء ونسبته إلى الشيخ ابن تيمية من القول مالم يقله .

وأما قول المعترض « فهذا كلام إمامكم بنصه »

فالجواب أن نقول : ليس هذا كلام إمامنا . فقد غير المعترض لفظ كلام إمامنا ومعناه . وقد أوردنا نحن نص كلام إمامنا بالحرف الواحد ، ليعلم قدر أمانة هذا المحرف المنحرف عن سبيل المؤمنين

وأما قول المعترض « ولا جرم أنكم عالمون بما كان عليه من الحق والانصاف — إلى آخره »

فنقول للمعترض : نحن عالمون بما كان عليه شيخ الإسلام ابن تيمية من الحق والإنصاف . وعلمنا بذلك علم يقين ، ورسوخ فى الحق ، مقرون لهذا الشيخ الجليل بأنه فى العلم والحق والإنصاف علَم الأعلام ، ومصباح الظلام . وهو حجة الله الناطقة على المعاندين ، وسيف الله المسلول على رقاب الزنادقة والمبتدعين . نسأل الله تعالى له الرحمة والغفران ، و إعلاء مقامه فى جنات النعيم ، مع الصديقين والشهداء والصالحين ، و إن رغم أنف الحاج مختار المتلون فى دينه . وسنحتج عليه بما أقر به هنا من فضل الشيخ و إمامته ، وأنه من أهل الحق والانصاف ، وأنه من جلة علماء أهل السنة ، الذين كانوا — وما زالوا — على الصراط المستقيم ، إن شاء الله وذلك حينما يبدأ هذا الملحد فى طريق الزندقة والحور بعد الكور فى حق شيخ الإسلام ابن تيمية رضى الله عنه — من سبه للشيخ وتضليله إياه، بغير برهان ولا حجة إلا فيما خالف فيه هواه ، ودمغه على رأسه من كلام شيخ الإسلام الذى هدم به شركه وضلاله .

وأما إطلاق المعترض على شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه إمامنا : فنعم كون الشيخ رحمه الله تعالى أهلا للإمامة والإرشاد ، وهو خير من يقتدى به من أهل عصره إلى يومنا هذا . فما كنا له مقلدين ولا متابعين ، إلا بما يفرضه علينا كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، من قبول الحق ، ونصرته ممن جاء به . ولما كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من وقت ظهوره إلى وقتنا هذا : هو إمام الأئمة المحققين لتوحيد الله تعالى ، و إثبات صفات كماله ، ونعوت جلاله على طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم من القرون المفضلة . فإنا له موافقون ، و بفضله و إمامته شاهدون

وأما فى الفروع : فإننا على مذهب إمامنا الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ولم نقلد شيخ الإسلام ابن تيمية فيما خالف فيه الإمام أحمد ، كمسألة الطلاق

الثلاث دفعة واحدة وغيرها . فالمعترض ملفق ، بعيد عن الحق

ثم إن المعترض أورد كلاما بطريق الاستشكال . ثم أجاب عنه بجواب من نوعه . كله خلط وتحريف ، وهذيان متناقض ، لا طائل تحته

ثم قال المعترض « الفصل الثالث فى الاجتهاد . وفيه مقدمة ومباحث »

أقول : قد تقدم أن المعترض قال « ولنرجع إلى المقصود من هذه الرسالة . المسألة الأولى فى الاجتهاد » .

فلم يذكر شيئا مما يتعلق ببحث الاجتهاد ، بل رجع إلى عادته فى البهت وافتراء الكذب على الوهابيين و إخوانهم. فقال « إنهم يبيحون التعبد بالاجتهاد بشرط الاستنباط من القرآن العظيم فقط . و ينكرون الإجماع الذى اتخذه علماؤنا أصلا من الأصول التى تنبنى عليها الأحكام . فايضاحا لفساد قولهم هذا : أتكلم إن شاء الله عن كل فرع منه على حدة » يعنى من فروع الإجماع . ثم شرع فى بيان الإجماع وفروعه . فقال « الفصل الأول فى الإجماع — إلى آخره » ثم ذكر الفصل الثانى فى أسباب اختلاف الأئمة إلى آخره . وهو فرع من فروع الإجماع عند المعترض . ثم قال « الفصل الثالث فى الاجتهاد» وهوهذا الذى نحن بصدده .

وظاهر هذا الترتيب ، وهذا التصرف من المعترض : أن الاجتهاد ، واختلاف الأئمة من فروع الإجماع . وهذا يكفى فى سقوط المعترض عن درجة العقلاء ، فضلا عن العلماء . وقد نبهت فيما تقدم على أن هـذا الملحد فى حالة من الجهل والحمق لا يعرف معها الأصول من الفروع ، ولا الفرق بينهما ، بل هوأعمى مخلط .

فما يجب التنبيه عليه هنا : أن هذا المعترض ينكر بقاء الاجتهاد ، ووجود المجتهدين فى هذه الأمة ، بعد عصر الأئمة الأربعة . وقد عقد هذه الترجمة للاجتهاد ، زاعما : أنه يرد فيها على القائلين ببقائه . وقد سمى المعترض « الاجتهاد بدعة فى الدين » وذلك فى أول رسالته هذه ، وفى بدء مناقشته للأئمة الذين ذكرنا أسماءهم . فان أول ما خاطبهم به مفتتحا به رسالته قوله « أما بعد أيها الإخوان المتلقبون بالمتنورين ، أراكم تدعون الناس لبدعة الاجتهاد فى الدين ، وغيرها من

البدع » الى آخر ما هذى به وقد استوفينا من الرد عليه ما فيه كفاية . وذكرنا أقوال جميع علماء المذاهب الأربعة بأن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات . لا يجوز خلو عصر منه . وأن ترك الاجتهاد مؤد إلى إبطال الشريعة

فأما ما ذكره المعترض هنا ، تحت هذا الفصل من مقدمة ومباحث : فينقسم إلى قسمين . أحدهما : المقدمة وما يتبعها من كلام المعترض نفسه . فانه كلام يدل على جهل محض لا يخالطه شيء من العلم . وعلى حمق لا يصحبه شيء من العقل الذى يرشد صاحبه إلى طلب الحق والهداية إليه .

وأما القسم الثانى ، وهو ما نقله عن بعض العلماء تحت هذه المباحث الثلاثة ، وهى تعريف الاجتهاد ، وجوازه ، وما يجب على المجتهد فيه : فإن كلام العلماء الذى نقله المعترض مثبت لبقاء الاجتهاد فى هذه الأمة ، ووجود المجتهدين فيها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وأن هذا الأحمق ومن قلدهم ضالون فى زعمهم : انقطاع الاجتهاد بعد عصر الأئمة الأربعة ، مردود عليهم فى ذلك من جميع المذاهب الأربعة . والغريب فى أمر هذا المعترض : أنه لا يعرف معانى ما ينقله من كلام العلماء . ويكفيه منه مجرد النقل عنهم ، مغالطا مع تحريف كلامهم ، والتصرف فيه بالزيادة والنقصان ، حتى إنه لا يفرق فيه بين ما هو حجة له أو عليه . فهو كالحمار يحمل أسفارا . ومن ذلك : ما نقله هنا عن صاحب كشف الظنون . فانه حجة عليه فى طعنه على أئمة أهل الحديث ، و بيان لفساد فهمه ، وأنه ليس على شيء من العلم

قال المعترض « قال فى كشف الظنون : فى حرف الجيم مع الميم . و إن من أصول فرض الكفاية : علم أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام . وآثار أصحابه التى هى ثانى أدلة الأحكام . وله أصول وأحكام وقواعد واصطلاحات . ذكرها العلماء ، يحتاج طالبه إلى معرفتها ، كالعلم بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وأعمارهم . ووقت وفاتهم ، والعلم بصفات الرواة وشرائطهم ، والعلم بمستند الرواة و إيرادهم ما سمعوه ، وذكر مراتبه ، والعلم بجواز نقل الحديث ، والعلم بالمسند والعالى

والنازل ، والمرسل والمنقطع والموقوف ، والمعضل ، والعلم بالجرح والتعديل الخ . والعلم بأقسام الصحيح والكذب ، والغريب والحسن والمتواتر والآحاد ، والناسخ والمنسوخ . وغير ذلك . فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها . انتهى »

قال المعترض « قلت : قوله : إنها ثانى أدلة الأحكام ، بناء على قاعدتهم : إذا تعارض حديثان فى حكم يرجعون فيه إلى ما صح منهما عن الصحابة . وهذه قاعدة إمامنا مالك رضى الله عنه ترجيح ما عمل به أهل المدينة »

أقول : انظر كيف خرج هذا الأحمق من كلام صاحب كشف الظنون بهذا الفهم والاستنباط العاطل . ولم يفهم معنى الكلام ، وما ورد فيه من مراعاة هذه الأصول ، وما ذكر معها من الأحكام والقواعد ، والمصطلحات التى يجب معرفتها و إتقانها على من أراد أن يكون من حملة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، التى هى ثانى أدلة الأحكام ، بعد كتاب الله تعالى . فقد جهل هذا الملحد : أن معرفة هذه الأصول يتوقف عليها مدار علم الحديث . وقد أتقنها أئمة أهل الحديث، واعتنوا بها غاية الاعتناء . لأنه لايكون إماما فى الحديث من يجهل أصوله واصطلاحاته ، كما زعمه هذا الملحد . ويكفيهم إجماع الأمة على إمامتهم ، وصحة ما دونوه فى كتبهم المشهورة بين المسلمين . وفى مقدمتها : الصحيحان — البخارى ومسلم — وهما اللذان ينكر هذا الملحد العمل والفتوى بنصوصهما ولو يعلم المعترض ما تضمنه كلام صاحب كشف الظنون لما أورده هنا . فهو كما قلنا عنه آنفا : كالحمار يحمل أسفارا . فان هذا الذى نقله عن صاحب كشف الظنون يلقمه حجرا ، ويرد كيده فى نحره ، فيما زعمه من اتهامه أئمة أهل الحديث بالتسامح والتقصير ، وأنهم لم يدونوا الأحاديث لأجل العمل بها ، بل لحفظها فقط . وقد فهم هذا الأحمق من كلام صاحب كشف الظنون : أن آثار الصحابة رضى الله عنهم هى ثانى أدلة الأحكام . فقال « قلت : إن قوله إنها ثانى أدلة الأحكام ، بناء على قاعدتهم — إلى آخر استنباطه » فما أحق هذا الأحمق بقول القائل :

قصرت فى الفهم . فاقصر فى الكلام . فما
ذا عشك ، ادرج . فما حبر كجاهله

ثم إن المعترض نقل كلاما ذكر أنه رآه فى الفصل السادس من كتاب «الفلاكة والمفلوكون» ذكر فى آخره كلاما مستطابا فى الثناء على الأئمة المجتهدين ، ورواة الحديث فى الصدر الأول من هذه الأمة . وهذا مما يضيق له صدر هـذا الملحد . ولـكنه ختمه بقوله «إنه قد تقرر الإجماع على تقليد المذاهب الأربعة»

ثم قال « فانظر ياأخى أى برهان أوضح لذى بصيرة أنارها الله بالإيمان من اجتماع بضع وتسعين جزءا من مائة جزء من المسلمين –وهم أهل السنة– على هذه المذاهب الأربعة من حين ظهورهم إلى الآن ، مع ما هم عليه من تباعد الأقطار واختلاف اللغات والعوائد والأخلاق . ولو أردت إحصاء ما ظهر فى هذه القرون من هذه الأمم من كبار العلماء الشاهدة آثارهم على عظيم مقامهم وقوة اقتدارهم على الاجتهاد لو أرادوه لما استطعت ذلك »

أقول : إن هذا المعترض قد أكثر من ترديد هذه الافتراءات على المسلمين ، وأهل السنة بأنهم مجمعون على تقليد الأئمة الأربعة ، إلى آخر ما هذى به . وقد تقدم من كلام المعترض شىء كثير فى هذا المعنى قد وفيناه حقه من الرد عليه . وربما يكون فى ردنا هنا نوع تكرير . فما العمل ؟ ونحن أمام أحمق مبطل ، بضاعته تـكرير الـكلام وترويج الباطل .

فنقول : قد تقدم قريباً كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى رده على الرافضى ، حيث رمى أهل السنة بأنهم قد أحدثوا مذاهب أربعة ، لم تكن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا زمن أصحابه . وقال الإمام جلال الدين السيوطى رحمه الله تعـالى فى كتابه « الرد على من أخلد إلى الأرض ، وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض » السادسة عشرة : قال النووى فى الروضة ، تبعاً للرافعى : المنتسبون إلى مذهب الشافعى وأبى حنيفة ومالك ثلاثة أصناف . أحدها : العوام . الثانى : البالغون رتبة الاجتهاد . واستعمال الأدلة ، وترتيب بعضها على بعض . ووافق

اجتهادهم اجتهاده . وإنما خالفوه أحياناً ، ولم يبالوا بالمخالفة . والصنف الثالث : المتوسطون . وهم الذين لايبلغون رتبة الاجتهاد فى أصل الشرع ، لكنهم وقفوا على أصول الإمام فى الأبواب ، وتمكنوا من قياس مالم يجدوه منصوصاً له على مانص عليه . وهؤلاء مقلدون له ــ ثم قال : السابعة عشرة : قال ابن قيم الجوزية : فى كتابه « ذم التقليد » أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فى تدريسه فى مدرسة ابن الحنبلى . وهى وقف على الحنابلة . والمجتهد ليس منهم . فقال : إنما أتناول ما أتناوله منها على معرفتى بمذهب أحمد ، لا على تقليدى له . ومن المحال : أن يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الأئمة دون أصحابهم الذين لم يكونوا يقلدونهم فأتبع الناس لمالك : ابن وهب وطبقته ممن يحكم الحجة ، وينقاد للدليل أين كان . وكذلك أبو يوسف أتبع لأبى حنيفة من المقلدين له ، مع كثرة مخالفته له . وكذلك الأثرم وطبقته من أصحاب أحمد رحمهم الله أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين إليه . وعلى هذا : فالوقف على أتباع الأئمة أهل الحجة والعلم : أحق به من المقلدين فى نفس الأمر . انتهى .

قال السيوطى : وقد كنت أجبت بمثل هذا الجواب قبل أن أقف عليه لما قيل لى مثل ذلك فى العام الماضى ، واستندت إلى أن ابن الصلاح ولى تدريس الشافعية بالنظامية . وهو موصوف بالاجتهاد المطلق وابن عبدالسلام ولى تدريس الشافعية بالصالحية والظاهرية . وابن دقيق العيد ولى تدريس المدرسة المجاورة لضريح الإمام الشافعى وغيرها من المدارس الموقوفة على الشافعية . وكذلك السبكى والبلقينى كلٌّ قد ولى مدارس الشافعية ، مع القطع بأنهم مجتهدون بقولهم وشهادة الناس لهم .

الثامنة عشرة : ذكر البلقينى فى «تصحيح المنهاج» قال الماوردى فى الأحكام السلطانية : إذا كان القاضى شافعياً لم يلزمه المصير فى أحكامه إلى أقاويل الشافعى حتى يؤديه اجتهاده إليها . وإن أداه اجتهاده إلى الأخذ بقول أبى حنيفة عمل به . وقال فى الحاوى : إن القاضى المنتسب إلى مذهب الشافعى وأبى حنيفة لايجوز له

تقليد صاحب المذهب ، بل يعمل على اجتهاد نفسه . وإن خالف مذهب من اعتزى إليه . وقال بعض أصحابنا : إنه يحكم بمذهب صاحبه . وأصول الشرع تنافيه . وكذا فى الذخائر . انتهى .

فانظر إلى هؤلاء الأئمة كيف لم يستنكروا أن يكون الإنسان مجتهداً ، وهو مع ذلك ينتسب إلى الشافعى ، أو أبى حنيفة أو غيرهما ؟

وقال فى موضع آخر : قال الغزالى فى المنخول : الاجتهاد ركن عظيم فى الشريعة ، لاينكره منكر . وعليه عوّل الصحابة رضى الله عنهم، بعد أن استأثر الله برسوله صلى الله عليه وسلم ، وتابعهم عليه التابعون إلى زماننا هذا ـ إلى أن قال :

السابعة والأربعون : قال الغزالى : فصل فى التنصيص على مشاهير المجتهدين من الصحابة والتابعين وغيرهم . ولا خفاء بأمر الخلفاء الراشدين ، إذ لا يصلح للامامة إلا مجتهد . وكذلك كل من أفتى فى زمانهم ، كالعبادلة ، وزيد بن ثابت ، وأصحاب الشورى ، ومعاوية . والضابط عندنا : أن من علمنا قطعاً أنه تصدى للفتوى فى أعصارهم ، ولم يمتنع عنها فهو من المجتهدين . ومن لم يتصد لها قطعاً فلا . ومن ترددنا فى ذلك فى حقه ترددنا فى صفته . قال : وقد انقسمت الصحابة رضى الله عنهم إلى ممسكين لايفتون بالعلم ، وإلى معتنين به . وأصحاب العمل منهم : لم يكن لهم منصب الفتوى ، والذين تعلموا وأفتوا فهم المفتون . ولا مطمع فى عد آحادهم ، بعد ذكر الضابط ، وهو الضابط أيضاً فى التابعين . هذا كلام الغزالى . وقال ألكيا الهرّاسى فى تعليقه فى الأصول مانصه ، فإن قيل: فاذكروا لنا المجتهدين ممن تقدم ، قلنا : نبدأ بالصدر الأول ، فالخلفاء الأربعة مجتهدون ، وبعدهم أهل الشورى : طلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبى وقاص وبعدهم معاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس رضى الله عنهم . وكل من تصدى للفتوى ، ونقلت عنه المذاهب من الصحابة والتابعين وتابعى التابعين ، كالفقهاء السبعة ، وابن سيرين . وقال ابن برهان : أما الصحابة : فلا شك أن الفقهاء المشهورين منهم من أهل

الاجتهاد . وأساميهم معلومة فى التواريخ . منهم العشرة ، وابن مسعود ، وعائشة ، وابن عمر ، وجابر ، وأبو هريرة ، وأنس وغيرهم . وأما التابعون : فقد اشتهر المجتهدون منهم ، كسعيد بن المسيب ، والأوزاعى ، والشعبى ، والحسن ، وابن سيرين ، والفقهاء السبعة .

وقال الزركشى فى البحر : قد عَدَّ ابن حزم فى الأحكام فقهاء الصحابة . فبلغ بهم مائة ونيفا . وهذا حيف .

وقد قال الشيخ أبو إسحاق فى طبقاته : أكثر الصحابة الملازمين للنبى صلى الله عليه وسلم كانوا فقهاء مجتهدين . لأن طريق الفقه فهم خطاب الله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم وأفعاله . وقد كانوا عارفين بذلك . لأن القرآن نزل بلغتهم وعلى أسباب عرفوها ، وعلى قصص كانوا فيها . فعرفوا منطوقه ومفهومه ، ومنصوصه ومعقوله . ولهذا قال أبو عبيدة فى كتاب « المجاز » لم ينقل أن أحدا من الصحابة رجع فى معرفة شىء من القرآن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى بلغتهم ، يعرفون معناه ، ويفهمون منطوقه وفحواه . وأفعاله هى التى فعلها من العبادات والمعاملات ، والسير والسياسات . وقد شاهدوا ذلك كله وعرفوه ، وتكرر عليهم وتحروه . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » ولأن من نظر فيما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقواله ، وتأمل ما وصفوه من أفعاله فى العبادات وغيرها : اضطر إلى العلم بفقههم وفضلهم . هذا كلام الشيخ أبى اسحاق .

قال الزركشى فى البحر : ولا يُطمع فى عد آحاد المجتهدين من الصحابة والتابعين ، لكثرتهم ، وعدم حصرهم . انتهى .

وقد تقدم فى كلام ابن حزم عد جماعة من المجتهدين فيهم كثرة . فلا نطيل بإعادتهم . وقد عقد الشيخ أبو إسحاق فى طبقاته — وظاهر كلامه فى خطبته : أنه لم يذكر فيها سوى المجتهدين — فانه قال : هذا كتاب مختصر فى ذكر الفقهاء لا يسع الفقيه جهله لحاجته إليه فى معرفة من يعتبر قوله فى انعقاد الإجماع ، ويعتد به فى

الخلاف . وبدأت بفقهاء الصحابة ، ثم بمن بعدهم من التابعين وتابعى التابعين ، ثم بفقهاء الأمصار . ثم ذكر جملة من الصحابة ، والتابعين وأتباع التابعين والأئمة الأربعة . وجملة من أقرانهم وأتباعهم ، وداود الظاهرى وجملة من أتباعه . فظاهر صنعه : أن كل من ذكره فى هذا الكتاب : فهو مجتهد . لأنه شرط فى كتابه ذكر من يعتبر قوله فى انعقاد الإجماع ويعتد به فى الخلاف . وهذا الوصف ليس إلا للمجتهد .

وقال النووى فى شرح المهذب : المزنى وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون . وهم منسوبون للشافعى . فأما المزنى وأبو ثور : فصاحبان للشافعى حقيقة ، وابن المنذر متأخر عنهما . وقد صرح فى المهذب فى مواضع كثيرة : بأن الثلاثة من أصحابنا أصحاب الوجوه . وجعل أقوالهم وجوها فى المذهب . وتارة يشير إلى أنها ليست وجوها . وقد قال إمام الحرمين ، فى باب ما ينقض الوضوء من النهاية : إذا انفرد المزنى برأى فهو صاحب مذهب . وإذا خرّج للشافعى قولا : فتخريجه أولى من تخريج غيره . وهو يلتحق بالمذهب لا محالة . قال النووى : وهذا الذى قاله الإمام حسن لا شك فى أنه متعين . وذكر النووى فى شرح المهذب : أن حرملة له مذهب مستقل لنفسه .

وفى طبقات ابن السبكى فى ترجمة عبدان المروزى أحد الحفاظ قال : روى أبو بكر بن السمعانى بإسناده عن بعض المشائخ قال : اجتمع فى عبدان أربعة أنواع من المناقب : الفقه ، والاسناد ، والورع ، والاجتهاد .

وقال ابن الصلاح فى ترجمة محمد بن نصر المروزى : ربما تذرع متذرع بكثرة اختياراته المخالفة لمذهب الشافعى إلى الإنكار على الجماعة العادّين له فى أصحابنا . وليس الأمر كذلك . لأنه فى هذا بمنزلة ابن خزيمة والمزنى وأبى ثور وغيرهم . ولقد كثرت اختياراتهم المخالفة لمذهب الشافعى . ثم لم يخرجهم ذلك عن أن يكونوا فى قبيل أصحاب الشافعى معدودين ، وبوصف الاعتزاء اليه موصوفين .

ووصف ابن السبكى فى طبقاته الإمام أبا بكر ابن خزيمة بالاجتهاد المطلق .

وذكر الذهبي وغيره في ترجمة الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري : أنه كان من المجتهدين لا يقلد أحدا . وله مذهب مستقل ، وتصانيف على مذهبه ، وأتباع مقلدون له ، يفتون ويقضون بقوله . وأشار إلى ذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات . ونقل فيه عن الرافعي : أنه قال : تَفَرُّد ابن جرير لا يُعَدّ وجها في مذهبنا . وإن كان معدودا في طبقات أصحاب الشافعي .

وقال الذهبي في طبقات القراء ، في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام : كان يجتهد ولا يقلد أحدا .

وقال ابن السبكي في الطبقات الوسطى ، في ترجمة قاسم بن محمد بن سيار القرطبي : كان يذهب مذهب الحجة والنظر ، وترك التقليد ، ويميل إلى مذهب الشافعي يعني مع كونه من المنسوبين إلى أتباع الإمام مالك — ولكنه كان يترك التقليد ، ويميل إلى مذهب الشافعي . لأنه أداه اجتهاده إليه . ثم قال قال الوليد : لم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر ، والبصر بالحجة . وروى عن ابن عبد الحكم ، أنه قال : لم يقدم علينا من الأندلس أحد أعلم من قاسم بن محمد .

وقال الأسنوي في الطبقات في ترجمة بن المنذر : كان أحد الأئمة الأعلام ، لم يقلد أحدا في آخر عمره .

وقال الدارقطني في ترجمة شيخه القاضي أبي بكر أحمد بن كليل أحد أصحاب ابن جرير : كان يختار ولا يقلد أحدا . قيل له : أما كان جريري المذهب؟ يعني على مذهب شيخه ابن جرير — فقال : بل خالفه . واختار لنفسه .

وقال القرطبي في مختصر التمهيد في ترجمة الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر : كان يرى الاجتهاد .

وقال الشيخ أبو إسحاق في ترجمة شيخه القاضي أبي الطيب : لم أر فيمن رأيت أكمل اجتهاداً منه .

وألف الشيخ الجويني كتابا لم يلتزم فيه مذهب الشافعي واختار فيه أشياء مخالفة للمذهب . وكتب له البلقيني رسالة يقول فيها : الشيخ أهل لأن يجتهد

ويتخير . ووصفه غير واحد بالاجتهاد . ووصف الذهبى فى طبقات الحفاظ : البغوى بالاجتهاد . وأشار البغوى نفسه إلى ذلك فى خطبة التهذيب .

وقال ابن السبكى فى الطبقات : قال الإمام أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلى : لم أدرك فيمن رأيت وحضرت من العلماء — على اختلاف مذاهبهم — من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة : أبو يعلى ابن الفراء ، وأبو الفضل الهمدانى القرطبى ، وأبو نصر بن الصباغ . وادعى القاضى عبدالوهاب أحد أئمة المالكية : الاجتهاد فى كتابه « المقدمات » كما تقدم نقله عنه .

وقال ابن السبكى فى الطبقات الكبرى ، فى ترجمة إمام الحرمين : الإمام لا يتقيد بالأشعرى ، ولا بالشافعى . وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره واجتهاده .

وقال الإمام ناصر الدين بن المنير فى أول تفسيره فى حق إمام الحرمين : له علو همة إلى مساواة المجتهدين . ووصفه الحافظ سراج الدين القزوينى فى فهرسته بأنه المجتهد ابن المجتهد . وادعى الغزالى الاجتهاد فى كتابه « المنقذ من الضلال » وأشار فيه إلى أنه المبعوث على رأس المائة الخامسة . لتجديد الدين .

وذكر الصلاح الصفدى فى ترجمة ابن خُوَيْزَ مَنداد ، أحد أئمة المالكية : أن له اختيارات اختارها لنفسه ، خالف فيها أهل مذهبه . وهذا شأن المجتهدين .

وقال أيضاً فى ترجمة العلامة أبى عبد الله محمد بن أبى الخيار العبدرى القرطبى ، صاحب التنبيهات على المدونة : إنه كان من أهل الحفظ والاستبحار . ورأسَ قبل موته فى النظر وترك التقليد . وأخذ بالحديث . وتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة

وقال أيضاً فى ترجمة الإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى ، أحد أئمة المالكية : أخبرت عن الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد : أنه كان يقول : مارأيت أعجب من هذا ، يعنى المازرى ، لأى شيء ما ادعى الاجتهاد ؟ وكانت وفاة المازرى : سنة ست وثلاثين وخمسمائة .

ووصف الذهبى فى طبقات الحفاظ القاضى أبا بكر بن العربى أحد أئمة المالكية بالاجتهاد المطلق . وكان أبو على الحسن بن الخطير النعمانى الفارسى ، أحد

أئمة الحنفية يقول : قد انتحلت مذهب أبى حنيفة ، وانتصرت له فيما وافق اجتهادى وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة .

وذكر الحافظ أبو جعفر بن الزبير فى تاريخ الأندلس ، فى ترجمة القاضى أبى القاسم الطيب بن محمد المرسى : أنه كان ممن يتعاطى درجة الاجتهاد . وكانت وفاته سنة ثمان عشرة وستمائة .

وأشار ابن الصلاح إلى دعوى الاجتهاد . فإنه أفتى فى صلاة الرغائب بأنها من البدع المنكرة . ثم بعد مدة صنف جزءا فى تقريرها وتحسين حالها ، و إلحاقها بالبدع الحسنة . فشنع عليه الناس بأنه ناقض ما أفتى به أولا . فاعتذر عن ذلك بأنه تغير اجتهاده . وقال : الاجتهاد يختلف على ما قد عرف .

قال أبو شامة فى كتابه « الباعث على إنكار البدع والحوادث » بعد حكاية كلامه : ونحن نأخذ باجتهاده الأول ، الموافق للدليل وفتوى غيره . ونرد اجتهاده الثانى المنفرد هو به .

وقال الذهبى فى العبر فى ترجمة الشيخ عز الدين بن عبد السلام : انتهت اليه معرفة المذهب ، و بلغ رتبة الاجتهاد . ووصفه ابن السبكى فى الطبقات بالاجتهاد المطلق .

وقال ابن كثير فى تاريخه : كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام فى آخر أمره لا يتقيد بالمذهب ، بل اتسع نطاقه ، وأفتى بما أدى إليه اجتهاده .

وقال الزركشى في شرح المنهاج: لم يختلف اثنان فى أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد . ووصف الشيخ تاج الدين بن الفركاح وأبا شامة بالاجتهاد . وذكره السبكى فى طبقاته ، فقال فى ترجمته : وكان يقال : إنه بلغ رتبة الاجتهاد . وأشار أبو شامة نفسه إلى ذلك فى خطبته الكتاب « المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » .

ومن تأمل صنع النووى فى شرح المهذب : عرف أنه بلغ رتبة الاجتهاد لا محالة ، خصوصاً اختياراته الخارجة عن المذهب . فإن ذلك شأن المجتهد .

وخرج الشيخ تاج الدين بن الفركاح بدعوى الاجتهاد لنفسه . فإنه ألف كتاباً

سماه « الرخصة العميمة فى أحكام الغنيمة » قرر فيه شيئاً خارجاً عن المذهب . وقال فى آخره : هذا ما أدى إليه اجتهادى فى هذه الأقوال على حسب هذه الأحوال ، بالاستنباط من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ومغازيه . وأقوال العلماء . هذه عبارته .

ومازلت فى عجب مما كان بلغنى من قول ابن الفركاح هذه المقالة . وكنت أقول : هذا شىء لا يعرف فى المذهب ، حتى رأيت كتابه وتصريحه فيه : بأنه قال ذلك اجتهاداً لنفسه ، لا نقلا للمذهب . فانجلى ما كان فى خاطرى من ذلك .

وقال أبو حيان فى النضار ، فى ترجمة قاضى الجماعة أبى عبد الله محمد بن على بن يحيى المعروف بالشريف : كان يميل إلى الاجتهاد . وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين وستمائة . وادعى القاضى ناصر الدين بن المنير أحد أئمة المالكية — وهو رفيق ابن دقيق العيد — الاجتهاد . فقال فى أول تفسيره : المقلد أعمى ، والخصوم أعشى ، والمجتهد هو الذى يستبصر إن شاء الله ، وقد شاء . فقوله «وقد شاء» تصريح بدعواه إلى : وقد شاء الله إلى . وقال بعد ذلك : إن الامام جمال الدين بن الحاجب كتب له إجازة بالفتوى . فكتب له فيها : إنه أهل لذلك ، وفوق الأهل لذلك فقيل له : وما فوق الأهل لذلك ، إلى أين المظهر ؟ فقال : الرتبة المصطلح عليها الآن فى الفتيا : رتبة متوسطة بين التقليد والاجتهاد ، وفوق ذلك : أعلى من الوسط . وكانت وفاته سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

وذكر ابن فرحون فى طبقات المالكية فى ترجمة أخى ابن المنير هذا ، واسمه علي : أنه كان يفضل على أخيه ، وأنه كان ممن له أهلية الترجيح والاجتهاد فى مذهب مالك . وكانت وفاته سنة بضع وثمانين وستمائة .

وعينُ المجتهدين فى هذا العصر : الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد .

قال فى « الطالع السعيد » فى ترجمته : ذى الباع الواسع فى استنباط المسائل والأجوبة الشافعية لكل سائل — إلى أن قال : إن ذكر التفسير ، فحمد فيه محمود المذهب ، أو الحديث : فالقشيرى صاحب الرقم المعلم والطراز المذهب ، أو

الفقه فأبو الفتح العزيز ، والإمام الذى الاجتهاد إليه ينتسب — إلى أن قال : جعل وظيفة العلم والعمل له ملة ، حتى قال بعض الفضلاء : من مائة سنة فقد الناس مثله. وكتب له : بقية المجتهدين . وهذا بين يديه فأقر عليه . ولا شك أنه من أهل الاجتهاد . ولا ينازع فى ذلك إلا من هو من أهل العناد . ومن تأمل كلامه عرف أنه أكثر تحقيقا ، وأمثل وأعلم من بعض المجتهدين فيما تقدم واتفق — ثم قال : حكى صاحبنا الفقيه الفاضل العدل علم الدين الأصفونى قال : ذكره شيخنا العلامة علاء الدين على بن إسماعيل القونوى . فأثنى عليه . فقلت : لكنه ادعى الاجتهاد . فسكت ساعة مفكرا . فقال : والله ما هو ببعيد . قال : وقال شيخنا أبو حيان : هو أشبه من رأيناه يميل إلى الاجتهاد . وهذا من أبى حيان غاية الانصاف . فانه كان بينه و بين ابن دقيق العيد وقفة مشهورة .

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس فى ترجمته : كان حسن الاستنباط للأحكام والمعانى من السنة والكتاب .

وقال ابن السبكى فى الطبقات الكبرى : هو المجتهد المطلق . قال : ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف فى أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة ، المشار إليه فى الحديث النبوى . صلى الله على قائله وسلم . فانه أستاذ زمانه علما ودينا .

وقال الصلاح الصفدى فى تذكرته : لم تجتمع شروط الاجتهاد فى عصر ابن دقيق العيد إلا فيه ، وقال فى تاريخه : وكان ابن دقيق العيد مجتهداً . ثم نقل عنه أنه قال : طابق اجتهادى اجتهاد الشافعى ، إلا فى مسألتين . إحداهما : أن الابن لا يزوج أمه . ولم يذكر الأخرى . وقال العلامة ركن الدين بن القويع من قصيدة يمدح بها ابن دقيق العيد :

إلى صدر الأئمة باتفاق وقدوة كل حبر ألمعىِّ
ومن بالاجتهاد غدا فريدا وحاز الفضل بالقَدم العَلِى

وقال الكمال الإدفوى : أخبرنى الشيخ نجم الدين القمولى : أن الشيخ

تقى الدين بن دقيق العيد أعطاه دراهم ، وأمره أن يشترى بها ورقاً و يجلده أبيض . قال : ففعلت ذلك . وكان عدد الكراريس خمسة وعشرين كراساً . فصنف تصنيفاً . وقال : إنه لا يظهر فى حياته . قال ابن النقاش : يذكر أن ذلك الكتاب اسمه « التسديد فى ذم التقليد » وذكروا : أن ابن عدلان أخذه إليه واختص به . قال : ولعمرى إن هذا الكتاب لفرد فى معناه ، فذ فى جلالته ومبناه

وذكر الحافظ ابن حجر فى خطبة كتابه « تغليق التعليق » أنه كان مجتهد الوقت . وكان فى هذا العصر الإمام نجم الدين بن الرفعة ، وله أهلية الاجتهاد والترجيح فى المذهب . ومات سنة عشر وسبعمائة

وذكر الذهبى فى ترجمة الكمال ابن الزملكانى : أنه كان عالم العصر . وكان بقية المجتهدين . ونقل ذلك ابن السبكى فى الطبقات . وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وسبعمائة

وفى هذا العصر : شيخ الإسلام العلامة تقى الدين بن تيمية رحمه الله تعالى ، وصفه غير واحد بالاجتهاد ، منهم الشيخ ولى الدين العراقى فى فتاويه . وفيه أيضاً شيخ الإسلام تقى الدين السبكى وصفه غير واحد بالاجتهاد فى زمنه ، و بعده منهم : ولده الشيخ تاج الدين فى الترشيح وفى الطبقات . و بعده ولده الشيخ تاج الدين المذكور ، أشار إلى دعوى الاجتهاد فى بعض تصانيفه ، وقال فى كتابه « جمع الجوامع » لما تكلم على مسألة خلو الزمان عن مجتهد . فقال : والمختار أنه لم يثبت وقوعه . فهذا تصريح منه بأن الزمان إلى حين عصره ماخلا عن مجتهد ، وفى عصره : شيخ الشافعية جمال الدين الاسنوى كانت له أهلية الاجتهاد فى المذهب ترجيحا وتخريجا ، والعلامة شمس الدين محمد يوسف القونوى الحنفى . فإن الحافظ ابن حجر قال فى ترجمته : صار له فى آخر أمره اختيارات تخالف المذاهب الأربعة، لما يظهرله من دليل الحديث . و بعده شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى ، وصفه غير واحد بالاجتهاد ، منهم ولده . قال فى ترجمته : منحه الله درجتى الاجتهاد والإطلاق . فتمكن من استخراج الأحكام بالاستنباط من

الدليل ، و بعده : مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس ، ادعى الاجتهاد ، وصنف فى ذلك كتاباً سماه « الاصعاد إلى رتبة الاجتهاد » وكانت وفاته فى شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة . والحمد لله وحده انتهى

وقال السيوطى : أيضاً فى موضع آخر من الـكتاب المذكور «الباب الثالث» فى ذكر من حث على الاجتهاد وأمر به ، وذم التقليد ونهى عنه . اعلم أنه مازال السلف والخلف يأمرون بالاجتهاد ، ويحضون عليه . وينهون عن التقليد ويذمونه ويكرهونه . وقد صنف جماعة لا يحصون فى ذم التقليد . فمن صنف فى ذلك : المزنى صاحب الإمام الشافعى . ألف كتاب « فساد التقليد » نقل عنه ابن عبد البر فى كتاب العلم ، والزركشى فى البحر ، ولم أقف عليه . وألف ابن حزم ثلاثة كتب فى إبطال التقليد ، وقفت عليها ، وألف ابن عبد البر كتاب العلم فى ذلك ، وقفت عليه ، وألف أبو شامة فى ذلك كتابه المسمى « خطبة الـكتاب المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول » وقفت عليه ، وألف ابن دقيق العيد كتاب « التسديد فى ذم التقليد » لم أقف عليه ، وألف ابن قيم الجوزية كتاباً فى ذم التقليد ، وقفت على كراسين منه ، وألف المجد الشيرازى صاحب القاموس كتاب « الاصعاد إلى رتبة الاجتهد » انتهى كلام السيوطى .

قال العلامة الشيخ أبو الخير نور الحسن بن أبى الطيب صديق بن حسن رحمهما الله فى « الطريقة المثلى » دل كلام المحققين من أهل الفروع دلالة أوضح من شمس النهار : على أن التقليد لا يجوز لرجل قد بلغ رتبة الاجتهاد لمجتهد مثله أو أعلم منه ، وقد عَرّفوا ما وقع فى كتب الأصول: أن علوم الاجتهاد خمسة ، من عرفها على الصفة التى بينها أهل هذا الشأن وأوضحها أهل التأليف فى ذلك صار مجتهدا . فـكيف بمن عرفها وعرف زيادة عليها ، كما نعرفه من جماعة قريبة من علماء العصر ، ممن يعرف هـذه العلوم كما ينبغى . فإن الله ــ وله الحمد والمنة ــ قد أوجد فى قرب عصرنا هذا ــ فضلا عمن تقدم ــ كثيراً من العلماء القائمين بعلوم الاجتهاد ، على الوجه المعتبر ، بل عرفتُ فيمن أدركته من شيوخ مشايخى

رحمهم الله تعالى ، والمعاصرين لهم : من لديه من كل علم من العلوم الخمسة التى ذكرها أهل الأصول ، أضعاف ما اعتبروه من كل واحد منها . بل ومنهم — كالعلامة الشوكانى ، ومن حذا حذوه من علماء السنة الكائنين بالقطر اليمانى ، ومن سلك مسلكهم من بعدهم بالتوفيق الربانى — من يعرف علوما أخرى غير تلك العلوم ، يقر بهذا ولا ينكره ، ويعترف به ولا يجحده . وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل أولو الفضل . انتهى .

وهذا ما وسع المقام نقله من كلام أئمة أهل السنة قديماً وحديثاً فى وجود المجتهدين فى هذه الأمة ، قبل عصر الأئمة الأربعة وفى عصرهم ، ومن بعد عصرهم ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وأن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات ، لايجوز خلو عصر منه ، وأن ترك الاجتهاد مؤد إلى إبطال الشريعة .

فدعوى هذا المعترض، إجماع الأمة على تقليد الأئمة الأربعة : دعوى مكابر معاند ، سالك غير سبيل المؤمنين ، خصوصا ما آل إليه التقليد فى هذه الأزمنة المتأخرة من هجر الكتاب والسنة ، وعدم الالتفات إليهما . أعاذنا الله من ذلك

وأما قوله « وقد تجد منهم عدداً وافراً من الأولياء الذين كانوا يتلقون الشريعة من ذات صاحبها عليه الصلاة والسلام ، الذى لاخلاف بحياته . ولا تجد واحداً منهم غير متقيد بأحد الأئمة الأربعة — إلى آخر ما هذى به » .

فأقول : إن تبجح هذا الملحد بهذا الزور والكفر ، ودعواه : أن هناك عدداً وافراً من الأولياء يتلقون الشريعة من ذات صاحبها عليه الصلاة والسلام بعد وفاته ، وبدون واسطة ، ومع حصولهم على هذه الكرامة : فإنهم لم يتقيدوا بما تلقوه عن صاحب الشريعة . قال « بل لا تجد واحدا منهم غير متقيد بأحد الأئمة الأربعة» وهذا قول باطل منكر ، وزور وبهتان : من جهة تلقى الشريعة من ذات صاحبها ، بعد وفاته صلى الله عليه وسلم . وقد ادعى هذه الدعوى : من أغواهم الشيطان وزين لهم سوء أعمالهم وأحوالهم ممن غلبت عليهم الزندقة والمروق من الدين جملة . فإن هؤلاء من أولياء الشيطان ، وإن زعم هذا الملحد ، وحزبه الأخسرون :

أنهم من أولياء الرحمن . وهذا الملحد وشيخه دحلان من جنود الشيطان يبثون الالحاد بين العباد ، ويروجون هذه الضلالات الكفرية بينهم ، ويكذبون أخبار الله تعالى ، وأخبار رسوله صلى الله عليه وسلم . وينتقصون الصحابة رضي الله عنهم ، ويبخسونهم حقهم في أفضليتهم لهذه الأمة المحمدية . إذ يزعم هؤلاء الملاحدة أن الحياة البرزخية كالحياة الدنيوية ، وأن ما يجوز طلبه من الأحياء يجوز طلبه من الأموات . لأنهم أحياء في قبورهم. حياة يتصرفون فيها كتصرفهم في حياتهم الدنيوية . والله تعالى يقول (وما يستوى الأحياء ولا الأموات) ويقول تعالى لنبيه (إنك ميت وإنهم ميتون) يعني أنكم ببشريتكم تموتون موتة واحدة . ويقول (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل : انقلبتم على أعقابكم ؟) ويقول تعالى عن نبيه ورسوله عيسى عليه السلام (وكنت عليهم شهيداً مادمت فيهم . فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم . وأنت على كل شيء شهيد) وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه . أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » وروى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه ، قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً ، لا تضلوا بعده . قال عمر رضي الله عنه : إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع . وعندنا كتاب الله حسبنا . فاختلفوا . وكثر اللغط . فقال : قوموا عني ، لاينبغي عندي التنازع . فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ماحال بين رسول الله ، وبين كتابه » وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض والقرآن ، وعلموا الناس . فإني مقبوض » وفي أحاديث الحوض الذي أكرم الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ما رواه البخاري . وفيه « ليردنّ عليّ ناس من أصحابي ، حتى إذا عرفتهم اختُلِجوا دوني . فأقول : أصحابي ؟ فيقول : لاتدري ما أحدثوا بعدك » ورواه الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي

الله عنه وفيه « يختلج العبد منهم ، فأقول : يارب . إنه من أمتى . فيقال : إنك لاتدرى ما أحدثوا بعدك » وروى البخارى عن سهل بن سعد الأنصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنى فرطكم على الحوض من مرّ على شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً ، ليردنّ على أقوام أعرفهم و يعرفونى . ثم يحال بينى و بينهم » قال أبو حازم : فسمعنى النعمان بن عياش . فقال : هكذا سمعت من سهل؟ فقلت : نعم . فقال : أشهد على أبى سعيد الخدرى سمعته وهو يزيد فيه « فأقول : إنهم من أمتى . فيقال : إنك لاتدرى ما أحدثوا بعدك . فأقول : سُحْقاً سحقاً لمن غَيّر بعدى » وفى هذه النصوص من الكتاب والسنة : مايغنى عن الإطالة فى بيان الأدلة على ضلال هؤلاء المارقين من الدين من زنادقة هذه الأمة ، الذين يزعمون أن أولياءهم الكذبة الدجالين يتلقون الشريعة من الرسول بعد موته .

ولو أن الله تعالى قد قضى بإعطاء مثل هذه الكرامة لأحد من هذه الأمة المحمدية ما كان أحد أحق بها من أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم . لأنهم خيار هذه الأمة ، وأكرمها على الله . فقد اختارهم الله لصحبة نبيه ، وشرفهم بها وأنزل عليه الكتاب يتلى عليه ، وفيه (اليوم أكملت لكم دينكم . وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام ديناً) وقد رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعدّ لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار . وفيهم الخلفاء الأربعة ، وفيهم عترته وأهل بيته . وفيهم المشهود لهم بالجنة . وفيهم الذين غفر لهم ماتقدم من ذنبهم وما تأخر . وهم الذين لو أنفق أحدنا من بعدهم مثل أُحُد ذهبا مابلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه . وقد حدث بينهم الاختلاف فى أمور كثيرة ، منها خلاف على وفاطمة مع أبى بكر ميراثهما من رسول الله . بل اختلفوا والرسول صلى الله عليه وسلم مُسَجًّى بين أظهرهم قبل دفنه و بعده فيما تدعو الحاجة — بل الضرورة — إلى بيانه من ذاته الشريفة عليه أفضل الصلاة والسلام . فما منهم من أحد جاء إلى قبره صلى الله عليه وسلم يسأله ، كما كانوا يسألونه فى حال حياته . لأنهم يعلمون بأنه لايستوى الأحياء ولا الأموات ، ولم يطمع الشيطان فى أحد منهم ، أو ممن بعدهم من القرون المفضلة ،

فيتمثل لهم أو يسمعهم من الكلام مايغويهم به ، كما أغوى هؤلاء الملاحدة من متأخرى هذه الأمة ، الذين يقولون مالايفعلون ، و يفعلون مالا يؤمرون . فقد ادعى هؤلاء الزنادقة المحال ، وكذّبوا المعقول والمنقول . قاتلهم الله أنّى يؤفكون .

ثم إن للمعترض أورد إشكالين ، ثم أجاب عنهما من عنده . فالأصل والجواب كله جهل فى جهل ، وظلمات بعضها فوق بعض ، يستحقان الترك والسخرية بصاحبهما .

قال المعترض « البحث الرابع : فى التلفيق »

ثم نقل تحت هذه الترجمة أقوالا عن بعض العلماء ، جرى فيها على عادته من الجهل والتخليط . وقد سمى الأخذ بما دلت عليه الأحاديث التى فى صحيح البخارى: تلفيقاً . جازاه الله بما يستحقه . ونحن لايهمنا من بحث المعترض هذا شىء . لأنه بحث مخترع ، هو التلفيق بعينه . لأننا لانعلم للتلفيق أصلا فى الشريعة . ولم ينقل فيه شىء عن الصحابة رضى الله عنهم ، ولا التابعين لهم من القرون المفضلة ، ولم يذكره الأئمة الأربعة ، ولا أصحابهم ، وإنما هو من اختراع المتعصبين للتقليد الأعمى من متأخرى جهلة هذه الأمة . فإنهم يسمون من يطلب الدليل على مسائل الدين من الكتاب والسنة : ملفقاً . بل يسمون من قلد من قال بهما من الأئمة ملفقاً . لأنه لم يتقيد عندهم بتقليد إمام واحد من الأئمة الأربعة ، و يجعله بمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم فى تجريد الاتباع له . وهذا من محدثات الأمور التى حذر النبى صلى الله عليه وسلم أمته عنها . فقال« عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى . تمسكوا بها . وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

نقول : فأى بدعة أقبح مما بلغه التقليد اليوم من الغلو الذى أبطل العمل بنصوص الكتاب والسنة عند هؤلاء المتعصبين للتقليد الأعمى ؟ انظر إلى مايقوله الملحد مختار فيما سبق قريباً فى رسالته هذه .

قال « ومع هذا فأخبرونا : متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح

البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ » يعنى من كتب الحديث . قاتله الله أنى يؤفك هذا المفترى الضال .

ثم قال الملحد : « البحث الخامس فى ترجمة الأئمة الأربعة » فأخذ يتهوس بكلام من عنده فى حق الأئمة الأربعة ، هم فى غنىً عنه لأنه يتقول على الله بغير علم . إذ جزم هذا الملحد على الله : بأنه سبق فى علمه أن يكون الأئمة الأربعة واسطة تدوين شريعته ، وحفظ دينه . رشحهم لذلك كترشيح الأنبياء والرسل — إلى آخر ماهذى به من فضول الكلام ، الذى ليس له صلة بترجمة الأئمة الأربعة . فقد ترك من ترجمتهم ماهو اللائق بهم ذكره من إخلاصهم العبادة لله تعالى ، والزهد فى الدنيا ، وطلب الآخرة ، مع ما أعطاهم الله من الفهم والفقه فى علوم الشريعة ، وتجريد الاتباع لصاحبها عليه الصلاة والسلام ، حيث استحقوا أن يسموا بذلك أئمة يقتدى بهم إلى منهج المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام .

فأما مايدعيه هذا الملحد من الغلو فى تقليدهم : فكله جهل وخوض فى دين الله بغير علم . قد نهى الأئمة الأربعة عنه ، وأغلظوا القول فيه ، والتحذير منه . فقد قال الإمام مالك رحمه الله تعالى « إنما أنا بشر . أصيب وأخطىء . فاعرضوا قولى على الكتاب والسنة » وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف « لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا مالم يعلم من أين أخذناه » وقال أبو حنيفة أيضاً « هذا رأى فمن جاءنا برأى أحسن منه قبلناه » وقال الإمام الشافعى رحمه الله « أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس » وقال « إذا صح الحديث فاضربوا بقولى عُرض الحائط » وقال « إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فإنى أقول بها » وقال أبو داود : قلت لأحمد « الاوزاعى هو أتبع من مالك ؟ فقال : لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء . ما جاء عن النبى وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعدُ الرجل مخير » وقال الإمام أحمد أيضاً « لاتقلدنى ، ولاتقلد مالكاً ولاالشافعى ولاالأوزاعى ، ولا الثورى ، وخذ من حيث أخذنا » وقال « من قلة

فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال» وقد قدمنا من نصوص الأئمة من جميع المذاهب في هذا المعنى مافيه كفاية .

وأما مازعمه هذا الملحد — بل جزم به على الله تعالى — وهو « أنه تعالى : وكَّل حفظ دينه إلى الأئمة الأربعة . دون غيرهم » فهذا قول لم يقله غيره من سبقه من هذه الأمة ، بل قد أعلمنا الله في كتابه الكريم ، المنزل على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم : أنه تعالى وحده هو الحافظ لدينه . حيث يقول جل ذكره (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وقد أخذ الله تعالى الميثاق على الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس ، ولا يكتمونه . فالأمة كلها مأمورة بحفظ هذا الدين ، والجهاد في سبيله ، وليس هذا الأمر محصوراً في أشخاص من هذه الأمة دون غيرهم ، كما خص الرسل والأنبياء بالقيام بأعباء ما كلفوا به من أداء النبوة والرسالة . فهذا الغبي الأحمق لايمنعه مانع من القول على الله بغير علم .

وأما إهماله ذكر ترجمة الإمام أحمد رحمه الله تعالى : فلأنه من أئمة أهل الحديث ، فليس بمستنكر من الحاج مختار إهماله لترجمة الصديق الثاني الإمام أحمد رضي الله عنه .

قال الأحمق « فإن قيل : إن القائلين بجواز الاجتهاد ، لايعنون المعاني التي ذهبتم إليها ، ولا يقولون بالخروج عن الإجماع ، ولا غاية لهم إلا العمل بالكتاب والسنة ، هم لما سمعوا من الله تعالى ، ومن رسوله صلى الله عليه وسلم : أنه ماجعل في الدين من حرج ، وأن شريعتنا سمحاء ، لاعذر لأحد في تنكبها ، ورأوا الأئمة الأربعة أخذوا الأمة بالشدة والحرج ، حتى اضطر كثير من الناس لترك فروض لاعذر لهم في تركها ، إلا ما في أدائها من الحرج . ورأوا أئمة الحديث الذي أجمعت الأمة أيضاً على صحة مادونوه في كتبهم . نقلوا أحاديث تخرج الأمة من الحرج . قالوا : أي بأس علينا ، وأي خلل في ديننا إذا رجحنا قولا في مسألة رواه البخاري مثلا على قول رواه أبو حنيفة في تلك المسألة ، فخرجنا برواية البخاري من الحرج الذي أخذنا به أبو حنيفة ، ولم نخرج بذلك عن شرع الشارع ، ولا عن إجماع

الأمة . ونكون قطعنا عذر من يعتذر من الحرج ؟ فهذا مذهبنا . وهذا ماندين الله به . وما أساء ظنكم بنا إلا عدم التفاهم » .

أقول : إن هذا الجاهل الأحمق معجب بنفسه ، متماد فى غيه . فهو يهذى بما لايدرى . فقد افترى على من يقولون بجواز الاجتهاد ، كما يعبر عنهم . فإنهم لم يقولوا فى حق الأئمة الأربعة: إنهم أخذوا الأمة بالشدة والحرج — إلى آخر ماقال . فإن هذه التهمة لايسندها إلى الأئمة الأربعة إلا عدو للاسلام ولأئمته رضى الله عنهم . فقد جنى هذا الملحد على الأئمة الأربعة ، ورماهم بما يبرأون منه وممن قاله فى حقهم . بل هم فيما يختلفون فيه من فروع الشريعة ، وما يستنبطونه من أحكامها ، يوسعون على الأمة لايضيقون عليها . وهم مع ذلك يأمرون باتباع الكتاب والسنة . وينهون عن تقليدهم وتقليد غيرهم ، كما تقدم ذكره فى ردنا هذا

وإن هذا الملحد ليدل قوله على أنه من المتلاعبين الذين اتخذوا الهوى لهم إلهاً ، والشيطان لهم ولياً . فهو يظن أن الناس مثله ، يتتبعون من الدين ماوافق هواهم ، ويتلاعبون به كما يتلاعب . ونبرأ إلى الله منه ومن قوله . وندين من قلوب مخلصة : أنه لن يؤمن أحدنا حتى يكون هواه تبعاً لما جاء به رسول الله . كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم .

وأما حجة القائلين ببقاء الاجتهاد فى هذه الأمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها : فليست هى اتهام الأئمة الأربعة بأخذ الأمة بالشدة والحرج ، حتى يضطر كثير من الناس لترك فروض لاعذر لهم فى تركها إلا مافى أدائها من الحرج ، كما يقوله هذا الأحمق . سبحانك هذا بهتان عظيم .

بل حجتهم هى : اتفاق الأئمة من كل مذهب على أن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات . لايجوز خلو عصر منه ، وأن ترك الاجتهاد مؤد إلى إبطال الشريعة . وهذا الاتفاق المجمع عليه منهم استناداً إلى عمل الصحابة رضى الله عنهم ، وإجازة النبى صلى الله عليه وسلم لهم فيه . ثم العمل على ذلك من بعدهم فى القرون المفضلة ، واتفاق الأئمة الأربعة عليه . لنهيهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم .

وقد تقدم بحث الاجتهاد فيما مضى من ردنا هذا . ونقلنا من أقوال الأئمة في كل مذهب الاتفاق على بقاء الاجتهاد في هذه الأمة ما أغنى عن إعادته هنا

وقد أقر الملحد هنـا بأن الأمة أجمعت على صحة مادونه أئمة الحديث في كتبهم من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا الإقرار ـ بعد ماتقدم منه من الطعن في أئمة أهل الحديث ، وما قاله فيهم ، و إنكاره أخذ الأحكام من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسـلم . وقوله « إن ترجيح الراجح من نصوص الأحاديث لايفيد إلا ظناً ، يعد الأخذ به زندقة لاإسلامية . قال : وأنتم لاتجدون في كتب الحديث بياناً ولا إشارة تهديكم إلى الصواب » وهنـا يقرن الملحد بين حديث رواه البخارى و بين قول قاله أبو حنيفة ، منكراً على من يقدم رواية البخارى على قول أبي حنيفة . وهكذا هذا الملحد هائم في ظلمات كفره وجهله

وأما قوله «فالجواب : أن في هذا التعليل أنواع مغالطات ـ إلى آخر ماقال»

فجوابنا عنه : أن نقول هذا التعليل والمغالطات والجواب عنها : من الملحد بدأ و إليه يعود . وقد رد على نفسه بنفسه .

وأما قوله « ولاخلاف بين المسلمين : أن اختلاف الأئمة في الفروع هو عين الرحمة » .

فنقول : إن الاختلاف في الدين ـ من حيث هو ـ عذاب لارحمة ، إلا ما كان لإظهار الحق والرجوع إليه مع من كان ، لاماهو واقع بين كثير من الناس من التحزب والتعصب للمذاهب . وقد قال تعالى (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) وقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ماجاءهم البينات ـ الآية) وقال تعالى (وأن هذا صراطى مستقيما . فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله . ذلـكم وصاكم به لعلكم تتقون) وقال تعالى (منيبين إليه، واتقوه . وأقيموا الصلاة . ولا تـكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . كل حزب بما لديهم فرحون) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه رضى الله عنهم والتابعين لهم فى ذم الاختلاف فى الدين والنهى عنه مالا يحصر .

قال الإمام البغوى رحمه الله فى تفسيره على قوله تعالى (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) معناه : لكن من رحم ربك فهداهم إلى الحق فهم لايختلفون — إلى أن قال — وقال الفراء : خلق أهل الرحمة للرحمة ، وأهل الاختلاف للاختلاف . ومحصول الآية : أن أهل الباطل مختلفون ، وأهل الحق متفقون . فخلق الله أهل الحق للاتفاق ، وأهل الباطل للاختلاف . انتهى .

وفى كتاب « الإبانة » عن شريعة الفرقة الناجية لأبى عبد الله بن بطة قال : حدثنا أبو حفص عمر الحافظ قال حدثنا أبو حاتم الرازى قال حدثنا أبو صالح كاتب الليث قال حدثنى معاوية بن صالح عن على بن طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى (وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا) وقوله تعالى (فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه) وقوله (ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقوله (أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) وقوله (إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم) وقوله (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً) الآية ، وقوله (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقوله (وتقطعوا أمرهم بينهم) ونحو هذا فى القرآن كثير . قال ابن عباس رضى الله عنهما « أمر الله المؤمنين بالجماعة ، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة . وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات فى دين الله عز وجل » انتهى .

وقال الإمام يوسف بن عبد البر رحمه الله فى كتابه « جامع بيان العلم » باب ذكر الدليل فى أقاويل السلف رضى الله عنه على أن الاختلاف خطأ وصواب ، يلزم طلب الحجة عنده — ثم ذكر ماخطأ فيه بعضهم بعضاً ، وأنكره بعضهم على بعض عند اختلافهم ، وذكر معنى قوله صلى الله عليه وسلم «أصحابى كالنجوم» — ثم روى عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس « إن نَوْفاً البَكالى يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل . فقال : كذب . حدثنى أبى بن كعب

عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ فذكر الحديث بطوله » قال أبو عمر : قد رد أبو بكر رضى الله قول الصحابة فى الردة . وقال «والله لو منعونى عقالا ـ أو قال عَناقاً ـ مما أعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لجاهدتهم عليه» ثم أطال رحمه الله تعالى فى ذكر ماورد عن الصحابة والتابعين فى هذا الباب ـ إلى أن قال :

قال أبو عمر : هذا كثير فى كتب العلماء . وكذلك اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الخالفين ، ومارد فيه بعضهم على بعض لايكاد يحيط به كتاب ، فضلا عن أن يجمع فى باب . وفيما ذكرنا منه دليل على ماعنه سكتنا . وفى رجوع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض ، ورد بعضهم على بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب . ولولا ذلك كان يقول كل واحد منهم : جائز ماقلت أنت . وجائز ماقلت أنا . وكلانا نجم يهتدى به . فلا علينا شىء من اختلافنا .

قال أبو عمر : والصواب مما اختلف فيه وتدافع : وجه واحد . ولو كان الصواب فى وجهين متدافعين: ماخطأ السلف بعضهم بعضاً فى اجتهادهم وقضائهم وفتواهم . والنظر يأبى أن يكون الشىء وضده صواباً . ولقد أحسن القائل :

إثبات ضدين معاً فى حال   أقبح مايأتى من المحال

ومن تدبر رجوع عمر إلى قول معاذ رضى الله عنهما فى المرأة الحامل ، وقوله « لولا معاذ هلك عمر » علم صحة ماقلنا . وكذلك رجع عثمان فى مثلها إلى قول على رضى الله عنهما ـ وأطال فى ذلك إلى أن قال ـ وروى عن مطرف بن عبد الله ابن الشخير أنه قال «لو كانت الأهواء كلها واحد لقال القائل : لعل الحق فيه . فلما تشعبت وتفرقت عرف كل ذى عقل أن الحق لايتفرق » وعن مجاهد (ولا يزالون مختلفين) قال : أهل الباطل (إلا من رحم ربك) قال : أهل الحق ، ليس بينهم اختلاف . وقال أشهب : سمعت مالكا يقول : ماالحق إلا واحد ، قولان مختلفان لايكونان صواباً جميعاً . ماالحق والصواب إلا واحد . قال أشهب : و به يقول الليث

قال أبو عمر : الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة ، إلا

من لا بصر له ولا معرفة عنده ، ولا حجة فى قوله . قال المزنى رحمه الله تعالى : يقال لمن جوز الاختلاف ، وزعم أن العالمين إذا اجتهدا فى الحادثة . فقال أحدهما : حلال ، والآخر حرام . فقد أدى كل واحد منهما جهده وما كلف . وهو فى اجتهاده مصيب الحق : أبأصل قلت هذا ، أم بقياس ؟ فإن قال : بأصل قيل له : كيف يكون أصلا والكتاب أصل ينفى الخلاف ؟ و إن قال : بقياس . قيل له : كيف تكون الأصول تنفى الخلاف . ويجوز لك أن تقيس عليها جواز الخلاف ؟ هذا ما لا يجوزه عاقل ، فضلا عن عالم . و يقال له : أليس إذا ثبت حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى معنى واحد ، أحله أحدهما وحرمه الآخر . وفى كتاب الله أو فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على إثبات أحدهما ونفى الآخر . أليس يثبت الذى يثبته الدليل ، و يبطل الآخر ، و يبطل الحكم به ؟ فإن خفى الدليل على أحدهما ، وأشكل الأمر فيهما : وجب الوقوف ؟ فإذا قال : نعم ، ولابد من نعم ، و إلا خالف جماعة العلماء . قيل : فلم لا تصنع هذا برأى العالمين المختلفين ، فتثبت ما يثبته الدليل ، وتبطل ما أبطله الدليل ؟

قال أبو عمر : ما ألزمه المزنى عندى لازم . فلذلك ذكرته وأضفته إلى قائله . لأنه يقال : من بركة العلم أن تضيف الشىء إلى قائله . وهذا باب يتسع فيه القول وقد جمع الفقهاء من أهل النظر فى هذا وطولوا . وفيما لوّحنا مقنع ، ونصاب كاف لمن فهمه وأنصف نفسه ، ولم يخادعها بتقليد الرجال .

قال أبو عمر رحمه الله تعالى : لأصحابنا من رد بعضهم لقول بعض بدليل و بغير دليل شىء لا يكاد يحصى كثرة . ولو تقصيته لقام منه كتاب أكبر من كتابنا هذا . ولكنى رأيت القصد إلى ما يلزم أولى وأوجب . فاقتصرنا على الحجة عندنا . و بالله عصمتنا وتوفيقنا . وهو نعم المولى ونعم المستعان . انتهى مختصرا .

وفيما ذكرته كفاية لرد قول هذا الملحد الأحمق المتخبط فى دين الله ، والقائل عليه ما لا يعلم .

قال المعترض « قال الشيخ عبد الغنى النابلسى فى المقصد الأول من كتابه

خلاصة التحقيق ، قال والدى رحمه الله فى شرحه على شرح الدرر : روى البيهقى فى المدخل بسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به ، لاعذر لأحد فى تركه . فان لم يكن فى كتاب الله فسنة ماضية . فان لم تكن سنة منى فبما قال أصحابى . إن أصحابى بمنزلة النجوم فى السماء . فأيما أخذتم به اهتديتم . واختلاف أصحابى لكم رحمة »

والجواب : أن ما نقله المعترض هنا من رواية البيهقى عن ابن عباس رضى الله عنهما حجة على فساد التقليد لنص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه . وهو أن العمل بكتاب الله تعالى و بسنته صلى الله عليه وسلم ، لا عذر لأحد فى تركه . فان لم يكن فى الكتاب ولا فى السنة فبما قال أصحابه رضى الله عنهم . وهذا هو الذى يعيبه علينا المعترض . و ينكر علينا الأخذ بأحاديث رسول الله ، ويزعم أننا باتباعها والعمل بها ملفقون . و يلزمنا بتقليد أحد الأئمة الأربعة فى كل شىء دون جميع الصحابة والتابعين . وقد أورد المعترض هذا الحديث ، وهو لا يفهم معناه . ولا يدرى إن كان هو حجة له أو عليه . ولست أقول : إنه مغالط ، حاشا المغالطين أن ينحدروا إلى هذه الدركة من الغفلة والبلاهة .

وأما قوله « فبما قال أصحابى » .

فقد قال الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر رحمه الله تعالى فى كتاب « جامع بيان العلم » قال المزنى رحمه الله تعالى فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم » قال : إن صح هذا الخبر ، فمعناه : فيما نقلوا عنه ، وشهدوا به عليه ، فكلهم ثقة مؤتمن على ماجاء به ، لايجوز عندى غير هذا . وأما ماقالوا فيه برأيهم ، فلو كان عند أنفسهم كذلك ماخطأ بعضهم بعضا ، ولا أنكر بعضهم على بعض ، ولارجع منهم أحد إلى قول صاحبه ، فتدبر .

وعن محمد بن أيوب الرقى قال: قال لنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، سألتهم عما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم مما فى أيدى العامة ـ يروونه عن النبى صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال « إنما مثل أصحابى كمثل النجوم ، أو أصحابى

كالنجوم ، فبأيها اقتدوا اهتدوا» قالوا : هذا الكلام لايصح عن النبي صلى الله عليه وسلم . رواه عبد الرحيم بن زيد العَمّى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وربما رواه عبد الرحيم عن أبيه عن ابن عمر . وإنما أتى ضعف الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد . لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه. والكلام أيضاً منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، فعضوا عليها بالنواجذ » وهذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت . فكيف ولم يثبت ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه . والله أعلم . هذا آخر كلام البزار .

قال أبو عمر : قد روى أبو شهاب الحناط عن أبي حمزة الجزرى عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما أصحابى مثل النجوم . فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم» وهذا إسناد لايصح، ولايرويه عن نافع من يحتج به. وليس كلام البزار بصحيح على كل حال . لأن الاقتداء بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منفردين ، إنما هو لمن جهل مايسأل عنه ، ومن كانت هذه حاله فالتقليد لازم له . ولم يأمر أصحابه أن يقتدى بعضهم ببعض إذا تأولوا تأويلا سائغاً جائزاً ممكناً فى الأصول . وإنما كل واحد منهم نجم جائز أن يقتدى به العامى الجاهل ، بمعنى مايحتاج إليه من دينه . وكذلك سائر العلماء مع العامة . والله أعلم . وقد روى فى هذا الحديث إسناد غير ماذكر البزار عن سلام بن سليم، قال حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصحابى كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » قال أبو عمر : هذا إسناد لاتقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول . وعن الحكم بن عتيبة قال : «ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم» وعن ابن أبي عمر قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : « ليس أحد من خلق الله إلا ويؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه

وسلم » وعن عبدالله بن وهب قال : سمعت سفيان يحدث عن عبد الكريم عن مجاهد أنه قال « ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك » وعن يونس بن عبد الأعلى قال : حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم عن مجاهد مثله . وعن الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني قال : حدثنا سفيان ابن عيينة عن عبد الكريم عن مجاهد مثله أيضاً . قال أبو عمر : وافق الحسن الزعفراني ويونس بن عبد الأعلى : ابنَ وهب في إسناد هذا الحديث ، وخالفهم ابن أبي عمر ، وكلا الحديثين صحيح إن شاء الله ، وجائز أن يكون عند ابن عيينة هذا الحديث عن عبد الكريم الجزرى وابن أبي نجيح جميعاً عن مجاهد . وعن خالد بن الحارث قال : قال سليمان التيمى « لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله » وفيه رواية عنه « إن أخذت برخصة كل عالم ، اجتمع فيك الشر كله » .

قال أبو عمر رحمه الله تعالى : هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً . انتهى .

وأما قول الملحد « واختلاف أصحابي لكم رحمة » .

فهذه الزيادة لم تذكر فى جميع روايات هذا الحديث ، الذى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما هو مبين فيما نقلناه من كتاب الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى . ولا شك فى أن هذه الزيادة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اختلقها المعترض أو غيره . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

وأما مانقله المعترض عن الإمام السيوطى من الكلام على حديث ابن عباس الذى رواه البيهقى : فإن سلم النقل من تحريف المعترض — كما هى عادته فى تحريف الكلم عن مواضعه — فإنه كلام لا قيمة له ، بل صرف لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير مراده . لا يتابع عليه قائله . فقد دل الحديث دلالة أوضح من شمس الظهيرة على لزوم العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم اتباع أصحابه من بعده ، وما ورد عن الله وعن رسوله

صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه والتابعين من بعدهم فى ذم الاختلاف فى الدين والتحذير منه ، يرد هذا الكلام المنسوب إلى الإمام السيوطى . وكيف يصدر هذا الكلام المخالف لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولما عليه سلف الأمة وأئمتها من عالم يدعى الاجتهاد . وله كتاب « الرد على من أخلد إلى الأرض » يُبطل به التقليد و يذمه ، و يحث على الاجتهاد والعمل بنصوص الكتاب والسنة هذا بعيد عن العقل . فإن صح نقل المعترض هذا عن السيوطى : فإنه يرجع إلى كلام قديم رجع عنه وهدمه فى كتاب الرد . وهو الكتاب الذى محا به ما قبله ولا يعلو عليه ما بعده . لأن الحق لا يعلو عليه الباطل

وأما ما نقله المعترض عن الخطيب البغدادى — فيما رواه من قصة هارون الرشيد مع الإمام مالك رحمهما الله تعالى — فانها قصة يكذبها ما قدمناه قريبا عن الإمام مالك من رواية أشهب . قال: سمعت مالكا يقول « ما الحق إلا واحد ، قولان مختلفان لا يكونان صوابا جميعا . ما الحق والصواب إلا واحد » والكلام فى هذا عن الإمام مالك كثير شهير ، لا يتفق مع هذه القصة

قال المعترض « وأما قولكم عن تاركى التعبد هربا من الحرج » إلى آخر ما هذى به من المخرقة والخوض فى الباطل فى كلام لا يعقل

فنتركه فيه حائرا يتخبط فى ظلمات جهله . ونعوذ بالله من العمى والضلال بعد الهدى .

قال المعترض « وأما قولكم إنكم تأخذون عن البخارى وغيره ما يرفع عنكم الحرج . فهذا هو التلفيق بعينه . والخطأ فيه ظاهر من وجوه »

أقول : قد أجمعت الأمة على أن صحيح البخارى رحمه الله تعالى : أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى . فمن تلقاه بالقبول وجعله إمامه — بعد كتاب الله تعالى — فقد نجا وأفلح ، وسعد فى الدنيا والآخرة ، لا كما زعم هذا المعترض الزائغ عن الهدى : أنه ملفق . لقد توغل هذا المعترض الأحمق بالسفاهة ، وأطلق لسانه بالخوض فى دين الله تعالى خارجا على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله

عليه وسلم ، حيث زعم أن أخذ أحكام الدين من صحيح البخارى وغيره من كتب الحديث تلفيق ، مع ماهو معلوم من أن معنى « التلفيق » إنما هو التلاعب فى دين الله تعالى بتتبع الرخص المرجوحة ، والاستعاضة بها عن أحكام الشريعة الغراء ، المتفق على العمل بها بين أئمة المسلمين ، فقول المعترض هذا : هو عين المحادة لله ولرسوله ، والمخالفة لهما ، وقد قال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .

قال المعترض « أحدها : من المسلَّم به أن الأئمة الأربعة ضبطوا فى كتبهم التفسير والحديث بقصد العمل بهما ، فلذا تحروا وجوه صحة مادونوه ، وما اتفق عليه الصحابة وما اختلفوا فيه ، وما كان عليه التابعون بعد الصحابة » .

أقول : إنه من المسلم به عند من يعتد بهم من الأمة : مااشتهر به الأئمة الأربعة من غزارة العلم فى جميع فنون علم الشريعة . ولكن لا يلزم من ذلك : أن تُدْعىَ الأمة لترك الكتاب والسنة والنظر فيهما ، وفقه معانيهما ، والحرص على العمل بما فيهما من شرائع ، مكتفية عنهما بعلوم الأئمة الأربعة ، ولا أن تلتزم تقليدهم ، وعدم الخروج عن هذه الكتب المنسوبة إلى مذاهبهم ، وهم لم يعلموا بها ، ولا علم بها أصحابهم المعاصرون لهم . وقد بنيت أكثر هذه الكتب على محض آراء الرجال وتفريعاتهم . وفيها من المسائل المخالفة لمذاهب الأئمة الأربعة فى أصول الدين ــ فضلا عن فروعه ــ شىء كثير . وقد تغالى كثير من الجهلة الحمقى ــ أمثال هذا المعترض ــ فى الدعوة إلى التقليد الأعمى . وحرموا النظر فى نصوص الكتاب والسنة ، لأجل العمل بهما والتحاكم إليهما . وقد قال هذا المعترض الملحد « ومع هذا فأخبرونا متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أوغيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ » ويعنى بغيره : كتب الحديث . وهذا شطط عن سلوك سبيل المؤمنين ، ورفع للتقليد عن حدوده الجائزة بين من يعتد بهم من أئمة المسلمين . وهو عدم وجود النص . أما إذا وجد النص من الكتاب أو السنة : فلا يجوز التقليد . فكيف

بمن ينكر النص والعمل به فى أصح كتاب ، بعد كتاب الله تعالى باتفاق الأمة ؟ وهو صحيح البخارى . ويقول : إنه لا يجوز تقليد أحد من هذه الأمة من أولها إلى آخرها ، إلا الأئمة الأربعة ، مع أن الأئمة الأربعة قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم . وأنكروا التقليد أشد إنكار فى نصوص عنهم لا تقبل المغالطة . فأى تقليد يدعيه هؤلاء المبطلون ، بعد ما اشتهر عن الأئمة من إنكار التقليد ؟ .

قال المعترض « وأئمة الحديث مادونوه بهذا القصد ، ولا تتبعوا فيه أحوال الصحابة والتابعين ، بل دونوه لأجل حفظه . فلذا ما كان من مقصدهم تحرى ما تحراه الأئمة ، سيما أن الأربعة سبقوهم لبيان مايجوز التعبد به والتعامل فيه وما لايجوز ، ومن البديهى : أن مدون الأحكام بقصد العمل بهـا أعلم من مدونها بقصد جمعها » .

أقول : هذا افتراء من الملحد على أئمة أهل الحديث ، وحط من قدرهم وعلمهم ، وبخس لثمرة جدهم واجتهادهم ، وفضلهم فى حفظ شريعة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وتنقيحها وتنظيمها ، وقد أتعبوا فى ذلك أجسامهم وأفكارهم ، وهجروا فى جمعها أوطانهم ، واستغرقوا فى تقييدها وتصحيحها ليلهم ونهارهم . فأبرزوها فى كتب نهجوا فيها مناهج التحقيق والتدقيق ، وبينوا فيها صحيحها من سقيمها ، وقويها من ضعيفها ، وبينوا حال رجالها وعللها وجميع طرقها . وبينوا ناسخها ومنسوخها ، وعامها وخاصها ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفصلها . وظاهرها ومضمرها . وبينوا غريبها ومشكلها . ومعانيها وفقهها ، واستنبطوا غوامضهـا وما دلت عليه من فنون الشريعة فى جميع العبادات والمعاملات التى كلف الله بها عباده على لسان نبيه صلى الله عليه وسـلم . ولولا أئمة أهل الحديث ، واعتناؤهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجمعه وتدوينه : ماعرفنا منه شيئاً ، ولا وصل إلينا منه إلا القليل ممزوجاً بآراء الرجال . فجزى الله أهل الحديث عن حفظهم لشريعة نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم ، أفضل ماجزى به المجاهدين المحسنين ، وإن رغم أنف الملحد الحاج مختار . فليس يضير أهل الحديث شىء من أقوال

هؤلاء الحمقى الضالين (فأما الزبد فيذهب جُفاء ، وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض) فهذه علوم أهل الحديث ، وأعلامهم ساطعة أنوارها للسالكين ، هادية إلى المحجة البيضاء لسنة سيد المرسلين .

وقل للعيون الرمد للشمس أعين   سواك تراها فى مغيب ومطلع
وسامح نفوساً أطفأ الله نورها   بأهوائها لا تستفيق ولا تعى

و بعد هذا ، فيحسن بنا فى هذا المقام : أن نورد نبذة يسيرة من كلام أهل العلم ، تدل على شرف علم الحديث وأهله ، و بيان فضلهم وحسن قصدهم فى حفظ أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، و إبرازها لهذه الأمة نقية . كما خرجت من مشكاة النبوة . لتقوم بها الحجة على المكلفين بما فيها من أمر ونهى ، لا كما يزعمه الهلباجة الحاج مختار ، من أنها إنما جمعت لحفظها . لا للعمل بها .

قال الإمام العالم العلامة صديق حسن القنوجى ، رحمه الله تعالى فى كتابه « الحطة فى ذكر الصحاح الستة » الفصل الثانى فى شرف علم الحديث ، وفضيلة المحدثين .

اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها ، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها ، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها ، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها ، ومستند الروايات الفقهية كلها ، ومأخذ الفنون الدينية دقها وجلها ، وأسوة جملة الأحكام وأسّها ، وقاعدة العقائد وأُسْطُقسّها ، وسماء العبادات وقطب مدارها ، ومركز المعاملات ومحطّ حارِّها وقارها : هو علم الحديث الشريف، الذى تعرف به جوامع الكلم ، وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وتدور عليه رحى الشرع بالأسر ، وهو ملاك كل نهى وأمر ، ولولاه لقال من شاء ماشاء ، وخبط الناس خبط عشواء ، وركبوا متن عمياء ، فطوبى لمن جدّ فيه ، وحصل منه على تنويه ، يملك من العلوم النواصى ، ويقرب من أطرافها البعيد القاصى ، ومن لم يرضع من درّه ، ولم يخض فى بحره ، ولم يقتطف من زهره ، ثم تعرض للكلام فى المسائل والأحكام : فقد جار فيما حكم ، وقال على الله تعالى

مالم يعلم . كيف ؟ وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين . وقد أوتى جوامع الكلم ، وسواطع الحكم ، من عند رب العالمين . فكلامه أشرف الكلم وأفضلها . وأجمع الحكم وأكملها ، كما قيل « كلام الملوك ملك الكلام » وهو تلو كلام الملك العلام . وثانى أدلة الأحكام . فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها ، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها ، وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها . وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها : تتوقف على بيانه صلى الله عليه وسلم . فانها ما لم توزن بهذا القسطاس المستقيم ، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم ، لا يعتمد عليها ، ولا يصار إليها . فهذا العلم المنصوص ، والبناء المرصوص . بمنزلة الصيرف لجواهر العلوم ، عقليها ونقليها ، وكالنقاد لنقود كل فنون أصليها وفرعيها ، من وجوه التفاسير والفقهيات ، ونصوص الأحكام ، ومآخذ عقائد الإسلام ، وطرق السلوك إلى الله سبحانه وتعالى ذى الجلال والإكرام . فما كان منها كامل المعيار فى نقد هذا الصراف . فهو الحرى بالترويج والاشتهار . وما كان زيفا غير جيد عند ذاك النقاد فهو القمين بالرد والطرد والإنكار . فكل قول يصدقه خبر الرسول عليه الصلاة والسلام فهو الأصلح للقبول . وكل مالا يساعده الحديث والقرآن ، فذلك فى الحقيقة سفسطة بلا برهان . فهى مصابيح الدجى ، ومعالم الهدى ، و بمنزلة البدر المنير . مَن انقاد لها فقد رشد واهتدى ، وأوتى الخير الكثير . ومن أعرض عنها وتولى ، فقد غوى وهوى . وما زاد نفسه إلا التخسير . فإنه صلى الله عليه وسلم نهى وأمر وأنذر و بشر ، وضرب الأمثال وذكر ، وإنها لمثل القرآن ، بل هى أكثر . وقد ارتبط بها اتّباعه صلى الله عليه وسلم الذى هو ملاك سعادة الدارين ، والحياة الأبدية بلا مين . كيف ؟ وما الحق إلا فيما قاله صلى الله عليه وسلم ، أو عمل به ، أو قرره ، أو أشار إليه ، أو تفكر فيه ، أو خطر بباله ، أو هجس فى خلَده ، واستقام عليه . فالعلم فى الحقيقة هو علم السنة والكتاب . والعمل بهما فى كل إياب وذهاب . ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء . ومزية أهله

على غيرهم من العلماء مزية الرجال على النساء . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . فياله من علم سِيط بدمه الحق والهدى . ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلى . وقد كان الإمام محمد بن على بن حسين رضى الله عنهم يقول : إن من فقه الرجل بصيرته أو فطنته بالحديث

انتهى ما أردت نقله . ثم أطال الكلام رحمه الله تعالى فى مدح علم الحديث وأهله مما لا يتسع له ردنا هذا

ثم قال رحمه الله تعالى : الفصل الثانى فى مبدأ جمع الحديث وتأليفه وانتشاره . فانه لما كان من أصول الفروض وجب الاعتناء به ، والاهتمام بضبطه وحفظه . ولذلك يسر الله سبحانه وتعالى له العلماء الثقات ، الذين حفظوا قوانينه ، وأحاطوا قوافيه ، فتناقلوه كابرا عن كابر ، وأوصله كما سمعه أول إلى آخر ، وحببه الله تعالى إليهم لحكمة حفظ دينه . وحراسة شريعته . فلم يزل هذا العلم من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم غضا طريا . والدين محكم الأساس قويا ، أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعين وتابعى التابعين ، خلفا بعد سلف . لا يشرف بينهم أحد بعد كتاب الله سبحانه وتعالى إلا بقدر ما يحفظ منه . ولا يعظم فى النفوس إلا بحسب ما سمع من الأحاديث . فتوفرت فيه الرغبات . فما زال لهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن انقطعت الهمم على تعلمه . حتى لقد كان أحدهم يرحل إليه المراحل ذوات العدد ، ويفنى الأموال والعدد . ويقطع الفيافى والمفاوز . ويجوب البلاد شرقا وغربا ، فى طلب حديث واحد ، ليسمعه من راويه . فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة : طلب ذلك الحديث لذاته . ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوى بعينه . إما لثقته فى نفسه ، وإما لعلو إسناده . فانبعثت العزائم على تحصيله . وكان اعتمادهم أولا على الحفظ والضبط فى القلوب ، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه ، محافظة على هذا العلم ، كحفظهم كتاب الله سبحانه وتعالى ، ولا معولين على ما يسطرونه . وذلك لسرعة حفظهم وسيلان أذهانهم . فلما انتشر الإسلام ، واتسعت الأمصار ، وتفرقت الصحابة فى الأقطار

وكثرت الفتوحات . ومات معظم الصحابة رضى الله عنهم ، وتفرق أصحابهم وأتباعهم ، وقل الضبط واتسع الخرق . وكاد الباطل أن يلتبس بالحق : احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة . ولعمرى إنها الأصل . فإن الخاطر يغفل ، والقلم يحفظ . فمارسوا الدفاتر ، وسايروا المحابر ، وأجالوا فى نظام قلائده أفكارهم ، وأنفقوا فى تحصيله أعمارهم ، واستغرقوا لتقييده ليلهم ونهارهم . فأبرزوا تصانيف كثرت صنوفها . ودونوا دواوين ظهرت شفوفها . فاتخذها العالمون قدوة . ونصبها العارفون قبلة . فجزاهم الله سبحانه وتعالى عن سعيهم الحميد أحسن ما جزى به علماء أمة ، وأحبار ملة .

وكان أول من أمر بتدوين الحديث وجمعه بالكتابة : عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه خوف اندراسه . كما فى الموطأ رواية محمد بن الحسن . أخبرنا يحيى ابن سعيد أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب إلى أبى بكر محمد بن عمرو ابن حزم « أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو سنته فاكتبه . فإنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء » وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصفهان عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : أنه كتب إلى الآفاق « انظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه » وعلقه البخارى رحمه الله فى صحيحه . فيستفاد منه — كما قال الحافظ ابن حجر — ابتداء تدوين الحديث النبوى . وقال الهروى رحمه الله فى ذم الكلام : ولم تكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث . إنما كانوا يؤدونها حفظا ، ويأخذونها لفظا ، إلا كتاب الصدقات ، والشىء اليسير الذى يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء ، حتى خيف عليه الدروس ، وأسرع فى العلماء الموت : أمر عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أبا بكر بن محمد فيما كتب إليه « أن انظر ما كان من سنة أو حديث فاكتبه » وفى «هدى السارى مقدمة فتح البارى» أول من جمع ذلك : الربيع بن صبيح ، وسعيد بن أبى عروبة ، وغيرهما . وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن انتهى إلى كبار الطبقة الثالثة ، وزمن جماعة من الأئمة ، مثل عبد الملك بن جريج ، ومالك

ابن أنس وغيرهما . فدونوا الحديث ، حتى قيل : إن أول كتاب صنف فى الإسلام كتاب ابن جريج . وقيل : موطأ مالك . وقيل : أول من صنف و بوب : الربيع بن صبيح بالبصرة . وقال القسطلانى : صنف مالك الموطأ بالمدينة ، وعبد الملك ابن جريج بمكة ، وعبد الرحمن الأوزاعى بالشام ، وسفيان الثورى بالكوفة وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة . ثم تلاهم كثير من الأئمة فى التصنيف . كل على حسب ما سنح له ، وانتهى إليه علمه . انتهى .

وانتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره فى الأجزاء والكتب ، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين العظيمين : أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى وأبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى . فدونا كتابيهما ، وأثبتا فيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته . وثبت عندهما نقله . وسميا « الصحيحين » من الحديث . ولقد صدقا فيما قالا . والله مجازيهما عليه . ولذلك رزقهم الله القبول شرقا وغربا . ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف . وكثر فى الأيدى وتفرقت أغراض الناس . وتنوعت مقاصدهم ، إلى أن انقرض ذلك العصر الذى اجتمعوا واتفقوا فيه ، مثل أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، ومثل أبى داود سليمان ابن الأشعث السجستانى ، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى ، وغيرهم . فكان ذلك العصر : خلاصة العصور فى تحصيل هذا العلم . و إليه المنتهى . كذا فى كشف الظنون

وقال ابن خلدون : وكان علم الشريعة فى مبدأ هذا الأمر نقلا صرفا ، شمر لها السلف ، وتحروا الصحيح حتى أكملوها . وكتب مالك كتاب « الموطأ » أودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه . ورتبه على أبواب الفقه . ثم عُنى الحفاظ بمعرفة طرق الأحاديث وأسانيدها المختلفة . وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين . وقد يقع الحديث أيضا فى أبواب متعددة باختلاف المعانى التى اشتمل عليها . وجاء محمد بن إسماعيل البخارى إمام المحدثين فى عصره فخرج أحاديث السنة على أبوابها فى مسنده الصحيح بجميع الطرق التى

للحجازيين والعراقيين والشاميين . واعتمد منها ما أجمعوا عليه ، دون ما اختلفوا فيه . وكرر الأحاديث ، يسوقها فى كل باب بمعنى ذلك الباب الذى تضمنه الحديث فتكررت لذلك أحاديثه ، حتى يقال : إنه اشتمل على تسعة آلاف حديث ومائتين ، منها ثلاثة آلاف متكررة . وفرق الطرق والأسانيد عليها مختلفة فى كل باب . ثم جاء الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى رحمه الله تعالى فألف مسنده الصحيح ، حذا فيه حذو البخارى فى نقل المجمع عليه . وحذف المتكرر منها . وجمع الطرق والأسانيد ، وبوبه على أبواب الفقه وتراجمه . ومع ذلك فلم يستوعبا الصحيح كله . وقد استدرك الناس عليهما فى ذلك . ثم كتب أبو داود السجستانى وأبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى فى السنن بأوسع من الصحيح . وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل ، إما من الرتبة العالية فى الأسانيد . وهو الصحيح ، كما هو معروف ، وإما من الذى دونه من الحسن وغيره ، ليكون ذلك إماما للسنة والعمل . وهذه هى المسانيد المشهورة فى الملة . وهى أمهات كتب الحديث فى السنة . فإنها — وإن تعددت — ترجع إلى هذه فى الأغلب ، ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها : هى علم الحديث . وربما يفرد عنها الناسخ والمنسوخ فيجعل فنا برأسه . وكذا الغريب . وللناس فيه تآليف مشهورة . انتهى

ثم نقص بعد ذلك الطلب ، وقل الحرص ، وفترت الهمم . وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها . فإنه يبتدىء قليلا قليلا . ولا يزال ينمو ويزيد إلى أن يصل إلى غاية هى منتهاه . ثم لا يعود . وكأن غاية هذا العلم : انتهت إلى البخارى ومسلم ، ومن كان فى عصرهما . ثم نزل وتقاصر إلى ماشاء الله تعالى . حتى لا يوجد اليوم ممن يعلم الحديث ، واحد فى الجمع الجم من الناس . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الناس كالإبل المائة . لا تكاد توجد فيها راحلة ، وإعاهم لكفالة الشمير » فإنا لله وإنا إليه راجعون .

الفصل الثالث : فى اختلاف الأغراض من تصانيف علم الحديث . اعلم أن هـذا العلم ، على شرفه وعلو منزلته : كان علماً غزيراً ، مشكل اللفظ والمعنى .

ولذلك كان الناس فى تصانيفهم مختلفى الأغراض . فنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ، ويستنبط منه الحكم . كما فعله عبد الله بن موسى الضبى ، وأبو داود الطيالسى ، وغيرهما أولا . وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعده . فإنهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد ذاوتها . فيذكرون : مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه . ويثبتون فيه كل ماروه عنه . ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد . على هذا النسق . قال القسطلانى : فنهم من رتب على المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، وأحمد بن منيع ، وأبى خيثمة ، والحسن بن سفيان ، وأبى بكر البزار ، وغيرهم . انتهى .

ومنهم من يثبت الأحاديث فى الأماكن التى هى دليل عليها . فيضعون لكل حديث باباً يختص به . فإن كان فى معنى الصلاة : ذكروه فى باب الصلاة . وإن كان فى معنى الزكاة : ذكروه فيها . كما فعل مالك فى الموطأ ، إلا أنه لقلة مافيه من الأحاديث : قلّت أبوابه . ثم اقتدى به مَنْ بعده . فلما انتهى الأمر إلى زمن البخارى ومسلم ، كثرت الأحاديث المودعة فى كتابيهما ، واقتدى بهما من جاء بعدهما . وهذا النوع أسهل من الأول ، لأن الإنسان قد يعرف المعنى ، وإن لم يعرف راويه ، بل ربما لايحتاج إلى معرفة راويه . فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة . لأن الحديث إذا أورد فى كتاب الصلاة : علم الناظر أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم ، فلا يحتاج إلى أن يفكر فيه ، بخلاف الأول .

ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظا لغوية ، ومعانى مشكلة . فوضع لها كتاباً ، قصره على ذكر متن الحديث ، وشرح غريبه وإعرابه ومعناه ، ولم يتعرض لذكر الأحكام . كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وغيرهما .

ومنهم من رتب على العلل بأن يجمع فى كل متن طرقه ، واختلاف الرواة فيه ، بحيث يتضح إرسال مايكون متصلا ، أو وقف ما يكون مرفوعاً ، أو غير ذلك .

ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيباً وترهيباً ، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية غير جامعة ، فدونها وأخرج متونها وحـدها ، كما فعل أبو محمـد الحسين بن مسعود البغوى فى المصابيح ، واللؤلؤى فى المشكاة ، وغير هؤلاء ، فإنهما حذفا الإسناد واقتصرا على المتن فقط .

ومنهم من أضاف إلى هـذا الاختيار : ذكر الأحكام وآراء الفقهاء ، مثل أبى سليمان حمد بن محمد الخطابى ، فى معالم السنن وأعلام السنن .

ومنهم من قصد ذكر الغريب ، دون المتن من الحديث ، واستخرج الكلمات الغريبة ، ودونها ورتبها وشرحها ، كما فعل أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى وغيره من العلماء .

وبالجملة : فقد كثرت فى هذا الشأن التصانيف ، وانتشرت فى أنواعه وفنونه التآليف ، واتسعت دائرة المشارق والمغـارب ، واستنارت مناهج السنة لـكل طالب . ولـكن لما كان أولئك الأعلام السابقون فيه ، لم يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع ، فإن غرضهم كان أولا حفظ الحديث مطلقاً وإثباته ، ودفع الـكذب عنه ، والنظر فى طرقه وحفظ رجاله وتزكيتهم ، واعتبـار أحوالهم ، والتفتيش عن أمورهم ، حتى قدحوا وجرحوا ، وعدلوا وأخذوا وتركوا . هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر . فـكان هذا مقصدهم الأكبر ، وغرضهم الأول ، ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم ، والمهم الأعظم . ولا رأوا فى أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التى هى كالتوابع ، بل ولا يجوز لهم ذلك . فإن الواجب أولا إثبات الذات ، ثم ترتيب الصفات . والأصل إنما هو عين الحـديث ثم ترتيبه ، وتحسين وضعه . ففعلوا ماهو الغرض المتعين . واخترمتهم المنايا قبل الفراغ ، والتخلى لما فعله التابعون لهم والمقتدون بهم . فتعبوا لراحة من بعـدهم . ثم جاء الخلف الصالح ، فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة ، ويشيعوا تلك العلوم التى أفنوا أعمارهم فى جمعها ، إما بإبداع ترتيب ، أو بزيادة تهذيب ، أو اختصار أو تقريب ، أو استنباط حـكم ، أو شرح غريب . فمن

هؤلاء المتأخرين : من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ، كمن جمع بين كتابى البخارى ومسلم ، مثل أبى بكر أحمد بن محمد الرمانى ، وأبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى ، وأبى عبد الله محمد الحميدى . فإنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب ، كما سبق . وتلاهم أبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى . فجمع بين كتب البخارى ومسلم والموطأ لمالك ، وجامع الترمذى وسنن أبى داود والنسائى ، ورتب على الأبواب ، إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها ، حيث حوى هذه الكتب الستة ، التى هى أم كتب الحديث وأشهرها ، و بأحاديثها أخذ العلماء ، واستدل الفقهاء ، وأثبتوا الأحكام . ومصنفوها أشهر علماء الحديث ، وأكثرهم حفظا ، وإليهم المنتهى . وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزرى . فجمع بين كتاب رزين و بين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه ، وتسهيل مطلبه ، وشرح غريبه فى « جامع الأصول » فكان أجمع ما جمع فيه . ثم جاء الحافظ جلال الدين السيوطى ، فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها ، فى « جمع الجوامع » فكان أعظم بكثير من جامع الأصول، من جهة المتون . إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة.

وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون: أنهم حذفوا الأسانيد ، اكتفاء بذكر من روى الحديث من الصحابى إن كان خبراً . و بذكر من يرويه عن الصحابى إن كان أثراً . والرمز إلى المخرِّج ، لأن الغرض من ذكر الأسانيد : كان أولا إثبات الحديث وتصحيحه . وهذه كانت وظيفة الأولين ، وقد كفوا تلك المؤنة . فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فرغوا منه . كذا فى كشف الظنون .

ثم قال فى موضع آخر : الفصل الأول فى طبقات كتب الحديث . اعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبر النبى صلى الله عليه وسلم ، بخلاف المصالح ، فإنها قد تدرك بالتجربة والنظر الصادق والحدس ونحو ذلك . ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلا تلقى الروايات المنتهية إليه بالاتصال

والمنعنة ، سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم ، أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين ، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لولا النص والإشارة من الشارع . فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة ، وتلقى تلك الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا بتتبع الكتب المدونة في علم الحديث . فإنه لايوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة . وكتب الحديث على طبقات مختلفة ، ومنازل متباينة . فوجب الاعتناء بمعرفة صفات كتب الحديث .

فنقول : هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات . وذلك لأن أعلى أقسام الحديث : ماثبت بالتواتر ،وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ثم استفاض من طرق متعددة ، لايبقى معها شبهة يعتد بها . واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار ، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة - إلى أن قال - الطبقة الأولى : منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم . قال الشافعي رحمه الله تعالى : أصح الكتب بعد كتاب الله : موطأ مالك . وقد اتفق أهل الحديث على أن جميع مافيه صحيح على رأى مالك ومن وافقه . وأما على رأى غيره : فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى . فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه . وقد صنف في زمان مالك ، موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه ، ووصل منقطعه ، مثل كتاب ابن أبي ذئب ، وابن عيينة ، والثوري ، ومعمر ، وغيرهم ، ممن شارك في الشيوخ .

وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في حديثه ، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي ، ومحمد بن الحسن ، وابن وهب ، وابن القاسم ، ومنهم نحارير المحدثين . كيحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الرزاق . ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه . وقد اشتهر في عصره ، حتى بلغ إلى جميع ديار الإسلام ، ثم لم يأت زمان إلا وهو

أكثر له شهرة ، وأقوى به عناية ، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم ، حتى أهل العراق فى بعض أمرهم ، ولم يزل العلماء يخرجون أحاديثه ، ويذكرون متابعاته وشواهده ، ويشرحون غريبه ، ويضبطون مشكله ، ويبحثون عن فقهه ، ويفتشون عن رجاله ، إلى غاية ليس بعدها غاية . وإن شئت الحق الصراح : فقس كتاب الموطأ بكتاب الآثار لمحمد ، والأمالى لأبى يوسف : تجد بينه وبينهما بعد المشرقين ، فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء ، تعرض لهما واعتنى بهما ؟

أما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع مافيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع . وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون أمرهما ، فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين ، وإن شئت الحق الصراح : فقسهما بكتاب ابن أبى شيبة ، وكتاب الطحاوى ومسند الخوارزمى وغيرها : تجد بينها وبينهما بعد المشرقين .

وقال فى موضع آخر : وأما فضل صحيح البخارى : فهو أصح الكتب المؤلفة فى هذا الشأن ، والمتلقى بالقبول من العلماء فى كل زمان . يقول أبو زيد المروزى: كنت نائماً بين الركن والمقام. فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام ، فقال : ياأبازيد : إلى متى تدرس كتاب الشافعى ، وما تدرس كتابى ؟ فقلت : يارسول الله ، وما كتابك ؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل البخارى ، وقال الذهبى : فى تاريخ الإسلام ، وأما جامع البخارى الصحيح : فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى ، وهو أعلى فى وقتنا هذا إسناداً للناس ، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه . فكيف اليوم ؟ فلو رحل الشخص ألف فرسخ لسماعه لما ضاعت رحلته . انتهى .

وهذا قاله الذهبى فى سنة ثلاث عشرة وسبعمائة . وروى بالإسناد الثابت عن البخارى أنه قال : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم . وكأنى واقف بين يديه ، وبيدى مروحة أذب بها عنه . فسألت بعض المعبرين ؟ فقال لى : أنت تذب عنه الكذب . فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح . وأيضا قال البخارى :

كنت عند إسحاق بن راهويه ، فقال لى بعض أصحابه : لو جمع أحد كتابا مختصرا فى السنن الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، التى بلغت من الصحة أقصى درجاتها كان أحسن ، وتيسر العمل عليه للعاملين من دون رجوع إلى المجتهدين . فوقع ذلك فى قلبى . وأخذ بمجامع خاطرى . فصنفت هذا الجامع الصحيح . وقال النسائى : أجود هذه الكتب كتاب البخارى . وقال البخارى : ما كتبت فى كتابى الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك ، وصليت ركعتين . وقال : أخرجته من نحو ستمائة ألف حديث . وصنفته فى ست عشرة سنة . وجعلته حجة فيما بينى و بين الله تعالى . وقال : ما أدخلت فيه إلا صحيحا . وما تركت من الصحيح أكثر ، حتى لا يطول . وقال : صنفت كتابى هذا فى المسجد الحرام . وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين وتيقنت صحته . وقال الفِرَبْرى رحمه الله تعالى : قال البخارى : ما وضعت فى الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك ، وصليت ركعتين . وأرجو أن يبارك الله تعالى فى هذه المصنفات . وروى عن عبد القدوس بن همام قال : سمعت عدة من المشايخ يقولون : حَوَّل البخارى تراجم جامعه بين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبره . وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين . وقال عماد الدين بن كثير : وكتاب البخارى الصحيح يستسقى بقراءته الغمام . وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام . انتهى ملخصا .

ثم قال : الفصل الثالث فى ذكر الجامع الصحيح للامام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين . وهو أحد الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . والثانى من الأصول الستة . قال النيسابورى شيخ الحاكم : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم . ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب . ومستندهم : أنه شرط أن لا يكتب فى صحيحه إلا ما رواه تابعيان ثقتان عن صحابيين . قال مسلم : ألفت كتابى من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . وقال : لو أن أهل الأرض يكتبون

الحديث مائتى سنة : ما كان مدارهم إلا على هذا المسند . قال : وما وضعت شيئا فى كتابى هذا إلا بحجة . وما أسقطت شيئا منه إلا بحجة . وقال مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى . فكل ما أشار أن له علة تركته . وكل ما قال : إنه صحيح ، وليس له علة : خرجته . رواه الخطيب البغدادى بإسناده . وقال ابن الصلاح : جميع ما حكم مسلم بصحته فى هذا الكتاب : فهو مقطوع بصحته . والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الأمر . وهكذا ما حكم البخارى بصحته . وذلك : لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول ، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه فى الإجماع .

قال إمام الحرمين : لو حلف إنسان بطلاق امرأته : أن ما فى كتاب البخارى ومسلم — مما حكما بصحته — من قول النبى صلى الله عليه وسلم ، لما ألزمته الطلاق ، ولا حنثته . لإجماع المسلمين على صحتهما . وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخارى ومسلم على صحته ، فهو حق وصدق .

ثم قال : الفصل الرابع فى ذكر الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى رحمه الله تعالى — إلى أن قال — وبالجملة : فهو ثالث الكتب الستة . قال الترمذى : صنفت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان . فرضوا به . ومن كان فى بيته : فكأنما النبى صلى الله عليه وسلم فى بيته يتكلم . قال ابن الأثير : وكتابه هذا أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيبا ، وأقلها تكرارا . وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث الصحيح والحسن والغريب . وقال فى بستان المحدثين : تصانيف الترمذى كثيرة . وأحسنها : هذا الجامع الصحيح ، بل هو — من بعض الوجوه والحيثيات — أحسن من جميع كتب الحديث . الأول : من جهة حسن الترتيب ، وعدم التكرار . الثانى : من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب . الثالث : من جهة بيان أنواع الحديث ، من الصحيح والحسن والضعيف والغريب ، والمعلل بالعلل . الرابع :

من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ، ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال . وفى آخر الجامع المذكور : كتاب العلل . وفيه من الفوائد الحسنة مالا يخفى على الفطن . ولهذا قالوا : هو كاف للمجتهد ، ومغن للمقلد . قال الترمذى : جميع مافى هذا الكتاب من الحديث : هو معمول به . وبه أخذ بعض أهل العلم . وقال الباجورى فى حاشية الشمائل للترمذى : وناهيك بجامعه الصحيح ، الجامع للفوائد الحديثية والفقهية ، والمذاهب السلفية والخلفية . فهو كاف للمجتهد مغن للمقلد . انتهى باختصار .

ثم قال : الفصل الخامس فى ذكر السنن لأبى داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدى السجستانى المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين — إلى أن قال — قال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث . انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب . وجمعت فيه : أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح وما يشبهه ويقاربه . ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث أحدها « إنما الأعمال بالنيات » والثانى « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » والثالث « لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » والرابع « الحلال بين والحرام بين — الحديث » وروى الحافظ أبو طاهر السلفى بسنده إلى حسن بن محمد بن إبراهيم أنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام يقول : من أراد أن يتمسك بالسنن فليقرأ سنن أبى داود . وروى عن يحيى ابن زكريا بن يحيى الساجى أنه قال : أصل الإسلام : كتاب الله تعالى . وعماده : سنن أبى داود . وقال ابن الأعرابى : إن حصل لأحد علم كتاب الله وسنن أبى داود ، يكفيه ذلك فى مقدمات الدين . ولهذا مثلوا فى كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد فى علم الحديث بسنن أبى داود . ولما جمع أبو داود كتاب السنن قديما عرضه على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، فاستجاده واستحسنه . وقال الحافظ أبو بكر الخطيب : كتاب السنن لأبى داود شريف . لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله . وقد رزق القبول من كافة الناس ، وطبقات الفقهاء ، على اختلاف

مذاهبهم . وعليه معول أهل العراق ومصر و بلاد المغرب ، وكثير من أقطار الأرض . فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبى داود : الجوامع والمسانيد ونحوها . فتجمع تلك الكتبُ إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارا وقصصاً ومواعظ وأدبا . فأما السنن المحضة : فلم يقصد أحد جمعها واستيفائها على حسب ما اتفق لأبى داود . لذلك حل هذا الكتاب عند أئمة أهل الحديث وعلماء الأثر محل العجب . فضربت إليه أكباد الإبل . ودامت إليه الرحل . قال ابن الأعرابى : لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبى داود ، لم يحتج معهما إلى شىء من العلم . قال الخطابى : وهو كما قال ، لا شك فيه . فقد جمع فى كتابه هذا من الحديث فى أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه مالم نعلم متقدما سبقه إليه ، ولا متأخرا لحقه فيه . وقال النووى رحمه الله تعالى فى القطعة التى كتبها من شرح سنن أبى داود : ينبغى للمشتغل بالفقه وغيره : الاعتبار بسنن أبى داود بمعرفته التامة . فان معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه ، مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، و براعة مصنفه ، واعتنائه بتهذيبه . وقال إبراهيم الحربى : لما صنف أبو داود كتاب السنن ألين لأبى داود الحديث ، كما ألين لداود الحديد . انتهى ما نقلته من كتاب الحطة ، لإمام زمانه رحمه الله تعالى .

وقال الإمام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى الهروى فى كتابه « ذم الكلام » أنبأنا عبد الواحد بن أحمد أنبأنا محمد بن عبد الله سمعت أبا على الحافظ قال حدثنا جعفر بن أحمد بن سنان الواسطى سمعت أحمد بن سنان يقول : ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث . و إذا ابتدع الرجل بدعة نزعت حلاوة الحديث من قلبه . و بسنده إلى الحسين بن حرب عن الحسين بن بشر الأدمى قال : قال لى : يا حسين (الذين كذّبوا بالكتاب و بما أرسلنا به رسلنا) ما هو بعد الكتاب ؟ قلت : السنة . قال : صدقت . كان جبريل يختلف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة ، كما يختلف إليه بالكتاب . و بسنده إلى أبى نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى سمعت أبا نصر سلام البخارى الفقيه

يقول : ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث . و بإسناده : أنبأنا يعقوب أنبأنا أبو النصر محمد بن الحسن أنبأنا محمد بن إبراهيم ابن خالد حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى قال قلت لأبي : رجل وقعت له مسألة ، وفي البلد رجل من أهل الحديث فيه ضعف ، وفقيه من أهل الرأي . أيهما يسأل ؟ قال : لا يسأل أهل الرأي . ضعيف الحديث خير من قوى الرأي . و بسنده حدثنا محمد بن عبد العزيز سمعت أبي عن عبدالله عن سفيان الثوري قال : إنما الدين الآثار . و بسنده إلى إبراهيم بن يحيى يقول : سمعت الزعفراني يقول : ما على وجه الأرض قوم أفضل من أصحاب هذه المحابر يتتبعون آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم و يكتبونها كيلا تدرس . و بسنده إلى على بن عمر الحافظ يقول: سمعت أبا بكر النيسابوري قال: قال البخاري سمعت الحميدي يقول : كنا عند الشافعي فأتاه رجل . فسأله عن مسألة ؟ فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . فقال الرجل للشافعي : أنت ما تقول ؟ قال سبحان الله ! تراني في كنيسة ؟ تراني في بيعة ؟ ترى على وسطى زنارا ؟ أقول لك : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنت تقول لي : ما تقول أنت؟ و بسنده حدثنا حرملة سمعت الشافعي يقول : إذا وجدتم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعوها . ولا تلتفتوا إلى أحد . وفيه : سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول : لولا أصحاب الحديث لكنا نبيع الفول . و بسنده الى سعيد ابن المسيب قال : قام عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الناس، فقال «أيها الناس ألا إن أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها . وتفلتت منهم أن يعوها واستحيوا إذا سألهم الناس أن يقولوا : لا ندري . فعاندوا السنن برأيهم . فضلوا وأضلوا كثيرا . والذي نفس عمر بيده ، ماقبض الله نبيه ، ولا رفع الوحي عنهم حتى أغناهم عن الرأي . ولو كان الدين يؤخذ بالرأي لكان أسفل الخف أحق بالمسح من أعلا ، فإياك و إياهم ، ثم إياك و إياهم » و بسنده عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة . و إن

رآها الناس حسنة » و بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال بالرأى فقد اتهمنى بالنبوة » زاد إسحاق وقال الحارث : تصديق ذلك فى كتاب الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه ـ الآية) انتهى

ولله در أبى بكر بن حميد القرطبى رحمه الله تعالى حيث يقول :

نور الحديث مبين ، فادنُ واقتبس ... واحْدُ الركاب له نحو الرضى النَّدِس
واطلبه بالصين ، فهو العلم إن رفعت ... أعلامه بِرُباها ياابن أندلس
فلا تُضِع فى سوى تقييد شارده ... عمراً يفوتك بين اللحظ والنفس
وَخَلِّ سمعك عن بلوى أخى جدل ... شُغل اللبيب بها ضرب من الهوس
ماإن سمت بأبى بكر ولا عمر ... ولا أتت عن أبى هر ولا أنس
إلاَّ هوى وخصومات ملفقة ... ليست برطب إذا عدت ولا يبس
فلا يغرنك من أربابها هذر ... أجدى وجدّك منها نغمة الجرس
أعِزهمُ أذُناً صماً إذا نطقوا ... وكن إذا سألوا تُعزَى إلى خرس
ماالعلم إلا كتاب الله أو أثر ... يجلو بنور هداه كل ملتبس
نور لملتبس خير لمقتبس ... حِمَى لِمُحْتَرِسٍ نُعْمَى لمبتئس
فاعكف ببابهما ... على طلابهما ... تمحو العمى بهما عن كل ملتمس
وردْ بقلبك عذباً من حياضهما ... تغسل بماء الهدى مافيه من دنس
واقفُ النبى وأتباع النبى ، وكن ... من هديهم أبداً تدنو إلى قبس
والزم مَجَالِسَهُمْ واحفظ مُجَالِسَهُمْ ... واندُب مدارسهم بالأرْبُعِ الدَّرِسِ
واسلك طريقهم ، واتبع فريقهم ... تكن رفيقهم فى حضرة القدس
تلك السعادة إن تلمم بساحتها ... فحط رحلك قد عوفيت من تَعَسِ

ومن قول أبى بكر بن أبى داود السجستانى رحمه الله تعالى ، فى التحريض على علم الحديث :

تمسك بحبل الله واتبع الهدى ... ولا تك بدعياً لعلك تفلح
وَلُذْ بكتاب الله والسنن التى ... أتت عن رسول الله تنجو وتربح

ودع عنك آراء الرجال وقولهم فقول رسول الله أزكى وأشرح
ولا تك فى قوم تلهو بدينهم فتطعن فى أهل الحديث وتقدح
إذا مااعتقدت الدهر ياصاح هذه فأنت على خير تبيت وتصبح

وقال أبو محمد هبة الله بن الحسن الشيرازى رحمه الله تعالى وعفا عنه :

عليك بأصحاب الحديث ، فإنهم على منهج للدين مازال معجما
وما النور إلا فى الحديث وأهله إذا مادجا الليل البهيم وأظلما
فأعلى البرايا من إلى السنن اعتزى وأعمى البرايا من إلى البدع انتمى
ومن ترك الآثار ضلل سعيه وهل يترك الآثار من كان مسلما ؟

وفى هذا القدر كفاية لكشف زيغ هذا الملحد الضال . و بيان كذبه على أئمة أهل الحديث ، و بهته لهم بما ليس فيهم . جازاه الله بما يستحقه .

قال المعترض « ثانيها : من البديه الذى لامكابرة فيه : أن رواية الأقرب فالأقرب للشارع أصح وأحكم من رواية الأبعد فالأبعد . ولا نزاع بأن الأئمة الأربعة أقرب عهداً للشارع من أئمة الحديث » .

والجواب أن يقال لهذا المعترض : نحن لا نقدم تقليد أئمة أهل الحديث برأى دون الأئمة الأربعة . بل إنما نقدم اتِّبَاعَ أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام التى حملوها إلينا على أقوال الرجال .

وأيضاً : فإنا نجيب هذا الأحمق على حكم بديهته بأن رواية الأقرب فالأقرب للشارع أصح وأحكم . فندعوه إلى رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه . فهل فى هذا القرب تعليل عند المعترض ، أو وسيلة أقرب منها فيذكرها لنا ؟ فإن زعم هذا الأحمق — على مذهبه الباطل — أن أحكام الله تعالى لا يصح تلقيها ، والعمل بها مباشرة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بواسطة ، فليس أقرب ولا أفضل من أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم ، ورضى الله عنهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم

ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » وهل يشك أحد في أن أصحابه صلى الله عليه وسلم هم أفضل هذه الأمة وأقربها إليه ، وأكملها علماً وديناً . وقد تلقوا الشريعة منه صلى الله عليه وسلم ، والوحي ينزل عليه . وهو بين أظهرهم . ولم يقبضه الله تعالى حتى أكمل لهم الدين . وأتم عليهم النعمة فقال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام دينا) فالرسول صلى الله عليه وسلم بَلَّغَ هذا الدين الكامل إلى أصحابه رضى الله عنهم . وأصحابه بلغوه عنه لمن بعدهم ، كما سمعوه من نبيهم صلى الله عليه وسلم ، فهل جاء بعدهم أحد من هذه الأمة بزيادة عن هذا الذى بلغه الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه لأصحابه ؟ أم هل جاء أعلم منهم بكتابه تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو أعلم منهم بلغة العرب الفصحى ، لغة القرآن والسنة حتى تُدْعَى الأمة لاتِّباعه وتقليده دون الصحابة رضى الله عنهم ؟ والله تعالى يقول (ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) ويقول تعالى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) والرسول صلى الله عليه وسلم يقول « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ » هؤلاء هم أصحابه رضى الله عنهم ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ .

قال المعترض « ومن عجيب التوفيق : أنك تجد نحو ربع أو ثلث البخارى متصلا للإمام مالك ، كما أنك تجد سنن أبى داود كأنها ملخصة من موطأ مالك وهذا ظاهر على شدة الثقة والاعتماد على روايات مالك رضى الله عنهم أجمعين »

والجواب : أن هذا الأحمق ـ بناء على فهمه الفاسد ـ يشير بهذا الكلام إلى أن أئمة أهل الحديث ـ كالبخارى وأبى داود ـ يعتمدون فى أغلب نقلهم فى كتبهم على الإمام مالك . فهم بذلك مقلدون له لشدة ثقتهم به ، واعتمادهم على رواياته . وهذا مبلغه من العلم . لأنه جاهل أحمق . يظن أن رواية الحديث من باب التقليد ، فلا يستغرب هذا على فهمه العاطل . وقد قال صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ـ الحديث » وعن زيد بن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم

قال « نضّر الله امرءا سمع منا حديثاً فحفظه و بلغه فرب حامل فقه ليس بفقيه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تسمعون و يسمع منكم ، و يُسْمع ممن يَسْمع منكم » ذكر هذه الأحاديث ابن عبد البر فى جامع بيان العلم . فأئمة أهل الحديث — و إن تأخر زمانهم — فقد اجتمع لهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم يجتمع لمن قبلهم من أفراد الأئمة . وذلك بما بذلوه من العناية فى جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من مختلف أقطار الأرض التى تفرق فيها الصحابة . فقد كابدوا الأسفار الطويلة فى طلب الأحاديث من حفاظها . واجتهدوا فى تدوين متونها ، وضبطها وتمحيصها ، وجمع طرقها وتحرير رواياتها ، ومعرفة حال رجالها ، وصحة أسانيدهم ، وقويها من ضعيفها ، وغير ذلك مما يحتاج إليه علم الحديث ، وهذا الأمر مما لم تتجه إليه همة كل من سبقهم من الأئمة . و إن كانوا أغزر منهم علماً ، وأقوى منهم استنباطاً للاحكام من الكتاب والسنة . فقد حبا الله بعض عباده بفضل ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، وجعل فوق كل ذى علم عليم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

قال المعترض « الوجه الثالث : لاخلاف أن فى الكتاب والسنة : الناسخ والمنسوخ . وهذا منه المنسوخ من الكتاب بالكتاب ومنه المنسوخ من الكتاب بالسنة . ومنه المنسوخ من السنة بالسنة . وهذه الأقسام أوسع أسباب الاختلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة . وفيهما العام والخاص ، والمقيد والمطلق ، والمجمل والمفصل ، والظاهر والمضمر — إلى آخره . فهذه كلها أحاط الأئمة الأربعة وأصحابهم بأطرافها . وماتركوا فيها زيادة لمستزيد ، حال كون أئمة الحديث ماتعرضوا لشىء منها ألبتة . بل سردوا الأحاديث سرداً فى أبوابها على علاتها . فإذا وجدتم حديثاً فى البخارى أو غيره فى مسألة ، ومثله فى موطأ مالك مثلا ، أحدهما فيه تشديد والثانى فيه ترخيص فأنى لكم معرفة الناسخ ، فترجحوه على المنسوخ ؟ وهكذا فى سائر الأقسام التى تتوقف صحة الحكم على معرفتها . وأنتم لاتجدون فى كتب الحديث بياناً ولا إشارة تهديكم إلى الصواب أيجوز لكم الترجيح بمجرد الظن والتخرص ؟

هذه زندقة لا إسلامية ، ثم قال: وأما قولكم : إنكم ماخرجتم عن الإجماع . فهذا هو المغالطة . لأنا بينما كنا نباحثكم عن إجماع الفقهاء والتعبد والتعامل : التجأتم إلى الإجماع على كتب الحديث . ومع هذا ، فأخبرونا : متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى أو غيره ؟ » إلى آخر ماهذى به من الجهل والتخليط الذى لا يعقل

والجواب : أننا أوردنا كلام هذا الملحد الأحمق جملة واحدة . لأن كله منكر من القول وزور . لايحتاج إلى رد ، ولا تحليل إن لم يكن صاحبه مصاباً فى عقله . فإنه مروق من الإسلام ، وخوض فى دين الله بالباطل مع الخائضين . فلقد تهور هذا الملحد بذكر الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ، حيث جعله عقبة كأداء دون فهم الكتاب والسنة. وأنه لايفهم هذا العلم إلا أفراد قليلون من هذه الأمة، وأن هذا هو أعظم سبب لعدم جواز العمل بنصوص الكتاب والسنة ، ووجوب التقليد، كما زعم أيضاً : أن الناسخ والمنسوخ أوسع أسباب الاختلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة ، مع كذبه أيضاً على أئمة أهل الحديث بأنهم ماتعرضوا لبيان شىء من علوم الكتاب والسنة، بل سردوا الأحاديث سرداً فى أبوابها على علاتها، وأن أحاديث الرسول متعارضة . وليس يوجد فى كتب الحديث بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب . وأشنع من ذلك : زعمه الباطل بأن أخذ الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وترجيح الراجح بما دلت عليه من الأحكام : ظن لايفيد اليقين ، بعد الأخذ به وزندقة لا إسلامية . وهذا كلام فى غاية الفحش والنكر ، يدلنا دلالة صادقة على أن قائله مسلوب العقل والإيمان نعوذ بالله من ذلك .

ولقد أكد هذا الملحد قوله الباطل بقول أبشع منه ، إذ يقول « ومع هذا فأخبرونا متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ » يعنى من كتب الحديث . فزعم أن الأمة قد كفرت بالله و برسوله صلى الله عليه وسلم و بما جاء به من عند الله تعالى . إذ أنكر إجماع الأمة على العمل بأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام . وخص منها أصح كتاب فى الدين

بعد كتاب الله تعالى ، وهو صحيح البخارى ، مع أن هذه الدعوى مكابرة ، وقلب للحقائق ، و إنكار لما أجمعت عليه الأمة من العمل بصحيح البخارى ومسلم . وهذا مما لاتجوز المغالطة فيه . وقد اتفق المحدثون على أن جميع مافى الصحيحين من المتصل المرفوع : صحيح بالقطع . وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون من أمرهما فهو مبتدع ، متبع غير سبيل المؤمنين ، كما عليه هذا الجاهل الأحمق من إنكار العمل بنصوص الكتاب والسنة . فأين تقع أقوال هذا الملحد مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ومما روى عن الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: أنه أتاه رجل ، فسأله عن مسألة : فقال الشافعى : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . فقال الرجل للشافعى : أنت ماتقول ؟ قال : سبحان الله ! ترانى فى كنيسة ؟ ترانى فى بيعة ؟ ترى على وسطى زنارا ؟ أقول لك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنت تقول لى : ماتقول أنت ؟ وأين يقع كلام هذا الملحد أيضاً من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الهيثم بن جميل قال قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله ، إن عندنا قوماً وضعوا كتباً يقول أحدهم : حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . بكذا وكذا . وفلان عن إبراهيم بكذا ، و يأخذ بقول إبراهيم ؟ قال مالك : وصح عندهم قول عمر ؟ قلت : إنما هى رواية ، كما صح عندهم قول ابراهيم . فقال مالك : هؤلاء يستتابون . وهذا القول من الإمام مالك فى حق عمر رضى الله عنه فكيف بمن يرد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم — التى هى فى صحيح البخارى — جملة واحدة ، وما فى غيره أيضاً من كتب الحديث . وقال عبد الله بن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى : قلت لأبى : رجل وقعت له مسألة . وفى البلد رجل من أهل الحديث ، فيه ضعف . وفقيه من أهل الرأى . أيهما يسأل ؟ قال : لا يسأل أهل الرأى . ضعيف الحديث خير من قوى الرأى . هذا هو كلام أئمة الهدى والدين المقتدى بهم . وهذا أدبهم مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأين هذا الملحد من تقليدهم واتباع سبيلهم ؟

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

ومن تأمل كلام هـذا الملحد يعلم أنه كلام جاهل متهوس لاقيمة له ، ولايستحق إضاعة الوقت فى مناقشته ، ومع أنا قد رددنا على جميع أقواله هذه فى مناسبات كثيرة من ردنا هذا . فإن عادة هذا الملحد تكرير الكلام ، مع الخلط والتناقض فى كل مايكتبه . فلا نطيل فى تتبع زلاته ، ووخيم خزعبلاته .

قال الملحد « بينما كنت أكتب فى هـذا الفصل رأيت فى سنن أبى داود ثمانية أحاديث فى احتجام الصائم خمسة فى حظره ، وثلاثة فى إباحته . وما بيّن أبو داود أيّها الناسخ وأيها المنسوخ ؟ ومن رواة الحظر : الإمام أحمد ، فمن أين لنا الوقوف على الصواب ، لو لم يبين الإمام مالك وغيره : أن حديث الحظر كان عام الفتح ، وحديث الإباحة كان فى حجة الوداع . فالثانى ناسخ للأول ؟ »

أقول : إذا كان هذا الجاهل الأحمق ممن طبع الله على قلبه ، وصدق فيه قوله تعالى (أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ؟ إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا) فما على الإمام أبى داود وغيره من أئمة أهل الحديث من بأس . إذا كان هذا الجاهل الأحمق وأمثاله من المعرضين عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لا يفهمون منها مواقع الخطاب . ولا حدود الحلال من الحرام . ولا يميزون بين الرخص والعزائم . ولا يعرفون الناسخ من المنسوخ . ولا المفصل من المجمل . ولا المقيد من المطلق . ولا الخاص من العام ، إلى غير ذلك من القيود والشروط التى يجب معرفتها على كل من يريد أن يعقل عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم أحكام دينه ، وفقه شريعته . ثم إن هؤلاء الجهلة يزعمون — كذبا منهم — على أئمة أهل الحديث : أنهم لم يتعرضوا لبيان علوم الكتاب والسنة ، بل سردوا الأحاديث سردا فى أبوابها على علاتها . وقد بينا بطلان هذه الدعوى بما قدمناه قريبا من ردنا هذا . و بينا فضل أئمة أهل الحديث وما قاموا به من حفظ شريعة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وما أبرزوه لهذه الأمة من أحكامها وغوامض معانيها خالصة نقية ، كما خرجت من مشكاة النبوة .

ففيها كمال الهدى والنور لكل مفيد ومستفيد بما أغنى عن إعادته ههنا .

وقد صنف بعض الأئمة فى علم الناسخ والمنسوخ وما يلحق بهما كتبا مستقلة كـكتاب الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر النحاس ، وكتاب الموجز فى الناسخ والمنسوخ للامام ابن خزيمة رحمه الله ، وكتاب الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار للحافظ أبى بكر محمد بن موسى الحازمى ، وغيرهم ممن تـكلم على هذا العلم الذى ليس هو من عويص العلوم ، ولا من بحوره المتلاطمة الأمواج ، بل هو علم محدود ، لا خفاء فيه إلا على المقلدين الجامدين على التقليد الأعمى . أمثال الحاج مختار وشيعته الضالين ، الذين يقولون : إن الناسخ والمنسوخ هو أوسع أسباب الاختلاف بين الصحابة والتابعين والأئمة ، وأنه عقبة كَئُود دون فهم نصوص الـكتاب والسنة ، بل حائل دون الأخذ بأحكامهما إلا بواسطة تقليد الرجال ، والقول بقولهم ، لا بقول الله ولا بقول رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا الجاهل الأحمق يقول « بينما كنت أ كتب فى هذا الفصل » إلى آخر ما ذكره . وهذا منه تشويه لوجه الحق ، وقلب للحقائق . فإن أبا داود رحمه الله تعالى قد أبان معنى الأحاديث ، وميز بين ما دلت عليه من الحظر والرخصة . فقال « باب فى الصائم يحتجم » أورد فيه حديث ثوبان وما فى معناه إلى آخر الباب . ثم قال « باب الرخصة فى ذلك » أورد فيه حديث ابن عباس رضى الله عنهما « أن الرسول صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » إلى آخره . فما يريد هذا الأحمق من أبى داود غير هذا البيان ؟ ولـكن كما قيل :

عليك بالبحث، أن تبدى غوامضه   وما عليك إذا لم تفهم البقر

فأما جزم المعترض الأحمق بأن حديث الحظر كان عام الفتح ، وحديث الإباحة كان فى حجة الوداع ، ودعواه نسخ الأول بالثانى . فهذا ليس بصحيح . لانه لم يثبت تأخر حديث الرخصة على حديث الحظر . ولم تثبت صحة الزيادة التى فى حديث ابن عباس . وهى قوله « فى حجة الوداع » والخلاف فى هذه المسئلة

معروف فى محله من كتب الأحكام . وإنما القصد بيان خطأ هذا الجاهل وافترائه على أئمة أهل الحديث .

قال الجاهل الأحمق « ورأيت فى كثير من أبواب البخارى أحاديث قد أجمعت الأمة على أن أحكامها منسوخة . ولا تجد فى البخارى حديثا يشير لنسخ واحد منها . وأمثال هذا لا يكاد يحصى . فذكرت هذا استطرادا » .

والجواب : أن هذا الملحد قد تعمد الكذب الصريح الذى لامغالطة فيه ، لايخشى فيه ماتوعد الله به أمثاله من الكاذبين فى قوله تعالى (ألا لعنة الله على الكاذبين) يقول هذا الملحد : إنه رأى فى كثير من أبواب البخارى أحاديث قد أجمعت الأمة على نسخ أحكامها . وأن البخارى لم يشر إلى نسخ واحد منها . قال : وأمثال هذا لايكاد يحصى . وأنه ذكر هذا استطراداً . وهذا الكلام المنكر من هذا الملحد الضال لاشك أنه استطراد منه بالكذب لنصرة الباطل . يقصد به الطعن فى أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم . فقد قال : إنه يستحيل أخذ الأحكام منها مباشرة . لأن فيها الناسخ والمنسوخ . والمطلق والمقيد . والمجمل والمفصل . وأنه لايعرف صحيحها من ضعيفها — إلى غير ذلك من أقوال هذا الملحد — التى يريد بها الصد عن العمل بنصوص الكتاب والسنة إلى وجوب التقليد .

ولم يكتف هذا الملحد بالكذب على صحيح البخارى ، ورمى صاحبه بالتدليس . بل قال « إن كتب الحديث ليس فيها بيان ولا إشارة تهدى إلى الصواب » إلى آخر ماقاله من الزور والفجور فى حق أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم . بل زاد على ذلك ، بأن الأمة قد أجمعت على مازعمه من نسخ كثير من أحاديث صحيح البخارى ، مستهيناً بهذه الأمة التى هو بين أظهرها ، يفترى عليها الكذب بكل جراءة ووقاحة . لايرى عليه حسيباً فى الدنيا ولا محاسباً فى الآخرة ، بريئة منه ومما نسبه إليها . فقد أجمعت الأمة قديماً إجماعاً صحيحاً على قبول صحيح البخارى ، وصحة مافيه من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم . وفى كتاب « الحطة فى ذكر الصحاح الستة » قال « وأما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون

على أن جميع مافيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع ، متبع غير سبيل المؤمنين » وقال الإمام عماد الدين بن كثير رحمه الله تعالى « وكتاب البخارى الصحيح يستسقى بقراءته الغمام . وأجمع على قبوله وصحة مافيه أهل الإسلام » وفى مقدمة فتح البارى على صحيح البخارى : قال أبو جعفر العقيلى « لما صنف البخارى رحمه الله تعالى كتاب الصحيح عرضه على ابن المدينى وأحمد بن حنبل و يحيى بن معين وغيرهم . فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة ، إلا أربعة أحاديث» قال العقيلى «والقول فيها قول البخارى، وهى صحيحة» وقال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى « إن الإجماع الصحيح من الأمة : على أن النسخ الواقع فى جملة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام : لاتبلغ عشرة أحاديث . قالوا : ولا شطرها » انتهى

فأين هذا مما يزعمه هذا الملحد الضال على أحاديث صحيح البخارى ، فضلا عن جملة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

قال الملحد « وأما قولكم : إنا لا قصد لنا إلا الرجوع إلى الشريعة و إلى ما كان عليه السلف إلخ ، فنسألكم : أى شريعة تعنون ؟ وأى سلف تريدون ؟ فان قلتم : نعنى الشريعة المحمدية . ونريد الصحابة والتابعين . قلنا لكم : فلنعم ما عنيتم ، ونعم ما أردتم . لكننا لا نكون معكم كما قيل : أعمى يقود بصيراً ، بل نطالبكم بالدليل لنكون باتباعكم كما نحن باتباع أئمتنا على يقين » .

والجواب : أن هذا الملحد يختلق ما يقول ، مستحلا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى عباده المؤمنين . فنحن لم نقل : إن قصدنا الرجوع إلى الشريعة وما كان عليه السلف، لأننا لم نخرج عنهما ، حتى ندعى الرجوع إليهما . ولم نسلك — بحمد الله تعالى — طريقا غير طريق السلف الصالح من هذه الأمة . ولا نعرف شريعة غير شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . وهى الشريعة التى ختم الله بها جميع الشرائع . فما وجه سؤال هذا الملحد واستفساره عن أى شريعة نعنى ؟ وعن أى سلف نريد ؟ فهل عنده شرائع

متعددة ، أو سلف غير من حملوا هذه الشريعة المحمدية إلينا ؟ حتى يورد علينا هذا السؤال اللائق به ، و بكل أعمى ممن قلدهم من الملحدين الصادين عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فالكتاب والسنة هما دليلنا وحجتنا . ومن قال بهما فهو إمامنا . وليس لنا سلف إلا من أرشدنا نبينا صلى الله عليه وسلم إلى اتباع سنتهم ، حيث يقول « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى . تمسكوا بها . وعضوا عليها بالنواجذ . و إياكم ومحدثات الأمور . فإن كل محدثة بدعة . وكل بدعة ضلالة » فأما الذين يدّعون تقليد الأئمة الأربعة ، وهم مخالفون لهم فيما هم مجمعون عليه ، من النهى عن تقليدهم وتقليد غيرهم ، ومع ذلك أيضا يخالفونهم فيما هم مجمعون عليه من أصول الدين ، فضلا عن فروعه : فدعواهم هذه من أبطل الباطل ، بل حقيقتها : المغالطة باسم تقليد الأئمة ، لترويج باطلهم . يشهد لذلك ما نحن بصدد الرد عليه مما جاء فى رسالة هذا الملحد التى هى بين أيدينا . فقد حشاها بالبدع والشرك فى عبادة الله تعالى ، ناسبا عمله هذا إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، و إلى مذهب من قلده من الأئمة الأربعة ، يرى ذلك كل مطلع عليها ممن نور الله بصيرته .

يقول هذا الملحد « هذه كتب أئمتنا وأتباعهم — إلى قوله — أأنتم أعلم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وطريقة أصحابه وتابعيهم ، أم من تقدم ومضى من أعلام الفقهاء وأجلاء المحدثين والمفسرين والأولياء والفلاسفة والحكماء من أهل السنة ؟ أرأيتم أم سمعتم أن أحدا منهم كان على غير مذهب من المذاهب الأربعة ، أو أن أحدا منهم تصدى لوضع مذهب خامس ؟ فالافتراء على الأحياء والأموات ، وادعاء الإنسان بما ليس فيه سهل . لكن الامتحان يكشف الحق ويكب المبطل على وجهه ، فتسود وجوه وتبيض وجوه » إلى آخر ما قاله من الهذيان الذى لا طائل تحته .

فأما قوله « هذه كتب أئمتنا » فإن كان يقصد الأئمة الأربعة وأتباعهم المحققين لمذهب أئمتهم وما دنوه من الكتب الصحيحة المنقحة فى مذهب كل

إمام منهم . فليس لنا اعتراض عليها . ونحن أعلم بها منه . فإليها نرجع . وهى الحكم بيننا و بين هذا المفترى الضال . والله خير الحاكمين .

وأما إن كان يريد الفلاسفة والحكماء ودحلان وأمثالهم : فلا نلتفت إليه ولا ننظر فى كتبهم إلاّ لردّ باطلهم ، تفنيد أكاذيبهم .

وأما قوله « أرأيتم أم سمعتم — إلى آخره » فالجواب : أننا قد رأينا وسمعنا : أن هذا المعترض ليس على مذهب من المذاهب الأربعة ، بل هو من المفترين عليهم وهو أيضاً من المفترين على الأحياء والأموات ، وهو الذى يدعى لنفسه ما ليس لها . وعند الامتحان يوم القيامة : سوف ينكشف جهله . و يظهر الحق على باطله ، فيكبه الله على وجهه مسودا يوم تبيض وجوه أهل السنة والجماعة . وسيأتى هو إن شاء الله تحت لواء مسيلمة الكذاب . لأنه قد وافق مسيلمة بالكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . أما شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : فسيأتى إن شاء الله تعالى تحت لواء سيد المسلين . لأنه من أنصاره ، والمجدد لما اندرس من ملته الحنيفية . فهو أحق بها وأهلها (والله لايضيع أجر المحسنين) .

قال المعترض « المسألة الثانية : فى التوسل والزيارة . إذا سبق القضاء بشقاء إنسان ، تنوعت عليه أساليب إغواء الشيطان . وتفتحت له أبواب الشقاء . فيدخل الشيطان الكفر عليه ، والعياذ بالله تعالى من باب العبادة ، من حيث يرى فيه ميلا إليه . وقد دخل علىّ فى واقعة حال وقعت لى وأنا فى المدينة ، فالتزمت التوسل . ونذرت صدقة . فأتانى من حيث يميل طبعى . فقال : إذا كان القضاء مبرماً والقدر مقدراً ، فما فائدة التوسل والصدقة ؟ فاتركهما والزم التوكل والتسليم . فوقع فى نفسى هذا الكلام وملت إليه . لكن الله اللطيف أرانى فى تلك الليلة رؤيا عصمنى بها من شر هذا الخبيث » .

أقول : إنه مما يجب التنبيه عليه ههنا ، أولا : هو بيان معنى التوسل والزيارة فى عرف ومذهب هذا المعترض . لئلا يلتبس الحق بالباطل . فإن التوسل

والزيارة عندها : دعاء الأموات استقلالا من دون الله تعالى ، والغلو بالقبور وأصحابها . وجعلهما أوثانا تعبد من دون الله تعالى . وهكذا يتذرع أعداء الله وأعداء رسول الله — لستر ضلالهم — بذكر الأسماء فقط ، وقلب الحقائق . فيصادمون نصوص الكتاب والسنة ، ويحرفونها عن مواضعها ، وقد مهد هذا المعترض لما يسميه مسألة « التوسل والزيارة » بكلام هو أحق به . لأنه ينطبق على قوله وعمله . وقد شهد بذلك على نفسه . فقال « وقد دخل عليّ الشيطان فى واقعة حال وقعت لى ، وأنا فى المدينة » إلى آخر القصة . فرجل — كهذا الأحمق — ينزل نفسه منزلة العلماء ، بل منزلة من يزعم أنه من الأولياء ، يقر على نفسه بأن الشيطان دخل عليه ، فشككه فى مسألة من الدين ، لا تخفى إلا على الجهلة الطغام أمثاله . وهى أن التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة — من الدعاء ونذر الصدقات لوجه الله تعالى — ينافى التوكل على الله ، والتسليم لقضائه وقدره ، وأنه أيضاً أتاه الشيطان من حيث يميل طبعه ، وهذه شهادة أخرى على جهله . وأنه يميل إلى التشكك فى أمور دينه . ولم يجد فى كتاب الله تعالى ، ولا فى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم مايدفع به شر هذا الخبيث . حتى رأى رؤيا فى المنام عصمه الله تعالى بها — بزعمه — من شر هذا الخبيث ، والواقع : أنه زاد استخذاءا له ، وازداد تمكن الشيطان منه بزيادة غفلته وعماه عن هدى الله فى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

نقول : إن هذا رجل أجنبى عن دين الإسلام ، فما هو دخل الرؤيا فى الأحكام — نفياً أو إثباتاً — ثم ماغرض هذا المشعوذ من إيراد هذه القصة الزائفة ، إلا ليزكى بها نفسه ، ويعلن : أنه من الأولياء الذين يزعم : أنهم يأخذون الأحكام من ذات النبى صلى الله عليه وسلم بعد وفاته مشافهة . وذلك إما بطريق الرؤيا ، أو بكشف الحجاب ، وأن ذلك يغنيهم عن النظر فى الكتاب والسنة ؟ هذا مايقوله فيما تقدم من رسالته هذه . ولولا تزكية هذا الأحمق لنفسه ما كان لإيراد هذه القصة معنى ولا فائدة ، إلا فضيحة نفسه ، والله تعالى لايصلح عمل المفسدين .

وأما قول المعترض « وقد يرمى الإنسان فى شرك الشرك من طريق الطاعة كما رمى الوهابيين و إخوانهم بإغوائهم على أن التوسل بجاه الرسول عليه الصلاة والسلام ، وزيارة قبره الشريف : شرك بالله ومناف للتوحيد ، وأغواهم بما جاء فى القرآن العظيم بحق المشركين . فذهب بإيمانهم تحت ستار العبادة . وغرس فى قلوبهم بغض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاداته بتعليل الطاعة ، ففسروا الزيارة بمعانى عبادة الأوثان . وشبهوا التوسل بما يفعله مشركو العرب وغيرهم فانظر ما أشقاهم وأحمقهم وأبعدهم عن الحق » .

فنقول : إن دعوى المعترض على الوهابيين وإخوانهم بأنهم يقولون : إن التوسل بجاه الرسول صلى الله عليه وسلم وزيارة قبره الشريف : شرك بالله ومناف للتوحيد ، كذب وافتراء من المعترض ، بل إن الوهابيين وإخوانهم يقولون : إن التوسل بجاه المخلوقين كافة لم يشرعه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا فعله أصحابه ، ولا التابعون من بعدهم ، ولا قال به الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى . و إذا كان ذلك كذلك : فهو خلاف ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه أصحابه رضى الله عنهم . وكذلك التابعون من بعدهم . فيكون ذلك مردوداً على من جاء به ، بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما جاء فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها . قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مَنْ أَحْدَثَ فى أمرنا هذا ماليس منه فهو رد» وفى رواية « من صنع أمراً على غير أمرنا فهو رد » هذا ولو لم يكن فى هذا الحدث إلا مخالفة أمر الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومخالفة عمله وعمل أصحابه رضى الله عنهم والتابعين من بعدهم ، لكفى فى رده . فضلا عن أنه من أعظم وسائل الشرك فى عبادة الله تعالى ، كما هو معروف اليوم من أعمال الجهلة الغلاة بالقبور والمقبورين .

وأما زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنها عند الوهابيين من أفضل الأعمال ، وكذا زيارة قبور المسلمين . فإنها سنة ، وذلك على ماشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته فيما علمه لأصحابه . وأما شد الرحال لزيارة القبور كافة :

ففيها خلاف بين العلماء . وحجة المانعين لشد الرحال إليها أقوى .

وأما قول المعترض « وأغواهم بما جاء فى القرآن العظيم بحق المشركين » فنقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم ، ونسبة الغواية لما جاء فى القرآن قول وخيم . وهذه جرأة من هذا المعترض تليق بحماقته وجهله ، وإلا فإن القرآن العظيم قد جاء لهداية الخلق إلى الحق وإلى طريق السعادة ، وتحذيرهم وإنذارهم عن طريق الشقاوة والغواية . والقرآن عربى غير ذى عوج . أنزله الله على نبيه الذى هو أفصح الفصحاء ، وقد أوتى جوامع الكلم ، وآتاه الله الحكمة التى هى سنته صلى الله عليه وسلم ، وفيها بيان شرعه ، وتفصيل ما أجمل فى كتاب ربه ، فلم يترك صلى الله عليه وسلم خيراً إلا دل أمته عليه ، ولا شراً إلا حذرها عنه . وقال صلى الله عليه وسلم « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها . لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » .

فقول المعترض « إن ماجاء فى القرآن العظيم بحق المشركين : هو الذى ذهب بإيمان الوهابيين تحت ستار العبادة » قول مفترٍ وَقِح . لا يعرف ماجاء فى القرآن العظيم . بل هو من الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانىّ وإن هم إلا يظنون . أما الوهابيون : فإن الكتاب والسنة هما الإمام المتبع لهم ، سالكين طريق السلف الصالح ، من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ، لا يحيدون عن طريقهم ولا يقولون فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من عند أنفسهم ، ولا ينفردون بقول لا يشهد له الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، ومن تبعهم من الأئمة المحققين . ويعتمدون فى القرآن على تفاسير الأئمة المتفق على إمامتهم ، كتفسير الإمام محمد بن جرير الطبرى ، والإمام العماد ابن كثير وغيرهما من أئمة المفسرين . وأما السنة المطهرة : فعندهم مدونات الحديث ، كالصحيحين والسنن والمسانيد وغيرها من كتب الحديث وشروحها لأئمة أهل الحديث . لايقولون فى شىء منها برأيهم ، بل الحق ضالتهم مع من كان . فالوهابيون يعلمون أن نبيهم محمداً صلى الله عليه وسلم ، هو خاتم النبيين . وأن الله تعالى أرسله للناس

كافة بشيراً ونذيراً . وأنزل عليه كتاباً لا تغيير فيه ولا تبديل ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأن ماجاء فيه من الأحكام والأمر والنهى والوعد والوعيد . فهو لكافة الأمة المحمدية من أولها إلى آخرها ، حتى قيام الساعة . وأما القول بأن الآيات التى نزلت بحق المشركين من العرب : لا يجوز تطبيقها على من عمل عملهم مِمَّنْ يتسمى بالإسلام ، لأنه يقول « لا إله إلا الله » فهو قول من أغواه الشيطان . فآمن ببعض الكتاب وكفر ببعض . لأن مجرد اللفظ بقول « لا إله إلا الله » مع مخالفة العمل بما دلت عليه ، لا تنفع قائلها مالم يقم بحق « لا إله إلا الله » نفياً و إثباتاً . و إلا كان قوله لغواً ، لا فائدة فيه ، وقد قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة . وقال « إنها من حق لا إله إلا الله » إلى آخر الحديث ، وروى الترمذى — وصححه — عن أبى واقد الليثى رضى الله عنه ، قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين ، ونحن حدثاء عهد بكفر . وللمشركين سدرة يعكفون عندها ، وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها : ذات أنواط . فررنا بسدرة . فقلنا : يارسول الله ، اجعل لنا ذاتَ أنواط كما لهم ذاتُ أنواط . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أكبر . إنها السنن . قلتم والذى نفسى بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون . لتركبن سنن من كان قبلكم » فأين هذا ممن يدعون الأموات استقلالا من دون الله تعالى ، ويصرفون لهم من العبادات مالا يجوز صرفه لغير الله تعالى ، ويعتقدون فيهم النفع والضر ، والقدرة على مالا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى ؟

فالمعترض يريد تعطيل أحكام الكتاب والسنة وقصرها على من نزلت فيهم . وهذا القول يقتضى رفع التكليف عن آخر هذه الامة ، والرجوع بها إلى الجاهلية الأولى . أما الوهابيون و إخوانهم : فانهم متمسكون بكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . وهما قدوتهم ومن قال بهما . فانهما يدفعان عمن يتمسك بهما الغواية ، ويغرسان فى قلبه حُبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم وموالاته ، ومعاداة من

ألحد فيهما وحرفهما عن مواضعهما ، أمثال هذا الأحمق المستحق لوصفه بالشقاوة ، والبعد عن الحق . والله تعالى هو الحكم العدل . وسيحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون .

قال المعترض « ولو صح لهم هذا التأويل الباطل لكانوا هم أشد الناس شركا لأنهم يزورون الأمراء والحكام ، ويتزلفون إليهم ، ويتوسلون ببعضهم في حوائجهم بكل قول وعمل . وربما خاب أملهم بما يرجون . فماذا علينا إذا توسلنا بجاه من فضله الله على كل خلقه فى طلب نعيم دائم ورضا كريم . لا يمن ولا يمنع أو بقضاء حاجة دنيوية ؟ فالمؤمن لا يعتقد لمخلوق فعلا أو تأثيرا . وقد بسط العلماء الجواب عما يفعله العوام مما يظن أن فيه شبهة شرك ، وما هى فيه . ونحن وإياهم ما نقصد بذلك إلا اتباع أمر الله تعالى باتخاذ الوسائل ، وابتغاء الأسباب التى منها السعى والكسب والدعاء ، واتخاذ الوسائط ، والتوسل بجاه أحبابه . وكل هذا صريح فى القرآن العظيم والسنة . لكن إذا سبق الشقاء عميت الأبصار ، وضلت البصائر »

أقول : إن المعترض يعنى بالتأويل الباطل : تطبيق الآيات القرآنية على جميع الأمة المحمدية ، حتى تقوم الساعة . فمن اتصف بصفات أهل الخير وعمل عملهم فهو منهم . ومن اتصف بصفات أهل الشرك والكفر وعمل عملهم فهو منهم . لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وفى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة . حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه . قالوا : يارسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ » .

يقول المعترض : إننا نتأول آيات نزلت بحق المشركين وقد مضوا . فمن تسمى بالإسلام ولو عمل عملهم فانه لا يضره ذلك ، ولا يسمى مشركا . وهذا قول من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض . وفساد هذا القول معلوم بنصوص الكتاب والسنة التى لا تقبل تأويلا . ولا يجهلها إلا معاند أو معرض عن معرفة ما فرضه الله تعالى عليه من واجبات دينه .

وأما قول المعترض « إنهم بهذا التأويل يكونون أشد الناس شركا . لأنهم يزورون الأمراء والحكام ــ إلى آخره » .

فانه قول غبي أحمق . وهو أن دعاء الأحياء فيما بينهم ومخاطبة بعضهم بعضا في قضاء حوائجهم ، وسؤال الضعيف من القوى فيما هو تحت قدرته : يكون كدعاء الأموات أو الغائبين ، وسؤالهم مالا يجوز سؤاله إلا من رب العالمين . بل يقول المعترض : إنه بحق الأحياء أشد شركا مما هو في حق الأموات والغائبين والله تعالى يقول في كتابه العظيم (وما يستوى الأحياء ولا الأموات . إن الله يسمع من يشاء . وما أنت بمسمع من في القبور) وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » ومن المعلوم بالحس والعقل: أنه إذا مات الإنسان فقد انقطعت عنه كل صلة في هذه الحياة الدنيا . وانقطع عنه كل حبيب من قريب أو بعيد ، وأفضى إلى عالم آخر ، وبرزخ ينتظر فيه يوما (تذهل فيه كل مرضعة عما أرضعت . وتضع كل ذات حمل حملها . وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد) لا يملكون لأنفسهم نفعا . ولا يدفعون عنها ضرا . فضلا عن غيرهم . أإله مع الله أيها المشركون المتعلقون على الأموات ؟

وأما الأحياء : فانهم في دار التكليف ، خلقهم الله تعالى لعبادته ، ليبلوهم أيهم أحسن عملا . وجعل لهم أسماعا وأبصارا . وقدرة وإرادة . وجعل منافعهم مشتركة فيما بينهم . وأمرهم بالتعاون . ورفع بعضهم فوق بعض درجات . ليتخذ بعضهم بعضا سخريا . كل ذلك لحكمة . وهي عمارة هذا الكون الذي يجمعهم ويعيشون فيه . ولولا ذلك لتعطلت الأسباب . واختل نظام العالم أجمع . فالمساواة بين الأحياء والأموات ، وتكليف الأموات بأعمال الأحياء : مخالف للمعقول والمنقول ، بل للمحسوس الملموس المستقر في فطرة كل مخلوق ، إلا من سلب عقله ودينه ، والحمد لله الذي عافانا.

وأما قول المعترض «فماذا علينا إذا توسلنا بجاه من فضله الله على كل خلقه؟» فقد تقدم الجواب عنه قريبا فلا نعيده .

وأما قوله « فالمؤمن لا يعتقد أن لمخلوق فعلا أو تأثيرا » .

فالجواب : أن من يجعل المخلوق شريكا لله تعالى فى عبادته يخافه ويرجوه ، ويدعوه من دون الله تعالى لنفعه ، وكشف ضره ، إلى غير ذلك مما يصرفه له من أنواع العبادة : فان هذا مشرك . وليس بمؤمن . وكيف يكون مؤمنا من يتعلق على الأموات ، يخافهم ويرجوهم ، وينذر لهم النذور ويقرب لهم القرابين ، معرضا عن رب كريم ، قادر سميع بصير ، يجيب دعوة الداعى إذا دعاه ، إلى ميت عاجز قد انقطع عمله ؟ والله تعالى يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم (وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب . أجيب دعوة الداع إذا دعان) ويقول تعالى (أمّن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ، ويجعلكم خلفاء الأرض ؟ أءله مع الله ؟ قليلا ما تذكرون) .

ثم يقال لهذا المعترض الأحمق : من هم العلماء الذين تقول عنهم : إنهم بسطوا الجواب عما يفعله غلاة عباد القبور من الشرك بالله عندها . وزعمو أن عملهم هذا ليس بشرك . فلا بد أن هؤلاء العلماء الذين يقول عنهم المعترض هذا القول : هم الذين قادوه إلى الضلالة ، وأوقعوه فى الهاوية ، كدحلان وأمثاله من أئمة الضلال . وأما المغالطة وتحريف آيات الكتاب وأحاديث السنة المطهرة : فهذه هى بضاعة أهل الباطل .

وأما قوله « ونحن وإياهم ما نقصد بذلك إلا اتباع أمر الله تعالى »

فهذا كذب على الله تعالى . فان الله لم يأمر بأن يشرك معه أحد فى عبادته . و (إنما يفترى الكذب الذى لايؤمنون بآيات الله ، وأولئك هم الكاذبون) إن الذى صرح به القرآن : هو النهى عن الشرك قليله وكثيره ، وتخليد المشركين فى نار جهنم ، وتحريم الجنة عليهم . وأما هذه الحجج التى ينتحلها المعترض : فإنما هى حجج باطلة ، بل مفاتيح لأبواب الشرك فى عبادة الله تعالى ، وما يقصد

منتحلو هذه الحجج إلا اتباع أهوائهم ، وما يسوله لهم الشيطان . فإن هذه الأسماء التى يغالطون بها من اسم « الوسيلة ، والشفاعة ، والوسائط » وغيرها مجرد أسماء مقلوبة الحقائق . وإنما هى دعاء غير الله تعالى ، وصرف عبادته لهؤلاء الأموات ، الذين يزعمون : أنهم وسائط بينهم و بين الله تعالى ، وأنهم يشفعون لهم عند الله وقد جاء القرآن بتكذيبهم . وتضليلهم ودحض باطلهم ، لا كما يدعى هذا الملحد .

وأما قوله « وحيث إن هذه المسألة ذات فروع . ويتعلق بها مسائل أخر فأقسمها إلى مباحث . المبحث الأول : فى حياة الرسول عليه الصلاة والسلام . اعلم أن هذه المسألة من أهم المسائل التى اختلف فيها علماؤنا ببعضهم . وهم والمعتزلة وغيرهم . وسببه عدم وجود نص فى القرآن العظيم يبين كيفية حياته عليه الصلاة والسلام بعد وفاته ، يؤيد الأحاديث الدالة على حياته الجسدية بعد وفاته . وحيث إن هذه الأحاديث مع أحاديث المعراج المشيرة لحياة بعض الرسل الذين رآهم عليه الصلاة والسلام فى تلك الليلة ، وآيتى سورة البقرة وسورة آل عمران المذكور فيهما حياة الشهداء : تكون حجة قوية باثبات حياته الجسدية من نص القرآن بقاعدة القياس التى هى أحد أصول الدين عندنا . فما أدرى كيف غفل علماؤنا عنها ؟ وذهب النافون منهم وراء تعاليل يعارضها النص والعقل — إلى آخر ما هذى به »

والجواب : أن فى كلام هذا الأحمق من العجمة وسوء التعبير ما هو اللائق بجهله وحماقته . وقد جعل حياة الرسول صلى الله عليه وسلم البرزخية بعد وفاته من فروع مسألة التوسل ومتعلقاتها . ثم مضى فى بيداء جهله واتباع هواه يقلب الحقائق و ينصر الباطل . والله تعالى لا يصلح عمل المفسدين .

فأما قوله « اعلم أن هـذه المسألة من أهم المسائل التى اختلف فيها علماؤنا ببعضهم ، وهم والمعتزلة وغيرهم »

فنقول : إن هذه المسألة التى يعنيها الأحمق ليست كما قال : ذات أهمية لغموضها ، وعدم بيانها إلا عليه وعلى علمائه الذين ذكرهم . وإلا فقد وردت

بها نصوص الكتاب والسنة ، ولم يختلف أحد من علماء المسلمين المقتدى بهم فى أن هذه الحياة البرزخية عامة لجميع الخلق . أما حياة الشهداء البرزخية ، التى خصوا بها دون غيرهم : فهى جزاء لهم على ما قاموا به : من إجابة داعى الجهاد فى سبيل الله تعالى ، و بيع أرواحهم لله ابتغاء مرضاته ، وطلبا لوعده بأن لهم الجنة فى الدار الباقية ، يرزقون من نعيمها المقيم فى حياتهم البرزخية قبل غيرهم ، لايذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى . لا أنهم يُرَدُّون إلى الحياة الدنيا ، حياة الهم والحزن والتكليف ،كما يريده لهم هذا الأحمق ومشايخه أمثال دحلان والنبهانى الذين يزعمون أنهم أحيوا بعد موتهم ، وردوا إلى حياتهم الدنيا إلا أنا لانراهم ، وأنهم يسمعون دعاء من يدعوهم ، و يجيبون سؤال من يسألهم . و يقولون فوق ذلك : إن الأموات أفضل من الأحياء ، وأقرب إلى الله تعالى منهم . فهم أولى وأحق بأن يسأل منهم كل مايجوز سؤاله من الأحياء والله تعالى يقول (ومايستوى الأحياء ولا الأموات . إن الله يسمع من يشاء . وماأنت بمسمع من فى القبور) .

وأما قوله « إن سبب هذا الاختلاف : هو عدم وجود نص فى القرآن العظيم يبين كيفية حياته عليه الصلاة والسلام بعد وفاته »

فالجواب: أن هذا الأحمق قد غفل أو تغافل، أو جهل أو تجاهل، عما أنزله الله تعالى فى كتابه الكريم ، وما جاء فى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، حيث يقول الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (إنك ميت و إنهم ميتون . ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون) وقوله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ــ الآية) وقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد . أفإن مت فهم الخالدون ؟ كل نفس ذائقة الموت . ونبلوكم بالشر والخير فتنة . و إلينا ترجعون) ففى هذه الآيات : قد سوى الله تعالى بين نبيه صلى الله عليه وسلم و بين كل مخلوق فى الموت والبعث ، والاختصام عنده تعالى وقال سبحانه وتعالى عن عبده ونبيه عيسى عليه السلام (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم . فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم

وأنت على كل شيء شهيد) وأما السنة : فقد روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » وروى البخارى فى صحيحه حديث الحوض وفيه « ليردن علىّ أناس من أصحابى . حتى إذا عرفتهم اختُلِجُوا دونى . فأقول : أصحابى . فيقول: لاتدرى ماأحدثوا بعدك » وروى البخارى أيضاً فى صحيحه عن سهل بن سعد الأنصارى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنى فرطكم على الحوض ، من مر علىّ شرب . ومن شرب لم يظمأ أبداً . وليردن علىّ أقوام لم أعرفهم . ثم يحال بينى و بينهم » قال أبو حاتم : فسمعنى النعمان بن عياش فقال : هكذا سمعت من سهل ؟ فقلت : نعم. فقال : أشهد على أبى سعيد الخدرى سمعته وهو يزيد فيه « فأقول : إنهم من أمتى . فيقال : إنك لاتدرى ما أحدثوا بعدك . فأقول : سحقاً سحقاً لمن غَيَّر بعدى » وروى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « لما حُضر رسول الله صلى الله عليه وسلم — وفى البيت رجال — فقال النبى صلى الله عليه وسلم : هلموا أكتب لكم كتاباً ، لاتضلوا بعده . فقال بعضهم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله . فاختلف أهل البيت . واختصموا . فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم كتاباً ، لاتضلوا بعده . ومنهم من يقول غير ذلك . فلما أكثروا اللغط والاختلاف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا عنى . فكان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم و بين أن يكتب لنا ذلك ، لاختلافهم ولغطهم » وأخرج الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض وعلموها الناس . فإنى مقبوض » وفى شرح المواهب اللدنية قال : ولما خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع قال للناس « خذوا عنى مناسككم . فلعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا . وطفق يودع الناس . فقالوا : هذه

حجة الوداع . فلما رجع من حجه إلى المدينة جمع الناس بما يدعى خُمًّا فى طريقه بين مكة والمدينة . فخطبهم وقال — بعد أن حمد الله تعالى وأثنى عليه ووعظ — أيها الناس ، إنما أنا بشر مثلكم . يوشك أن يأتينى رسول ربى . فأجيب ثم حض على التمسك بكتاب الله تعالى ووصى بأهل بيته » وعن عائشة رضى الله عنها « أن عمر رضى الله عنه لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يقول : والله ما مات رسول الله . فجاء أبو بكر رضى الله عنه . فكشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله . وقال : بأبى أنت وأمى ، طبت حياً وميتاً . والذى نفسى بيده ، لايذيقك الله الموتتين أبداً . ثم خرج فقال: أيها الحالف ، على رِسْلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر رضى الله عنهم، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال: ألا من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات . ومن كان يعبد الله فإن الله حى لايموت . وقال : (إنك ميت وإنهم ميتون) وقال تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً ، وسيجزى الله الشاكرين) قال : فنشج الناس يبكون » رواه البخارى . ثم قال « فرجع عمر رضى الله عنه عن مقالته التى قالها » كما ذكره الوائلى أبو نصر عبد الله فى كتاب « الإبانة » عن أنس بن مالك رضى الله عنه : أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين بويع أبو بكر رضى الله عنه فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استوى على منبره وتشهد عمر رضى الله عنه ، ثم قال « أما بعد : فإنى قلت لكم أمس مقالة . وإنها لم تكن كما قلت . وإنى والله ماوجدت المقالة التى قلت لكم فى كتاب الله تعالى . ولا عهد إلىّ رسول الله . ولكنى كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتى يُدْبِرنا — أى يكون آخرنا موتاً أو كما قال — فاختار الله عز وجل لرسوله الذى عنده على الذى عندكم . وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسوله صلى الله عليه وسلم . فخذوا به تهتدوا لما هدى له رسوله صلى الله عليه وسلم » قال : واختلف فى معنى قول أبى بكر رضى الله عنه « لايجمع الله عليك الموتتين » فقيل : هو على حقيقته . وأشار بذلك إلى الرد

على من زعم ـ هو عمر ـ أنه «سيجيء فيقطع أيدى رجال» كما فى البخارى فى المناقب. قالت عائشة رضى الله عنها: وقال عمر «وليبعثنه الله فليقطعن أيدى رجال وأرجلهم» لأنه لو صح ذلك للزم أن يموت موتة أخرى ثانية. إذ لابد من الموت قبل يوم القيامة. فأخبر أنه أكرم على الله من أن يجمع عليه موتتين، كما جمعهما على غيره. كالذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ـ أربعة، أو ثمانية، أو عشرة، أو ثلاثون، أو أربعون ألفاً ـ حذر الموت وهم قوم من بنى إسرائيل وقع الطاعون ببلادهم ففروا. فقال لهم الله: موتوا. فماتوا. ثم أحياهم بعد ثمانية أيام أو أكثر بدعاء نبيهم حزقيل. فعاشوا دهراً عليهم أثر الموت. لايلبسون ثوباً إلا عاد كالكفن. واستمرت فى أسباطهم. وكالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها. قال (أنى يحيى هذه الله بعد موتها؟ فأماته الله مائة عام ثم بعثه ـ الآية)

وفيما أوردناه من نصوص الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة فى كيفية وفاة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وفى حياته البرزخية التى يقول عنها الملحد: إنه لايوجد نص فى القرآن العظيم يبين كيفية حياته البرزخية بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ـ كفاية فى فضيحته وإشهار جهله بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه أجنبى عنهما جملة وتفصيلا. ومع هذا الجهل المركب فى هذا الملحد: فهو يدعى الاجتهاد المطلق أنظر إلى قوله:

«وحيث إن هذه الأحاديث مع أحاديث المعراج المشيرة لحياة بعض الرسل الذين رآهم عليه الصلاة والسلام فى تلك الليلة وآيتى سورة البقرة وآل عمران المذكور فيهما حياة الشهداء: تكون حجة قوية بإثبات حياته الجسدية من نص القرآن بقاعدة القياس التى هى أحد أصول الدين عندنا فما أدرى كيف غفل علماؤنا عنها؟ وذهب النافون منهم وراء تعاليل يعارضها النص والعقل» إلى آخر كلامه.

فهذا الملحد الأحمق من الذين لايعلمون الكتاب إلا أمانى. وإن هم إلا

يظنون . فقد لبس ثوب الاجتهاد المطلق فى تأويل كتاب الله تعالى بعد ما كان ينكر وجوده فى هذه الأمة من بعد عصر الأئمة الأربعة ، ويضلل من يقول ببقاء الاجتهاد فى هذه الأمة إلى قيام الساعة . ويكفر أيضاً من يخرج عن تقليد أحد الأئمة الأربعة . ويقول « إنه خارج عن الإسلام ، كما خرج إبليس من بين الملائكة » وهاهو الآن يخالف الأئمة الأربعة ويخالف علماءه الذين نعى عليهم غفلتهم عما أحاطت به قريحته من الاستدلال على حياة الشهداء الجسمية من نص القرآن بقاعدة القياس التى يقول : إنها أحد أركان الشرع عندنا .

ويقول « إن القياس المستعمل فى الاستدلال ثلاثة : قياس العلة ، وقياس الدلالة ، وقياس الشبه . وحيث إن بحثنا هذا ينطبق القياس فيه على قياس العلة والدلالة ، كما سترى . فإن أنكر علىَّ منكر : فليأت بالبرهان الناقض »

ونحن نقول: لا برهان أصرح على فساد قياسك من انفرادك به ، ومخالفتك للمعقول والمنقول ، ولعلمائك الذين تدعى تقليدهم ، وإقرارك بذلك على نفسك حيث تقول « فهذا ما ألقاه الله فى روعى بدون أن أراه فى موضع » فما هى قاعدة القياس التى تقيس بها الأموات على الأحياء ، وتقيس بها الآخرة على الدنيا ؟ فاقصر فلست عالماً ولا عاقلا . وإنما أنت جاهل أحمق ، وضعت نفسك فى جملة الأئمة المجتهدين ، وأنت من جملة الأغبياء الضالين المخرقين .

ولما كان هذا الأحمق ، قد أطال الكلام على آيتى سورة البقرة وآل عمران بمحض رأيه متبعاً لهواه ، وجهله المتناهى ، الذى لايستحق النظر فيه ولا الالتفات إليه . فإنى ذاكر ماقاله بعض أئمة المفسرين على هاتين الآيتين ، ليتبين جهله وضلاله ، وأنه بواد ، وأئمة التفسير بواد آخر .

قال الإمام محمد بن جرير الطبرى رحمه الله تعالى : القول فى تأويل قوله تعالى (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لاتشعرون) يقول تعالى ذكره : ياأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر على طاعتى فى جهاد عدوكم ، وترك معاصى ، وأداء سائر فرائضى عليكم . ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله :

هو ميت . فإن الميت من خلقى : من سلبته حياته وأعدمته حواسّه . فلا يلتذ لذة ولا يدرك نعيما . فإن من قتل منكم ومن سائر خلقى فى سبيلى : أحياء عندى فى حياة ونعيم وعيش هنىء ، ورزق سنى ، فرحين بما آتيتهم من فضلى ، وحبوتهم به من كرامتى . كما حدثنى محمد بن عمرو ، قال : حدثنا أبو عاصم ، قال حدثنا عيسى عن ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى (بل أحياء عند ربهم يرزقون) من ثمرات الجنة ، ويجدون ريحها ، وليسوا فيها ، حدثنى المثنى ، قال : حدثنا أبو حذيفة ، قال حدثنا شبل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد مثله . حدثنا بشر بن معاذ ، قال حدثنا يزيد ، قال حدثنا سعيد عن قتادة قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) كنا نحدث « أن أرواح الشهداء تتعارف فى طير بيض ، يأكلن من ثمار الجنة ، وأن مساكنهم سدرة المنتهى » وأن المجاهد فى سبيل الله : ثلاث خصال من الخير : من قتل فى سبيل الله منهم ، صار حياً مرزوقا . ومن غُلب : آتاه الله أجراً عظيما . ومن مات : رزقه الله رزقا حسنا . حدثنا الحسن بن يحيى . قال : أخبرنا عبد الرزاق . قال: أخبرنا معمر عن قتادة فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات ، بل أحياء ولكن لا تشعرون) قال « أرواح الشهداء فى صور طير أبيض » حدثنى المثنى . قال : حدثنا إسحاق . قال حدثنا ابن أبى جعفر عن أبيه عن الربيع فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء) « فى صور طير خضر يطيرون فى الجنة حيث شاءوا منها . يأكلون من حيث شاءوا » حدثنى المثنى . قال : حدثنا محمد ابن جعفر قال حدثنا عثمان بن غياث . قال : سمعت عكرمة يقول فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) قال « أرواح الشهداء فى طير خضر فى الجنة » . فإن قال لنا قائل : وما فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء) من خصوصية الخبر عن المقتول فى سبيل الله الذى لم يعم به غيره . وقد علمت تظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف حال المؤمنين والكافرين بعد وفاتهم . فأخبر عن المؤمنين : أنه يفتح

لهم من قبورهم أبواب إلى الجنة ، يشمون روحها ، و يستعجلون الله قيام الساعة ، ليصيروا إلى مساكنهم منها . و يجمع بينهم و بين أهليهم وأولادهم فيها . وعن الكافرين : أنه يفتح لهم من قبورهم أبواب إلى النار ، ينظرون إليها ، و يصيبهم من نتنها ومكروهها ، و يسلط عليهم فيها إلى قيام الساعة ، من يقمعهم فيها . و يسألون الله فيها تأخير قيام الساعة ، حذراً من المصير إلى ما أعده الله لهم فيها ، مع أشباه ذلك من الأخبار ؟ و إذا كانت الأخبار بذلك متظاهرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما الذى خص به القتيل فى سبيل الله مما لم يعم به سائر البشر غيره من الحياة ، وسائر الكفار والمؤمنين غيره أحياء فى البرزخ . أما الكفار فمعذبون فيه بالمعيشة الضنك ، وأما المؤمنون فمنعمون بالروح والريحان ، ونسيم الجنان ؟ قيل : إن الذى خص الله به الشهداء فى ذلك ، وأفاد المؤمنين بخبره عنهم تعالى ذكره : إعلامه إياهم أنهم مرزوقون من مآكل الجنة ومطاعمها فى برزخهم قبل بعثهم ، ومنعمون بالذى ينعم به داخلوها بعد البعث من سائر البشر ، من لذيذ مطاعمها الذى لم يطعمه الله أحداً غيرهم فى برزخه قبل بعثه . فذلك هو الفضيلة التى فضلهم وخصهم بها عن غيرهم . والفائدة التى أفاد المؤمنين عنهم ، فقال تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون . فرحين بما آتاهم الله من فضله) و بمثل الذى قلنا جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثنا أبو كريب . قال : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان وعبدة بن سليمان ، عن محمد بن إسحق عن الحارث ابن فضيل عن محمود بن لبيد عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الشهداء على بارق نهر بباب الجنة فى قبة خضراء — أو قال عبدة : فى روضة خضراء — يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشيا » حدثنا أبو كريب . قال : حدثنا جابر بن نوح عن الأفريقى عن ابن بشار السلمى — أو أبى بشار ، شك أبو جعفر — قال «أرواح الشهداء فى قباب بيض من قباب الجنة ، فى كل قبة زوجتان ، رزقهم فى كل يوم طلعت فيه الشمس : ثور وحوت فأما

الثور : ففيه طعم كل ثمرة فى الجنة . وأما الحوت : ففيه طعم كل شراب فى الجنة»
فإن قال قائل : فإن الخبر عما ذكرت : أن الله تعالى ذكره ، أفاد المؤمنين بخبره عن الشهداء من النعمة التى خصهم بها فى البرزخ غير موجود فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء) و إنما فيه الخبر عن حالهم أموات هم أم أحياء ؟
قيل : إن المقصود بذكر الخبر عن حياتهم : إنما هو الخبر عما هم فيه من النعمة ، ولكنه تعالى ذكره لما كان قد أنبأ عباده عما قد خص به الشهداء فى قوله (ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون) وعلموا حالهم بخبره ذلك . ثم كان المراد من الله تعالى ذكره فى قوله (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء) نهى خلقه عن أن يقولوا للشهداء : إنهم موتى ، ترك إعادة ذكر ما قد بيّن لهم من خبرهم . وأما قوله (ولكن لاتشعرون) فإنه يعنى به : ولكنكم لا ترونهم، فتعلموا أنهم أحياء ، و إنما تعلمون ذلك بخبرى إياكم به . و إنما رفع قوله (أموات) بإضمار مكنى عن أسماء من يقتل فى سبيل الله . ومعنى ذلك : ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله ، هم أموات ، ولا يجوز النصب فى « أموات » لأن القول لايعمل فيهم . وكذلك قوله « بل أحياء » رفع بمعنى : أنهم أحياء . انتهى .

وقال على قوله تعالى (والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ، و إن الله لهو خير الرازقين) يقول تعالى ذكره : والذين فارقوا أوطانهم وعشائرهم ، فتركوا ذلك فى رضى الله تعالى وطاعته وجهاد أعدائه . ثم قتلوا أو ماتوا ، وهم كذلك ، ليرزقنهم الله يوم القيامة فى جناته رزقا حسنا . يعنى بالحسن : الكريم . و إنما يعنى بالرزق الحسن: الثواب الجزيل (و إن الله لهو خير الرازقين) يقول : و إن الله لهو خير من بسط فضله على أهل طاعته وأكرمهم .

وقال على قوله تعالى (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مت فهم الخالدون ؟ كل نفس ذائقة الموت . ونبلوكم بالشر والخير فتنة . و إلينا ترجعون) يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : وما خلدنا أحداً من بنى آدم

يا محمد قبلك فى الدنيا ، فنخلدك فيها . ولا بد لك من أن تموت كما مات من قبلك من رسلنا (أفإن متّ فهم الخالدون) يقول : فهؤلاء المشركون بربهم هم الخالدون فى الدنيا بعدك ؟ لا ، ماذلك كذلك ، بل ميتون بكل حال عشت أو مت . انتهى .

وقال الإمام عماد الدين ابن كثير على قوله تعالى (ولا تقولوا لمن يقتل فى سبيل الله أموات بل أحياء ــ الآية) يخبر تعالى أن الشهداء فى برزخهم أحياء يرزقون ، كما فى صحيح مسلم « أن أرواح الشهداء فى حواصل طيور خضر تسرح فى الجنة حيث شاءت . ثم تأوى إلى قناديل معلقة تحت العرش . فاطلع عليهم ربك اطلاعة . فقال : ماذا تبغون ؟ فقالوا : يا ربنا ، وأى شىء نبغى ؟ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك . ثم عاد عليهم بمثل هذا . فلما رأوا أنهم لا يُتركون من أن يسألوا . قالوا : نريد أن تردنا إلى الدار الدنيا . فنقاتل فى سبيلك حتى نقتل فيك مرة أخرى ، لما يرون من ثواب الشهادة . فيقول الرب جل جلاله : إنى كتبت أنهم إليها لا يرجعون » وفى الحديث الذى رواه الإمام أحمد عن الإمام الشافعى عن الإمام مالك عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نسمة المؤمن طائر تعلق فى شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه » ففيه دلالة لعموم المؤمنين أيضاً . وإن كان الشهداء قد خصصوا بالذكر فى القرآن ، تشريفاً لهم وتكريماً وتعظيما . قال الحسن : إن الشهداء أحياء عند الله تعالى ، تعرض أرزاقهم على أرواحهم . فيصل إليهم الروح والفرح ، كما تعرض النار على أرواح آل فرعون غدوة وعشيا . فيصل إليهم الوجع . انتهى .

وقال العلامة السيد محمود الألوسى فى تفسيره « روح البيان » على قوله تعالى (ولـكن لا تشعرون) أى لا تحسون ولا تدركون ماحالهم بالمشاعر . لأنها من أحوال البرزخ التى لا يُطّلَع عليها ، ولا طريق للعلم بهـا إلا بالوحى ــ ثم ذكر ما ورد فى ذلك عن السلف إلى أن قال ــ وأما القول فى حياة هذا الجسد الرميم ، مع

هَدْم بنيته ، وتفرق أجزائه ، وذهاب هيئته ، وإن لم يكن ذلك بعيداً عن قدرة من بدأ الخلق ثم يعيده ، لكن ليس إليه كثير حاجة . ولا فيه مزيد فضل ، ولا عظيم منة . بل ليس فيه سوى إيقاع ضعفة المؤمنين بالشكوك والأوهام ، وتكليفهم من غير حاجة بالإيمان بما يعدون قائله من سفهاء الأحلام ، وما يحكى من مشاهدة بعض الشهداء الذين قتلوا منذ مئات السنين ، وأنهم إلى اليوم تشخب جروحهم دماً إذا رفعت العصابة عنها . فذلك مما رواه هَيَّان بن بَيَّان . وما هو إلا حديث خرافة ، وكلام يشهد على مصدقيه بتقديم السخافة . هذا . ثم إن نهى المؤمنين عن أن يقولوا في شأن الشهداء « أموات » إما أن يكون دفعا لإيهام مساواتهم لغيرهم في ذلك البرزخ ، وتلك خصوصية لهم ، وإن شاركهم في النعيم — بل وزاد عليهم — بعض عباد الله تعالى المقربين ، ممن يقال في حقهم ذلك ، وإما أن يكون صيانة لهم عن النطق بكلمة قالها أعداء الدين والمنافقون في شأن أولئك الكرام ، قاصدين بها أنهم حرموا من النعيم ، ولم يروه أبداً . وليس في الآية نهى عن نسبة « الموت » إليهم بالكلية ، بحيث إنهم ماذاقوه أصلا ولا طرفة عين ، وإلا لقال تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله ماتوا . فحيث عدل عنه إلى ما ترى : علم أنهم امتازوا — بعد أن قتلوا — بحياة لائقة بهم ، مانعة عن أن يقال في شأنهم « أموات » وعدل سبحانه عن « قتلوا » المعبر عنه في آل عمران إلى «يقتل» رَوْماً للمبالغة في النهى ، وتأكيداً للفصل في تلك السورة ، يقوم مقام هذا العدول هنا ، كما قرره بعض أحبابنا من الفضلاء المعاصرين . انتهى

ونحن نكتفي بهذا القدر من الرد على خرافات هذا الأحمق فيما ذكره في هذا البحث من التخليط ، بدون أن نتتبع هفواته ومتناقضاته . لأنها كلها جهل ومعارضة لنصوص الكتاب والسنة ، كما بينا ذلك فيما أوردناه من الآيات والأحاديث وأقوال السلف الصالح ، وأئمة المفسرين وكما أقر هو بذلك على نفسه في موضعين من بحثه هذا ، وهو الذي يريد به إثبات الحياة الجسدية للشهداء والأنبياء . وهي الحياة التي يزعم أنها لا تختلف عن حياتهم في الدنيا يتصرفون

فيها كيف شاءوا ، و يسمعون و يجيبون ، و ينفعون و يضرون من دون الله تعالى . هذا هو غاية بحثه ، ومنتهى قصده . أما الحياة التى شرف الله تعالى بها الشهداء ومن شاء من صالحى عباده ، وزادهم فيها شرفاً بالعندية عنده تعالى : فليست فى نظر هذا الأحمق شيئاً فى جانب الحياة الدنيا . بل الحياة الدنيا عنده أفضل منها . لذلك تراه يحاول ، و يمعن فى تحريف الكلم عن مواضعه ، لإثبات أن أرواحهم ردت إليهم ، وأنهم أذن لهم بالخروج والتصرف ، كما نقل ذلك عن دحلان والنبهانى . وذلك نقلا منهما عن السيوطى من كتاب « تقويم الحلك » له ، إن صدق فى النقل . و بعد هذا قال « فإن قيل : أى علاقة لهذا البحث ، مع ما أنت بصدده ؟ قلت : العلاقة كلية . لأنه إذا صح لنا دليل حياته صلى الله عليه وسلم الجسمية ، بعد وفاته ـوقد صح بعون اللهـ تمهد لنا تقرير كل ما أنكروه علينا . وحصل لنا بذلك فضيلة أخرى . وهى نوع من الصحبة . ولم ينقصنا من الصحبة التامة سوى رؤية ذاته الشريفة » .

هذا ما قاله الأحمق فى بيان مقصده من هذا البحث . وهو إثبات الحياة الجسمية الكاملة للشهداء والأنبياء ، ليتـنى له تقرير ما أنكرناه عليه من تحريم دعاء الأموات والغائبين ، وطلب الحاجات من المخلوقين فيما لا يقدر على إجابته إلا رب العالمين . ومع ما عليه هذا الملحد من الانحراف عن الصراط المستقيم ، وكونه من الداعين إلى عبادة الأولياء والصالحين : يزعم أنه حصل على نوع من الصحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه لم ينقصه من الصحبة التامة إلا رؤية ذاته الشريفة . ولم يعلم هذا الجاهل الغبى : أنه من أعداء الله تعالى وأعداء رسوله صلى الله عليه وسلم ، المشركين فى عبادته تعالى غيره . وقد غرّه الغرور . قال تعالى (أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً . فإن الله يضل من يشاء و يهدى من يشاء ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات . إن الله عليم بما يصنعون)

قال الملحد « واعلم يا أخى أن الوهابيين ، و إخوانهم أعداء الله ورسوله مطاعن كثيرة بالرسول عليه الصلاة والسلام ، كلها من المكفرات ، و إن كانت

بحد ذاتها من المضحكات ، تجل عقول الصبيان عن التمسك بها . لكن علماء الحرمين والهند ماقصروا بواجباتهم ، بل أنزلوا على رؤوسهم صواعق الردود التى لا محيص منها إلا لذى وقاحة وقحة وسفاهة ، كهذه الطائفة ومن على شاكلتهم »

أقول : على زعم هذا المفترى بأننا أعداء لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم . سبحانك هذا بهتان عظيم . وهذا الزعم الباطل ليس بكثير ولا بمستغرب من الحاج مختار . لأنه سفيه أحمق . وليس له حظ من العلم والتقى . وإنما هو ممن اتخذ إلهه هواه . فزعم أننا أعداء لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم بغير برهان من الله تعالى . وما حمله على ما رمانا به من الافتراء علينا إلا أننا قد جردنا اتباعنا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وحققنا ما جاء بهما قولا وعملا ، مقتفين أثر السلف الصالح من الصحابة ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين ، محققين لتوحيد الله تعالى فى جميع أنواع العبادة ، والبراءة من كل تعلق على غيره تعالى من الأموات وغيرهم ، وسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات ، ونذر النذور لهم وخوفهم ورجائهم ، وغير ذلك مما يفعله عباد القبور ، و يسمون عملهم هذا « تشفعاً بهم إلى الله تعالى وتوسلا بجاههم عنده » لأنهم يزعمون أنهم واسطة بين الله تعالى و بين عباده ، يرفعون إليه حوائجهم وهذا الملحد من ورثتهم ، ومن الداعين إلى مذهبهم وقد قال فى صحيفة ٥٣ من رسالته هذه « إن القرآن صرح باتخاذ الوسائط والتوسل بجاه أحبابه » وقال فى صحيفة ٨٣ منها « إن علماءنا ما قالوا بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء ، وندبوا إليه من تلقاء أنفسهم . حاشاهم من ذلك . وهم أمناء الدين ، وخلفاء الرسل ، بل أخذوه من كلام الله وكلام رسوله أمراً وفعلا » .

فهذا ما يقوله الأحمق الملحد ، مفترياً على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . فكيف لا يفترى على الوهابيين ، ويزعم أنهم أعداء لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ؟ إذ أنهم يخالفونه فى عقيدته الوثنية . فأنكروها عليه ، وعادوه من أجلها ، وتبرءوا منه ومن كل مشرك مع الله غيره فى عبادته

وأما قوله « إن للوهابيين مطاعن كثيرة بالرسول عليه الصلاة والسلام »

فهذا من الفجور وقول الزور . وقد سبق فى أول رسالته هذه ما نقل عن دحلان من بهته وافترائه على الوهابيين ، ما قد أشبعنا الرد عليه مفصلا فى محله ما أغنانا عن إعادته ههنا .

وأما قوله « إن علماء الحرمين والهند ما قصروا بواجبهم من الرد على الوهابيين — إلى آخره » .

فنقول : إن هذه سنة الله التى قد مضت فى خلقه . فما منهم إلا راد ومردود عليه . فمحق ومبطل . وقد قال تعالى (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك . ولذلك خلقهم) وقال إمام دار الهجرة مالك رضى الله عنه « ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر » يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم نقول أيضاً : وهل أوذى أحد من خلق الله تعالى وعورض ، ورد عليه أكثر مما أوذى وعورض أنبياء الله تعالى ورسله ؟ وقد قال فرعون لعنه الله تعالى لقومه (ذرونى أقتل موسى وليدع ربه ، إنى أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر فى الأرض الفساد) وقال تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس . لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام . بل هم أضل . أولئك هم الغافلون) فماذا علينا إذا رد علينا أمثال هؤلاء الحيارى الضالين ، مادمنا متمسكين بكتاب ربنا ، وبسنة نبينا صلى الله عليه وسلم مقتفين أثر سلفنا الصالح من الصحابة ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين من هذه الأمة المحمدية ؟

وأيضاً فإنه قد رد على هؤلاء الضلال المعتدين من قد حقق الحق وأبطل الباطل من علماء الهند المحققين . من أهل الحديث ، ومن علماء نجد ، والعراق . وقد مضى ذكر ردودهم ، وذكر مناظرة علماء الوهابيين مع علماء مكة بمكة ، وذلك بحضور الشريف غالب ، وأنه بعد المناظرة ، و إلزام علماء مكة بالحجة من الكتاب والسنة فى جميع المسائل التى جرت فيها الخصومة بين الفريقين : أقر

علماء مكة بأن الحق هو ما كان عليه الوهابيون . فراجعه ترى الحق واضحاً . فلا نطيل بترديد الكلام ، اتباعاً لهذا الأحمق المفلس من الحق والصدق .

وأما ماذكره الملحد عن أحمد رضا خان : فإنه رواية . ولم يذكر من كلامه كلمة واحدة ، ونحن أيضاً لم نقف على شيء من كلام هذا الرجل ، وحيث إن من عادة هذا الأحمق : الكذب على الله ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى العلماء أيضاً من بعدهم ، والجرأة على تحريف كلامهم ، مع ما اتصف به من الغباء والفهم العاطل ، والنظر القاصر ، الذين لا يمكن أن يدرك معهما معانى كلام الله تعالى ، ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يفرق بين أئمة الإسلام المحققين و بين المبتدعين الضالين . فليس هو أمين فيما ينقله ، أو يعزوه لعالم من علماء المسلمين .

وعلى تقدير صحة مايقوله عن محمد رضا خان : فليس هو بمعصوم . فقد يكون أرضى هذا الملحد فى تعضيد باطله . والله تعالى لايرضى عن القوم الظالمين .

وأما مسألة « اطلاع الرسول صلى الله عليه وسلم على علم الغيب »

فإن هذا الملحد ، ومن اتبعهم من المارقين من الدين ، يزعمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب استقلالا ، كما يعلمه الله تبارك وتعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) وهذا الزعم ينكره كل مؤمن بالله و بكتابه و برسوله صلى الله عليه وسلم . وكل مؤمن يؤمن بأن الله تعالى يطلع من يشاء من أنبيائه ورسله على بعض المغيبات . وهذه مسألة لاتحتاج إلى جدل . كيف ؟ ونصوص الكتاب الكريم ناطقة بذلك . يقول تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ، وما يشعرون أيان يبعثون ؟) . ويقول تعالى (قل لاأملك لنفسى نفعاً ولا ضراً ، إلا ماشاء الله . ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ، وما مسنى السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) ويقول تعالى (قل ما كنت بِدْعاً من الرسل . وما أدرى مايفعَل بى ولا بكم . إن أتبع إلا ما يوحى إلى . وما أنا إلا نذير مبين) وقال تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، إلا من ارتضى من رسول ـ الآية) وقال تعالى (قل لاأقول

لكم عندي خزائن الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول : إني ملك) فمن لم يقف مع هذه النصوص، و يعطي كل ذي حق حقه . فقد جعل مع الله إلهاً غيره .

قال الملحد «البحث الثاني : في الزيارة . اعلم يا أخي — شرح الله قلبي وقلبك بنور الإخلاص — أن لنا معشر المؤمنين وجداناً في حب نبينا عليه الصلاة والسلام يكفينا عن الاستدلال والاستشهاد على ما نحن في صدده . فمن شاء فليتبعنا فيتذوق بما ذقنا . ولا تنازع في الأذواق » .

أقول : في كلام هذا الجاهل من الركاكة ، وسوء التعبير : ماهو اللائق بجهله وغروره في نفسه . إذ أنه لم يكن من الذين شرح الله صدورهم للاسلام ، ونوّر قلوبهم بنور الإيمان المتلقى من مشكاة النبوة ، و إنما هو من الجامدين على العادات الجاهلية ، والتقاليد الوثنية . التي نشأوا عليها ، وحكموها في وجدانهم الضال . فجعلوها ديناً يقدمونها على كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فلم يكن مصدر وجدانهم عن علم ولا هدى ولا نور ، و إنما هي عن بلادة وتقليد أعمى ، وغرور بما ورثوا من الجهالات والضلالات البعيدة كل البعد عن خالص الإيمان بالله ، و برسوله ، وما جاء به من عند الله تعالى . من تعزيزه وتوقيره ، واتباع النور الذي أنزل معه . فمواجيدهم صادرة عن هوى نفوسهم الأمارة بالسوء . وعن وسوسة الشيطان الذي أضلهم عن سلوك سبيل المؤمنين . لذلك يقول الأحمق « إنه يكتفي بوجدانه فيما يزعمه من حب نبينا عليه الصلاة والسلام . عن الاستدلال والاستشهاد لما هو في صدده » و يعني به : ماسيذكره من الغلو الذي آل بهم إلى الكفر الشنيع ، ومن ثم حذر ونهى الله عنه ورسوله في حقه ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وفي حق كل مخلوق، وذلك فيما يموه به عباد القبور . من اسم الزيارة عامة ، وزيارة قبره الشريف خاصة ، فإن حقيقة هذه الزيارة عندهم هي : دعاء الأموات ، وصرف خالص العبادة لهم من دون الله فاطر الأرض والسموات . وأما محبة الرسول صلى الله عليه وسلم : فإنها تبع لمحبة الله تعالى . وقد ادعى قوم محبة الله تعالى ، فقال لنبيه صلى الله عليه

وسلم (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعون يحببكم الله ، ويغفر لكم ذنوبكم) وكل من ادعى ماليس فيه ، طولب بالدليل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) وكيف يدعى محبة الرسول صلى الله عليه وسلم من هو خصم لدعوته ودعوة إخوانه من الرسل ، وهى توحيد الله تعالى ؟ قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه : أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وهذا الملحد وإخوانه من عباد القبور يصرفون العبادة للموتى الذين لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً ، ويسمونها زيارة القبور ، ويقول هذا الأحمق بكل وقاحة « فمن شاء فليتبعنا فيتذوق بما ذقنا ، ولا تنازع فى الأذواق » .

فنقول له : ومن أنت أيها الجهول الظلوم الكفار ، حتى تكون متبوعاً ؟ ألست من حثالة الجهلة المقلدين ؟ الدُّعاة إلى غير سبيل المؤمنين ؟ فبعداً وسحقاً للقوم الظالمين .

ثم يقال لهذا الإمعة : إن التنازع كل التنازع فى الأذواق التى جعلتها أساس دينك . فبطل وانهار فوق رأسك (أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً ؟ فإن الله يضل من يشاء ، ويهدى من يشاء . فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) ولولا التنازع فى الأذواق ، ما كان فى الدنيا راد ولا مردود عليه ، ولا كان شيطان أبى واستكبر وكان من الكافرين . ولا كنت وسلفك من أولياء الشيطان الرجيم .

ثم إن هذا الأحمق : قام يتهوس بكلام كله نفاق ورياء لا يهمنا . وليس هو من موضوعنا فى شىء ، إلا أنه زعم فيه « أن من لم يرقص ويتمرغ فى الرمل فى عرفات » وما ذكر معه من هراء القول والسخرية حيث قال « فإنه لايشعر بشىء . ولا يدرك شيئاً ، ولا يجد لذة باغتنام أجر ، ولا رغبة فى زيادة فضل — إلى أن قال — بل قف فى الحرم المكى ، واصرف نظرك إلى الناس إذا قال المؤذن ياأرحم الراحمين ارحمنا . ترى من خَرَّ مصروعاً . ومن علا نحيبه وبكاؤه وشخص ببصره إلى السماء مندهشاً» إلى آخر ماهذى به من هذه الخرافات والنفاق الخالص الذى ينضح بخبيث الشرك والكفر والفسوق عن أمر الله وهدى رسوله صلى الله

عليه وسلم . فإن هذا هو شأن هؤلاء المنافقين الدجالين . الذين يتصنعون في هذه المجتمعات الشريفة أنواع الحيل لبلوغ مآرب في نفوسهم، مكراً وخداعاً ، فليس هؤلاء السفلة — إخوان الحاج مختار — أفضل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أتقى لله ، ولا أعرف به منهم . فإنهم لم يعملوا هذه الأعمال . فلم يرقصوا ولم يتمرغوا في الرمل . ولم يصرعوا متخبطين ، كما يصرع حزب الشيطان من مس وليهم الشيطان الرجيم ، وإنما كانوا كما وصفهم الله ، وأثنى عليهم بقوله (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله . ألا بذكر تطمئن القلوب)

ثم قال الأحمق « أما الأحاديث الواردة بفضل زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، والأنبياء والأولياء والصالحين ، وما يحصل منها من البركات والخيرات : فهي أكثر من أن تجمع في مختصر مثل هذا » إلى آخر ما هذى به .

فالجواب : أن الزيارة الشرعية لقبور موتى المؤمنين ، من الأنبياء والأولياء والصالحين وكافة قبور المسلمين : سنة متفق عليها . لا خلاف فيها عند كافة المسلمين . وأما القبور الوثنية التي بنيت عليها القباب ، وأقيمت عليها الاستار والأنصاب ، وبنيت عليها المساجد . فكل ذلك مما لعن رسول الله فاعله . وكذلك الزيارة البدعية الشركية المخالفة لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه أصحابه رضي الله عنهم ، ومن تبعهم من القرون المفضلة ، وما يحدث بسببها من الغلو بأصحاب القبور وما يُصْرف لهم من أنواع العبادات من الدعاء والخوف والرجاء ونذر النذور ، لهم ، وغيرها مما لا يجوز صرفه لغير الله تعالى . فإن هذه هي الزيارة المحرمة وصاحبها ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه هي الزيارة التي ننكرها وينكرها كل من نور الله بصيرته بهدى الإسلام ، ورزقه فهما صالحا يميز به بين الحق والباطل .

وأما من أغواهم الشيطان : فإنهم يجعلون مع الله تعالى آلهة أخرى ، يصرفون لهم ما لله من العبادة من الدعاء والخوف والرجاء ، وغير ذلك مما عليه عباد القبور

من الغلو بأصحابها . وهذا أمر واقع لا ينكره إلا مكابر معاند ، أمثال الحاج مختار ومن قلدهم .

وأما قوله « إن الشيطان أغوانا ، و إننا نزعم أن زيارة قبور الرسل والأنبياء والتوسل بجاههم : شرك بالله تعالى »

فهذا كذب . والذى ننكره من ذلك : هو ما صح الخبر عن رسول الله بالنهى عنه ، وكل ما فيه صرف حق الله تعالى لغيره كما تقدم ذكره آنفا .

وأما قوله « اننا نتزلف للأمراء ، وأن هذا التزلف منا أقبح من عبادة الأوثان والأصنام » .

فهذا القول من هذا الملحد من هذر المجانين ، و نزغات الشياطين ، التى تحلى بهاو بأمثالها من الأقوال الباطلة هذا الأحمق .

وأما قوله « زعموا أن القيام فى المولد الشريف بدعة » .

فالجواب : أن القيام والقعود و إقامة الموالد كلها بدعة ، إذا لم يقترن بها ما هو واقع فيها اليوم من المفاسد ، وأنواع الفسوق . فإذا انضمت إليها هذه المنكرات التى يجب أن يصان عنها جناب المصطفى صلى الله عليه وسلم ، و يطهر ذكره عن أوساخها ، فلا يشك عاقل — فضلا عن عالم — فى أنها من البدع المحرمة التى لم تكن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . ولا عهد أصحابه ولا القرون المفضلة من بعدهم . وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » وفى رواية « من صنع أمراً على غير أمرنا فهو رد »

فهل لهذا الملحد أن يأتينا بدليل عن الله تعالى ، أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم فى إقامة هذه الموالد ، أو عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم ، أو أحد من التابعين ، أو أحد من الأئمة الأربعة ؟ ! و إذا كان هذا ليس معروفاً من أقوال وأفعال من ذكرناهم : فلا شك ولا ريب فى أنه مردود على قائله ، مأزور فاعله بنص حديث عائشة رضى الله عنها الذى قدمناه آنفا .

قال الملحد « تتبعت المظان من الكتب لأعرف أول قائل بهذه الضلالة ، وداع إليها . فما وجدت لها أثراً عن أحد من علماء أهل السنة قبل الشيخ أحمد ابن تيمية . فتعقبت ماعرفت من مؤلفاته ، لأقف على نص صريح له . فوجدته ذكر هذه المسألة فى موضعين من كتابه « الجواب الصحيح » فالأول فى صحيفة ١٢١ من الجزء الأول . والثانى فى صحيفة ٥٥ من الجزء الثانى . نقل فى الأول حديث « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وحديث « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإنى أنهاكم عن ذلك » وحديث « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » ثم قال : إلى أمثال ذلك مما فيه تجريد التوحيد لله رب العالمين . ثم استطرد فى تشبيه ماجاء فى هذه الأحاديث بعبادة الشمس والقمر والأوثان والصور والسجود لها ، والاستشفاع بها و بأصحابها — إلى أن قال — : و إن كان يذكر عن بعض الأنبياء تصوير صورة لمصلحة . فإن هذا من الأمور التى قد تنوعت فيها الشرائع بخلاف السجود لها ، والاستشفاع بأصحابها . فإن هذا لم يشرعه نبى من الأنبياء ، ولا أمر أحد قط من الأنبياء أن يدعى غير الله عز وجل ، لاعند قبره ولا فى مغيبه ، ولا يتشفع به فى مغيبه بعد موته ، بخلاف الاستشفاع بالنبى صلى الله عليه وسلم فى حياته . و يوم القيامة و بالتوسل به بدعائه والإيمان به . فهذا من شرع الأنبياء عليهم السلام انتهى . فانظر ما فى هذا الكلام من التلاعب والتقلب ، والقياس الفاسد ، والتهور الذى أدخله فى زمرة محرفى كلام رسول الله عن مواضعه . فالأحاديث التى استدل بها وحرفها صريحة فى النهى عن الجلوس على القبور ، كما يفعله أهل زماننا نساء ورجال والصلاة إليها ، كما يفعله الوثنيون . ليس فيها نهى عن الزيارة ، ولا تشبيه من يزور قبر نبى أو غيره بعابد الشمس والقمر وغيرهما . وسيأتى حديث النهى عن الزيارة ثم إباحتها ، وأنه عليه الصلاة والسلام كان يزور أهل البقيع ، و يستغفر لهم . نعوذ بالله من الغلو المؤدى إلى خرق إجماع الأمة من عهد الرسول إلى اليوم ، وتشبيه كافة المسلمين بعباد

الشمس والقمر والأوثان . ولا يغرنك ما رأيته من استثناء الرسول عليه الصلاة والسلام . فإنه حصر الاستثناء فى حياته و يوم القيامة . ومن هذا الحصر تفهم اعتقاده بتحريم زيارة القبر الشريف ، والتمويه بعدم إنكاره ما جاء فى كلام الله ، و إنكاره الأحاديث الواردة بحق الزيارة والتوسل والاستشفاع . فهل بعد هذا الضلال ضلال ؟ والعياذ بالله .

وأما كلامه الثانى : فإنه بعد ما نقل آيات نزلت فى حق المشركين قال : وقال الله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) فالمسيح صلوات الله وسلامه عليه ومن قبله من الرسل : إنما دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له . وفى التوراة من ذلك ما يعظم وصفه . لم يأمر أحد من الأنبياء بأن يعبد ملك ، ولا نبى ولا كوكب ولا وثن . ولا تسأل الشفاعة إلى الله من ميت ولا غائب ولا نبى ولا ملك . فلم يأمر أحد من الرسل بأن يدعو الملائكة ، و يقول : اشفعوا لنا إلى الله . انتهى .

فانظر ما فى هذا الكلام من الخلط والضلال ، أولا : قياسه التوسل والاستشفاع على عبادة النصارى والوثنيين للصور والأوثان . ثانياً : جعل الاستشفاع والتوسل بهذا القياس من المكفرات . ثالثاً : استثناء الأحياء والحاضرين وحصر التحريم بالأموات والغائبين ، و إدخال الملائكة مع الأموات والغائبين . مع أن الملائكة ليسوا أمواتاً ولا غائبين . والتوسل والاستشفاع بالحى أقرب لمظنة الشرك من الميت ، وجميع الفرق المشركة ماقالوا بألوهية حدثت لميت بعد موته ، بل كلهم قالوا بألوهية أحياء . وكلهم ينكرون موت آلهتهم ، وسيأتى فى البحث الثالث إن شاء الله من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله مايثبت به ضلال هذا المضل و يدحض افتراءه على الله وأنبيائه ، فلعمر الحق إن كلام هذا الرجل إن لم يكن عن فسق وزيغ ، فهو أجدر بالجنون واختلال العقل »

والجواب أن نقول : سبحانك هذا بهتان عظيم . إن هذا الملحد الدجال بعد ما افترى ما افتراه على الوهابيين من الكذب : بأنهم يقولون « إن التوسل

بجاه الرسول صلى الله عليه وسلم وزيارة قبره الشريف شرك بالله ، ومناف للتوحيد» إلى آخر ما نسبه إليهم من الأكاذيب الباطلة التى لا تجوز المغالطة فيها ، بل هى إفك مبين . قد أوفيناها حق الرد عليها من نصوص الكتاب والسنة بما أزهق باطلها . فهو هنا يتعرض بالافتراء على شيخ الإسلام ابن تيمية . لأنه يزعم أنه إمام الوهابيين ، وأنهم يقلدونه .

يقول هذا الملحد «إنه تتبع المظان من الكتب ليرى أول قائل بهذه الضلالة وداع إليها» إلى آخر كلامه الذى نقلناه هنا بالحرف الواحد .

فان كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الذى نقله الملحد من كتاب الشيخ المذكور : ليس فيه كلمة واحدة تدل على ما زعمه هذا المفترى من أن ابن تيمية يحرم فيه زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم وسائر قبور المسلمين ، بل كله فى تحقيق التوحيد لله تعالى ، وفى الرد على النصارى فيما بدلوه من دين المسيح عليه السلام ، وما جاءوا به من الغلو الشنيع ، وعلى اليهود وغيرهم من أهل الملل الضالة وكل من تشبه بهم وسلك سبيلهم ممن جاءوا من بعدهم ، لتحذر هذه الأمة المحمدية سلوك سبيلهم ، قارعا أسماعهم بالآيات القرآنية ، والأحاديث الصحيحة النبوية . نصوص صريحة فى لعن هؤلاء الغلاة ، ولمن من تشبه بهم سالكا سبيلهم ، لا تقبل تأويلا ولا مغالطة ، كما تعمده هذا الملحد من صرفه لمعانى كلام شيخ الإسلام ، وتحريفه له عن مواضعه ، ونسبته إلى الشيخ من القول مالم يقله . بل ولم يشر إليه بحرف واحد .

لذلك رأيت أن أبلغ رد على هذا الملحد وبيانا لكذبه وافترائه هو أن أبرز كلام شيخ الإسلام الذى زعم أنه نقله من كتاب الشيخ «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» كاملا مجردا عن تعليقه عليه ، ومغالطاته . ليراه كل مطلع عليه من أهل العلم والتحقيق ، فيعلموا براءة شيخ الإسلام مما رماه به هذا الدجال ، ويتحققوا جراءة هذا الملحد على أئمة المسلمين فى الافتراء عليهم ، وتحريف كلامهم عن مواضعه . فان شيخ الإسلام ابن تيمية لم يتعرض فى كلامه هذا لمسألة زيارة

القبور كافة ، لا بتحريم ولا كراهة . لأن زيارة القبور سنة متفق عليها عند جميع المسلمين ، فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بها ، وعلمها لأصحابه . فمن فعلها كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمها لأصحابه فهو عامل بسنة ، مأجور عليها . ومن أهمل العمل بها فهو تارك لسنة ، غير مأزور بتركها .

وأما المسألة التي يتكلم عليها شيخ الإسلام : فهى أم مسائل دين الإسلام . وهى تحقيق التوحيد لله تعالى ، وإفراده بجميع أنواع العبادات . وهذا التوحيد هو معنى « لا إله إلا الله » لا مجرد لفظها . وبهذا أرسلت الرسل ، وأنزلت الكتب ، ليكون الدين كله لله . فأين مسألة زيارة القبور — التى هى سنة — من هذه المسألة — التى هى أصل دين الأسلام ؟ (كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون) ولكن هذا الملحد ومن قلدهم من دعاة الوثنية ، سموا دعاء الأموات ، وصرف أنواع العبادات لهم بزيارة القبور . فضلوا وأضلوا كثيرا من الجهلة عن سواء السبيل .

وهذا نص كلام شيخ الاسلام الذى حرفه للملحد بقصد المغالطة .

قال فى (ج ١ ص ١٢١ ، ١٢٢)

فلما ظهر دين المسيح عليه السلام — بعد إرسطو بنحو ثلاثمائة سنة — فى بلاد الروم واليونان : كانوا على التوحيد ، إلى أن ظهرت فيهم البدع . فصوروا الصور المرقومة فى الحيطان ، وجعلوا هذه الصور عوضا عن تلك الصور . وكان أولئك يسجدون للشمس والقمر والكواكب . فصار هؤلاء يسجدون إليها إلى جهة الشرق التى تظهر منها الشمس والقمر والكواكب ، وجعلوا السجود إليها بدلا عن السجود لها ولهذا جاء خاتم الرسل صلوات الله وسلامه عليه ، الذى ختم الله به الرسالة ، وأظهر به من كمال التوحيد مالم يظهر من قبله . فأمر صلى الله عليه وسلم أن لا يتحرى أحد بصلاته طلوع الشمس ولا غروبها ، لان المشركين يسجدون لها تلك الساعة . فاذا صلى الموحدون لله عز وجل فى تلك الساعة صار فى ذلك نوع مشابهة لهم ، فيتخذ ذريعة إلى السجود لها . وكان من

أعظم أسباب عبادة الأصنام : تصوير الصور وتعظيم القبور . ففي صحيح مسلم وغيره عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأمرني أن لا أدع قبرا مُشْرِفا إلا سويته ، ولا تمثالا إلا طمسته » وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا » وفي الصحيحين أنه قال قبل موته بخمس ليال « إن من كان قبلكم : كانوا يتخذون القبور مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهاكم عن ذلك » ولما ذكروا له الكنيسة بأرض الحبشة — وذكروا من زخرفها وتصاوير فيها — قال «أولئك كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا تلك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة» ونهى « أن يستقبل الرجل القبر في الصلاة » حتى لا يتشبه بالمشركين الذين يسجدون للقبور . ففي الصحيح أنه قال «لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها» إلى أمثال ذلك مما فيه تجريد التوحيد لرب العالمين ، الذي أنزل الله به كتبه ، وأرسل به رسله . فأين هذا ممن يصور صور المخلوقين في الكنائس ويعظمها ، ويستشفع بمن صُوِّرت على صورته ؟ وهل كان أصل عبادة الأصنام في بني آدم من عهد نوح عليه السلام إلا هذا ؟ والصلاة إلى الشمس والقمر والكواكب والسجود إليها ذريعة إلى السجود لها . ولم يأمر أحد من الأنبياء باتخاذ الصور والاستشفاع بأصحابها ولا بالسجود إلى الشمس والقمر والكواكب ، وإن كان يذكر عن بعض الأنبياء تصوير صورة لمصلحة . فان هذا من الأمور التي تتنوع فيها الشرائع ، بخلاف السجود لها ، والاستشفاع بأصحابها . فان هذا لم يشرعه نبي من الأنبياء ، ولا أمر قط أحد من الأنبياء : أن يدعى غير الله عز وجل ، لا عند قبره ، ولا في مغيبه . ولا يتشفع به في مغيبه ولا بعد موته . بخلاف الاستشفاع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته ، وفي يوم القيامة ، وبالتوسل به بدعائه ، والإيمان به . فهذا من شرع الأنبياء عليهم السلام . ولهذا قال تعالى

(واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون؟)
وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه : أنه لا إله
إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا : أن أعبدوا الله ،
واجتنبوا الطاغوت . فمنهم من هدى الله . ومنهم من حقت عليه الضلالة) وقال
تعالى (ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا
عند الله . قل أتنبؤن الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض ؟ سبحانه وتعالى
عما يشركون) وقال تعالى (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إنا أنزلنا
إليك الكتاب بالحق . فاعبد الله مخلصا له الدين . ألا لله الدين الخالص .
والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى . إن الله يحكم
بينهم فيما هم فيه يختلفون . إن الله لا يهدى من هو كاذب كفار . لو أراد الله
أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ، سبحانه ! هو الله الواحد القهار) .

انتهى ما أشار إليه المعترض من كلام الشيخ فى صحيفة ١٢٠ وما بعدها
من الجزء الأول .

ثم نسوق بعده نص كلام الشيخ فى (ج ٢ ص ٥٥) من «الجواب الصحيح»
الذى ذكره الملحد .

قال الشيخ رحمه الله تعالى فى سياق الرد على النصارى فى دعواهم نفى الشرك عن
أنفسهم ، مستدلين على ذلك بالآية الكريمة . وهى قوله تعالى (لتجدن أشد الناس
عداوة للذين آمنوا : اليهود والذين أشركوا . ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا :
الذين قالوا إنا نصارى . ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون)

قال : وأما قولهم « ونفى عنا اسم الشرك » فلا ريب أن الله تعالى فرق بين
المشركين وأهل الكتاب فى عدة مواضع ، ووصف من أشرك منهم فى بعض
المواضع ، ، بل قد ميز بين الصابئين والمجوس ، و بين المشركين فى بعض المواضع .
وكلا الأمرين حق ، فالأول : كقوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين) وقوله تعالى (إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين والنصارى

والمجوس والذين أشركوا) وقال تعالى (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا : اليهود والذين أشركوا) وأما وصفهم بالشرك ، ففي قوله (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو ، سبحانه عما يشركون) فنزه نفسه تعالى عن شركهم . وذلك أن أصل دينهم : ليس فيه شرك ، فإن الله إنما بعث رسله بالتوحيد ، والنهي عن الشرك ، كما قال تعالى (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) وقال تعالى (ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه : أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) فالمسيح صلوات الله وسلامه عليه ومن قبله من الرسل : إنما دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، وفي التوراة من ذلك ما يعظم وصفه ، لم يأمر أحد من الأنبياء بأن يعبد ملك ، ولا نبي ولا كوكب ولا وثن ، ولا أن تسأل الشفاعة إلى الله من ميت ولا غائب لا نبي ولا ملك ، فلم يأمر أحد من الرسل بأن يدعو الملائكة ، ويقول : اشفعوا لنا إلى الله ، ولا يدعو الأنبياء ، ولا الصالحين من الموتى والغائبين . ويقول : اشفعوا لنا إلى الله ، ولا نصور تماثيلهم لا مجسدة ذات ظل ، ولا مصورة في الحيطان . ولا يجعل دعاء تماثيلهم وتعظيمها قربة وطاعة ، سواء قصدوا دعاء أصحاب التماثيل وتعظيمهم والاستشفاع بهم ، وطلبوا منهم أن يسألوا الله تعالى ، وجعلوا تلك التماثيل تذكرة بأصحابها ، أو قصدوا دعاء التماثيل ، ولم يستشعروا أن المقصود دعاء أصحابها ، كما فعله جهال المشركين ، وإن كانوا في هذا جميعه إنما يعبدون الشيطان . وإن كانوا لا يقصدون عبادته . فإنه قد يتصور لهم في صورة مّا ، يظنون أنها صورة الذي يعظمونه . ويقول : أنا الخضر ، أنا المسيح ، أنا جرجس ، أنا الشيخ فلان ، كما وقع هذا لغير واحد من المنتسبين إلى المسلمين والنصارى . وقد يدخل الشيطان في بعض التماثيل ، فيخاطبهم . وقد يقضي بعض حاجاتهم . فبهذا السبب وأمثاله : ظهر الشرك قديماً وحديثاً ، وفعل النصارى وأشباههم ما فعلوا من الشرك .

انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من كتابه « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » فقد نقلناه بالحرف الواحد مبسوطاً . لا كما تصرف فيه هذا الملحد فى تحريف لفظه ومعناه للتمويه على الجهال .

و بذلك يعلم كل مطلع عليه بطلان مانسبه هذا الملحد الكذاب ، لشيخ الإسلام ابن تيمية بأنه يحرم زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم ، وسائر قبور المسلمين فقيما أبرزناه من نص كلام الشيخ — الذى يغالط فيه هذا الملحد — كفاية لرد افترائه على ابن تيمية .

وأما ماتمادى فيه هذا الملحد من الفجور وقول الزور ، فى حق شيخ الإسلام ابن تيمية ، من وصفه له بأنه من المحرفين لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورميه بالفسق والجنون ، والافتراء على الله وأنبيائه — إلى آخر ماهذى به من الفجور وقول الزور — فليس هذا بغريب من هذا الملحد المتناقض ، الذى قد اتخذ إلهه هواه . نعوذ بالله من زيغ القلوب ، ومن العمى والضلال بعد الهدى . لقد شهد هذا الملحد فى رسالته هذه لشيخ الإسلام ابن تيمية : بأنه إمام جليل ، مقتدى به ، وأنه من أهل الحق والإنصاف ، وأنه من أجلاء علماء أهل السنة الذين كانوا ومازالوا على هذا الهدى ، وهذا الصراط المستقيم ، راجع صحيفة ١٧ و ٢٥ من رسالته هذه ، ترى هذه الشهادة من هذا الملحد للشيخ ، و بعدها بقليل يرمى الشيخ بهذه الفظائع التى لا تليق ولاتنطبق إلا على من اختلقها . وهو هذا الملحد الذى قد حازها جميعاً متضلعاً بها قولا وعملا .

إن الذى أثار غضب هذا الملحد على شيخ الإسلام : هو تحقيق الشيخ لتوحيد الله تعالى ، و إفراده بجميع أنواع العبادة ، ورده على اليهود والنصارى ماغيروه من دين أنبيائهم . فجعلوا مع الله آلهة أخرى ، بسبب الغلو الذى أوجب لعنهم على لسان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، محذراً أمته أن تسلك سبيلهم . وهذا السبيل هو الذى يدعو إليه هذا الملحد ومن اقتدى بهم من أئمة الضلال . إننا نجل شيخ الإسلام ابن تيمية أن نعرض باسمه مدافعين عنه ، أو ناشرين من فضائله

مايلجم كل منافق مارق ، متطاول على أئمة المسلمين بالشتم والكذب ، من أمثال هذا الملحد ، بل نعده من الكلاب النابحين . وقد قيل :

فما على العنبر الفواح من حرج إن مات من شمه الزَّبَّال والجُعَل ؟
أو هل على الأسد الكرار من ضرر أن ينهق العير مر بوطاً أو البغل ؟
أو هل على الأنجم الزهراء منقصة إن عابها من حضيض البيد منجدل ؟

وفي كتاب « الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية » لأبي عبد الله عبيد الله ابن محمد بن بطة . قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار . قال : حدثنا العباس بن محمد الدورى قال : حدثنا خلف بن تميم قال : حدثنا عبد الله ابن السرى عن ابن المنكدر عن جابر رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا لعن آخر هذه الأمة أولها ، فمن كان عنده علم فليظهره ، فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد » و بسنده إلى عبيد الله بن موهب عن عصمة ابن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لمقام أحدكم في الدنيا يتكلم بكلمة حق يرد بها باطلاً ، أو يحق بها حقاً ، أفضل من هجرة معي » .

إن هذا الملحد ومن قلدهم من دعاة الشرك في عبادة الله تعالى ــ أمثال دحلان والنبهاني ــ ممن جعلوا الأموات وسائط بين الله و بين عباده ، وصرفوا لهم خالص العبادة من دون الله تعالى . هؤلاء هم الذين أضلوا كثيراً من جهلة المسلمين . وفتحوا لهم أبواب الشرك في عبادة الله تعالى . وسموها زيارة القبور ، وطلب الشفاعة من أهلها ، وأن الأموات هم وسيلة الأحياء إلى الله تعالى ، لأنهم أقرب منهم إلى الله تعالى ، وسواء سموا هؤلاء المدعوين أنبياء أو أولياء ، فإنهم عباد لله تعالى . يقول الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ، ألا لله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من دونه أولياء مانعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون . إن الله لايهدى من هو كاذب كفار) و يقول تعالى (أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل : أولو كانوا لايملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل لله الشفاعة جميعاً ، له ملك

السموات والأرض ، ثم إليه ترجعون) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الصحيحة ، نصوص بهذا المعنى لاتقبل تحريفا ولا تأويلا . قد صدّ عنها هؤلاء الوثنيون ، الذين تجب محاربتهم وإشهار ضلالهم ، وتحذير جهلة المسلمين من سلوك سبيلهم ، عملا بهذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما قول الملحد « ولا أطيل الرد عليه . لأن جمهورا من علماء عصره ، منهم الإمام السبكي ، ألفوا كتبا بالرد عليه ، وإثبات مخالفته للسنة والكتاب والإجماع . فلما قام محمد عبده مفتى مصر المعلوم بإحياء هذه الضلالة . طبع رسالة بالرد على الإمام السبكي ، زعم أنها تأليف أحد تلاميذ شيخه ابن تيمية . فلما عرف علماء مصر مصدرها ، تصدى للرد عليه نخبة من علماء القاهرة . منهم الشيخ إبراهيم السمنودى ، برسالة سماها « نصرة الإمام السبكى » استوفى فيها إبطال كافة أضاليله »

والجواب : أن الذين ردوا على شيخ الإسلام ابن تيمية : هم الذين خالفوا الكتاب والسنة والإجماع . بل خالفوا جميع ماجاءت به الرسل من أولهم إلى آخرهم ، الذين بعثهم الله تعالى بكلمة التوحيد ، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له . وإمام هؤلاء المخالفين : هو السبكى الذى رد عليه علماء عصره وأئمة مذهبه . فقد كشفوا مالفقه من الشبهات ، وهدموا مابناه ، على جرف هار من المغالطات ، بعد أن صار بها إماما المبتدعين . فمن الذين ردوا عليه : الحافظ أحمد بن محمد بن عبد الهادى ، فى كتاب سماه « الصارم المنكى فى الرد على السبكى » فضح به دس السبكى وتدليسه ، فيما أورده من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة . وما حرف معناه من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، مستدلا بها على جعل قبور الأنبياء ومن دونهم من الأموات كعبة يحج إليها ، ويطاف بها . وتنذر النذور لها ، وتسفك دماء القرابين لساكنيها فى سوحها . إلى أمثال هذه الضلالات، التى فتح السبكى أبوابها للجهال الذين لايفرقون بين الحق والباطل . وسماها « شفاء السقام فى زيارة خير الأنام » .

قال الإمام الحافظ ابن عبد الهادى ، فى مقدمة كتابه « الصارم المنكى »

أما بعد ، فإنى وقفت على الكتاب الذى ألفه بعض قضاة الشافعية ، فى الرد على شيخ الإسلام تقى الدين أبى العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى ، فى مسألة : شد الرحال ، و إعمال المطى إلى القبور . وذكر أنه قد سماه « شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة » ثم زعم أنه اختار أن يسميه «شفاء السقام فى زيارة خير الأنام» فوجدت كتابه مشتملا على تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة ، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة ، والآثار القوية المقبولة ، وتحريفها عن مواضعها ، وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلا مماريا ، معجباً برأيه متبعاً لهواه ، ذاهباً فى كثير مما يعتقده إلى الأقوال الشاذة ، والآراء الساقطة ، صائراً فى أشياء مما يعتمده إلى الشبه المخيلة ، والحجج الداحضة . وربما خرق الإجماع فى مواضع لم يسبق إليها . ولم يوافقه أحد من الأئمة عليها . وهو فى الجملة : لون عجيب ، و بناء غريب . تارة يسلك فيما ينصره و يقويه مسلك المجتهدين ، فيكون مخطئاً فى ذلك الاجتهاد . ومرة يزعم فيما يقوله و يدعيه : أنه من جملة المقلدين . فيكون من قلده مخطئاً فى ذلك الاعتقاد . نسأل الله سبحانه أن يلهمنا رشدنا ، و يرزقنا الهداية والسداد . هذا مع أنه إن ذكر حديثاً مرفوعاً أو أثراً موقوفا — وهو غير ثابت — قبله إذا كان موافقاً لهواه ، و إن كان ثابتاً رده إما بتأويل أو غيره ، إذا كان مخالفاً لهواه . و إن نقل عن بعض الأئمة الأعلام — كمالك وغيره — مايوافق رأيه قبله ، و إن كان مطعوناً فيه غير صحيح عنه . و إن كان مما يخالف رأيه رده ولم يقبله ، و إن كان صحيحاً ثابتاً عنه . و إن حكى شيئاً مما يتعلق بالكلام على الحديث ، وأحوال الرواة عن أحد أئمة الجرح والتعديل — كالإمام أحمد بن حنبل ، وأبى حاتم الرازى ، وأبى حاتم بن حبان البستى ، وأبى جعفر العقيلى ، وأبى أحمد بن عدى ، وأبى عبد الله الحاكم صاحب المستدرك ، وأبى بكر البيهقى ، وغيرهم من الحفاظ — وكان مخالفاً لما ذهب إليه : لم يقبل قوله ، ورده عليه ، وناقشه فيه و إن كان ذلك الإمام قد أصاب فى ذلك

القول ، ووافقه عليه غيره من الأئمة . و إن كان موافقاً لما صار إليه تلقاه بالقبول . واحتج به واعتمد عليه ، و إن كان ذلك الإمام قد خولف فى ذلك ، ولم يتابعه غيره من الأئمة عليه . وهذا هو عين الجور والظلم ، وعدم القيام بالقسط . نسأل الله التوفيق . ونعوذ به من الخذلان ، واتباع الهوى — إلى أن قال :

فانظر إلى كلام هذا المعترض المتضمن لرد النقل الصحيح بالرأى الفاسد . واجمع بينه و بين ما حكاه عن شيخ الإسلام من الافتراء العظيم والإفك المبين ، والكذب الصراح . وهو ما نقله عنه من أنه جعل زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم وقبور سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام : معصية بالإجماع ، مقطوع بها . هكذا ذكر هذا المعترض عن بعض قضاة الشافعية عن الشيخ أنه قال هذا القول الذى لايشك عاقل من أصحابه وغير أصحابه : أنه كذب مفترى ، لم يقله قط ، ولا يوجد فى شىء من كتبه ، ولا دل عليه كلامه ، بل كتبه كلها ومناسكه وفتاويه ، وأقواله وأفعاله: تشهد ببطلان هذا النقل عنه . ومن له أدنى علم و بصيرة يقطع بأن هذا مفتعل مختلق على الشيخ ، وأنه لم يقله قط . وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) إلى أن قال :

فلما وقفت على هذا الكتاب المذكور : أحببت أن أنبه على ما وقع فيه من الأمور المنكرة ، والأشياء المردودة ، وخلط الحق بالباطل ، لئلا يغتر بذلك بعض من يقف عليه ممن لاخبرة له بحقائق الدين ، مع أن كثيراً مما فيه من الوهم والخطأ يعرفه خلق من المبتدئين بالعلم بأدنى تأمل . ولله الحمد . ولو نوقش مؤلف هذا الكتاب على جميع ما اشتمل عليه من الظلم والعدوان والخطأ والخبط والتخليط والغلو والتشنيع والتلبيس : لطال الخطاب ، ولبلغ الجواب مجلدات ، ولكن التنبيه على القليل مرشد إلى معرفة الكثير لمن له أدنى فهم . والله المستعان — إلى أن قال :

ثم ختم الكتاب بجمع الألفاظ الواردة فى كيفية الصلاة على النبى صلى الله

عليه وسلم . وكان قد ذكر قبل ذلك بعدة أوراق كلاماً يشير به إلى التشنيع على شيخ الإسلام . وهو قوله « ولا شك أن من قال : لايزار أو لايسافر لزيارته ، ولا يستغاث به : بعيد من الأدب معه . نسأل الله العافية » .

وليعلم قبل الشروع فى الكلام مع هذا المعترض : أن شيخ الإسلام لم يحرم زيارة القبور على الوجه المشروع فى شىء من كتبه ، ولم ينه عنها ولم يكرهها ، بل استحبها ، وحض عليها . ومناسكه ومصنفاته طافحة بذكر استحباب زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم . وسائر القبور .

ثم ذكر طرفاً من نصوص كلام شيخ الإسلام فى مناسكه باستحباب زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم وفضلها . قال فى آخره : هذا كلام الشيخ بحروفه . وكذلك سائر كتبه ، ذكر فيها استحباب زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم وسائر القبور وإنما تكلم على مسألة شد الرحال وإعمال المطى إلى مجرد زيارة القبور . وذكر فى ذلك قولين للعلماء المتقدمين والمتأخرين . أحدهما : القول بإباحة ذلك ، كما يقوله بعض أصحاب الشافعى وأحمد . والثانى : أنه منهى عنه ، كما نص عليه إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله تعالى . ولم ينقل عن الأئمة الثلاثة خلافه وإليه ذهب جماعة من أصحاب الشافعى وأحمد . هكذا ذكر الشيخ الخلاف فى شد الرحل ، وإعمال المطى إلى القبور ، ولم يذكر فى الزيارة الخالية عن شد رحل وإعمال مطى والسفر إلى زيارة القبور . ومسألة زيارتها من غير سفر مسألة أخرى . ومن خلط هذه المسألة بهذه المسألة ، وجعلهما مسألة واحدة ، وحكم عليهما بحكم واحد ، وأخذ فى التشنيع على من فرق بينهما ، وبالغ فى التنفير عنه : فقد حرم التوفيق ، وحاد عن سواء الطريق .

واحتج الشيخ لمن قال بمنع شد الرحال وإعمال المطى إلى القبور بالحديث المشهور ، المتفق على صحته وثبوته ، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » هكذا أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما

بصيغة الخبر « لاتشد الرحال » ومعنى الخبر في هذا معنى النهى . يبين ذلك :
مارواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم « لاتشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدى هذا ،
والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » هكذا رواه مسلم بصيغة النهى ورواه الإمام
إسحق بن راهويه في مسنده بصيغة الحصر « إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد :
مسجد ابراهيم ، ومسجد محمد ، ومسجد بيت المقدس » وقد روى عبد الله بن عمر
رضى الله عنهما هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة النهى « لاتشدوا
الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد بيت المقدس »
هذا هو الذى فعل الشيخ . حكى الخلاف في المسألة بين العلماء . واحتج لأحد
القولين بحديث متفق على صحته . فأى عتب عليه في ذلك ؟ ولكن نعوذ بالله
من الحسد والبغى ، واتباع الهوى . والله سبحانه المسئول أن يوفقنا وإخواننا
المسلمين لما يحبه ويرضاه ، من العمل الصالح ، والقول الجميل . فإنه يقول الحق
وهو يهدى السبيل .

انتهى المقصود من نقل ماأردنا نقله من مقدمة كتاب « الصارم المنكى في الرد
على السبكى » لبيان طريقة هؤلاء الوثنيين وأئمتهم الضالين ، وما يموهون به على
الجهال من ذكر الأسماء مع تغيير الحقائق والادعاءات الكاذبة .

وأما قول الملحد « فلما قام محمد عبده إلى آخر ماقاله في حقه من الافتراء ، مسنداً
إليه أنه هو الذى طبع كتاب « الصارم المنكى في الرد على السبكى » وأنه بطابع
هذا الكتاب أحيا هذه الضلالة » ويعنى بهذه الضلالة : تحقيق التوحيد لله تعالى
وحده لاشريك له ، والرد على عباد القبور أمثاله .

فالجواب : أن طابع الكتاب المذكور هو الشيخ الجليل السيد عبد القادر
التلمسانى رحمه الله تعالى .

أما الشيخ الإمام محمد عبده : فإن المعلوم عنه هو تحقيق التوحيد لرب العالمين
وتجريد الاتباع لسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فمضمون كتاب « الصارم المنكى

فى الرد على السبكى » مطبوع فى قلب الإمام محمد عبده ، وفى أعماله وأقواله التى حاز بها إمامة أهل السنة فى زمانه . رحمه الله تعالى . وأعلى مقامه فى جنات النعيم بما قام به من نصر الحق وقمع الباطل وأهله .

وأما قول الملحد « بأن الشيخ إبراهيم السمنودى قد انتصر للسبكى » .

فإنه انتصار مزعوم ، و بشهب الحق مرجوم . لأنه لم يستند فى انتصاره إلى ركن وثيق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل إلى شبهات وضلالات قلد فيها السبكى .

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً ، وكلٌّ كاسر مكسور

فالسمنودى وأمثاله كلهم من حُثالة المقلدين ، ومن الذين لاتقوم بهم الحجة، ولا يلتفت إلى ماقالوه لمخالفتهم الكتاب والسنة فى تحقيق توحيد الله الذى بعث به رسله فى إخلاص العبادة له وحده لاشريك له ، ولسلوكهم سبيل من حذر النبى صلى الله عليه وسلم سلوك سبيلهم ممن جعلوا مع الله آلهة أخرى

وأما مانقله الملحد عن الشيخ خليل أحمد الهندى : فما كان منه موافقاً فى زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم الزيارة الشرعية ، مع سائر قبور المسلمين . فهذه الزيارة ممـا هو متفق عليه عند جميع أهل السنة . وأما ماخالف الزيارة الشرعية التى علمها الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، ومضى عليها الصدر الأول من الصحابة والتابعين ومن تبعهم : فردود على من جاء به ، لمخالفته لنصوص الكتاب والسنة .

وكذلك مانقله الملحد عن النبهانى فيما ذكره فى كتابه « الفضائل المحمدية » عن السبكى وابن حجر المكى : أنهما ألفا كتباً مستقلة فى فضل زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام . فهذه الزيارة الشرعية ـ كما قدمنا ـ ليس فيها ولا فى فضلها خلاف . وقد مضت عليها القرون المفضلة ، عاملين فيها بسنة نبيهم عليه الصلاة والسلام ، حتى جاء السبكى وابن حجر المكى الهيثمى ومن قلدوهم . فجعلوا القبور مساجد ، وصرفوا لها ولأهلها مخ العبادة من دون الله تعالى . وسموها زيارة

القبور . وما ذكروه من الأحاديث : فإنه دائر بين الضعيف والموضوع . وقد تكلم عليها الحافظ ابن عبد الهادى فى كتابه « الصارم المنكى » وذكر أقوال علماء الحديث فى أسانيدها وحال رواتها ، وأنها لاتصلح لمعارضة نصوص الكتاب والسنة

ومانقله الملحد عن الإمام النووى والقاضى عياض والغزالى : فإنه فى الزيارة الشرعية التى لاخلاف فيها . وإنما هو يريد المغالطة بذكر أسماء هؤلاء الأئمة الذين هو ألد أعدائهم .

قال الملحد « وذكر الشيخ الزرقانى فى شرح المواهب إجماع السادة المالكية على وجوب زيارة القبر الشريف . وأقام النكير على ابن تيمية وأتباعه الذين اتهموا الإمام مالك بالمنع » .

والجواب : أن هذا الملحد لا تأخذه لومة لائم فى الكذب على أئمة المسلمين وتغيير كلامهم عن مواضعه . وقد تكرر منه هذا العمل ، متعمداً متبعاً لهواه ، (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدًى من الله ؟) وقد نبهنا عليه فيا تقدم .

والآن نورد كلام الشيخ الزرقانى بالحرف الواحد من كتابه « شرح المواهب » لفضيحة هذا الملحد المفترى .

قال الشيخ الزرقانى رحمه الله تعالى (ج ٨ ص ٢٩٧) من شرح المواهب : وقد أطلق بعض المالكية — وهو أبو عمران موسى بن عيسى الفقيه الفاسى — إنها ، أى الزيارة واجبة . قال : ولعله أراد وجوب السنن المؤكد طلبها . بحيث شبهت بالواجب ، وقد صرح الجمال الإقفهسى فى شرح الرسالة بأنها سنة مؤكدة ، وقال القاضى عياض فى الشفاء : إنها سنة من سنن المسلمين ، مجمع عليها ، أى على كونها سنة مأثورة ، وفضيلة مرغب فيها ، انتهى .

وقال فى صحيفة ٢٩٨ من الجزء المذكور . ولابن عدى فى الكامل وابن حبان فى الضعفاء . والدارقطنى فى كتاب العلل ، وكتاب غريب الرواة عن مالك وآخرين ، كلهم عن ابن عمر مرفوعاً « من حج ولم يزرنى فقد جفانى »

ولا يصح إسناده . وعلى تقدير ثبوته : فليتأمل قوله « فقد جفانى » فإنه ظاهر فى حرمة ترك الزيارة . لأن الجفاء بالمد و يقصر ، نقيض الصلة : أذًى . والأذى حرام بالإجماع . فتجب الزيارة . إذ إزالة الجفاء واجبة . وهى ــ أى إزالة الجفاء ــ بالزيارة . فالزيارة حينئذ واجبة . ولا قائل به . إلا الظاهرية . انتهى .

فأين هذا مما يزعمه الكذاب الحاج مختار على السادة المالكية . جزاه الله بما جزى به الكاذبين أمثاله .

قال المعترض الأحمق « قلت : إن من لم يجاور فى المدينة مدة ما ، أو يأتيها فى الموسم لا يعرف من أحوالها والمعجزات الظاهرة فيها شيئاً . أما وفود الزوار فلو جاء أعداء الله ورسوله إلى المدينة المنورة فى شهر محرم ، حينما يأتى الزوار القافلون من الحج ، ورأوا مئات ألوف من مسلمى أقطار الأرض يطوفون حول الحجرة الطاهرة فى الصباح ، و بعد العصر . وكل منهم ينادى بلغته ، و يتوسل بلسانه متوسلا بصاحب الشفاعة لائذاً بجاهه . وسمعوا عجيجهم وضجيجهم ، و بكاءهم ونحيبهم . لعميت عيونهم . وانفطرت قلوبهم . وانشقت أفئدتهم . وقال العاقل منهم : كل هولاء الناس على ضلال ونحن على هدى ؟ إن هذا محال ، وهزؤ لا تتصوره عقول العقلاء » .

أقول : يزعم هذا الملحد المارق بأننا أعداء لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم . وما ذنبنا عنده إلا اتباعنا لكتاب الله تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم . وهو أننا لا نغلو بالقبور وأصحابها . ولا نصرف للمقبورين حقاً من حقوق الله تعالى ، ولا نتخذها مساجد ، ممتثلين أمر نبينا صلى الله عليه وسلم فيما جاءتنا به الأحاديث الصحيحة الصريحة ، التى خرجها البخارى ومسلم وأهل السنن والإمام مالك رحمهم الله تعالى . فمنها قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم لا تجعل قبرى وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وحديث ابن مسعود رضى الله عنه « إن من شرار الناس : من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » وحديث أبى هريرة رضى الله عنه

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وحديث جندب بن عبد الله رضى الله عنه قال : سمعت رسـول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس يقول « إنى أبرأ إلى الله أن يكون لى منكم خليل . فإن الله قد اتخذنى خليـلا ، كما اتخذ إبراهيم خليـلا . ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلـكم كانوا يتخذون القبور مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإنى أنهاكم عن ذلك » وحديث أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت « لما نُزِل برسول الله صلى الله عليه وسلم : طفِقَ يطرح خميصة له على وجهه . فإذا اغتَمَّ بها كشفها ، فقال ، وهو كذلك : لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسـاجد . قالت عائشة رضى الله عنها : يُحَذِّر ما صنعوا . ولولا ذلك لأُبرز قبره . ولـكن خُشِي أن يتخذ مسجداً » وفى رواية لمسلم « وصالحيهم » ومع هـذه النصوص التى لا تقبل المغالطة . فقد بلغ الغلو بهـذا الملحد مبلغا من الشرك لم يصـل إليه إلا عبدة الأصنام . يقول عنا « إننا لو جئنا إلى المدينة المنورة فى شهر محرم حينما يأتى الزوار القافلون من الحج ، ورأينا ما يفعله مئات ألوف الحجاج من مسـلمى كافة الأقطار حول حجرة الرسول الطاهرة من الطواف والتوسل واللياذ بجاه . ونسمع عجيجهم ونحيبهم . و بكاءهم ونحيبهم ، لعميت عيوننا وانفطرت قلوبنا . وانشقت افئدتنا — إلى أخر ما ذكره » .

ونحن نجيب هذا المارق : بأنه قد يصيبنا أكثر مما ذكره إذا رأينا وسمعنا ما يقوله عنهم مما يغضب الله ورسوله صلى الله عليه وسـلم . وذلك أسفا منا على المسـلمين الذين بدلوا الهدى ضلالا ، والتوحيد شركا ، وطاعة الرسـول محادة ومشاقة . وكيف لاينفطر قلب كل مسلم يرى تغيير معالم الدين . ويسمع الشرك برب العالمين فى مهبط وحيه ، وفى حرم نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفى جوار قبره الشريف ؟ فهل فرض الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الطواف بغير الـكعبة ؟ وهل فعـل ذلك الصحابة رضى الله عنهم أو التابعون لهم بإحسـان من القرون

المفضلة ؟ وهل كان العجيج والثجيج والبكاء والنحيب إلا لله وحده لاشريك له في مناجاته في الخلوات ، وفي بيته الحرام ومشاعر الحج التي جعلها الله قياما للناس وأمناً ، يؤدون فيها مناسكهم بين العجيج والثجيج والبكاء والنحيب ، لايذكرون غير الله تعـالى ، ولا يتوسلون إليه إلا بالأعمـال الصالحة عائذين بجلاله تعالى ، لائذين بجاه الذي لايرام (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب . أجيب دعوة الداع إذا دعاني ، فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي، لعلهم يرشدون) (أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلـكم خلفاء الأرض ؟ أإله مع الله ؟ قليلا ما تذكرون) هذا هو خالص العبادة لله تعـالى ، بل مخها ، صرفه عباد القبور لولائجهم الموتى من دون الله تعـالى (وما أمروا الا ليعبد الله مخلصين له الدين حنفاء) (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم) وما سبب ذلك إلا الغلو بالصالحين ، ومجاوزة الحد الذي شرعه الله تعـالى من حقوق أنبيائه وأوليـائه . قال تعـالى (يا أهل الـكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق — الآية) وقال تعـالى (يا أهل الـكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق . ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سـواء السبيل) وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعـالى (وقالوا لاتذرن آلهتكم . ولا تذرن وَدًّا ولا سُواعاً ولا يَغوث ويَعوق ونَسْرا) « هذه أسماء رجال صالحين في قوم نوح . فلما ماتوا أوحى الشيطان إلى قومهم : أن انصبوا لهم أنصاباً ، وصوروا تماثيلهم . فلما مات أولئك ونسى العلم : عبدت » وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم . إنما أنا عبد . فقولوا عبد الله ورسوله » وقال صلى الله عليه وسلم لمن قال له « ماشاء الله وشئت » : « أجعلتني لله ندا ؟ قل ماشاء الله وحده » .

وأما استدلال الملحد بالـكثرة : فجوابه قوله تعـالى (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله)

وأما باقى كلام هـذا الأحمق : فليس له قيمة . وليس هو من موضوعنـا فى شىء — إلى أن قال :

« وجماع القول فى هـذه المسألة التى وقع إجمـاع المسلمين من أهل السنة والشيعة على فضلها ووجوبها : هى من جملة الأمور التى خرق الوهابيون وإخوانهم الإجماع بحظرها وإنكارها . ومرقوا بهذا الخرق من الإجماع . وخلعوا ربقة الإسلام من عنقهم . والعياذ بالله تعالى » .

أقول : إن أراد الملحد بهذه المسألة : زيارة القبور الشرعيـة . فقد كذب علينا ، بل هى عندنا سنة مؤكدة ، كما أشرنا إلى ذلك فى مواضع كثيرة من ردنا هذا . ولم نخالف بحمد الله إجماع المسلمين فى زيارة القبور الشرعية . وإن أراد الملحد بالمسألة التى ادعى إجماع المسلمين والشيعة على فضلها ووجوبهـا : ما عليه الشيعة اليوم من الغلو بالقبور وأهلها ، وعبادتهم إياها من دون الله تعالى ومن سلك سبيلهم ممن يدعون الإسلام ، وأنهم من أهل السنة . فهؤلاء ليسوا من أهل السنة ، بل هم من عبدة الأوثان . فالوهابيون بريئون منهم جميعاً ، ومن إجماعهم ، وينكرون ماهم عليه من عبادة الأصنام ، وإن سموها بمـا شاءوا من الأسماء التى سماها بها أسلافهم من المشركين . فهذا هو الشرك بالله تعالى . وهو خرق إجماع المسلمين ، وصاحبه قد خلع ربقة الإسلام من عنقه حقيقة ، لا كما يدعيه هذا المارق على حزب الله تعالى وحزب رسوله الموحدين أهل السنة والجماعة .

ثم قال المعترض « فصل . وأما زيارة سائر القبور من المسلمين : ففى إباحتها أحاديث كثيرة بأسانيد صحيحة . فمنها : ما رواه إمامنا مالك رحمه الله فى باب جامع الوضوء من موطئه عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج إلى المقبرة . فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون — إلى آخر الحديث » وهذا الحديث رواه مسلم والقاضى عياض والنووى وغيرهم . وروى الامام أيضاً فيه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم « نهيتكم عن لحوم

الأضاحى فكلوا وتصدقوا وادخروا . ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا . وكل مسكر حرام . ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . فإنها تزهد فى الدنيا وتذكر الآخرة ولا تقولوا سوءا » . انتهى .

أقول : إن زيارة قبور المسلمين ليست مباحة فقط ، كما فهم الغبى الأحمق ، بل هى سنة مؤكدة . فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها ، كما هو صريح فى هذين الحديثين . ولم يرد فى ذلك تخصيص لقبر نبى أو ولى . وكل ما روى فى ذلك لا نصيب له من الصحة باتفاق أئمة المسلمين المعول على اتفاقهم . وقد أورد الملحد هذين الحديثين ـ مع أنهما حجة عليه ـ لما فيهما من البيان الواضح عن عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وأمره وذلك فى تحديد زيارة القبور الشرعية . والنهى عن الغلو فيها ، وعن قول السوء ومع ذلك كله : فالملحد مخالف لكل ما جاء فيهما من أمر أو نهى من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام . فهو كالحمار يحمل أسفاراً لايدرى مايقول . ولو أنه فهم أن ما جاء فيهما هادم لكل مايتعلق به عباد القبور أمثاله من الشبه والضلالات : لنكص على عقبه عن إيرادهما . فأى سوء أسوأ ، وزور أقبح : من مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومحادته فى الاعلان بأن مئات الالوف من المسلمين الوافدين من أقطار الأرض يطوفون حول قبر الرسول ، ويلوذون بحماه ، ويصرخون بدعائه والاستغاثة به فى حوائجهم الدنيوية والأخروية ، هل هناك أسوأ وأقبح من هذا ؟ فضلا عما يصنعونه بقبور موتاهم الآخرين من الشرك فى عبادة الله تعالى ، وهو دعاء الأموات ، وسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ونذر النذور ، وتقريب القرابين لهم فى حضرتهم ، خاضعين متذللين لهم ، راجين رضاهم قبل رضاء رب العالمين ، مسمين أعمالهم هذه بزيارة القبور ، وتعظيم أهلها ليرضوا عنهم ، فيرفعون حاجاتهم إلى الله تعالى ، قائلين كما قال أسلافهم (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) (ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) هذا ما يلبس به السبكى وابن حجر المكى ومقلدوهم ، أمثال دحلان والنبهانى ومقلدهم الملحد مختار المظفى .

فهؤلاء الوثنيون يتعلقون بالأسماء و يغيرون الحقائق من نصوص الكتاب والسنة ، و يحرفونها عن مواضعها ، و يعارضونها بالأحاديث الموضوعة والضعيفة ، محتجين بها على فتح أبواب شركهم وضلالهم الذى أضلوا به كثيراً من جهلة هذه الأمة ، مقتفين فى ذلك أثر من حذرهم نبيهم صلى الله عليه وسلم عن سلوك سبيلهم . وذلك فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة فى لعن متخذى القبور مساجد . لأنه من الغلو الذى نهى الله تعالى عنه . وهو أصل عبادة الأصنام . ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها « ولولا ذلك لأبرز قبره ، غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً » فهؤلاء المبتدعة أئمة الضلال — من ذكرناهم آنفا — يتعمدون الكذب وتحريف الكلم عن مواضعه ، اتباعاً لأهوائهم ، و يلبسون الحق بالباطل على الجهال . وهذه هى بضاعتهم الضالة الخاسرة التى هى تحليل الشرك فى عبادة الله تعالى ، وتسميته بزيارة القبور . وهذا الملحد يستدل هنا على إباحة زيارة القبور بالأحاديث الشريفة عن النبى صلى الله عليه وسلم وفيها « نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فانها تزهد فى الدنيا وتذكر الآخرة ، ولا تقولوا سوءا » لكن هذا الملحد يستدل بها على إباحة زيارة القبور فقط . أما مادلت عليه ودعت إليه ، من معنى الزيارة والقصد منها ، وما أرشد إليه النبى صلى الله عليه وسلم ومانهى عنه : فإن هذا الملحد لم يرفع به رأساً . ولم يلتفت إليه ، بل صد عنه وصادم أمر النبى صلى الله عليه وسلم . ولقد أعمى الشيطان أولياءه من الجاهليين وأصمهم عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم « وتذكر الآخرة » فروا عليها مر اللئام ، ولم يحاولوا أن يفهموا ما أراده منها الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن معناها البين : أن الزيارة المشروعة ، التى أبيحت بعد الحظر : إنما هى للقبور الدارسة التى تذكر بالدار الآخرة . أما القبور المشيدة المعظمة ببناء القباب والمساجد عليها والتى يطاف بها ، و يدعى أصحابها مع الله ، فلا يزال النهى منصبا عليها . كما حقق ذلك الإمام ابن القيم فى إغاثة اللهفان فى كلامه على الزيارة الشرعية والبدعية .

وقد قال الملحد فى الصحيفة الثانية بعدها « وإن سمعت من عامى كلاماً يفهم منه اعتقاد التأثير ، فما هو إلا عن عجزه عن التعبير الشرعى . لكن قلبه غير زائغ وإن رأيته يقبل الأعتاب والأبواب والجدران : فليس عن اعتقاد شىء بها ، كما يعتقده عبدة الأوثان . بل لا قصد له إلا التبرك بها » .

فهل غاب عن هذا الملحد : أن هذا التبرك هو ما أراده المشركون الأولون ، حيث قالوا (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) (ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) بل أين هذا التبرك مما جاء فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم . فيما رواه الترمذى عن أبى واقد الليثى رضى الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلى حنين . ونحن حُدَثاء عهد بكفر . وللمشركين سدرة يعكفون عندها . وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها : ذات أنواط . فمررنا بسدرة فقلنا : يارسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، إنها السنن ، قلتم : والذى نفسى بيده ، كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلٰهاً كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون . لتتبعن سنن من كان قبلكم » فهل طلب الصحابة رضى الله عنهم من النبى صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم إلٰهاً كما طلب بنو إسرائيل من موسى أن يجعل لهم إلٰهاً ، أم طلبوا أن يجعل لهم شجرة يتبركون بها ، ويستظلون ، وينوطون بها أسلحتهم كما هى للمشركين ؟

ثم انظر إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم وقد جمع بين الطلبين ، وجعلهما متحدين فى المبنى والمعنى . وأقسم على ذلك بأعز قسم وأعظمه وأخلصه ، بأنّ طلبهم هذا كطلب بنى إسرائيل من موسى . فهل يشك من يعقل عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم . فى أن مايعمله غلاة القبوريين اليوم عندها : أنه هو الشرك الذى كفر الله به المشركين . ولعنهم عليه رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وإن اختلفت عباراتهم ، كما يزعمون . فقد اتفقت أعمالهم . فالأصل يجمعهم ، والوعيد يشملهم والله تعالى يحاسبهم بما اتفقوا عليه من ظاهر أعمالهم وباطنها .

قولاً وعملا . وسبباً موصلا إلى ما أقسم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن الأسماء لاتغير الحقائق .

قال الملحد « البحث الثالث فى التوسل والاستشفاع والاستغفار : كلها ألفاظ مختلفة معناها واحد عند العلماء . لكن لما كان يتطرق لفهم العوام من التوسل : مالا يتطرق لفهمهم من الاستغفار والاستشفاع . فذكرته فى بحث على حدة . وبالله أستعين » .

والجواب : أن قول الملحد بأن التوسل والاستشفاع والاستغفار ألفاظ مختلفة ، معناها واحد عند العلماء : قول مبنى على مذهب علمائه الذين قلدهم أمر دينه . أمثال دحلان والنبهانى . ممن أشركوا المخلوق فى خالص حق الخالق فى عبادته التى لايجوز صرف شىء منها لغير الله تعالى . مما هو معلوم من أعمال عباد القبور من دعاء أهلها وخوفهم ورجائهم ، ونذر النذور لهم ، وسفك دماء الذبائح والقرابين لهم ، سائلينهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ، إلى غير ذلك من أنواع العبادات ويسمونها زيارة القبور ، والتوسل ، والوسيلة ، والتشفع ، والشفاعة ، والاستغفار . ويقولون : إن هذه كلها ألفاظ مختلفة ، معناها واحد . وطلبها من الأموات والغائبين جائز ومن أنكرها فقد خرق إجماع المسلمين ، وتنقص الرسل والصالحين . وأنكر كراماتهم ، وهكذا يغالط هؤلاء الوثنيون بالأسماء مع تغيير الحقائق . انظر إلى خرط هذا الملحد وتخليطه ، ومخرقته التى تدل على عدم توفيقه لتعمده سلوك غير سبيل المؤمنين .

يقول الملحد « إذا نظرت بعين البصيرة : رأيت التوسل بمعنييه — اللغوى والمصطلح — ناموس جعله الله فى الكون لصالح الإنسان فى أمر حياته ومعاشه فى الدنيا . لايستغنى عنه إلا من عصمهم الله ، والشرع ما أنكره ، كما أنكره هؤلاء الحمقى ، مع تلبسهم فيه ، وعدم استغنائهم عنه ، ولا حسبه شركا . كما حسبوه . بل أباحه . لكن المنكر منه : اعتقاد التأثير من غير الله ، وهو الشرك الخفى . ومع أنك ترى أكثر الناس واقعين فى هذا الشرك الخفى . سيما المتقدون

خالق الأفعال . ومنهم من يعتقد يقيناً أن الإنسان يضر وينفع . كما يعتقد بتأثير الأعراض . كالعَدْوَى والأدوية وأمثالها . لكنك لا تجد مؤمناً يعتقد بالرسول عليه الصلاة والسلام هكذا ، اعتقاداً . بل غاية اعتقاده : التوسل بجاهه ، مع التفويض لله تعالى . وإن سمعت من عامى كلاماً يفهم منه اعتقاد التأثير . فما هو إلا عن عجزه عن التعبير الشرعى ، لكن قلبه غير زائغ . وإن رأيته يقبل الأعتاب ، والأبواب ، والجدران . فليس عن اعتقاد شىء بها ، كما يعتقده عبدة الأوثان . فهذا اعتقاد لا يتطرق لقلب مسلم . بل لا قصد له إلا التبرك بها . ألا ترى مراسم المايدة عند خلفاء آل عثمان بتقبيل السجق المعلق على طرف السدة الجالس فيها السلطان . فما معنى هذا ؟ معناه : تقبيل يد الخليفة فهل فيه شبهة شرك ، أو كفر؟ حاشا وألف حاشا . وخلفاؤنا أنزه وأجل من الرضا بشىء فيه شبهة دينية » .

هذا بعض مما يقوله الملحد مختار المظمى من النفاق الوضيع ، والكفر الشنيع . فما كفاه تحليل الشرك الأكبر فى عبادة الله تعالى ، وتسميته بالشرك الخفى ، ولا ما افتراه على الشرع الشريف بأنه لم ينكر الشرك فى عبادة الله تعالى ، بل أباحه ، وما كفته مخرقته فيما يقوله فى خلق أفعال العباد والعدوى والأدوية . من قلب أوضاع الشريعة . بل أباح دعاء الأموات ، وتقبيل أعتابهم وأبوابهم وجدرانهم . ويقول : إن هذا ليس عن اعتقاد شىء بها . كما يعتقده عبدة الأوثان ، وما كفاه هذا الفجور ، وقول الزور ، حتى شبه الخالق جل جلاله بسلاطين آل عثمان . تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فكلام هذا الملحد من أوله إلى آخره : كلام باطل متناقض . مبنى على مذهب عباد القبور ، الذين بنوا مذاهبهم على المغالطة فى ذكر الأسماء مع تغيير الحقائق .

فأما قول الملحد « إذا نظرت بعين البصيرة . رأيت التوسل بمعنييه اللغوى والمصطلح ، ناموس جعله الله فى الكون لصالح الإنسان فى أمر حياته ومعاشه فى الدنيا ، لا يستغنى عنه إلا من عصمهم الله » .

لجوابنا عنه : أن الناظر بعين البصيرة يرى أن كلام هذا الملحد كلام ساقط ، لايستند إلى لغة ، ولا إلى اصطلاح صحيح ، وإنما هو محض الجهل والتضليل ، مع الافتراء على الله ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . فهذا الملحد المخترع لهذا الناموس . لايعرف لغة ولا اصطلاحاً ، ولا ناموساً . إلا مايتصوره من خيالاته الضالة الشيطانية ، وأعمال الجهلة الوثنيين الضالين فإن الله تعالى لم يجعل التوسل والوسيلة ناموساً لدعاء الأموات ، وسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات . بل أمر بابتغاء الوسيلة إليه وحده ، وهى التى أجمع المفسرون وأهل اللغة على أنها القربة إليه تعالى بالأعمال الصالحة ، الخالصة لوجهه الكريم ، مع اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم . فى كل ماجاء به من عند الله تعالى . وقد قال صلى الله عليه وسلم فى الأحاديث الصحيحة عنه « سلوا الله لى الوسيلة فإنها منزلة فى الجنة لاتنبغى إلا لعبد من عباد الله . وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد . فمن سأل الله لى الوسيلة حلّت عليه شفاعتى يوم القيامة » وأما لفظ « التوسل » فى اللغة : فهو التقرب ، والوسيلة ما يتقرب به إلى الشىء ، ولم يجعل الشرع للتوسل حقيقة غير حقيقته اللغوية . فصرفها إلى دعاء الأموات ، وجعلهم وسيلة بين الله وبين عباده ، يُدْعَوْن ويرجون من دون الله تعالى : جهل وضلال ، ما أنزل الله به من سلطان .

فقول هذا الملحد « والشرع ما أنكره . بل أباحه » ويعنى به : توسل عباد القبور الذى هو دعاء الأموات من دون الله تعالى : قول مكابر لايخشى فى الكذب على الله ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم لومة لائم . فقد جهل هذا الملحد ، أو تجاهل : أن ماأرسل الله تعالى به رسله من أولهم إلى آخرهم . إنما هو الدعوة إلى عبادته تعالى وحده ، حيث يقول لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) و « العبادة » اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ، من الأقوال والأعمال . فالدعاء : عبادة ، بل مخ العبادة (وقال ربكم ادعونى أستجب لكم . إن الذين يستكبرون عن

عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) كما أن العكوف حول القبور ، وتقبيل الأبواب ، والأعتاب ، والجدران ، والنذر لسا كنيها عبادة . وتقريب القرابين لهم عبادة ، واعتقاد النفع والضر منهم وفيهم عبادة . وغيرها كثير من أعمال عباد القبور التى صرفوها لولائجهم من دون الله تعـالى كلها عبادة ، وإن سموها بما شاءوا من الأسماء التى منها التوسل والوسيلة، متعلقين بالأسماء ، مع قلب الحقائق . لتضليل الجهلة (وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون) .

وقد كتب شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيمية . رحمه الله تعالى « قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة» ننقل منها مايلزم نقله لموضوعنا هذا . قال رحمه الله تعالى ورضى عنه .

(فصل) إذا عرف هـذا : فقد تبين أن لفظ « الوسيلة » والتوسل فيه إجمال واشتباه . يجب أن تعرف معانيه ، ويعطى كل ذى حق حقه . فيعرف ماورد به الكتاب والسنة من ذلك ومعناه . وما كان يتكلم به الصحابة رضى الله عنهم ويفعلونه ومعنى ذلك . ويعرف ما أحدثه المحدثون فى هذا اللفظ ومعناه . فإن كثيراً من اضطراب الناس فى هذا الباب هو بسبب ما وقع من الإجمال والاشتراك فى الألفاظ ومعانيها ، حتى تجد أكثرهم لايعرف فى هذا الباب فصل الخطاب . فلفظ « الوسيلة » مذكور فى القرآن فى قوله تعـالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وابتغوا إليه الوسيلة) وفى قوله تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه . فلا يملـكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة . أيهم أقرب ، ويرجون رحمتـه ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) فالوسيلة التى أمر الله بها . أن تبتغى إليه وأخبر عن ملائـكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه : هى مايتقرب به إليه من الواجبات والمستحبات . فهذه الوسيلة التى أمر الله المؤمنين بابتغائها ، تتناول كل واجب ومستحب ، وما ليس بواجب ولا مستحب لايدخل فى ذلك ، سواء كان محرماً أو مكروهاً أو مباحاً . فالواجب والمستحب هو ماشرعه الله ورسوله صلى الله

عليه وسلم . فأمر به أمر إيجاب ، أو استحباب . وأصل ذلك : الإيمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . فجماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها : هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . لا وسيلة لأحد إلى الله إلا ذلك .

والثاني لفظ « الوسيلة » في الأحاديث الصحيحة ، كقوله صلى الله عليه وسلم « سلوا الله لي الوسيلة . فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله . وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد . فمن سأل الله لي الوسيلة حَلَّت عليه شفاعتي يوم القيامة » وقوله « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة : آت محمدا : الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، حلت عليه الشفاعة » فهذه الوسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة . وقد أمرنا أن نسأل الله له هذه الوسيلة وأخبرنا أنها لا تكون إلا لعبد من عباد الله . وهو يرجو أن يكون ذلك العبد . وهذه الوسيلة أمرنا أن نسألها للرسول صلى الله عليه وسلم . وأخبرنا أن من سأل له الوسيلة فقد حلت عليه الشفاعة يوم القيامة . لأن الجزاء من جنس العمل . فلما دعوا للنبي صلى الله عليه وسلم استحقوا أن يدعو هو لهم . فان الشفاعة نوع من الدعاء ، كما قال « إنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا »

وأما التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم والتوجه به في كلام الصحابة رضي الله عنهم : فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته ، والتوسل به في عرف كثير من المتأخرين : يراد به الإقسام به ، والسؤال به ، كما يقسمون بغيره من الأنبياء والصالحين ، ومن يُعتقد فيه الصلاح وحينئذ فلفظ « التوسل » يراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين . ويراد به معنى ثالث لم ترد به سنة ، فأما المعنيان الأولان الصحيحان باتفاق العلماء . فأحدهما : هو أصل الإيمان والإسلام ، وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته . والثاني : دعاؤه وشفاعته ، كما تقدم . فهذان جائزان بإجماع المسلمين . ومن هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا . وإنا نتوسل إليك بعم نبينا

فاسقنا » أى بدعائه وشفاعته . وقوله تعالى (وابتغوا إليه الوسيلة) أى القربة إليه بطاعته ، وطاعة رسوله طاعته . قال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فهذا التوسل الأول هو أصل الدين . وهذا لا ينكره أحد من المسلمين

وأما التوسل بدعائه وشفاعته ، كما قال عمر : فانه توسل بدعائه ، لا بذاته . ولهذا عدلوا عن التوسل به بعد موته إلى التوسل بعمه العباس . ولو كان التوسل هو بذاته لكان هذا أولى من التوسل بالعباس . فلما عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بالعباس علم أن ما يفعل فى حياته قد تعذر بموته صلى الله عليه وسلم ، بخلاف التوسل الذى هو الإيمان به والطاعة له . فانه مشروع دائما فلفظ « التوسل » يراد به ثلاثة معان . أحدها : التوسل بطاعته . فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به . والثانى : التوسل بدعائه وشفاعته . وهذا كان فى حياته . ويكون يوم القيامة ، يتوسلون بشفاعته . والثالث : التوسل بمعنى الإقسام على الله بذاته ، والسؤال بذاته : فهذا هو الذى لم تكن الصحابة رضى الله عنهم يفعلونه فى الاستسقاء ونحوه ، لا فى حياته ولا بعد مماته عليه الصلاة والسلام ، لا عند قبره ولا قبر غيره . ولا يعرف هذا فى شىء من الأدعية المشهورة بينهم . وإنما ينقل شىء من ذلك فى أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة ، أو عمن ليس قوله حجة ، كما سنذكر ذلك إن شاء الله تعالى . وهذا هو الذى قاله أبو حنيفة وأصحابه : أنه لا يجوز ونهوا عنه ، حيث قالوا : لا يسأل الله بمخلوق ، ولا يقول أحد : أسألك بحق أنبيائك . قاله أبو الحسن القدورى فى كتابه الكبير فى الفقه المسمى بشرح الكرخى فى باب الكراهة . وقد ذكر هذا غير واحد من أصحاب أبى حنيفة . قال بشر ابن الوليد : حدثنا أبو يوسف قال : قال أبو حنيفة : لا ينبغى لأحد أن يدعو الله إلا به . قال القدورى : المسألة بخلقه لا تجوز . لأنه لا حق للخلق على الخالق. فلا تجوز وفاقا . انتهى المقصود منه .

وبما أوردناه من تحقيق معنى « الوسيلة والتوسل » الوارد ذكرهما فى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كفاية لطالب الحق ، وبيان لبطلان كل

ما يتعلق به دعاة الوثنية ، و يغالطون به من ذكر الأسماء مع تغيير الحقائق ، وكشف لضلال هذا الملحد المخلط المتناقض فكيف تحمد العصمة من ناموسه هذا وهو الذى ألبسه خيرى الدنيا والآخرة ؟ (كذلك يضل الله الظالمين و يفعل الله مايشاء)

وأما قول الملحد « فانظر ما أقبح تناقض الوهابيين و إخوانهم . فمن جهة تراهم يعتقدون تأثير الأعراض ، ومن جهة يمنعون التوسل بالأنبياء »

والجواب : أن الوهابيين متمسكون بكتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ومن تمسك بهما عصمه الله تعالى عن التناقض . فأما المتناقضون : فهم الذين يتلاعبون فى دين الله تعالى بأهوائهم ، محرفين لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أمثال هذا الملحد ومن قلدهم دينه من دعاة الوثنية ، الذين جعلوا القبور مساجد ، وأشركوا أهلها مع الله تعالى فى خالص عبادته ، بدعائهم وسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات . و يسمون شركهم بهؤلاء الأموات مع الله تعالى توسلا واستغفارا وتشفعا ، وغيرها من الأسماء التى هى قلب للحقائق وتحريف للكلم عن مواضعه .

فأما قول الملحد مفتريا علينا « بأننا نعتقد بتأثير الأعراض » فهذا من ضمن أكاذيبه علينا . فنحن لا نعتقد بتأثير شىء من الأعراض ، إلا ماجعله الله تعالى سبباً فيها لصالح عباده ، مما أرشدنا إليه نبينا صلى الله عليه وسلم ، مع اعتقادنا : بأن النفع والضر كله بيد الله تعالى . ماشاء كان ، ومالم يشأ لم يكن . فلا نطلب إلا منه ولا نرجو أحداً سواه . ولا نتوسل إليه إلا بالأعمال الصالحة من الإيمان به تعالى و بكتبه ورسله ، مع تجريدنا الاتباع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم فى كل ماجاءنا به من عند الله تبارك وتعالى . فقد روى البخارى فى صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » وفى صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء ، برأ بإذن الله » وفى مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن أسامة بن شريك رضى الله

عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ، علمه من علمه ، وجهله من جهله » وفي لفظ « لم يضع داء إلا وضع له شفاء - أو دواء - إلا داء واحداً . قالوا : يارسول الله ماهو ؟ قال : الهرم » . قال الترمذي : حديث صحيح .

وأما قوله « ذكرتُ قبلا قول الوهابيين بتكفير من يتوسل بالرسول عليه الصلاة والسلام وغيره واستدلالهم الباطل ، فلا حاجة لإعادته ، وكل ذي بصيرة يعلم أن هذا الاستدلال تحريف للفظ والمعنى . فالله تعالى سمى عمل أولئك عبادة ، ماسماه توسلا ، ولا استغفاراً ، ولا اشتراكا في اللغة ، ولا ترادف بين اللفظين . فتبديل حقائق كلام الله وتحريفه كفر محض ، وتحريف منكر ، أولئك كانوا يعبدون تلك الأشياء عبادة حقيقية ، ويسمونها آلهة تسمية حقيقية ، ويتقربون إليها بجميع أنواع العبادة ، ويذكرون أسماءها على ذبائحهم ، دون اسم الله تعالى . ويعتقدون أن النفع والضر والخير والشر ، بيد تلك الآلهة وبأمرهم » .

والجواب : أن الوهابيين لا يكفرون بمجرد التوسل بالرسول صلى الله عليه وغيره وإنما يكفرون الذين يدعون الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره من الأموات ويسألونهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات وغيرها من أنواع العبادات التي لايقدر على إجابتها إلا فاطر الأرض والسموات . ويسمون أعمالهم هذه : توسلا واستغفاراً وتشفعاً وغيرها من الأسماء التي يموهون بها على جهلة المسلمين .

فأما التوسل الذي ليس فيه ماينافي توحيد الله تعالى في ربوبيته وإلهيته . وإنما فيه الإقسام على الله تعالى بأحد من خلقه : فإن الوهابيين لا يكفرون به ، بل هو عندهم حرام ، كما يقول به جمهور العلماء المقتدى بهم . فالوهابيون يستدلون على بطلان أعمال هؤلاء الوثنيين بنصوص الكتاب والسنة التي لاتقبل تحريفاً ولا تأويلا ، متبعين في ذلك السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم إلى يوم الدين .

فقول الملحد « وكل ذي بصيرة يعلم أن هذا الاستدلال تحريف للفظ والمعنى .

فإن الله تعالى سمى عمل أولئك عبادة ، ماسماه توسلا ولا استغفارا ، ولا اشتراك فى اللغة ، ولا ترادف بين اللفظين ، فتبديل حقائق كلام الله وتحريفه : كفر محض وتحريف منكر » .

جوابنا عنه : أنه قول جاهل غبي مغالط ، فى ذكر الأسماء ، مع جهله بالحقائق التى لا تخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة أمثاله . فإن هذا الملحد لا يعرف معنى مايقوله من الاشتراك فى اللغة . ولا ترادف الألفاظ فيها ، ولا شيئاً من تصريف ألفاظها ، بل هو أجنبي عنها . لذلك جهل أن الله تعالى سمى الدعاء عبادة فى كتابه العزيز ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم سمى الدعاء « عبادة » بل سماه « مخ العبادة » كما جهل اتفاق أئمة أهل الكتاب والسنة على أن « العبادة » اسم جامع لكل مايحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، يقول الله تعالى فى كتابه العزيز (وقال ربكم ادعونى أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) ويقول تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب ، أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لى ، وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون) وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الدعاء هو العبادة » وعن أنس رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الدعاء مخ العبادة » فإن كان هذا الملحد قد جهل هذه النصوص التى هى فى كتاب الله تعالى ، وفى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما اتفق عليه أئمة أهل الكتاب والسنة : فى مسمى « العبادة » فقد ثبت أنه من الصم البكم الذين لايعقلون ، وإن كان قد علم بهذه النصوص وتعمد تحريفها وتبديلها ، منكرا مادلت عليه ، مثل « العبادة » فقد حكم على نفسه بالكفر المحض ، والتحريف المنكر باقراره هذا الذى أثبته على من بدل كلام الله تعالى وحرفه . فقد اضطلع هذا الملحد بهذا التبديل والتحريف الظاهر الذى لايجد عنه مفرا وليس له منه مخرج وهكذا الهوى يعمى ويصم . كما أن الجهل

المركب والتقليد الأعمى يقودان صاحبهما إلى الخذلان والضلال عن الهدى . نعوذ بالله من ذلك .

وأما قول الملحد « أولئك كانوا يعبدون تلك الأشـياء عبادة حقيقية . و يسمونها آلهة حقيقية . و يتقربون إليها بجميع أنواع العبادة و يذكرون أسماءها على ذبائحهم دون اسم الله . و يعتقدون أن النفع والضر والخير والشر بيد تلك الآلهة و بأمرهم » .

فالجواب : أن هذا الملحد يعنى بقوله أولئك المشركين الأولين ، يقول عنهم : إنهم كانوا يعبدون تلك الأصنام لذاتها ولا يذكرون لهم إلها غيرها ، صارفين لها جميع أنواع العبادة بأسمائها . لايذكرون اسم الله تعالى — إلى آخر كلامه الذى هو تحريف الكلم عن مواضعه — ولبس الحق بالباطل ، والمدافعة عن أعمـال عباد الأوثان باسم القبور من هذه الأمة الذين سلـكوا سبيل من قبلهم من المشركين الأولين ، يقول عنهم هذا الملحد « إنهم لا يسمون من يدعونهم من الأموات أصناماً كما يسميهم المشركون قبلهم . بل هم أولياء مقربون عند الله ولهم عنده كرامات، فهم لهم وسيلة وشفعاء ، ووسطاء بينهم و بين الله تعالى » وما إلى هذه الأسماء التى يصرفون لهم فيها مخ العبادة من دون الله تعالى ، من الدعاء وسفك الدماء ، ونذر النذور وغيرها من الأعمال التى لا يجوز صرفها لغير الله تعالى . بل أشركوهم مع الله تعالى فى توحيد ر بو بيته ، زاعمين أنهم يعلمون الغيب و يتصرفون فى الـكون ، وغير ذلك من العقائد التى فاقوا بها على شرك المشركين عباد الأصنام . وهذا كتاب الله تعالى يخبر عن المشركين عباد الأصنام : أنهم كانوا يقرون لله تعالى بأنه ر بهم ، وخالقهم ورازقهم ، وأن الأرض وما فيها له وحده ، وأنه رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، وأن بيده ملـكوت كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه ، وأنهم ما عبدوا من عبدوا من تلك الأصنام إلا ليقر بوهم إلى الله زلفى . و يقولون (هؤلاء شفعاؤنا عند الله) كما أخبر بذلك عنهم أصدق القائلين فى كتابه العزيز الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . يقول الله تعالى

(والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ويقول تعالى (ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله) ويقول تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض ، أمن يملك السمع والأبصار ، ومن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ، ومن يدبر الأمر؟ فسيقولون : الله . فقل : أفلا تتقون؟ فذالكم الله ربكم الحق . فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون؟) . ويقول تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون؟ سيقولون : لله . قل : أفلا تذكرون؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم؟ سيقولون : لله . قل أفلا تتقون؟ قل من بيده ملكوت كل شىء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون؟ سيقولون لله . قل : فأنّى تُسْحَرون؟) ويقول تعالى (قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة . أغير الله تدعون إن كنتم صادقين؟ بل إياه تدعون . فيكشف ماتدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون) ويقول تعالى (وإذا غشيهم موج كالظلل ، دعوا الله مخلصين له الدين) إلى غير هذه الآيات التى جهلها هذا الملحد أو تجاهلها ، وتعمد إلى جحدها محرفاً لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، لتضليل الجهلة ، عن سلوك صراط الله المستقيم .

وأما قول الملحد « فإذا علمت هذا وفهمت كيف دخلوا بالتحريف والمغالطة على العوام ، فاعلم أن علماؤنا ماقالوا[1] بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء ، وندبوا إليه من تلقاء أنفسهم ، حاشاهم من ذلك وهم أمناء الدين ، وخلفاء الرسل ، بل أخذوه من كلام الله تعالى وكلام رسوله أمراً وفعلا ، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى . وماذا عليهم إذا لم تفهم وعول نجد ، وجواميس مصر وبقر الشام مقاصدهم ومآخذ أقوالهم؟ »

والجواب : أن كل مطلع على كلام هذا الملحد ممن أعطاهم الله علماً نافعاً ، ونوراً يفرقون بهما بين الحق والباطل : يعلمون علم اليقين أن هذا الملحد ممن ضل

(١) هكذا أثبتها الملحد بالواو والرفع .

عن سلوك صراط الله المستقيم . فهو غارق فى ظلمات جهله وضلاله ، وأنه من المحرفين لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم جهاراً، لايخشى فى ذلك حسيباً فى الدنيا ، ولا محاسباً فى الآخرة . فقد سمى سادته وكبراءه — دحلان والنبهانى ومن سلك سبيلهم — أمناء الدين ، وخلفاء الرسل ، مع أنهم قد اشتهروا بعمل كل قبيح من الأعمال ، و بكل فجور من الأقوال ، معارضين بهما كتاب الله وسنة نبيه ، وناسبين إلى علماء أهل السنة من الأقوال مالم يقولوه ، ومحرفين لكلامهم عن مواضعه . وهذا الملحد يقول : إن مضلليه — دحلان والنبهانى — ماقالوا بجواز التوسل ، الذى هو دعاء الأموات من الأنبياء والأولياء ، وندبوا إليه من تلقاء أنفسهم ، حاشاهم من ذلك ، بل أخذوه من كلام الله تعالى وكلام رسوله أمراً وفعلا . وهذا الكلام من هذا الملحد هو عين الكذب والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . فأين من كلام الله تعالى أيها الملحد ؟ وأين من كلام رسوله الأمر بدعاء الأموات ، وسؤالهم قضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ، وطلب رحمتهم لغفران الذنوب دون رحمة الله أرحم الراحمين ؟ فمن هو من الصحابة أيها الملحد دعا ميتاً أو غائباً ، أو توسل به لجلب نفع أو دفع ضر ، أو جعله واسطة بينه وبين الله تعالى ؟ ومن هو من الصحابة جعل القبور مساجد ؟ بل أين من التابعين وتابع التابعين والأئمة الأربعة : من قال بقول سادتك ومضليك أيها الملحد ؟ فاقصر فَضَّ الله فاك . ومن قال بقولك وقول سادتك الضالين المضلين .

وأما قول الملحد « وقد فصلت كيفية عبادتهم وأقسامها فى كتبى الثلاثة . رد الافتراء ، ومظهر الإحسان ، ومرشد الحيران ، وهذه يتبرأ منها كل مسلم » .

فالجواب : أن كتب هذا الملحد الثلاثة كلها ظلمات بعضها فوق بعض ، فهى كما قال مؤلفها الملحد « تبرأ منها كل مسلم » ونحن نسميها : محض الافتراء ، ومظهر الخسران ، والتائه الحيران .

وأما قول الملحد فى حق علمائه « وماذا عليهم إذا لم تفهم وعول نجد .

وجواميس مصر . و بقر الشام مقاصدهم ومآخذ أقوالهم ؟ » .

فالجواب : أن الله تعالى لم يكلف وعول نجد ، ولا جواميس مصر ، ولا بقر الشام ، بفهم شيء من العبادة التي كلف بها عباده من بني آدم ، فتكايف هذا الملحد لها بفهم مقاصد سادته ، ومآخذ أقوالهم ظلم وعدوان ما أنزل الله به من سلطان . فأما علماء نجد ومصر والشام : فقد قاموا بأداء ما أخذه الله تعالى من الميثاق على أهل العلم بأن يبينوه للناس ولا يكتمونه فإنهم قد أظهروا الحق ونصروه ، وأبطلوا الباطل وخذلوه . وفضحوا سادتك ومضلليك ، ومن سلك سبيلهم من دعاة الشرك في عبادة الله رب العالمين ، وقد تقدم ذكر بعض من رد عليهم من علماء نجد والعراق والهند بما أغنى عن إعادته ههنا .

وأما قول الملحد « قد تقدم آنفاً : أن التوسل من ضروريات حياة الإنسان الدنيوية ، و إباحة الشرع للمنافع الأخروية . قال الله تعالى (يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون) وكذلك جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه قولا وفعلا » .

والجواب : أنه قد تقدم الكلام قريباً على مسألة التوسل والوسيلة ، وتحقيق القول في معناها لغة وشرعاً ، مع إجماع المفسرين وأهل الحديث على معنى ماورد منهما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، قولاً واحداً بأنهما القربة والتقرب إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة ، ولم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان من القرون المفضلة ــ وفيهم الأئمة الأربعة ــ إن التوسل والوسيلة : هما دعاء الأموات ، وجعلهم وسيلة وواسطة بين الله تعالى و بين عباده ، يرفعون إليه تعالى حاجاتهم كما يقوله هذا الملحد ومضللوه دعاة الوثنية ، حيث يقولون : إن الأموات أقرب إلى الله تعالى من الأحياء ، وأنهم يسمعون نداء من يناديهم ، و يجيبون دعاء داعيهم . وقد شبهوا الخالق جل جلاله بخلقه ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فكلام هذا الملحد من هذر المجانين ، وزخرفة الشياطين ، الذين يلبسون الحق

بالباطل ، لترويج مذهب الوثنيين عباد الأموات ، و إشراكهم فى عبادة الله تعالى فاطر الأرض والسموات . فهم يتعلقون بالأسماء مع قلب الحقائق ، ويقولون : هذا من عند الله ، وماهو من عند الله ، و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، قاتلهم الله أنى يؤفكون .

وأما قول الملحد « ومن المقرر ببديهة العقول السليمة : أن العاقل يتحرى فى حوائجه الواسطة الأقرب مناسبة ، وأنجح وسيلة للموسط إليه ، والمطلوب منه . ولا يرتاب مسلم : أن مافى الكون وسيلة أقرب مناسبة لله تعالى من حبيبه الأكرم نبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، بل كيف لا يكون هو أقرب الوسائل وكلام الله شاهد له بذلك ؟ أماهو الذى قال الله له (وماأرسلناك إلا رحمة للعالمين) أما هو الذى قال الله عنه (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) أما هو الذى قال الله عنه (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ماعنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم) أما هو الذى أمرنا الله على لسانه بقوله (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله و يغفر لكم ذنوبكم ؟) فانظروا يامن خذلهم الله : أى مقام أعظم من هذا المقام الذى علق الله محبته ومغفرته على اتباعه عليه الصلاة والسلام ؟ أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فانتظروا ماجاء بحقكم فى هذه الآية ، أما هو الذى قال الله (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ، لوجدوا الله تواباً رحيماً) أماهو الذى قال الله له (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت و يسلموا تسليما) » .

والجواب : أن الله تعالى لم يتعبدنا باتباع بديهة عقولنا السليمة ، ولم يتركنا لها هملا ، بل أرسل إلينا رسولا من أنفسنا عزيز عليه ، ما يعنتنا ، بالمؤمنين رءوف رحيم . جاءنا بكتاب عزيز (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد) يقول الله تعالى فيه (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ماعنتم ، حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم) و يقول تعالى فيه (اليوم أكملت

لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى . ورضيت لكم الإسلام دينا) ويقول تعالى فيه (ما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) فلم يأمرنا الله تعالى فى كتابه العزيز ، ولا على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه فى سنته المطهرة ، بأن ندعو الأموات والغائبين بأهوائنا وآراء المضللين من سادتنا وكبرائنا . ولا أن نجعلهم لنا وسيلة ولا واسطة بيننا وبينه تعالى ، يرفعون إليه حاجاتنا . تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً . بل قال الله لنبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم (وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب ، أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستجيبوا لى وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) فهؤلاء المدعوون — وإن كانوا أنبياء أو أولياء أوملائكة مقربين — فليسوا هم شركاء لله تعالى فى عبادته . فإن العقول التى ترى أن دعاء الأموات والغائبين من دون الله تعالى : أنجح وسيلة تقرب إلى الله تعالى . عقول ليست بسليمة ، بل هى عقول مريضة شيطانية ، بل هى أهواء زائغة ، تدعو إلى محادة الله ورسوله والشرك فى عبادة الله ، ومخالفة جميع رسله ، من أولهم إلى آخرهم ، الذين أرسلهم الله تعالى بالدعوة إلى توحيده تعالى ، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له . حيث يقول تعالى لنبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم (٢١ : ٢٦ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إلــه إلا أنا فاعبدون) ويقول تعالى (٣٩ : ٣،٢ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق ، فاعبد الله مخلصاً له الدين ، ألا لله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من دونه أولياء ، مانعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم يوم القيامة فيما هم فيه يختلفون ، إن الله لايهدى من هو كاذب كفار) ويقول تعالى (٣٩ : ٦٥،٦٦ قل أفغير الله تأمرونّى أعبد أيها الجاهلون ؟ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ، ولتكونن من الخاسرين ، بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) ويقول تعالى (١٠ : ١٠٦،١٠٧ ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك . فإن فعلت فإنك إذاً من الظالمين ، وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو

و إن يردك بخير فلا رادّ لفضله . يصيب به من يشاء من عباده ، وهو الغفور الرحيم) و يقول تعالى (١٦ : ٢١ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون . أموات غير أحياء ، وما يشعرون أيان يبعثون) و يقول تعالى (٤٦ : ٥ ، ٦ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة ، وهم عن دعائهم غافلون . و إذا حشر الناس كانوا لهم أعداء . وكانوا بعبادتهم كافرين) و يقول تعالى (٢٧ : ٦٢ أمّنْ يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف السوء ، و يجعلكم خلفاء الأرض ؟ أإله مع الله ؟ قليلا ماتذكرون) و يقول تعالى (٣٠ : ٥٢ ، ٥٣ فإنك لاتسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولّوا مدبرين ، وما أنت بهاد العمى عن ضلالتهم ، إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا ، فهم مسلمون) و يقول تعالى : (٣٤ : ٢٢ ، ٢٣ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله ، لايملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض ، وما لهم فيهما من شِرْك ، وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) و يقول تعالى (٣٥ : ١٣، ١٤ ذالكم الله ربكم له الملك ، والذين تدعون من دونه مايملكون من قِطْمير . إن تدعوهم لايسمعوا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا لكم ، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير) و يقول تعالى (٣٥ : ١٩، ٢٠ وما يستوى الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا الحرور ، وما يستوى الأحياء ولا الأموات ، إن الله يسمع من يشاء ، وما أنت بمسمع من فى القبور ، إن أنت إلا نذير) و يقول تعالى (٣٩ : ٣٨ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله . قل: أفرأيتم ماتدعون من دون الله ، إن أرادنى الله بضر : هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادنى برحمة : هل هن ممسكات رحمته ؟ قل حسبى الله ، عليه يتوكل المتوكلون) و يقول تعالى (٣٩ : ٤٢، ٤٣ أم اتخذوا من دون الله شفعاء ، قل أولَوْ كانوا لايملكون شيئا ولا يعقلون ؟ قل لله الشفاعة جميعاً ، له ملك السموات والأرض ، ثم إليه ترجعون) و يقول تعالى (٤١ : ٦ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىّ :أنما إلهكم إله واحد ، فاستقيموا إليه واستغفروه ، وويل للمشركين)

ويقول تعالى (٧٢ : ٢٠ ـ ٢٣ قل إنما أدعو ربي ولا أشرك به أحداً . قل إني لا أملك لكم ضراً ولا رشدا ، قل إني لن يجيرني من الله أحد ، ولن أجد من دونه مُلتَحدا ، إلا بلاغاً من الله ورسالاته ، ومن يعص الله ورسوله ، فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً) ويقول تعالى (٧ : ١٨٨ قل إني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ماشاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ، وما مسني السوء ، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) إلى غير ذلك من الآيات البينات المحكمات التي لا تقبل تأويلا ولا تحريفا ، ولا معارضاً في إفراد ربنا البارى جل وعلا في عبادته وحده لا شريك له ، وهي العبادة التي مخها الدعاء ، كما قاله المصطفى عليه الصلاة والسلام .

وأما ماجاء عن المصطفى صلى الله عليه وسلم من حمايته لحمى التوحيد امتثالا لأمر ربه ، وإنذاراً لأمته أن تسلك مسالك الأمم قبلها في الغلو في العباد ، الذي هو أصل شرك المشركين الأولين : مارواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل عليه (وأنذر عشيرتك الأقربين) فقال : يامعشر قريش ـ أو كلمة نحوها ـ اشتروا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً . ياعباس بن عبد المطلب ، لا أغني عنك من الله شيئاً ، ياصفية عمة رسول الله ، لا أغني عنك من الله شيئاً . ويافاطمة بنت محمد ، سليني من مالي ماشئتِ ، لا أغني عنك من الله شيئاً » وروى الترمذي عن أبي واقد الليثي قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين ـ ونحن حُدَثاء عهد بكفر ـ وللمشركين سِدْرة يعكفون عندها ، وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها : ذات أنواط ، فمررنا بسدرة . فقلنا : يارسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، إنها السنن . قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلٰهاً كما لهم آلهة . قال (إنكم قوم تجهلون) لتركبن سنن من كان قبلكم » وفي سنن أبي داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال : قال « أتى رسولَ الله

صلى الله عليه وسلم أعرابى . فقال : يارسول الله ، جهدت الأنفس ، وضاعت العيال، ونهكت الأموال ، وهلكت الأنعام ، فاستسق الله لنا . فإنا نستشفع بك على الله ، ونستشفع بالله عليك . فقال رسول الله : ويحك ، أتدرى ماتقول؟ وسبّح رسول الله صلى الله عليه وسلم . فما زال يسبح ، حتى عُرف ذلك فى وجوه أصحابه . ثم قال : ويحك ، إنه لايستشفع بالله على أحد من خلقه . شأنُ الله أعظم من ذلك - الحديث » وروى أبو داود عن عبد الله بن الشخّير رضى الله عنه . قال « انطلقت فى وفد بنى عامر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلنا : أنت سيدنا . فقال : السيد الله تبارك وتعالى ، قلنا : وأفضلنا فضلا ، وأعظمنا طولا . فقال : قولوا بقولكم ، أو ببعض قولكم ، ولا يَسْتَجْرِينكم الشيطان » وروى النسائى عن أنس رضى الله عنه « أن أناسا قالوا : يا رسول الله ، يا خيرنا وابن خيرنا ، وسيدنا وابن سيدنا . فقال : ياأيها الناس ، قولوا بقولكم هذا ، ولا يستهوينكم الشيطان أنا محمد عبد الله ورسوله . ما أحب أن ترفعونى فوق منزلتى التى أنزلنى الله عز وجل» وعن ابن عباس رضى الله عنهما «أن رجلا قال للنبى : ما شاء الله وشئت . فقال : أجعلتنى لله ندا ؟ ما شاء وحده » وروى الطبرانى عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه « أنه كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم منافق يؤذى المؤمنين . فقال بعضهم : قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إنه لا يستغاث بى ، وإنما يستغاث بالله » وروى أبو داود عن قيس بن سعد قال « أتيت الحيرة . فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم . فقلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق أن يُسْجد له . فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنى أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم . فأنت أحق بأن يسجد لك . فقال لى : لو مررت بقبرى أكنت تسجد له ؟ فقلت : لا . فقال : لا تفعلوا ، لو كنت آمر أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من حق » وروى الترمذى عن أنس رضى الله عنه قال « لم يكن شخص أحب إليهم من

رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانوا إذا رأوه لم يقوموا ، لما يعلمون من كراهيته لذلك » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

وهذا قليل من كثير مما ورد عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم من نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة ، التي لا تقبل تأويلا ولا تحريفا عما جاءت له من الأمر بتحقيق التوحيد لله تعالى وحده ، لا شريك له في جميع أنواع العبادة ، ونفي وإبطال كل ما يتعلق به دعاة الأموات من الشبهات والضلالات ، وما يحرفونه من كتاب الله تعالى ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم عن مواضعهما ، اتباعا لأهوائهم الشيطانية فيما يدعون إليه من الغلو بالأنبياء والأولياء وغيرهم ، ممن أشركوهم مع الله تعالى في خالص عبادته ، من الدعاء والخوف والرجاء ، ونذر النذور ، وسفك الدماء ، وغيرها من أنواع العبادة . وما كفاهم هذا ، بل أشركوهم مع الله تعالى في توحيد الربوبية . فقالوا : إنهم يعلمون الغيب ، ويتصرفون مع الله تعالى في تدبير ملكه ، وغير هذا من العقائد الباطلة ، التي لم يسبقهم إليها عبدة الأصنام في الجاهلية الأولى وهذا هو محل الخلاف ، بل مثار العداوة بيننا وبين هذا الملحد ومن قلدهم من سادته وكبرائه الضلال ، دعاة الشرك في عبادة الله تعالى ومن سلك سبيلهم ، ممن جعلوا مع الله آلهة أخرى ، يدعون ويرجون لجلب الخير وكشف الضر من دون الله تعالى . لاما أورده من هذه الآيات التي يقول فيها «أما هو الذي قال الله له (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) إلى آخر الآيات التي يقول فيها : أما هو ؟ أما هو ؟ لأجل المغالطة وتضليل الجهلة . فهذه الآيات كلها في حق الرسول عليه الصلاة والسلام ، وما شرفه الله تعالى به على جميع خلقه من الأمر بطاعته ، واتباع أمره . فمن لم يؤمن بها قولا وعملا واعتقادا ، فليس هو بمسلم ، فضلا من الإيمان . ولكنها لا تجعل الرسول صلى الله عليه وسلم شريكا لله تعالى في عبادته ، يدعى ويرجى من دون الله تعالى ، كما يدعو إليه هذا الملحد بغباوة عقله الوثنية ، بل هو عبد الله ورسوله وكفى له بهذا شرفا . عليه أفضل الصلاة والتسليم . وقد قال صلى الله

عليه وسلم فى الحديث الذى تقدم آنفا « يا أيها الناس ، قولوا بقولكم هذا . ولا يستهوينكم الشيطان . أنا محمد عبد الله ورسوله . ما أحب أن ترفعونى فوق منزلتى التى أنزلنى الله عز وجل» وقال صلى الله عليه وسلم لمن قال له « ما شاء الله وشئت » « أجعلتنى لله ندا ؟ قل : ما شاء الله وحده » ففى هذه الآيات والأحاديث — التى قدمنا — ما يشفى ويكفى لطالب الحق فى هذه المسألة التى هى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله . فهذه الشهادة هى أصل أصول الإسلام والإيمان . وعلى تحقيقها تنبنى جميع الأحكام التى أنزلها الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبدون تحقيقها وما تستلزمه من توحيد الله تعالى فى جميع أنواع العبادة لله وحده لا شريك له ، مع تجريد الاتباع لرسوله الكريم ونبيه — الذى هو بالمؤمنين رءوف رحيم — فى جميع ما أمر ، والانتهاء عن كل ما نهى عنه وزجر ، وتقديم محبته على النفس والوالد والولد والناس أجمعين فلا إسلام ولا إيمان لمن لم يحقق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله وكيف يكون مسلما من يعارض نصوص الكتاب والسنة جهاراً لا يخشى فيها لومة لائم ، حتى ولا يتكلف لها تحريفا ولا تأويلا ؟ يقول الله تعالى (وما يستوى الأحياء ولا الأموات إن الله يسمع من يشاء . وما أنت بمسمع من فى القبور) ويقول هذا الملحد وسادته دحلان والنبهانى « بل يسمعون ويجيبون من يدعوهم» ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم « الدعاء مخ العبادة » ويقول هذا الملحد وسادته «ليس بعبادة ، بل هو توسل ، والله أمر به» ويسمون دعاءهم للأموات وعبادتهم إياهم بجميع أنواع العبادة : توسلا . وهكذا يحرفون الكلم عن مواضعه فقد ضلوا وأضلوا كثيرا عن سواء السبيل .

وأما قول الملحد « فانظروا يامن خذلهم الله ، أى مقام أعظم من هذا الذى علق الله محبته ومغفرته على اتباعه عليه الصلاة والسلام أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ »

والجواب : أن المخذول من اتخذ إلهه هواه . وختم الله على قلبه وسمعه .

وجعل على بصره غشاوة . فهو لا يفرق بين الحق والباطل ، بل يؤثر الباطل على الحق ، اتباعا لهواه (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) . (إن الله لا يهدى القوم الظالمين) أن المخذول : هو هذا الملحد المتناقض ، الذى لم يحترم صاحب هذا المقام العظيم سيد الأولين والآخرين ، من أرسله تعالى رحمة للعالمين بل عارضه فى أصل رسالته التى أرسله الله تعالى بها إلى جميع خلقه : بأن يعبدوه تعالى وحده لا يشركون معه فى عبادته أحدا من خلقه . فقام هذا الملحد ومن قلدهم بمعارضة هذا الرسول الكريم فى أصل دعوته ، التى أرسله الله بها ، وجميع الرسل من قبله بقوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) : فقام هؤلاء الوثنيون يدعون إلى إشراك الخلق مع خالقهم فى خالص عبادته تعالى . وما كفاهم هذا فقد أشركوهم مع الله تعالى فى ربوبيته . فقالوا : إنهم يعلمون الغيب ويتصرفون فى الكون . تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا . وقد أوردنا من نصوص الكتاب والسنة فى رد أباطيلهم وكشف ضلالهم . وتضليلهم ما فيه الكفاية لطالب الحق ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا .

وأما قول الملحد « فهذه بشرى أزفها إليكم ياوهابيون ، لتكونوا على يقين بأن إيمانكم بالله وبالقرآن لا يفيدكم شيئا ما زلتم معادين لرسول الله ومتمردين عليه » .

والجواب : أن هذا الملحد جاهل متناقض لا يدرى ما يقول ، ولا يتقيد بمعقول ولا منقول عن الله ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل هو يخلق ما يقول بما تمليه عليه همزات الشياطين . فيسأله الوهابيون عن هذه البشرى التى شهد لهم فيها بالإيمان بالله وبالقرآن الذى أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من أى طريق عرف الوهابيون بهم فآمنوا به ، وبالقرآن المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم إذا كانوا معادين لرسوله ومتمردين عليه ؟ فهل يتصور هذا الكلام فى عقل عاقل ، فضلا عن العالم لأنه افتراء وبهت وخيم . وقول شيطان

رجيم جوابنا عليه أن نقول له : اخسأ يالعين . ولولا أن لكل ساقطة لاقطة ما كنت تستحق هذا الملحد النظر فى كلامك الذى كله جهل وضلال مبين

وأما قول الملحد « وليست هذه الآية مختصة بمن نزلت بحقهم ، بل تشمل كل من يؤثر قوانين البشر وأحكامهم على أحكام رسول الله ، ويزعم أن الزمان اقتضى ذلك . ولو آمن بالله ورسوله حق الإيمان : لوجد كل ما يقتضيه كل مكان وكل زمان وكل شعب فى شريعة الله . فنعوذ بالله من الضلال على علم أو على جهل » .

والجواب : أن هذا كلام حق إذا كان العمل يصدقه . أما إذا كان من لغو المنافقين المحرفين لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم — أمثال هذا الملحد ومضلليه دحلان والنبهانى — فانهم هم المؤثرون لقوانين البشر وأحكامهم على أحكام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم متبعين لأهوائهم ، إرضاء لحكامهم ولسياساتهم الملكية التى من أجلها كفروا المسلمين ، وقدموا قوانينهم على شريعة سيد المرسلين . فهم رؤساء محاكمهم الطاغوتية الظالمة ، وهم القائلون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم وهم الذين يقولون على الله الكذب وهم يعلمون . فقد أضلوا كثيراً من الجهلة ، وضلوا عن سواء السبيل . وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون .

وأما الوهابيون : فهم بحمد الله تعالى سميعون مطيعون منقذون لكتاب الله تعالى ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، كافرون بكل قانون لم يأت عن الله تعالى ولا عن رسوله . وهذه كتبهم بحمد الله تعالى منشورة فى جميع البلاد ، وبين العباد ، تنادى بتجريد الاتباع لسيد المرسلين ، وتحكيم شرعه ، مع التسليم له بكل إخلاص ويقين . فالحمد لله الذى أظهر الحق وأعلاه . ودحر الباطل وأقصاه وجعل العاقبة للمتقين .

وأما قول الملحد « اعلم يا أخى أنه لما كانت الرسالة تبليغاً بالأمر والعمل فالرسول عليه الصلاة والسلام كما بلغ الأمة كل أمر شفاهى كذلك بلغهم بالعمل

ليكون اقتداؤهم به وأخذهم عنه جامعاً بين الأمر والعمل ، إلا ما كان من خصصاته الذاتية . فكان ينهاهم عما فيه مشقة عليهم إذا قلدوه فيه . ويسكت عما لا مشقة فيه . ومن ذلك : ما نحن بصدده وإليك ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم فى معنى التوسل وإليه استند علماؤنا وبه اقتدوا الأول فى البخارى فى باب تعاون المؤمنين عن محمد بن يوسف عن سفيان عن بريد عن أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى قال « وكان النبى صلى الله عليه وسلم جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة فأقبل علينا صلى الله عليه وسلم بوجهه . فقال : اشفعوا فلتؤجروا ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

والجواب : أننا بحمد الله تعالى فى غنى عن فلسفة هذا الملحد بنصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة . فقد جاءنا بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بيضاء نقية ، ليلها كنهارها . لا يزيغ عنها إلا هالك ولم يكن خير إلا دلنا عليه ، ولا شر إلا حذرنا عنه . والله تعالى يقول فى كتابه العزيز (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) فالكامل لا يحتاج إلى مزيد ولا إلى فلسفة شيطان مريد . والرسول صلى الله عليه وسلم قد بلغ البلاغ المبين . وأشهد على ذلك فى أكبر مجمع من مجامع المسلمين وذلك فى حجة الوداع .

فقول هذا الملحد بعد هذه الفلسفة التى يريد بها المغالطة ولبس الحق بالباطل « ومن ذلك ما نحن بصدده . وإليك ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم فى معنى التوسل وإليها استند علماؤنا . وبه اقتدوا . الأول فى البخارى إلى آخر ما ذكره » من تحريفه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى مما يدل على سوء قصده الباطل ، وتعمده لتحريف الكلم عن مواضعه ، اتباعاً لهواه (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدًى من الله إن الله لا يهدى القوم الظالمين) فقد تصرف الملحد بهذا الحديث الشريف تصرف المضل المخادع . إذ حذف أصله ، بل لبّه الذى قيل الحديث من أجله . وهو تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً . ولأهمية هذا التعاون ، وأنه ركن من أركان الإسلام الذى لا يتم إلا به . فقد أحكم النبى

صلى الله عليه وسلم وصف هذا التعاون بالقول والعمل ، حيث شبك صلى الله عليه وسلم بين أصابعه . ولما جاء هذا الرجل السائل أو طالب الحاجة ، والرسول صلى الله عليه وسلم فى مجلسه الذى ألقى فيه هذا الحديث على أصحابه فى تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً . زادهم فى بيان هذا التعاون . إذ حثهم على عمل الخير فى إجابة هذا السائل أو طالب الحاجة ، الذى هو من إخوانهم المؤمنين .

فأما أصل هذا التعاون وأساسه : فهو الجهاد فى سبيل الله تعالى لإقامة دينه الذى أرسل به رسله ، وأنزل به كتبه ليكون الدين كله لله وحده لا شريك له . ولأجل إقامة هذا الدين الذى هو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله . فرض الله تعالى على عباده المؤمنين جهاد المشركين ، متعاونين كالبنيان يشد بعضه بعضاً . ويقول تعالى (إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص) ولذلك أباح الله تعالى للمؤمنين دماء المشركين وأموالهم حتى يكون الدين كله لله وحده لا شريك له . فهذا هو معنى تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً . إنما هو فى إقامة دينهم ، وما هو تحت قدرتهم فيما بينهم من أمور دنياهم ، لا ما يزعمه هذا الملحد وسادته الضلال دعاة الوثنية عبدة الأصنام من أن معنى تعاون المؤمنين : هو دعاء الأموات من الأنبياء والأولياء وغيرهم من دون الله تعالى ، وجعلهم أصناما تعبد مع الله تعالى لجلب النفع ، ودفع الضر وسؤالهم ما لا يجيب المضطر فيه إلا الله تبارك وتعالى ، ويفترون على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم الكذب .

انظر إلى تحريف هذا الملحد لهذا الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هو أصل من أصول الدين وذلك فى تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً ، كيف تصرف فيه فشوّه لفظه وحرف معناه ؟ حيث حذف الأصل وجاء بالفرع من أجل المغالطة . وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم فى آخر الحديث لما حضر السائل « اشفعوا لتؤجروا » فهذا الملحد وضلال مضللوه دحلان والنبهانى يقولون : إن التوسل والاستشفاع والاستغفار ألفاظ مختلفة معناها واحد عند العلماء

فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اشفعوا » أمر منه بالتوسل الذى هو فى مذهبهم دعاة الأموات . لذلك يقول الملحد مختار « و إليك ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم فى معنى التوسل و إليه استند علماؤنا و به اقتدوا الأول فى البخارى » ثم ساق الحديث كاملا برجاله ، وأسقط أصل الحديث الذى أحكمه المصطفى صلى الله عليه وسلم لفظاً ومعنى فى تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً . وما ذلك منه إلا للمغالطة ، وتضليل الجهلة ، لتصحيح باطلهم الذى يدعون إليه من إشراك المخلوقين فى خالص عبادة الخالق (قاتلهم الله أنى يؤفكون) .

ونحن نسوق نص حديث البخارى الذى تلاعب به هـذا الملحد ، قال البخارى رحمه الله تعالى « باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً حدثنا محمد بن يوسف — وساق بسنده إلى أبى موسى الأشعرى — عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً — ثم شبك بين أصابعه وكان النبى صلى الله عليه وسلم جالساً — إذ جاء رجل أو طالب حاجة ، أقبل علينا بوجهه . فقال : اشفعوا فلتؤجروا . وليقض الله على لسان نبيه ماشاء » انتهى .

قال الإمام العسقلانى شارح البخارى رحمه الله تعالى : وفى الحديث الحث على عمل الخير بالفعل و بالتسبب إليه بكل وجه ، والشفاعة إلى الكبير فى كشف كر به ومعونة ضعيف . إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى الرئيس ، ولا التمكن منه ليلج عليه ، أو يوضح له مراده ، ليعرف حاله على وجهه ، و إلا فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم لا يحتجب . انتهى .

هذا هو نص حديث البخارى وهذا هو كلام الإمام العسقلانى عليه فى بيان معنى تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً . فأى دليل فى هذا الحديث على معنى التوسل الذى استند إليه علماء هذا الملحد ، و به اقتدوا فى جواز دعاء الأموات من دون الله تعالى و إشراكهم مع الله تعالى فى خالص عبادته التى خلق خلقه لأجلها ؟ بل ما كفاهم هذا التحريف ، وقلب الحقائق حتى شبهوا الخالق جل جلاله بخلقه

(تعالى الله عما يقولون الظالمون علواً كبيراً) فقد ضلوا وأضلوا كثيراً من جهلة المسلمين جازاهم الله تعالى بعدله .

قال الملحد « الثانى وفى هذا الباب قال القسطلانى فى قوله تعالى (من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها . ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها) إن الله بين فى هـذه الآية جواز الشفاعة فى جلب نفع أو دفع ضر ، لم يكن فيه إبطال حق ، ولا منع حد شرعى ، ولا نفع ذاتى . فإن كانت فى خير كان له ثواب ذلك . وإن كانت فى شر كان عليه وبالها » .

والجواب : أن هذا الملحد عبر عن كلام الله تعالى فى هذه الآية بأنه حديث ثانى لأحاديثه التى سيوردها . وهى التى استند إليها هو وسادته ، وبها اقتدوا على جواز دعاء الأموات ، مع إخلاص هذا الدعاء لهم ، لذى هو مخ العبادة من دون الله تعالى . وقد قال الملحد فى آخر ماأورده من أحاديثه « فهذه عشرة من مثات ، وفى كل واحد من هذه معنى من معانى التوسل » قال « وفى هذا الباب قال القسطلانى إلى آخر ماذكره » مما أراد به للمغالطة وتحريف الكلم عن مواضعه . ولو علم هذا الملحد أن مانقله من كلام القسطلانى على معنى الشفاعة فى هذه الآية الشريفة : أنه مما يلقمه ومضلليه أحجاراً فيما ذهبوا إليه من تحريف كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ماكان تعرض لذكره ولكن الهوى يعمى ويصم . فقد قال الإمام القسطلانى « أن الله تعالى بين فى هذه الآية جواز الشفاعة فى جلب نفع أو دفع ضر ، لم يكن فيه إبطال حق ، ولا منع حد شرعى ، ولا نفع ذاتى » إلى : آخر كلامه الذى بين فيه أن هذه الشفاعة هى بين الناس بعضهم لبعض فى هذه الدنيا وقد قال الإمام ابن حجر العسقلانى فى كتابه فتح البارى فى شرح صحيح البخارى : قوله « باب قول الله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها كذا لأبى ذر — وساق غيره إلى قوله — « مقيتا » . وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة إلى أن الأجر على الشفاعة ليس على العموم ، بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة . وهى الشفاعة

الحسنة . وضابطها : ما أذن فيه الشرع ، دون مالم يأذن فيه، كما دلت عليه الآية .
وقد أخرج الطبرى بسند صحيح عن مجاهد قال « هى فى شفاعة الناس بعضهم لبعض » وحاصله : أن من شفع لأحد فى الخير : كان له نصيب من الأجر . ومن شفع له بالباطل كان له نصيب من الوزر . وقيل : الشفاعة الحسنة : الدعاء للمؤمن . والسيئة : الدعاء عليه انتهى .

ففى كلام هذين الإمامين على هذه الآية مايثبت كمال التوحيد لله تعالى وينفى كل شبهة أو مغالطة أو تحريف للكلم عن مواضعه مما يتعلق به دعاة الوثنية عبدة الأصنام قاتلهم الله أنى يؤفكون .

قال الملحد « الثالث : أخرج ابن ماجة والحافظ والبيهقى عن أبى سعيد الخدرى والسيوطى فى الجامع الكبير عنه أيضاً وابن السنى عن بلال قال « كان إذا خرج عليه الصلاة والسلام إلى الصلاة قال : بسم الله . آمنت بالله ، وتوكلت على الله . ولا حول ولا قوة إلا بالله . اللهم إنى أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق مخرجى هذا إليك ، فإنى لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة . خرجت اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك . أسألك أن تعيذنى من النار ، وأن تغفر لى ذنوبى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » انتهى . فى هذا الحديث ثلاثة أدلة لنا الأول : توسله عليه الصلاة والسلام بالمؤمنين المعبر عنهم بالسائلين ، وهو أفضل خلق الله ، وأغنى الخلق عن الخلق . فكيف لا نتوسل بجاهه ونحن أفقر الخلق إلى جاهه ؟ وبهذا نص صريح بجواز التوسل بالأنبياء وما دونهم من كل مؤمن الثانى : أبلغ بالتجوز توسله صلى الله عليه وسلم بشىء مجازى وهو المخرج بنصب الميم والراء أو المخرج برفع الميم وكسر الراء . الثالث : إيراد التوسل بصيغة القسم ، أى قوله « بحق » فهذا أبلغ وأعظم بالتذلل على الله تعالى من صيغة الرجاء

والجواب : أن هذا الحديث من رواية ابن السنى عن بلال رضى الله عنه . لاتقوم به حجة باتفاق أئمة أهل الحديث على ذلك ، لضعف إسناده . فقد قال الشيخ محمد بشر المندى رحمه الله تعالى فى كتابه صيانة الإنسان عن وسوسة

دحلان : إن القول بصحة إسناد هذا الحديث خطأ بين ، وغلط فاحش . فإن هذا الحديث أشد ضعفاً من حديث أبى سعيد الخدرى قال النووى فى الأذكار : حديث ضعيف ، أحد رواته : الوازع بن نافع العقيلى . وهو متفق على ضعفه ، وأنه منكر الحديث . قال الحافظ : والقول فيه أشد من ذلك . فقال ابن معين والنسائى : ليس بثقة . وقال أبو حاتم وجماعة متروك وقال الحاكم : روى أحاديث موضوعة . وقال ابن عدى : أحاديثه كلها غير محفوظة . قال الحافظ : وقد اضطرب فى هذا الحديث . فأخرجه أبو نعيم فى اليوم والليلة ، من وجه آخر عنه فقال: عن سالم بن عمر عن بلال محل قوله فى الطريق الأول عن نافع عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن بلال . قال الحافظ : ولم يتابع عليه كذا فى الفتوحات الربانية . وفى كتاب الجرح والتعديل لأبى حاتم : الوازع بن نافع العقيلى : أصله من المدينة . سكن الجزيرة ، يروى عن سالم بن عبد الله ، وأبى مسلمة بن عبدالرحمن . روى عنه أهل الجزيرة . وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات على قلة روايته . ويشبه أنه لم يكن المتعمد لذلك ، بل وقع فى روايته لكثرة وهمه . فبطل الاحتجاج بما انفرد به عن الثقات بما ليس من أحاديثهم حدثنا الحنبلى : قال حدثنا أحمد بن زهير عن يحيى بن معين قال : وازع بن نافع ليس بثقة . ثم نقل عنه أحاديث تكلم فى إسناد بعضها بأنه موضوع أو مقلوب . كذا فى الفتوحات الربانية وقال الذهبى فى الميزان : الوازع بن نافع العقيلى الجزرى . روى عن أبى سلمة وسالم بن عبد الله وعنه على بن ثابت و بقية وجماعة . قال ابن معين : ليس بثقة ، وقال البخارى : منكر الحديث . وقال النسائى : متروك . وقال : ليس بثقة . قال ابن عدى : عامة مايرويه الوازع غير محفوظ . وقال الدارقطنى فى سننه : الوازع بن نافع ضعيف الحديث وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد : وهو ضعيف . وقال أيضاً : وهو متروك . وقال : وهو مجمع على ضعفه انتهى .

هذا من جهة إسناد هـذا الحديث الذى قد اتفق أئمة أهل الحديث على ضعفه وعدم جواز الاحتجاج به

وأما تحريف الملحد لمعناه : فهذا مما لا يخفى بل هو من غزير جهله وضلاله واتباعه لهواه (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقد تـكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على معنى هذا الحديث بما دلت عليه نصوص الـكتاب والسنة .

قال رحمه الله تعالى : فتقدير ثبوت هـذا الحديث : فإن « حق السائلين عليه سبحانه وتعالى » أن يجيبهم . « وحق المطيعين له » أن يثيبهم : فالسؤال والطاعة له سبب لحصول إجابته و إثابته . فهو من التوسل به ، والتوجه والتسبب به ولو قدر أنه قسم لـكان قسما بما هو من صفاته تعالى . فإن إجابته و إثابته من أفعاله وأقواله . فصار هذا كقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » والاستعاذة لا تصح بمخلوق . كما نص عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة .

وأما قول الملحد « فى هذا الحديث ثلاثة أدلة لنا : الأول توسله عليه الصلاة والسلام بالمؤمنين إلى آخر ماقاله فى هذا الدليل الباطل والفهم العاطل»

فنقول لهذا الملحد : كذبت . وكذبت من قلدتهم من المحرفين أمثالك . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لم يتوسل بمخلوق . لا حى ولا ميت . بل أرسله الله تعالى بتحقيق توحيده سبحانه وتعالى . فى عبادته وحده لا شريك له والنهى عن الشرك قليله وكثيره ، وجهاد من أشرك معه أحداً من خلقه ، وأحل دماءهم وأموالهم حتى يكون الدين كله لله ، وأنزل عليه قوله تعالى (ولقد أوحى إليك و إلى الذين من قبلك . لئن أشركت ليحبطن عملك . ولتكونن من الخاسرين . بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) . وقوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) . ونصوص الـكتاب

والسنة فى ذلك كثيرة . لاتخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة ، أمثال هذا الملحد الذى لايعرف من العبادة مسماها ، أو صورة الصلاة والصيام وهى التى خلق الله الخلق لأجلها ، وأرسل الرسل لتحقيقها له وحده لاشريك له فى جميع أنواعها . فهى ما أجمع عليه علماء أهل السنة وأئمتهم بأنها أمر جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال والرسول عليه الصلاة والسلام يقول « الدعاء مخ العبادة » وقد صرف دعاة الشرك لولاتجهم من الأموات والغائبين ، مخلصين لهم الدعاء من دون الله تعالى ، مسمين شركهم هذا توسلا وتشفعاً بهم وقد قادهم هذا الغلو فى الأموات إلى إشراكهم مع الله تعالى فى خالص عبادته بما لم يصل إليه شرك المشركين قبلهم . فقد سفكوا لهم الدماء ، وخصوهم بالدعاء ، خاشعين لهم ، متذللين من دون الله رب العالمين .

وأما قول الملحد « الثانى : توسله صلى الله عليه وسلم بشىء مجازى وهو المخرج »

فقد جهل هذا الملحد أن المخرج والمشى إلى الصلاة حقيقى لامجازى . ثم صار يمخرق بتصريف حروف المخرج . ليوهم أنه من أهل اللغة . وحاشاها منه . فهو أعجمى أخرق . لأنه لايعرف المجاز من الحقيقة .

وأما قوله « الثالث : إيراد التوسل بصيغة القسم » .

فهذا قد تقدم جوابه قريباً فى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على معنى هذا الحديث . وأما قول الملحد : فهذا أبلغ وأبلغ فى التدلل على الله تعالى من صيغة الرجاء » .

فجوابنا عنه : أن هذا أبلغ وأبلغ فى وقاحة هذا الملحد ، وجهله وضلاله ، وذلك فيما أسنده إلى سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم من التدلل على الله تعالى، وفيما تجاوز به حد الأدب نحو العزيز الجبار جل جلاله . فهذا الملحد لا يستحق النظر فى كلامه . فليس عنده من العلم ، ولا من العقل . مايستحق به ذلك ، بل هو ضال مضل ، متبع لهواه (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) .

وأما قول الملحد « الحديث الرابع : أخرج الطبرانى . وابن حبان ، والحاكم

وأبو نعيم ، والسيوطى فى الجامع الكبير وكلهم عن أنس رضى الله عنه ، وابن عبد البر عن ابن عباس رضى الله عنه : حديث حضوره عليه الصلاة والسلام دفن فاطمة بنت أسد والدة على رضى الله عنه . ونزوله فى قبرها ، وقوله : اغفر لأمى فاطمة بنت أسد ، ووسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلى . انتهى فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوسل بنفسه و بالأنبياء كلهم وكانوا أمواتاً» .

والجواب : أن هذا الملحد ، ومن قلدهم من دعاة الشرك فى عبادة الله تعالى يتعلقون بالمتشابه ، بل بالأوهام ، و بتحريف الكلم عن مواضعه ، و بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، معرضين عن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تجريد التوحيد لله تعالى وحده لاشريك له فى جميع أنواع العبادة . فهذا الحديث الذى أورده الملحد من رواية الطبرانى فى الكبير والأوسط : فيه روح بن الصلاح ضعيف . قال الذهبى فى الميزان : روح ابن صلاح المصرى . يقال له : ابن سبابة . ضعفه ابن عدى ، يكنى أبا الحارث . ومما يزيد فى ضعف هذا الحديث : ماروى من أمثاله فى هذا الباب من حديث أبى أمامة ، وفيه « أسألك بنور وجهك الذى أشرقت له السموات والأرض ، و بكل حق هولك ، و بحق السائلين عليك » رواه الطبرانى فى الكبير . قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : وفيه فضالة بن جبير . وهو ضعيف مجمع على ضعفه . قال الذهبى فى الميزان : فضالة بن جبير أبو المهند الغدانى صاحب أبى أمامة . قال ابن عدى : عامة أحاديثه غير محفوظة . وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به بحال يروى أحاديث لا أصل لها . وروى الكتانى عن أبى حاتم الرازى . قال : ضعيف الحديث . وفى الباب أيضاً حديث أن ابن عباس رضى الله عنه قال : « سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الكلمات التى تلقاها آدم من ربه ؟ قال : سأل بحق محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت على . فتيب عليه » قال الدارقطنى : تفرد به عمرو بن ثابت . وقال يحيى : إنه لاثقة ولا مأمون . وقال ابن حبان : يروى الموضوعات . كذا فى الفوائد المجموعة للشوكانى . قال

الذهبي في الميزان : عمرو بن ثابت أبو المقدام ابن هرمز الكوفي . يكنى أبا ثابت قال ابن معين : ليس بشيء . وقال مرة : رافضي . وقال البخاري : ليس بالقوى عندهم . وقال هَنَّاد : كتبت عنه كثيراً ، فبلغني أنه كان عند حبان بن علي ، فأخبرني من سمعه يقول : كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة . فقيل لحبان : ألا تنكر عليه ؟ فقال حبان : هو جليسنا . ولما تكلم عمرو بهذا أخذ يتنادم — يعني حبان — وقال ابن المبارك : لاتحدثوا عن عمرو بن ثابت . فإنه كان يسب السلف . وقال الفلاس : سألت عبد الرحمن عن حديث لعمرو بن ثابت ؟ فأبى أن يحدث عنه . وفي سؤالات الآجري : سألت أبا داود عنه ؟ فقال : رافضي خبيث . وقد روى إسماعيل بن أبي خالد وسفيان عنه كذا . انتهى ملخصاً . قاله الشيخ محمد بشير المندى في كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » .

وأما قول الملحد « فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم . يتوسل بنفسه ، و بالأنبياء كلهم وكانوا أمواتاً »

فالجواب : أن كلام هذا الملحد مفتاح من مفاتيح الشرك في عبادة الله تعالى يضللون به الجهلة من هذه الأمة . ومَنْ أغواهم الشيطان من الدعاة أمثالهم . فهذا الحديث لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما تراه في كلام أئمة الحديث على أسانيد هذه الأحاديث الثلاثة التي هي متفقة نصاً ومعنى . ولو قدر ثبوتها لكان معناها ماوافق نصوص الكتاب والسنة ، لا ماتأوله دعاة الأموات المحرفون للكلم عن مواضعه . وقد أقر الملحد بموت الأنبياء ، بعد ما كان ينكره هو ومشايخه دحلان والنبهاني . ويقولون : إنهم أحيوا بعد موتهم ، وردوا إلى حياتهم الدنيا ، إلا أنا لانراهم ، وأنهم يسمعون دعاء من يدعوهم وسؤال من يسألهم . إلى آخر هذيانهم الباطل (فاعتبروا يا أولى الأبصار) .

قال الملحد « الحديث الخامس : أخرج الترمذي والنسائي والبيهقي والطبراني عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه «أن رجلا ضريراً أتى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال : ادع الله أن يعافينى . فقال له : إن شئت دعوت ، وإن شئت صبرت ، وهو خير لك . قال الرجل : فادعه ، فأمره أن يتوضأ ويحسن وضوءه ، ويدعوالله بقوله : اللهم إنى أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبى الرحمة ، يامحمد إنى أتوجه بك إلى ربى فى حاجتى لتقضى . اللهم شفعه فى . فعاد الرجل ، وقد أبصر » . انتهى . وأخرج هذا الحديث البخارى فى تاريخه وابن ماجه والحاكم فى المستدرك والسيوطى فى الجامعين. وشاع هذا الدعاء بين الصحابة حتى استعملوه فيما بينهم .

والجواب : أن هذا الحديث غير صحيح . فإن رواته مختلفون فى سنده ومتنه ، مع أنه لم يذكر فى شىء من الكتب المعتمدة . بل جاء ذكره فى بعض الكتب التى تذكر فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة على وجه التنبيه . وأيضاً فى سنده أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازى . قال الحافظ ابن حجر فى التقريب : الأكثرون على ضعفه . وقال الفلاس : سيىء الحفظ . وقال ابن حبان : ينفرد بالمناكير عن المشاهير . وقال أبو زرعة : يهم كثيراً . هذا بعض ما قيل فى سند هذا الحديث .

وأما ماقيل فى معناه من القول الذى يفصل الباطل عن الحق : فهو ما ذكره العالم الجليل السيد محمود شكرى الألوسى فى كتابه « فتح المنان » تتمة منهاج التأسيس . قال رحمه الله تعالى فى الكلام على حديث عثمان بن حنيف هذا .

والجواب : أن هذا الدليل لايفيد العراق شيئاً ، بل هو من نمط ماقبله . وببيان معنى الحديث يعلم ذلك . فقوله « اللهم إنى أسألك » أى أطلب منك « وأتوجه إليك بنبيك محمد » صرح باسمه مع ورود النهى عن ذلك تواضعاً منه ، لكون التعليم من قبله . وفى ذلك قصر السؤال الذى هو الدعاء على الله تعالى الملك المتعال ، ولكنه توسل بالنبى ، أى بدعائه . ولذا قال فى آخره « اللهم شفعه فىّ » إذ شفاعته لاتكون إلا بدعائه قطعاً ، ولو كان المراد التوسل بذاته فقط لم يكن لذلك التعقيب معنى . إذ التوسل بقوله « بنبيك » كاف فى إفادة هذا المعنى . فقوله « يامحمد إنى توجهت بك إلى ربى » قال الطيبى : الباء فى « بك »

الاستعانة . وقوله «إنى أتوجه بك» بعد قوله « أتوجه إليك» فيه معنى قوله تعالى (٢ : ٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه) فيكون خطابا لحاضر معاين فى قلبه ، مرتبط بما توجه به عند ربه ، من سؤال نبيه بدعائه ، الذى هو عين شفاعته . ولذلك أتى بالصيغة الماضوية بعد الصيغة المضارعية ، المفيد كل ذلك : أن هذا الداعى قد توسل بشفاعة نبيه فى دعائه . فكأنه استحضره وقت ندائه ومثل ذلك كثير فى المقامات الخطابية ، والقرائن الاعتبارية . فقوله « فى حاجتى هذه ، لتقضى لى » أى ليقضيها لى ربى بشفاعته ، أى بدعائه . وذلك مشروع مأمور به . فإن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا يطلبون منه الدعاء ، وكان يدعو لهم . وكذلك يجوز الآن أن تأتى رجلا صالحا ، فتطلب منه الدعاء لك ، بل يجوز للأعلى أن يطلب من الأدنى الدعاء له ، كما طلبه النبى صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى عمرته بأن قال له «لاتنسانا يا أخى من دعائك » قال عمر رضى الله عنه « ما يسرنى أن لى بها حمر النعم » قال العلامة المناوى : سأل الله أولا أن يأذن لنبيه أن يشفع . ثم أقبل على النبى ملتمساً شفاعته له . ثم كرّ مقبلا على ربه أن يقبل شفاعته . والباء فى « بنبيك » للتعدية وفى « بك » للاستعانة . وقوله « اللهم فشفعه فى » أى اقبل شفاعته فى حقى . والعطف على مقدر . أى اجعله شفيعاً لى فشفعه . وكل هذه المعانى دالة على وجود شفاعته بذلك . وهو دعاؤه صلى الله عليه وسلم له بكشف عاهته . وليس ذلك بمحظور ، غاية الأمر : أنه توسل من غير دعاء ، بل هو نداء الحاضر . والدعاء أخص من النداء . إذ هو نداء عبادة شامل للسؤال بما لا يقدر عليه إلا الله . وإنما المحظور : السؤال بالذات ، لا مطلقاً . بل على معنى : أنهم وسائل لله تعالى بذواتهم وأما كونهم وسائل بدعائهم : فغير محظور . وإذا اعتقد أنهم وسائل لله بذواتهم يُسأل منهم الشفاعة للتقريب إليه ، فذلك عين ما كان عليه المشركون الأولون .

فتبين : أنه لا دلالة فى الحديث على جواز الاستغاثة بالنبى أصلا . انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فى كتابه « اقتضاء الصراط

المستقيم» والميت لا يطلب منه شيء، لا دعاء ولا غيره. وكذلك حديث الأعمى. فانه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم ليدعو له، ليرد الله عليه بصره. فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم دعاء، أمره فيه: أن يسأل الله قبول شفاعة نبيه فيه. فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع فيه، وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته. وأن قوله «أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة» أي بدعائه وشفاعته. كما قال عمر رضى الله عنه «كنا نتوسل إليك بنبينا» فلفظ «التوسل» و «التوجه» في الحديثين بمعنى واحد. ثم قال «يا محمد يارسول الله، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها. اللهم فشفعه فيّ» فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه صلى الله عليه وسلم. وقوله «يا محمد يا نبي الله» هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادى في القلب فيما يخاطب المشهود في القلب، كما يقول المصلى «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصوره في نفسه، وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب. فلفظ «التوسل» بالشخص، و «التوجه» به، و «السؤال به» فيه إجمال واشتراك. غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة رضى الله عنهم. يراد به التسبب به، لكونه داعيا وشافعا مثلا. ولكون الداعى محبا له، مطيعاً لأمره مقتدياً به. فيكون التسبب إما لمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته. ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته. فلا يكون التوسل منه ولا من السائل، بل بذاته أو بمجرد الإقسام به على الله. فهذا الثاني هو الذى كرهوه ونهوا عنه. وكذلك السؤال بشيء، قد يراد به: المعنى الأول. وهو التسبب لكونه سببا في حصول المطلوب. وقد يراد به الإقسام — إلى آخر ما قاله. انتهى.

وأما قول الملحد «وشاع هذا الدعاء بين الصحابة حتى استعملوه فيما بينهم»

فهذا من تلفيق هذا الملحد وأكاذيبه التي لا يرى له عليها حسيباً في الدنيا، ولا محاسباً في الآخرة. لذلك لا يصعب عليه الافتراء على أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم. جازاه الله بما يستحقه.

وأما قول الملحد « السادس : روى البيهقي وابن أبي شيبة « أن الناس أصابهم قحط في خلافة عمر رضي الله عنه . فجاء بلال إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يارسول الله استسق لأمتك . فإنهم هلكوا . فسقاهم الله في الحال » .

فالجواب : أن ما يسميه هذا الملحد حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فليس هو بحديث عن المصطفى عليه الصلاة والسلام . بل هو رؤيا منام ، وحلم من الأحلام ، فضلا عن أن راويه متهم بالزندقة ، وأن عامة أحاديثه التي يرويها منكرة . فلا تعارض بحديثه هذا نصوص الكتاب والسنة وعمل الصحابة رضي الله عنهم ، حيث روى البخاري عدولَ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الاستسقاء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد وفاته ، إلى الاستسقاء بعمه العباس رضي الله عنه . وتبعه على ذلك جميع الصّحابة رضوان الله عليهم أجمعين . مما دل على أن الاستسقاء بدعائه لا بشخصه . وعلى هذه السنة درج جميع الصحابة ومن اقتفى أثرهم إلى يومنا هذا . ولا يزال إلى يوم القيامة لمن اهتدى بهديهم .

وأما الكلام على سند هذا الحديث : فقد قال الشيخ الجليل محمد بشير الهندي في كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » — بعد ما ساق هذا الحديث — أقول : قال الحافظ في الفتح : وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الداري — وكان خازن عمر بن الخطاب رضي الله عنه — قال « أصاب الناس قحط في زمن عمر . فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يارسول الله استسق لأمتك . فإنهم قد هلكوا . فأتى الرجل في المنام فقيل له : ائت عمر — الحديث » وقد روى سيف في الفتوح : أن الذي رأى المنام : هو بلال بن الحارث المزني ، أحد الصحابة . انتهى . فعلم أن ما روى بإسناد صحيح ليس فيه أن الجائي أحد الصحابة . وما فيه : أن الجائي « أحد الصحابة » ضعيف غاية الضعف . قال الذهبي في الميزان : سيف بن عمر الضبي الأسدي — ويقال التميمي البرجمي ، ويقال السعدي الكوفي ، مصنف الفتوح والردة وغير ذلك — هو كالواقدي ، يروى عن هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ، وجابر

الجعفي ، وخلق كثيرمن المجهولين . كان أخباريا عارفاً . روى عنه عبادة بن المغلس وأبو معمر القطيعي ، والنضر بن حماد العتكي وجماعة . قال عباس الدوري عن يحيى : ضعيف . وقال أبو داود : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : متروك . وقال ابن حبان : اتهم بالزندقة . وقال ابن عدي : عامة أحاديثه منكرة . وقال مكحول البيروتي : سمعت جعفر بن أبان سمعت ابن نمير يقول : سيف الضبي تميمي ، كان جميع مايقول : حدثني رجل من بني تميم . وكان سيف يضع الحديث ، وقد اتهم بالزندقة . انتهى ملخصاً . وقال الحافظ في التقريب : سيف بن عمر التميمي صاحب الردة ، ويقال له : الضبي ، ويقال له : غير ذلك ، الكوفي ضعيف في الحديث عمدة في الأخبار ، أفحش ابن حبان القول فيه . وقال الذهبي في الكاشف : قال ابن معين وغيره : ضعيف . وقال في الخلاصة : سيف بن عمر الأسدي الكوفي — صاحب الردة عن جابر الجعفي ، وأبي الزبير ، وعنه : محمد بن عيسى الطباع ، وأبو معمر الهذلي — ضعفوه ، انتهى .

هذا ماقيل في سند هذا الحديث ، مع ماثبت فيه من معنى التوسل الذي دل عليه عمل الصحابة رضي الله عنهم . فبطل ماقصده هذا الملحد من التمويه والكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفتح أبواب الشرك في عبادة الله تعالى ، فبعداً للقوم الظالمين .

قال الملحد « السابع : روى البخاري في الاستسقاء عن أنس رضي الله عنه «أن الناس أصابهم قحط في خلافة عمر رضي الله عنه ، وهو عام الرمّادة ، فأخذ عمر بيد العباس رضي الله عنهما ، والناس خلفهما ، فوقف وتوسل لله تعالى بحرمة نبيه عليه الصلاة والسلام ، فما قفلوا حتى سقاهم الله» قال القسطلاني في شرح هذا الحديث : إن عمر رضي الله عنه قال « يأأيها الناس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرى للعباس مايرى الولد للوالد ، فاقتدوا به في عمه ، واتخذوه وسيلة إلى الله تعالى » .

والجواب : أن هـذا الملحد يتعمد الكذب والمغالطة ، لترويج باطله

الذى يدعو إليه ، من إشراك المخلوق مع الخالق جل جلاله ، فى عبادته التى خلق الله الخلق من أجلها ، فقد اختلق هذا القول من عنده ، وافتراه بمنتهى الوقاحة والفجور ، وظن أن الناس كلهم على مثل جهله وضلاله وعمي قلبه ، وتجاهل أن نسخ صحيح البخارى لا يكاد يخلو منها بيت . وأن من السهل اليسير على كل مسلم : أن يفتح صحيح البخارى ليجد فيه فى « باب سؤال النـاس الإمام إذا قحطوا » ويقرأ مايصفع هذا الملحد على وجهه الأسود الـكالح ، فيزيده سواداً . فإن نص الحديث فيه : عن أنس « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب . فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا . وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا . قال : فيسقون » وشتان بين هذا القول الصحيح ، وبين الظلمات التى افتراها هذا الملحد ونسبها إلى البخارى . فهذا الحديث فى دعاء الأحياء بينهم حاضر لحاضر . فهو حجة لنـا على بطلان دعاء الأموات ، مقتدين بعمل أصحاب نبينا عليه الصلاة والسلام . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى فى كتابه الصارم المنكى فى الرد على السبكى : وقد أجدب الناس على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاستسقى بالعباس . ففى صحيح البخارى عن أنس رضى الله عنه « أن عمر استسقى بالعباس ، وقال : اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا . وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ، فيسقون » فاستسقوا به كما كانوا يستسقون بالنبى صلى الله عليه وسلم فى حياته . وهم إنما كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته لهم ، فيدعو لهم ويدعون معه ، كالإمام والمأمومين . من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق ، كما أنه ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق . ولـما مات صلى الله عليه وسلم توسلوا بدعاء العباس واستسقوا به . انتهى .

وقال الحافظ فى الفتح : وقد بين الزبير بن بكار فى الأنساب صفة مادعا به العباس فى هذه الواقعة ، والوقت الذى وقع فيه ذلك . فأخرج بإسناد له « أن العباس لما استسقى به عمر قال : اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا

بتوبة . وقد توجه القوم بى لمكانى من نبيك ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة . فاسقنا الغيث . فأرخت السماء مثل الجبال ، حتى أخصبت الأرض وعاش الناس » انتهى .

وأما ما ذكره عن القسطلانى فمردود عليه . إذ لم يذكره بسند يرجع إليه . ولم يذكره أيضاً عن أحد من المحققين يعتمد عليه . فلا يلتفت إليه .

قال الملحد « الثامن : حديث استغاثة آدم بالرسول عليه الصلاة والسلام » وهذا الحديث من نوع المتواتر عند جمهور المفسرين والمحدثين بطرق عديدة عن عمر رضى الله عنه . والحجة البالغة فى هذا الحديث : هى أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان فى عالم الغيب . فهذا أبلغ فى الحجة مما كان بعد وفاته » .

والجواب : أن هذا الحديث وحديث قول الله تعالى لآدم «لولا محمد ماخلقتك» وما فى معناهما من هذه الروايات ، كلها كذب موضوعة . ما أنزل الله بهـا من سلطان . فحقيقة الاستغاثة : هى الدعاء الذى هو مخ العبادة . وأما أصل خلق هذا العالم : ففى قوله تعالى (وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون) والله تعالى يقول فى كتابه الـكريم (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) .

وأما قول الملحد فى هذا الحديث « إنه من نوع المتواتر عند جمهور المفسرين والمحدثين بطرق عديدة عن عمر رضى الله عنه » .

فهو قول لا أصل له يرجع إليه . فلذلك لم يذكر الملحد سند هذا الحديث ، ولا واحداً من رواته عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فلو أفصح عن رواة هذا الحديث وطرقه — كما يقول — لنـكص على عقبه . ولعرف أن له حظاً وافراً من قوله صلى الله عليه وسلم « من حدث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب . فهو أحد الـكاذبين » فهذا الحديث وطرقه ورواته قد قابله أئمة أهل السنة وأئمة أهل الحديث بالنبذ والسخرية ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن عبد الهادى رحمه الله تعالى عن الامام مالك رحمه الله تعالى أنه قال « اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح » وقال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعى يقول : سأل رجل عبد الرحمن

ابن زيد بن أسلم : حدثك أبوك عن أبيه عن جده : أن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت ركعتين ؟ قال : نعم . فهذا عبد الرحمن بن زيد هو راوى حديث استغاثة آدم بمحمد ، وحديث « لولا محمد ما خلقتك » .

وأما ما قاله أئمة أهل الحديث فى هذا الحديث أيضا : فقد قال الشيخ محمد بشير الهندى فى كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » جوابا على هذا الحديث ، أقول : العجب من المؤلف أنه ينقل عن الذهبى ما قال فى وصف كتاب « دلائل النبوة » ولم يذكر ما قاله فى حق هـذا الحديث بالخصوص . قال الذهبى فى الميزان : عبدالله بن مسلم أبو الحارث الفهرى عن إسماعيل بن مسلمة ابن قعنب عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم خبرا باطلا . فيه « يا آدم لولا محمد ما خلقتك » رواه البيهقى فى دلائل النبوة . قال فى مجمع الزوائد : رواه الطبرانى فى الأوسط والصغير . وفيه من لم أعرفهم . وقال أيضا فى « الصارم المنكى » وإنى لأتعجب منه ، كيف قلد الحاكم فيما صححه من حديث عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم الذى رواه فى التوسل . وفيه قول الله لآدم « لولا محمد ما خلقتك » مع أنه حديث غير صحيح ولا ثابت ، بل هو حديث ضعيف الإسناد جدا . وقد حكم عليه بعض الأئمة بالوضع . وليس إسناده من الحاكم إلى عبدالرحمن بن زيد بصحيح ، بل مفتعل على عبد الرحمن كما سنبينه . ولو كان صحيحا إلى عبد الرحمن لكان ضعيفا غير محتج به . لأن عبد الرحمن فى طريقه . وقد أخطأ الحاكم فى تصحيحه ، وتناقض تناقضا فاحشا ، كما عرف له ذلك فى غير موضع . فانه قال فى كتاب الضعفاء — بعد أن ذكر عبد الرحمن منهم — وقال : ما حكيته عنه فيما تقدم : أنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة ، لا يخفى على من تأملهـا من أهل الصنعة : أن الحمل فيها عليه . وقال فى آخر هذا الكتاب : فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندى جرحهم . لأن الجرح لا يثبت إلا ببينة . فهم الذين أُبَيِّن جرحهم لمن طالبنى به . فان الجرح لا أستحله تقليدا ، والذى أختاره لصاحب هذا الشأن : أن لا يكتب حديث واحـد من هؤلاء الذين سميتهم . فالراوى

لحديثهم داخل فى قوله صلى الله عليه وسلم « من حدث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » .

هذا كله كلام الحاكم أبى عبد الله صاحب المستدرك . وهو متضمن أن عبد الرحمن بن زيد قد ظهر له جرحه بالدليل ، وأن الراوى لحديثه داخل فى قوله صلى الله عليه وسلم « من حدث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » ثم إنه رحمه الله لما جمع المستدرك ، ذكر فيه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة ، جملة كثيرة . وروى فيه لجماعة من المجروحين الذين ذكرهم فى كتابه فى الضعفاء . وذكر أنه تبين له جرحهم ، وقد أنكر عليه غير واحد من الأئمة هذا الفعل . وذكر بعضهم : أنه حصل له تغير وغفلة فى آخر عمره . فلذلك وقع منه ما وقع . وليس ذلك ببعيد . انتهى .

وأما قول الملحد « والحجة المبالغة فى هذا الحديث : هى أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان فى عالم الغيب . فهذا أبلغ فى الحجة مما كان بعد وفاته »

فالجواب : أن هذا الحديث ضعيف ، بل محكوم عليه بالوضع . فحجة هذا الملحد فيه : أبلغ وأبلغ بالوضع والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم .

قال الملحد « التاسع : رواه البخارى وجمهور أهل الحديث فى حديث الشفاعة : أن الخلق بينما هم فى هول يوم القيامه استغاثوا بآدم ثم بنوح ثم بابراهيم ثم بموسى ثم بعيسى ، وكلهم يعتذرون ، فيقول عيسى : اذهبوا إلى محمد ، فيأتون إليه فيقول: أنا لها . أنا لها – الحديث» وقد سلم ابن تيمية بهذا الحديث وما كابر بانكاره » .

والجواب : أن هذا الحديث لا يحتج به على جواز دعاء الأموات والغائبين وسؤالهم مالا يجيب فيه المضطر إلا رب العالمين ، إلا كل جاهل أحمق ، ضال مضل عن سبيل المؤمنين . فان هذا الحديث يخبر عن يوم تذهل فيه كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع فيه كل ذات حمل حملها . وترى الناس فيه سكارى وما

هم بسكارى . ولكن عذاب الله شديد . يوم تشخص فيه الأبصار إلى العزيز الجبار وحده . يوم يفزع العباد فيه جميعا إلى ربهم الواحد الأحد ، مخلصين له الدعاء مقدمين فيه إمامهم محمداً المصطفى عليه وعلى جميع الأنبياء والرسل صلاة الله وسلامه ، طالبين منه رفع هذا الدعاء إلى ربهم أرحم الراحمين ، راجين منه كشف هول هذا الموقف العظيم ، الذى تبيض فيه وجوه الموحدين ، وتسود فيه وجوه دعاة الأموات والغائبين . موقف الفصل والجزاء ، إما نعيم مقيم أو عذاب أليم . فأين حجة دعاة الأموات فى هذا اليوم العظيم ؟ فقد خاب تضليلهم وتحريفهم الكلم عن مواضعه .

هذا هو جوابنا على استدلالهم بهذا الحديث على جواز دعاء الأموات والغائبين

وأما ما أجاب به بعض العلماء المحققين : فقد قال الشيخ الجليل محمد بشير الهندى فى كتابه « صيانة الإنسان ، عن وسوسة دحلان » — لما ساق حديث الشفاعة — أقول : هذا ليس مما نحن فيه . فإن الاستغاثة بالمخلوق على نوعين :

أحدهما : أن يستغاث بالمخلوق الحى فيما يقدر على الغوث فيه . مثل أن يستغيث المخلوق بالمخلوق ليعينه على حمل حجر ، أو يحول بينه وبين عدوه الكافر ، أو يدفع عنه سبعاً صائلا ، أو لصاً أو نحو ذلك . ومن ذلك : طلب الدعاء لله تعالى من بعض عباده لبعض . وهذا لا خلاف فى جوازه . والاستغاثة الواردة فى حديث الحشر : من هذا القبيل . فإن الأنبياء الذين تستغيث العباد بهم يوم القيامة يكونون أحياء . وهذه الاستغاثة إنما تكون بأن يأتى أهل الحشر هؤلاء الأنبياء يطلبون منهم : أن يشفعوا لهم إلى الله سبحانه ، ويدعوا لهم بفصل الحساب ، والإراحة من ذلك الموقف . ولا ريب أن الأنبياء قادرون على الدعاء . فهذه الاستغاثة تكون بالمخلوق الحى فيما يقدر على الغوث فيه .

والثانى : أن يستغاث بمخلوق ميت أو حى فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى . وهذا هو الذى يقول فيه أهل التحقيق : إنه منكر غير جائز . انتهى .

وقال الشيخ الجليل محمود شكرى الألوسى فى كتابه « فتح المنان » لما ساق

حديث الشفاعة . والجواب : أن استغاثة الناس بالنبى صلى الله عليه وسلم وبآدم ، ثم بنوح ، ثم بموسى — إلى آخر الحديث — فهذه شفاعة بالدعاء واستغاثة بما يقدر عليه المستغاث ، مستحسنة عقلا وشرعا . ومن ذلك : الرفقة يستغيث بعضهم بعضا ، أى فى مهماتهم التى يقدرون عليها . وكذلك ما طلب الناس من شفاعة النبى صلى الله عليه وسلم التى هى الدعاء . ولذلك يقول سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم فى آخر الحديث « فأجيء فأسجد » وأن الله تعالى يلهمه من الثناء والدعاء شيئا لم يفتحه لغيره صلى الله عليه وسلم . فعند ذلك يأذن الله له فى الشفاعة . ويقول له كما ورد فى الحديث «يامحمد ، ارفع رأسك . وقل يسمع . واشفع تشفع» وهذا ظاهر جدا . انتهى .

وأما قول الملحد « وقد سلم ابن تيمية بهذا الحديث وما كابر بإنكاره »

فنقول لهذا الملحد : إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لا يكابر بإنكار الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل يحميها عن تحريف المحرفين ، وتأويل المبطلين أمثالك ، وأمثال من قلدتهم على عمى ، دحلان والنبهانى ويكابر أشد المكابرة فى إنكار أحاديثكم الموضوعة التى لا أصل لها عن الله ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم . بل هى دعاية شيطانية ، لتشريك المخلوق مع الخالق جل جلاله فى خالص عبادته . الذى هو الدعاء . ألست أيها الملحد العدو الألد لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحملتها ، إذ تحرم العمل بنصوصها ؟ بل ترمى من يدعو إليها بالزندقة . ألست القائل فى رسالتك هذه الضالة « وأما قولكم : إنكم ما خرجتم عن الإجماع : فهذا هو المغالطة . لأنا بينما كنا نباحثكم على إجماع الفقهاء والتعامل ، التجأتم إلى الإجماع على كتب الحديث . ومع هذا فأخبرونا متى أجمعت الأمة على التعبد والتعامل بصحيح البخارى أو غيره ؟ وأى عالم أو فقيه أفتى فى حكم عن البخارى ، أو غيره ؟ » ألست القائل « إن أئمة أهل الحديث ما تعرضوا لشيء منها ألبتة ، بل سردوا الأحاديث سردا فى أبوابها على علاتها . فاذا وجدتم حديثا فى البخارى وغيره فى مسألة ، ومثله فى موطأ مالك مثلا

أحدهما فيه تشديد والثانى فيه ترخيص . فأنّى لـكم معرفة الناسخ فترجحوه على المنسوخ ؟ وهكذا فى سائر الأقسام التى تتوقف صحة الحـكم على معرفتهـا . وأنتم لا تجدون فى كتب الحديث بيانا ، ولا إشارة تهديكم إلى الصواب . أيجوز لـكم الترجيح بمجرد الظن والتخرص ؟ فهذه زندقة لا إسلامية » انتهى . المراد منه الإشارة إلى عداوة هذا الملحد لأئمة أهل الحديث ، وتحريمه أخذ الأحكام من نصوص الـكتاب والسنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التى خص منها صحيح البخارى . جازاه الله تعالى بما يستحقه .

قال الملحد « العاشر : روى الطبرانى عن زيد بن عقبة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا ضل أحدكم شيئا ، أو أراد عونا وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل : ياعباد الله . أعينونى . فان لله عبادا لا يراهم » انتهى

والجواب : أن هذا الملحد مغالط ، يتعلق بما ليس له به حجة . فان مايفيده هـذا الحديث — على تقدير ثبوته — هو نداء حى حاضر لحاضر . إما من الملائكة الموكلين ، أو من مسلمى الجن ، أو من غيرهم ممن سخرهم الله لذلك . وهذا النداء لما هم قادرون عليه ، لا نداء على شىء لا يقدر عليه إلا الله تعالى . فأين هذا من دعاء الأموات والغائبين وسؤالهم مالا يجيب المضطر فيه إلا رب العالمين ؟ فان هذا هو التحريف مع قلب الحقائق الذى لايخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة من دعاة الشرك فى عبادة الله تعالى ، أمثال صاحب هذه الرسالة الضالة .

وقد قال الشيخ العالم الجليل محمد بشير السهسوانى الهندى فى كتابه « صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان » لما ساق هذا الحديث أقول : قال فى مجمع الزوائد : وعن عتبة بن غزوان عن نبى الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أراد أحدكم شيئا أو أراد عونا ، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله ، أعينونى ، ياعباد الله أعينونى ، يا عباد الله أعينونى . فان لله عبادا لا نراهم » وقد جرب ذلك رواه الطبرانى . ورجاله وثقوا على ضعف فى بعضهم . لأن زيد بن على لم يدرك عتبة انتهى .

فالحديث ضعيف بسبب الانقطاع . فادّعاء المؤلف فيما تقدم صحته ليس بشيء . وعلى تقدير ثبوته : فليس فيه إلا نداء الأحياء والطلب منهم لما يقدر هؤلاء الأحياء عليه . وذلك مما لم يجحده أحد . وذكر هذا الحديث أيضا فى نداء الجمادات دال على أن ذاكره ليس له حظ من العقل . انتهى .

فهذا الحديث ليس فيه حجة ولا أدنى شبهة لما يتعلق به هذا الملحد ومن قلدهم على جواز دعاء الأموات والغائبين ، وتسميته توسلا بهم .

وما أورده من هذه الأحاديث العشرة . فكلها دائر بين الضعيف والموضوع ، مع تحريف معانيها عن مواضعها . فدعوى هذا الملحد باطلة ، مبنية على فهمه العاطل ، وزعمه الباطل من إشراك المخلوق مع الخالق تعالى فى خالص عبادته الذى هو الدعاء .

وأما قول الملحد « فهذه عشرة من مئات الأحاديث . وفى كل واحد منها معنى من معانى التوسل »

فالجواب : أن هذه دعوى كاذبة ، لا أصل لها إلا المغالطة لإشراك المخلوق ، مع الخالق جل جلاله فى خالص عبادته التى هى الدعاء .

وأما قول الملحد « وأزيدك إقناعاً بمثل أضرب به لك من نفسك » إلى آخر كلامه القبيح الوقح .

فقد تكرر منه ضرب الأمثال بالخالق لله عز جلاله وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا . فان أعمال هذا الملحد وأقواله يحققان له الوقوع فيما حذر عنه من الوقوع فى الحفرة التى وقع فيها إبليس ، وهو يحسب أنه يحسن صنعا . كما أنه أيضا يحذر عن دسائس الشيطان ، مع أنه هو أكبر دسيسة للشيطان يدعو إلى الشرك فى عبادة الله تعالى . وهى التى خلق الله الخلق من أجلها . يقول تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) ومخ العبادة هو الدعاء الذى يدعو هذا الملحد لصرفه للأموات والغائبين من دون الله رب العالمين .

وأما ما نقله الملحد عن الشعرانى عن الفتوحات المكية : فليس هو مما نحن فيه . بل نقابله بالسخرية والتكذيب

وأما قول الملحد « البحث الرابع فى الاستغفار والاستشفاع » وإن كان فيما تقدم عن التوسل كفاية لإثبات جواز الاستغفار والاستشفاع . لكنى رأيت فى كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ما انفرد معناه عن معنى التوسل الذى يذهب إليه العوام ، فأفردته فى هذا البحث .

سؤال : هل جاء فى القرآن العظيم والحديث الشريف وقوع الاستغفار والاستشفاع من الأنبياء وغيرهم ؟ فإن قلت : نعم . قلنا : حيث إن الوهابية وإخوانهم لا ينكرون هذا النوع لكنهم يحظرون طلبه بواسطة أحد . فهل جاء بالقرآن العظيم والحديث الشريف ما يبيح الطلب ؟ .

الجواب : إن كلا النوعين وارد فى القرآن العظيم والحديث الشريف . وفى بعض ما جاء فيهما ليس إباحة فقط . بل أمر بالطلب . ولا يخفاك أن كل ما جاء بصيغة الأمر قد يكون فرضا . وقد يكون واجبا . وإليك بيان كل نوع على الترتيب .

النوع الأول : الشاهد الأول . قال الله تعالى فى سورة المؤمن (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا) إلى آخر الآيات الثلاث . ففى هذه الآيات : جمع الأمور الثلاثة ، التوسل بقولهم « ربنا وسعت كل شىء » وطلب المغفرة بقولهم « فاغفر » والشفاعة بقولهم « وأدخلهم ، وقهم السيئات » فهذا ما أخبر الله به عن حملة عرشه وغيرهم ومثل هذا فى أول سورة الشورى .

والثانى: قال الله تعالى فى سورة الشعراء على لسان خليله إبراهيم عليه السلام (واغفر لأبى . إنه كان من الضالين . ولا تخزنى يوم يبعثون) فهذا الخليل عليه السلام . مع علمه باصرار أبيه على الشرك ما ترك الإلحاح على ربه بنجاة أبيه »

والجواب : أن كلام هذا الملحد لا يسمى تأويلا ولا تحريفا ، بل هو تلفيق

وقلب للحقائق ، يليق بكل جاهل أعمى ، أمثال هذا الملحد . فانه يسمى ما يدعو إليه من الشرك الأكبر ، الذى هو دعاء الأموات والغائبين ، وسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات ، مع إخلاص الدعاء لهم من دون الله تعالى توسلا وتشفعاً واستغفاراً ، وماشاء من المغالطات ، متمسكا بذكر الأسماء ، مع قلب الحقائق متبعاً لهواه ، ولنزغات شيطانه ، الذى أعمى بصره و بصيرته عن سلوك الصراط المستقيم . فهذا الملحد من المجادلين بالباطل ليدحضوا الحق به ا .

انظر إلى خبطه وتخليطه فيما يصوره من السؤال والجواب ، اللذين يريد بهما صرف نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة عن مواضعهما رأسا على عقب ، عامدا متعمدا لهذه المغالطة الباطلة ، لما يدعو إليه من الشرك فى خالص عبادة الله تعالى ، بل مخها الذى هو الدعاء ، حيث يقول فى هذا البحث الفاسد .

« سؤال : هل جاء فى القرآن العظيم والحديث الشريف وقوع الاستغفار والاستشفاع من الأنبياء وغيرهم لأحد من الناس ؟ فان قلت : نعم . قلنا : حيث إن الوهابية و إخوانهم لا ينكرون هذا النوع . لكنهم يحظرون طلبه بواسطة أحد . فهل جاء فى القرآن العظيم والحديث الشريف ما يبيح الطلب ؟

الجواب : أن كلا النوعين وارد فى القرآن العظيم والحديث الشريف . وفى بعض ماجاء فيهما ليس إباحة فقط ، بل أمر بالطلب . ولا يخفاك أن ماجاء بصيغة الأمر : قد يكون فرضا . وقد يكون واجبا . و إليك بيان كل نوع على الترتيب . النوع الأول : الشاهد الأول : قال الله تعالى فى سورة المؤمن »

إلى آخر ما أورده من الآيات والأحاديث فى بحثه هنا . فهذه الآيات والأحاديث : ليس فيها حرف واحد يشهد لما زعمه هذا الملحد ، بل كلها آيات محكمات مصدرة بذكر دعاء ملائكة الرحمن من حملة عرشه ومن حوله ، وعن أنبيائه ورسله وعباده المؤمنين . يخبر تعالى عنهم بأنهم يسبحون بحمد ربهم و يؤمنون به ، و يستغفرون للذين آمنوا ، وعن خليله إبراهيم عليه السلام ودعائه

لأبيه ، إلى آخر هذه الآيات التي كلها تشهد بخالص التوحيد لله تعالى من من ملائكته وأنبيائه ورسله ، وعباده المؤمنين ، و بخالص العبادة لله تعالى . فلم يجعلوا بينهم و بين الله تعالى واسطة ، لا وسيلة ، ولا شفيعاً ، ولا ملكا ، ولا نبياً ، ولا ولياً ، ولاسيداً ، ولا بدوياً ، بل وحدوا الله الواحد الأحد فى خالص عبادته ، كما حققتها أيضاً هذه الأمة المحمدية مستجيبة لقوله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (و إذا سألك عبادى عنى فإنى قريب ، أجيب دعوة الداع إذا دعان . فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون) ولقوله تعالى (ادعونى أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فهذا ماأرسل الله به رسله إلى خلقه أجمعين ، وعلمه لملائكته المقربين ، وحملة عرشه الأقربين ، ليدعوا به الحاضر للغائب ، والآخر للأول ، والفاضل المفضول ، موحدين الله تعالى لا يشركون معه أحداً من خلقه ، حتى جاءنا مختار العظمى الجاهل الأحمق يقول فى رسالته هذه الضالة الباطلة .

« سؤال : فهل جاء فى القرآن العظيم والحديث الشريف مايبيح الطلب ؟» و يعنى بالطلب : دعاء الأموات والغائبين ، وسؤالهم مالا يجيب المضطر فيه إلا رب العالمين . و يقول أيضاً فى جوابه « إن كلا النوعين ورد فى القرآن العظيم والحديث الشريف » و يعنى بالنوعين : مايسميه توسلا وتشفعاً .

و يزيد على ذلك قوله « وفى بعض ماجاء فى القرآن والحديث الشريف ليس إباحة فقط ، بل أمر بالطلب . ولا يخفاك أن كل ماجاء بصيغة الأمر قد يكون فرضاً وقد يكون واجباً ، و إليك بيان كل نوع على الترتيب . النوع الأول : الشاهد الأول : قوله تعالى فى سورة المؤمن (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم و يؤمنون به و يستغفرون للذين آمنوا) إلى آخر الآيات الثلاث ، ففى هذه الآيات : جمع الأمور الثلاثة ، التوسل بقولهم « ربنا وسعت كل شىء » وطلب المغفرة بقولهم « فاغفر » والشفاعة بقولهم « وأدخلهم ، وقهم السيئات » .

هذا مايقوله الملحد فى تقسيمه لحروف هذه الآيات المحكمات إلى الأسماء التى يتعلق بها هو ومن قلدهم من دعاة الشرك فى عبادة الله تعالى .

فالتوسل والتشفع والاستغفار : هى من الألفاظ التى يموهون بها على الجهال ، ويقلبون بها الحقائق على أمثالهم ممن استهوتهم الشياطين ، والذين هم من سائمة الأنعام . وهكذا يتصرف هذا الملحد فى جميع هذه الآيات والأحاديث التى أوردها فى هذا البحث تحريفاً ، وقلباً لحقائقها رأساً على عقب لما يدعو إليه من الشرك الأكبر فى عبادة الله تعالى .

فكل مطلع على كلام هذا الملحد ممن أعطاهم الله تعالى علماً نافعاً ، وإيماناً صادقاً ، يعلم علماً يقيناً : أن هذا الملحد مسلوب العقل والإيمان ، لما أقدم عليه من قلب معانى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عن مواضعهما . ولولا التنبيه على زيغه وضلاله ، لئلا يغتر به بعض الجاهلين ما كان يستحق النظر فى خرطه وتخليطه ، الذى لم يسبقه إليه جاهل قبله . وقد شهد بذلك على نفسه حيث يقول « وهذا استنباط لم أره فى كلام أحد » .

وفى هذا التنبيه كفاية لكشف ضلاله وافترائه على الله تعالى ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم لمن هداه الله ونور بصيرته .

ثم قال الملحد «البحث الخامس: فى الصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام . قد علمت مما تقدم : أن الوهابيين وإخوانهم قالوا : بتحريم الصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتكفير من يفعل ذلك . وهذا كفر صريح منهم » إلى آخر بحثه .

والجواب : أن نقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم . لا يصدقه عاقل ، ولا يسيغه من فى قلبه وزن ذرة من إيمان . فهو اختراع شيطان رجيم ، نبرأ إلى الله تعالى منه ومن مخترعه الأثيم ، ونؤمن بالله وكتبه ورسله ، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل خلق الله أجمعين ، وسيد ولد آدم ، وأن الله تعالى صلى عليه وملائكته ، وأمر عباده المؤمنين بالصلاة والتسليم عليه ، وأن من صلى عليه صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشراً . اللهم صل وسلم عليه . بعدد من

صلى وسلم عليه ، وبعدد من غفل عن الصلاة والتسليم عليه إلى يوم الدين ، اللهم صل وسلم على سيد المرسلين ، وإمام الحنفاء الموحدين ، صلاة دائمة إلى يوم الدين ، وإن رغم أنف الحاج مختار العظمى ، الكذاب الأثيم ، والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل .

وأما قول الملحد : « قال السيد أحمد دحلان : وحاصل مذهب أهل السنة والجماعة والشيعة أيضاً : صحة التوسل وجوازه بالنبي عليه الصلاة والسلام في حياته وبعد وفاته . وكذا بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين ، كما دلت عليه الآيات والأحاديث التي لا تحصى ، لأنا معاشر أهل السنة لا نعتقد تأثيراً ولا خلقاً ، ولا نفعا ، ولا ضراً ، لغير الله وحده . ولا فرق عندنا في التوسل بالنبي وغيره ، كما لا فرق بين كونهم أحياء أو أمواتاً . لأنا نعلم أن لا تأثير لهم بشيء . وتوسلنا بهم هو لكونهم مقربين عند الله مكرمين لديه ، ولا نرتاب بأن جاههم عندالله محفوظ بعد موتهم ، كما كان في حياتهم . وهذا ليس منه شيء من الشرك ، لكن الشرك المحض : هو عند من يجوزون التوسل بالأحياء دون الأموات . ويعتقدون أن لهم تأثيراً ، وبيدهم نفع وضر ، بل يعتقدون تأثير الأعراض والجادات كالعَدْوَى ، والتوسل والتشفع ، والاستغاثة : كلها عندنا بمعنى واحد ، والفاعل المطلق : هو الله تعالى . انتهى » .

والجواب : أن هذا الملحد : مقلد أعمى ، فقد حشى رسالته هذه الباطلة بأكاذيب دحلان وضلالاته ، التي كلها زور وافتراء على كتاب الله تعالى ، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة ، فيما ينسبه إليهم من الأدلة على جواز دعاء الأموات من الأنبياء والأولياء والصالحين، وتسميته توسلا.

فيقال لهذا الملحد الكذاب: فأين من هذه الآيات والأحاديث التي تقول عنها « إنها لا تحصى ، وإنها تدل على جواز دعاء الأموات والغائبين ؟» فهلا ذكرت آية واحدة أوحديثاً واحداً يدلان على جواز ماتدعيه من إشراك المخلوق مع الخالق ، جل جلاله ؟ فاقصر فَضَّ الله فاك ، وكفى المسلمين شرك وشر كل أفاك أثيم .

ثم إن هذا الملحد يسوى بين الأحياء والأموات ويقول «إن الشرك المحض: هو عند من يجوزون التوسل بالأحياء دون الأموات ، ويعتقدون أن لهم تأثيرا إلى آخر كلامه الباطل المعارض لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

فهذا الملحد من الصم البكم الذين لا يعقلون . فلم يعلم قول الله تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وأن الله تعالى جعل لهم أفئدة وأسماعاً وأبصاراً ، وأعطاهم قوة وإرادة للقيام بأداء ما كلفهم به من عبادته ، وما شرعه لهم فى أمور دينهم ودنياهم . فقد جعل الله لكل نفس منهم ما كسبت وعليها ما اكتسبت . وقال تعالى (نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً . ورحمة ربك خير مما يجمعون) وفرق تعالى بين الأحياء والأموات ، فقال (وما يستوى الأحياء ولا الأموات . إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور) وفى الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

فأما دحلان ومقلده مختار العظمى : فهما يعارضان نصوص الكتاب والسنة ، بل يضربان بهما عرض الحائط ، ويقول دحلان « إنه لا فرق بين الأحياء والأموات » بل يقدم تصرف الأموات على تصرف الأحياء . ويقول : إن الشرك المحض : هو ما أمر الله به المؤمنين الأحياء لا الأموات من التعاون بينهم فى حياتهم الدنيا لإقامة أمر دينهم ودنياهم ، يشد بعضهم بعضاً ، ويتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً — ثم شبك بين أصابعه » .

فهذان الملحدان — دحلان وصاحب هذه الرسالة مختار العظمى — ينكران تعاون المؤمنين الأحياء فيما بينهم فى هذه الحياة الدنيا ، ويقرانه للأموات مطلقاً لكل من يسألهم ويلتجىء إليهم من دون الله تعالى مخلصاً لهم الدعاء . فسبحان مقلب القلوب القائل (إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور)

وما ذلك إلا لاتباع الهوى (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدًى من الله . إن الله لا يهدى القوم الظالمين) .

انتهى الجواب على هذه الرسالة الساقطة الباطلة .

ونسأل الله تعالى أن يهدينا و إخواننا المسلمين سلوك صراطه المستقيم ، وأن يعلىَ كلمة الحقّ والدين . اللهم انصر من نصرهما . واخذل من خالفهما ، إنك يامولانا سميع عليم . وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم . وثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة . إنك على كل شىء قدير . وصلى الله وسلم و بارك على عبد الله ورسوله الكريم محمد وعلى آله أجمعين .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

تم طبع كتاب « البيان والإشهار » تأليف سعادة الرجل الصالح الشيخ فوزان السابق الذى كان له أكبر فضل فى نشر مذهب السلف فى مصر ، وأعظم الفضل على السلفيين ، ما يجزيه الله عنه خير الجزاء — فى مطبعة السنة المحمدية فى الخامس والعشرين من شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٧٢ من هجرة صفوة الخلق وخاتم المرسلين . و إمام المهتدين عبد الله ورسوله : محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيراً . اللهم أحينا على سنته . وأمتنا على سنته . واحشرنا يوم القيامة فى زمرته وتحت لوائه . وأوردنا حوضه . واجعلنا من أهل شفاعته . إنك يا ربنا أرحم الراحمين .

فهرس البيان والإشهار